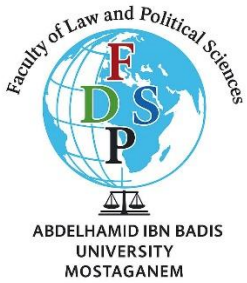

جامعة مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص إدارة محلية

التخطيط العمومي الإقليمي و انعكاساته على التنمية المحلية منذ سنة 2001 في الجزائر-دراسة حالة ولاية وهران

من إعداد الطالبة: برغيوة أمينة

تحت إشراف الأستاذ: بلغيث عبد الله

لجنة المناقشة

بوغازي عبد القادر	أستاذ - جامعة مستغانم -	رئيسا
بلغيث عبد الله	أستاذ - جامعة مستغانم -	مشرفا مقررا
بوعلام حمو	أستاذ - جامعة مستغانم -	مساعد مشرف
أودية مياسة	أستاذة محاضرة أ - جامعة مستغانم -	عضوا مناقشا
مزاري فوضيل	أستاذ - جامعة شلف -	عضوا مناقشا
صاغورهشام	أستاذ – جامعة غليزان -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل الآية19 ص.378

شكــر وتقديـــر

أقدّم شكري وتقديري إلـــى:

المشرف رئيس مخبر القانون الدّستوري والحكم الراشد؛ الأستاذ بلغيث عبد الله الذي كان أمينا ومرشدا في مرافقته لي في مرحلة الدكتوراه.

الدكتور مساعد المشرف حمو بوعلام على دعمه وتشجيعه طوال مساري العلمي؛

الدكتور أبصير أحمد طالب؛ على أمانته وتقديمه لجميع التوجيهات والارشادات؛

الدكتور رئيس التّحرير مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية؛ الأستاذ بلعربي علي على مجهوداته ومصداقيته في إصدار مقالات الباحثين؛

لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع الأطروحة وإثرائه بالنقد البناء.

الباحث كريستيان لونغي Christian Longhi المتخصص في قضايا التنمية المحلية في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي– معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية؛

رئيس مشروع مخطّط تهيئة إقليم ولاية وهران؛ المتخصّص في هندسة الأقاليم،

جميع الموظفين والمسؤولين الإداريين في كلية الحقوق والعلوم السياسية

كما لايفوتني شكر كل من المدقّق اللّغوي ومهندس الاعلام الآلي على جديتهم في إخراج البحث، وجميع أساتذتي المحترمين والمتواضعين في كل مساري الأكاديمي.

برغيوة أمينة

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى عائلتي:

أمي المكافحة والصبورة رزقها الله الجنة من جميع أبوابها وأطال الله في عمرها؛

إلى روحي والدي وأختي نجاة السليمة القلب؛ التي غرست فينا قيم الأخلاق، الإلتزام والصّرامة والتّضحية؛ والتي من أجلها استرجعت أنفاسي..على إكمال البحث،

رحمهما الله ورزقهما الفردوس الأعلى؛

إلى كل أخواتي سندي ورفيقات دربي وأبنائهم وأزواجهم استودعتهم الله الذي لا تضيع ودائعه؛

إلى ملاكي مريومة حفظها الله من كل أذى؛

إلى خالي وزوجه؛ وأحبتي صاليحة ولمياء الذين قدموا لي الدعم والأمان طول مسيرتي العلمية؛

إلى كل الباحثين؛ لا تفتحون مجالا لليأس والاستسلام وتمسكوا بحبل الله المستعان.

برغيوة أمينة

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

نظام المعلومات الجغرافية: GIS

اللجنة الوزارية للتخطيط وتنمية الأقاليم:CIADT

التّشخيص الاستراتيجي للإقليم: AFOM

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: OECD

الذّكاء الاقتصادي:IE

الذّكاء الإقليمي:IT

استراتيجيات اقتصادية إقليمية:RESs

استراتيجيات مكانية إقليمية: RSSs

اللّجنة الملكية لتوزيع السكان الصناعيين:HMSO

هيئات دراسة التهيئة الإقليمية في المناطق المتربوليتانية:OREAM

"المفوضية العامة للخطّة:CGP

مفوضية تهيئة الإقليم والعمل الإقليمي:DATAR

المفوضية العامة للخطط:CGP

اللّجنة الوطنية للتّهيئة الإقليمية:CNAT

التّخطيط بين الأقاليم:Inter - R. P

التّخطيط داخل الأقاليم:Intra- R.P

المكتب الإمبراطوري للتهيئة الإقليمية:B. I. A.T

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:CNES

الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم:ANAAT

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:SNAT

المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم:SRAT

الهيدروكربونات:BIP HH

الناتج المحلي الإجمالي:BIP

المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل: SDAL

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :PDAU

مخطط شغل الأراضي:POS

برنامج العمل الإقليمي: PAT

ضمان ديمومة المورد المائي: ب.ع.إ رقم 1

المحافظة على التربة ومحاربة ظاهرة التصحر: ب.ع.إ رقم 2

الأنظمة البيئية: ب.ع.إ رقم 3

المخاطر الكبرى: ب.ع.إ رقم 4

التراث الثقافي: ب.ع.إ رقم 5

كبح التسحل وإعادة التوازن الساحلي: ب.ع.إ رقم 6

خيار التنمية الطوعية للهضاب العليا: ب.ع.إ رقم 7

خيار التنمية الطموحة لمناطق الجنوب: ب.ع.إ رقم 8

مناطق مندمجة للتنمية الصناعية:ZIDI

تغيير تموقع الأنشطة والتمركز الإداري: ب.ع.إ رقم 9

نظام حضري وطني مستقطب–متسلسل ومتمفصل: ب.ع.إ رقم 10

عصرنة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإمداد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: ب.ع.إ رقم 11

تأهيل وعصرنة المدن الكبرى(الجزائر ؛ وهران؛ قسنطينة وعنابة): ب.ع.إ رقم 12

أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية: ب.ع.إ رقم 13

فضاءات البرمجة الإقليمية: ب.ع.إ رقم 14

التنمية المحلية: ب.ع.إ رقم 15

الانفتاح على الخارج: ب.ع.إ رقم 16

فضاء التعاون المغاربي الاستراتيجي: ب.ع.إ رقم 17

التجديد الحضري وسياسة المدينة: ب.ع.إ رقم 18

التجديد الريفي: ب.ع.إ رقم 19

قطب اقتصاد التراث:PEP

موئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية:UN-Habita

السياسات الحضرية الوطنية: *NUP*

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: ESCAP

أبعاد ازدهار المدن: CPI

الاتحاد الدولي للاتصالات والحريات:CNIL

الاتحاد الدولي للاتصالات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: UNECE

المركز العالمي للتنافسية:IMD W.C.C

مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة: HDI

التجمعات الحضرية المشتركة بين البلديات:AUIC

قطب التميز السياحي الشمال –الغربي: POTNO

المخطط التوجيهي للتهيئة والتنمية السياحية: SDAT

مخطط جودة السياحة:PQT

مناطق التوسع والمواقع السياحية:ZET

محطات تحلية المياه: SDEM

مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية:SEPT

المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى:SDAAM

مخطط تهيئة الولاية:PAW

مخطط تهيئة إقليم الولاية:PATW

رئيس المجلس الشعبي الولائي:APW

رؤساء المجالس الشعبية البلدية:APC

الأقطاب التنافسية والتميز :POC

برامج عمل ذات الأولوية حسب منطقة التنمية:PAPT

مكتب الإحصاءات الوطنية: L'ONS

الإحصاء العام للسكان والإسكان: RGPH

التحكم في النمو الحضري:MCU

مقــدمــة

مقدمة:

التعريف بالموضوع

حظي مفهوم هندسة الأقاليم باهتمام كبير في التّخطيط المكاني للسيّاسات التّنموية لدول العالم؛ خاصّة بعد ما فرضته التحديّات والرّهانات الدّاخلية والخارجية لظاهرتي العولمة والاقتصاد المحلّي المعولم؛ ممّا تطلّب الخوض في تبنّي استراتيجيّات وسيّاسات وطنيّة تتضمّن آليّات ومقاربات معاصرة تتكيّف مع السيّاق العالمي.

وباعتبار التّخطيط الإقليمي والحضري من السيّاسات العمومية المهمّة، التي أثبتت مكانتها في ظل معظم الأجندات الحكومية؛ لعديد من دول العالم المتقدمة منها والنّامية؛ بعد الحرب العالمية الثّانية، حيث تمّ الاسترشاد بها في التّجارب الدّولية كأهمّ أساليب التّخطيط التّنموي؛ بهدف التّقليص من المشاكل والأزمات الإقليمية، كالاختلالات المجالية وظاهرة التحضّر السّريع غير المتوازن، التي أثّرت بشكل واضح على تراجع الاستقرار السيّاسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول.

وكنتيجة للعوامل السّابقة المختلفة الأبعاد الاقتصادية والسيّاسية، الاجتماعية والبيئة؛ واجهت الجزائر كسائر الدول النّامية تحوّلات داخلية وخارجية في تجربتها التّنموية خاصّة بعد الاستقلال؛ كمرحلة انتقالية فرضت على الحكومة إعادة بناء وتنظيم مجالها الجغرافي بسبب الأزمات والأوضاع المتدنّية التي خلّفها الاستعمار الفرنسي؛ ممّا أعرب عن بداية موجة من الإصلاحات وإعادة الهيكلة الإدارية في ظل اعتماد نظام الاقتصاد الاشتراكي، ومحاولة دعم المؤسّسات المحلّية من خلال التّعديلات المختلفة التي شملت التّنظيم والتّقسيم الإقليمي والإداري للبلاد؛ لكن سرعان ما فشل هذا النّظام في تحقيق الأهداف المرجوّة والمتمثّلة في تحقيق "التوازن الجهوي"والعدالة المجالية؛ وخاصّة أزمة "الحضر والرّيف" نتيجة التّمركز السكّاني الذي بلغت نسبته 63% في مناطق الشّمال مقارنة بالأقاليم الأخرى.

من هذا المنطلق، توجّهت السيّاسة الحكومية نحو الانفتاح على نظام اقتصاد السّوق، وتحديث دور الدّولة في بناء مشروع وطني متكامل يهدف إلى تغيير المنظومة السيّاسية والاقتصادية؛ خاصّة مع بداية الألفية التي تمخّضت عنها إرادة سياسية واضحة في بناء مسار تنموي جديد وفق رؤية مستقبلية في تسيير وإدارة الأقاليم، تهدف إلى توسيع نطاق صنع القرار التّنموي بإشراك جميع الفواعل في التّخطيط اللاّمركزي الذي ينطلق من "القاعدة إلى القمّة"؛ مع اعتماد السّلطات العمومية على مقاربات قانونية مجالية وحضرية، تهدف إلى معالجة القضايا والتّحديات التّنموية السّابقة الذكر؛ ومن أهمّها قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة لسنة 2001؛ الذي تضمّن مجموعة من المبادئ والمخطّطات التّوجيهية على

جميع مستويات التّخطيط التي تندرج في المخطّط الوطني لآفاق 2030؛ والتي جاءت استجابة للاتفاقيات الدّولية المتعلّقة بأهداف التّنمية المستدامة، التي تعزّز منظور تنموي معاصر يهدف إلى دمج مقاربات تنموية تُدمج الإقليم كقاعدة تنموية في سيّاسات التّخطيط والتّنمية، بمعنى منح أهمية بالغة للأقاليم كبناء اجتماعي يُعبر عن مختلف الديناميكيات الإقليمية، التي تعمل على تعزيز تنافسية وجاذبية الأقاليم" باعتبارها مقاربة تساهم في تفعيل الاقتصاد المحلّي– الإقليمي والوطني عبر التّكامل والاندماج لمواجهة الاقتصاديات العالمية؛ وتجسيد الإنصاف والعدالة المجالية عبر تعزيز الروابط الحضرية والريفية. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة التركيز عليه من خلال تحليل برامج العمل الإقليمي(20) العشرون التي تتبعها الحكومة والجماعات المحلّية وفضاءات البرمجة الإقليمية(شمال–غرب)، مع التّركيز على ولاية وهران كإحدى المدن الأربع الكبرى التي تركّز عليها السّلطات العمومية لتعزيز دورها الإقليمي والدّولي للانفتاح أكثر على العالم.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدّراسة أهمية بالغة من الناحيتين العلمية والعملية

- **الأهمية العلمية**

يعالج الموضوع أهمّ القضايا التّنموية التي تشغل جميع الدّراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والإدارية لجميع الدّول في الآونة الأخيرة؛ وهو إبراز دور التّخطيط الإقليمي الذي تنتهجه السّلطات العمومية في تحقيق التّنمية المحلية، خاصّة وأن الشّأن التّنموي أصبح نجاحه أو فشله مرهون بطبيعة وأهداف النّظام السيّاسي ومقارباته المؤسساتية والقانونية؛ لهذا تمّ البحث في موضوع التّخطيط الإقليمي كأحد التخصّصات الأكاديمية الذي يستمد توجهاته الرّئيسية من مجال علم الأقاليم، والذي يُساهم بشكل كبير في تزويد الباحثين بدراسة هذا النّوع من العلوم الاجتماعية؛ في تأسيس نظرياتهم المختلفة التي تدمج البعد المكاني في دراسة العلاقات المكانية والأنشطة البشرية في إطارها المؤسّسي والوظيفي، وفهم السّلوك المجتمعي وأشكاله.

- **الأهمية العملية**

- المساهمة الفعالة في طرح مجموعة من الآليات والمقاربات المعاصرة التي من شأنها معالجة المشاكل والقضايا التي تطمح الجزائر لتحقيقها في إطار الوثيقة الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم.

- إثراء الدراسة بجملة من المعايير والمؤشرات لعديد من المنظمات الدولية المتخصصة في السياسات العامة للتنمية المستدامة والتخطيط الإقليمي والحضري المستدام، التي من شأنها تمكين صناع القرار من الاستفادة منها ودمجها في سيناريوهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى قسمين:

- **الأسباب الذّاتية؛** وتتمثّل في معالجة موضوع يتضمّن متغيّرات رئيسية مهمّة ذات طابع ديناميكي متداخل غير مكتملة المعالم؛ تتطلّب دراسات أكاديمية نظرية وميدانية تساعد الفاعلين وبالأخص الإدارة المحلية(كمجال التّخصص) على التّخطيط وإدارة هذا النّوع من السيّاسات العمومية؛ باعتبارها القنوات الرّئيسية لتفعيلها وتسييرها على المستوى المحلّي والإقليمي، وكذلك ميول الباحثة كمواطنة عادية سائحة لولاية وهران إلى الإجابة عن تساؤلات سابقة حول الجاذبية والديناميكية التي تتميّز بها المدينة عن باقي المدن الأخرى، وهذا ما أثار الفضول والتمسّك بشدّة على اختيار عنوان الأطروحة في مرحلة الدكتوراه مقارنة بالمواضيع الأخرى.
- **الأسباب الموضوعية؛** والتي تتمثّل في التعمّق بشكل كبير في دراسة جميع الجوانب المتعلّقة بموضوع الدراسة سواء في شقها النّظري أو الميداني؛ وذلك بتقديمه في شكل جديد يعالج المقاربات المعاصرة باستراتيجية التّخطيط الإقليمي والتّنمية المحلّية؛ وقد تمّ الإلمام بجميع الدّراسات الرّصينة والحديثة حول الموضوع؛ لإنتاج دراسة أكاديمية قيّمة يسترشد بها مختلف الباحثين في جميع التخصّصات؛ وما يميّزها أكثر هو الحالة محلّ الدراسة "ولاية وهران" للتّفسير بعمق العلاقة بين المخطّط الولائي والمخطّط الوطني على أرض الواقع.

الدراسات السابقة:

تمّ الاعتماد على مجموعة من المصادر الرّصينة التي جمعت بين الكتب والمقالات والأطروحات والتّقارير المحلّية والدولية (العربية والأجنبية) التي أثّرت موضوع الدّراسة بشكل كبير في جانبه المفاهيمي والنّظري؛ ولهذا سنطرح أهمّ هذه الدّراسات والأعمال البحثية الكلاسيكية والحديثة.

دراسة جون فريدمان ووليام الونسو William Alonso &Jhon Friedman ؛ في كتابهما الجماعي سنة 1964 بعنوان:Regional Development and Planning؛ تضمّن العديد من المقالات العلمية التي ركّزت على "المقاربة الوطنية للتنمية الإقليمية"من خلال توضيح العلاقة التّرابطية بين التّخطيط والفضاء والتّنمية الإقليمية؛ وأهميتها في عملية التّنظيم المكاني والعلاقات والأنشطة المكانية؛ وذلك في المقدمة الرّئيسية

بعنوان:Regional development as a policy issue؛ مشيرين إلى أن إيجاد الحلول لمشاكل التّنمية الإقليمية أصبح قضيّة سياسية ملحّة يجب للتّخطيط الإقليمي مراعاة جميع الاعتبارات الإقليمية والاهتمام بمشكلة الانقسامات والفوارق بين المناطق المركزية والأطراف، مع ضرورة إحداث التّكامل والتّوازن الإقليمي؛ باعتبار أن مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التّنمية تشكّل مهمّة صعبة لدى صانعي القرار، رغم أهمية هذه الدّراسة والمساهمات الرّئيسية المتعدّدة التي ناقشت مجموعة المتغيّرات التي تمّ الاستفادة منها وتوظيفها في الجانب النّظري، إلاّ أن دراسات الحالة أو الحدود المكانية والزّمانية التي عالجت موضوع التّخطيط وسياسات التّنمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، تختلف تماما عن دراستنا.

دراسة **جيريمي وروبرت مورجان**Jeremy Alden, Robert Morgan سنة 1974 بعنوان Regional planning :A comprehensive view التي حاولت تقديم نقاشا عاما وشاملا حول طبيعة التّخطيط الإقليمي وطرق تطويره باعتباره أداة اجتماعية ذات قيمة وأهمية كبيرة؛ وفق مقاربة تقييمية ونقدية للموضوع؛ توصّل من خلالها إلى طرح بعض الاقتراحات والتوصيّات التي تهدف إلى عرض استراتيجية عامّة حول أهمية ومساهمة التّخطيط الإقليمي كأداة تخطيطية، لكن يظهر من خلال هذه الدراسة أنّها ركّزت أكثر في البحث عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي لسياسات التّخطيط الإقليمي ومعالجة الفوارق الإقليمية في كلّ من بريطانيا ومجموعة الدّول الاقتصادية الأوروبية سنة 1968.

دراسات **جون كلاسون** ,John Glasson سنة 1974 التي سعت إلى تقديم مادة علمية أساسيّة تمهيدية لباحثي التّخطيط الإقليمي والحضري؛ ومختلف التخصّصات كالجغرافيا والاقتصاد؛ وجميع المهتمّين بشكل عام؛ فهدف في كتابه الذي يحمل عنوان: An introduction to regional planning:concepts - theory and practice. ؛ إلى إزالة الغموض حول الموضوع من خلال تجنّب النّهج المركزي في التّخصيص الضيّق لموارد الأقاليم؛ وإتّباع النّهج اللامركزي في التّحليل والتعمّق في دراسة الممارسات الإقليمية اللاّزمة مع التّركيز على قضيّة التّخطيط في "المملكة المتّحدة"؛ أما في كتابه المشترك مع **تيم مارشال**Tim Marshall: Regional planning؛ سنة 2007 فتعمّق أكثر في دراسة ممارسات التّخطيط الإقليمي وسياسات التّنمية الإقليمية في بريطانيا العظمى والاتحاد الأوروبي؛ بحيث توصّل إلى أن التّخطيط الإقليمي أداة استجابة لمختلف المشاكل الإقليمية للبلاد؛ كما يجب العمل على تطويره بوضع خُطط استراتيجية مكانية إقليمية، تُراعي جميع مستويات التّخطيط في مختلف المناطق. قدّمت هذه الدّراسة جملة من المفاهيم ونظريّات

التّخطيط الإقليمي والتّنمية المحلّية التي استندت عليها دراستنا، مع اختيار النظريّات التي تتناسب وواقع التّجربة الجزائرية في التّخطيط التّنموي للأقاليم، ويكمن الاختلاف بين الدّراستين في تركيز المؤلّف على التقنيّات التّحليلية والتّغييرات الرّئيسية في السيّاسات والأطر المؤسّسية المتعلّقة بمستوى التّخطيط الإقليمي في بريطانيا والاتحاد الأوروبي وانعكاسها على المناطق؛ في حين أن دراستنا تطرّقت إلى التّخطيط في بيئة مؤسّسية وقانونية مغايرة شملت جميع المستويات خاصّة على المستوى الإقليمي والمحلّي الذي أخذ حيّزا كبيراً في الدّراسة الميدانية، وتفسير دور المخطّط المحلّي الولائي لإقليم وهران في تحقيق التّنمية والإنصاف الإقليمي بناء على استراتيجية المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميّته المستدامة.

دراسات **محمد بلقاسم حسن بهلول** سنة 1999 بعنوان: سيّاسة تخطيط التّنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر؛ بمختلف أجزائه المتكاملة والتي هدف من خلالها إلى معالجة السيّاسة الإنمائية التي اتّبعتها الجزائر والعمل على تحليلها بإبراز تطوّر مراحلها ومخطّطاتها التّنموية والإصلاحات الاقتصادية، تمّ الاعتماد على هذه الدّراسة لما تتضمّنه من تحليل وتفسير المرحلة الانتقالية للجزائر قبل سنة 2000، من برامج التكيّف والإصلاح إلى خطط التّخطيط للتنمية؛ الأمر الذي ساهم في الفهم العميق لأثر السيّاسة الإنمائية للبلاد على توجّهاتها المستقبلية، وهذا ما حاولت دراستنا تحليله بشكل مفصّل منذ سنة 2001 التي تعدّ مرحلة حاسمة نحو إتباع السّلطات العمومية استراتيجية وطنية للتّجسيد الفعلي لسياسة تهيئة الإقليم والتّنمية المستدامة في مخطّطاتها التّنموية المجالية والحضرية.

دراسة **بشير التّجاني** سنة 2000 بعنوان التحضّر والتّهيئة العمرانية في الجزائر؛ الذي عالج إشكالية التحضّر وعواملها المختلفة عبر مراحل محورية شملتها التّجربة الجزائرية، مع تقديم التوصيّات والحلول بشأنها، بالإضافة إلى دراسة وسائل ومخطّطات التّهيئة والتّعمير الحضري، والذي ربط فشل هذه الأخيرة بعدم تحكّمها في النّمو العمراني، وذلك نتيجة عدّة أسباب اجتماعية وإدارية؛ فيما يخصّ ضُعف التّكوين لدى المنتخبين المحلّيين والمصالح المسؤولة عن تطبيقها والرّقابة التّقنية، والمخالفات، مؤكّدا على ضرورة المحافظة على القرار العلمي والتّقني في مجال التّخطيط والتّهيئة العمرانية؛ ومعالجة ظاهرة التحضّر بواسطة تخطيط المدن والتّهيئة العمرانية في ظلّ أبعاد التّهيئة الإقليمية، وتختلف هذه الدّراسة مع دراستنا في الحدود الزّمنية التي امتدت إلى غاية التّسعينيات(1990) فقط، حيث لم تتجلّى بعد البوادر الحقيقة لمفهوم التّهيئة الإقليمية؛ كما تمّ التّركيز على دور المدن الصّغرى والمتوسّطة في تحقيق التّنمية، عكس ما

تهدف إليه دراستنا الممتدة منذ سنة 2001 المتزامنة مع ظهور قوانين جديدة للتّهيئة الإقليمية والتّنمية المستدامة، بالإضافة إلى تفسير دور المدن الكبرى في تحقيق التّنمية والإنصاف الإقليمي.

أطروحة دكتوراه **لسايل كريمة** سنة 2020 بعنوان دور سياسة التّهيئة الإقليمية في تحقيق التّنمية المحلية في الجزائر؛ التي ركّزت على إشكالية دور سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بشكل عام، ومدى فعاليتها في تحقيق التّنمية المحلّية في ظلّ الاقتصاد الموجه واقتصاد السّوق منذ فترة الاستقلال، وقد توصّلت إلى عدّة نتائج من أهمها: أنّه رغم الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة لضمان فعالية التّخطيط الإقليمي إلاّ أنّ الإرادة السيّاسية للدولة غير واضحة فيما تعلّق بفضاءات البرمجة الإقليمية التي تُثير الشّكوك حول مدى فعاليتها، لكن جوهر الاختلاف مع دراستنا يكمن في دراسة دور التّخطيط الإقليمي في تحقيق التّنمية المحلّية في الجزائر بشكل عام، مع التّركيز على فترة الألفية إلى غاية الفترة الحالية؛ مع البحث في الدّور الاستراتيجي لفضاءات البرمجة الإقليمية شمال– غرب؛ وبالتّحديد المدينة الحضرية الكبرى – وهران في تحقيق التّنمية المحلّية–الإقليمية، بالإضافة إلى دراسة تحليلية للمخّطط المحلّي لتهيئة إقليم الولاية وإبراز دوره في تحقيق العدالة المجالية.

دراسة **جاكلين مونغان وجيرارد ماسون**Jacqueline Mengin & Gérard Masson؛بعنوان du Guide développement local et du développement social سنة 1989؛ التي اعتمدت على مقاربة منهجية ونقدية لدراسة المبادئ العامة المنهجية لعمليات التّنمية المحلّية أو الاجتماعية؛ بهدف المساعدة على فهم تعقيداتها وتطوّراتها ومشاكلها، رغم توصّل هذه الدّراسة إلى عدّة نتائج مشتركة مع دراستنا حول عمليات التّنمية، التي تتطلّب وجود مؤسّسات وفاعلين لهم القدرة على الإبداع والمبادرة في إطار اللامركزية؛ والعمل على المشاركة في بناء مشروع متماسك وفريق قيادة محكم، إلا أن هذا الدّليل الموجز حاول تسليط الضّوء بشكل خاص على سبل معالجة المشاكل الاجتماعية(التّنمية الاجتماعية) في المناطق المهمّشة المعرّضة للأزمات، عكس دراستنا التي تناقش مسألة التّنمية المحلّية بأبعادها المختلفة بشكل من التّفصيل وإبراز آليّات ومخطّطات التّخطيط التّنموي الإقليمي للمناطق المتربولية الحضرية، والمناطق الرّيفية الهامشية المجاورة بهدف الرّفع من مستويات المساواة والإنصاف الإقليمي وبالتّالي تحقيق التّنمية المتوازنة والعادلة.

دراسة **كريستيان لونغي وجاك سبيندلر**Christian longhi & jacques spindler في كتابهما **le développent local**؛ سنة 2000 اللذان ناقشا فيه فصلين: الأوّل المتعلّق بالسيّاق المعاصر للتّنمية

المحلية في إطار ظواهر العولمة والاستقطاب والاندماج؛ والثاني الذي عالج بعض التّجارب والنظريّات للتّنمية المحلّية؛ وقد توصّلا إلى أهمية السيّاسات المحلّية التي تهدف إلى تعزيز دور المؤسّسات والإدارات المحلّية، وخاصّة الجماعات المحلّية كجهات فاعلة أساسيّة في المجتمع المعاصر؛ لكن في السّنوات الأخيرة تغيّرت طبيعة الظّواهر التي تدرس مفهوم التّنمية المحلّية من مجرّد يوتوبيا إلى محاولة التّحليل المناسب للتّنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها، بالإضافة إلى ضرورة خلق الظّروف المناسبة لتشكيل نظام محلّي فعّال قائم على المشاركة بين السّلطات والمؤّسسات والأقاليم؛ لمواكبة السيّاق العالمي بمنطق محلّي، رغم الاستفادة من العوامل المعاصرة لمتغيّر التّنمية المحلّية لهذه الدّراسة في الإطار النّظري، إلاّ أنّها اعتمدت في تحليلها للمفهوم وربطه بشكل خاص بنموذج الاقتصاد الفرنسي، على عكس دراستنا التي تناولت الاقتصاد الجزائري ومراحل تطوّره مع قراءة مقارنة لبعض أوجه الشّبه والاختلاف بين النموذجين.

دراسة **لودوفيك فرانسوا Ludovic François** سنة 2008 بعنوان: Intelligence territoriale-lintelligence économique appliquée au territoire؛ التي تضمّنت مقالات مهمّة ناقشت أهمية المفهوم وانعكاساته على تحقيق التّنمية الاقتصادية(نظريا وعمليا)؛ ودوره في تعزيز العلاقات بين القطاعين العام والخاص بهدف تنميّة وتعزيز تنافسية وجاذبية أقاليمهم؛ ومدى فعالية تنفيذه على المستوى المحلّي، والذي توصّل إلى أنّها سياسة عامة يشترك فيها جميع الفاعلين على مستوى أقاليمهم، رغم أن هذه الدّراسة ركّزت على التّجربة الفرنسية في تجسيدها لمفهوم الذّكاء الاقتصادي وتطبيقاته على الإقليم مع تقديم دراسة حالة لمنطقة poitou-charentes، إلاّ أنّها شكّلت قاعدة نظرية لدراستنا حول متغيّر الذّكاء الإقليمي والاقتصادي الذي تمّ دمجه كمتغيّر وسيط وكأحد الآليّات لتفعيل التّنمية المحلّية على أرض الواقع، وترقية العمل المحلّي من خلال الجماعات المحلّية، لكن بطرح مغاير في بيئة اقتصادية ومؤسّساتية، محلّية مختلفة تسمح بالفهم العميق لإيجابيات تطبيق هذه السيّاسة في أقاليم الجزائر وخاصّة في مدينة وهران لتعزيز تنافسيتها وجاذبيتها وضمان استدامتها.

دراسة **كريستان كووب وأخرون Kirsten Koop et autres** سنة 2010 بعنوان pourquoi croire au modèle dudéveloppement territorial au Maghreb ? Une approche critique.؛ حيث هدفت إلى توضيح كيفية انتقال نماذج التّنمية وممارسات التّخطيط الإقليمي من فرنسا إلى دول شمال إفريقيا(المغرب؛ تونس؛ الجزائر)؛ وذلك بالاعتماد على مقاربة تحليلية ونقدية في معرفة إشكالية الإقليم وتطبيقاته في هذه البلدان، انطلاقا من أنّه كان المفهوم المركزي في التّجربة الفرنسية، وتم التوصّل إلى عدّة نتائج من أهمّها: ضرورة

مناقشة مسائل اللامركزية في السيّاسات العامة المتّبعة؛ وقدرة الجهات الفاعلة المحلّية على المشاركة في أنظمة الحوكمة الإقليمية؛ كشرطين أساسين للكشف عن الموارد الإقليمية بشكل محدّد.

دراسة **فؤاد غضبان** سنة 2015 بعنوان التّنمية المحلّية ممارسات وفاعلون، التي تعالج موضوع التّنمية المحلّية وفق مقاربة نظرية وتطبيقية؛ فالأولى عالجها في سبعة فصول: تحديد المفهوم ومجالاته وأهدافه والخصائص والمقوّمات مع البحث في الوسائل والآليّات المختلفة لممارستها في إطارها الإداري والإصلاحات المختلفة والمتغيّرات والآليّات الاقتصادية؛ وتوضيح أنشطة القطاعات غير الرّسمية وأثارها على التّنمية المحلّية؛ بالإضافة إلى العلاقة الرّابطة بين التّنمية المحلّية والتّنمية المستدامة، ودور الفاعلين والجماعات المحلّية، أمّا المقاربة التّطبيقية فناقشت التّجربة الجزائرية في التّنمية المحلّية عبر مسار التّخطيط الموجّه والاقتصاد الحر بعد 1990، يظهر من خلال هذه الدّراسة أوجه التّشابه حول تحليل التّجربة التّنموية الجزائرية في التّخطيط للتّنمية بشكل عام، لكن الاختلاف يكمن في طرح الجانب النّظري والتّطبيقي إذ حاولنا تقديم الجانب النّظري للمتغيّر التابع التّنمية المحلّية بشكل جديد يناقش الآليّات الجديدة لتجسيد هذه الديناميكية على أرض الواقع في استراتيجيات تعزيز تنافسية وجاذبية الأقاليم؛ وهندسة المشاريع التّنموية الإقليمية المستدامة، الذّكاء الإقليمي والاقتصادي، أمّا فيما يتعلّق بالجانب التّطبيقي فخُصّص للجزائر بشكل عام ودراسة حالة مدينة وهران بشكل خاص.

دراسة ديدير نوبيل وأرامي ماران Didier Nobile & Aramis Marin بعنوان: Management de la dynamique territoriale سنة 2017؛ وهو عبارة عن عمل جماعي لمجموعة من فرق الباحثين المنتمين للمركز الأوروبي لأبحاث الاقتصاد المالي والإدارة في جامعة لورين، التي تعتمد على مقاربات ومنهجيات في البحث عن طُرق وآليّات تسيير وإدارة الإقليم، بهدف ترسيخ الديناميكيات الإقليمية؛ وهنا يُسلّط الضّوء على دور الفاعلين بناء على معارفهم وتمثيلاتهم الخاصة؛ في الاستخدام الجيّد للشّبكات الإقليمية والسيّاسات العامة؛ الموارد والمهارات للمساهمة في تعزيز الديناميكية والتّركيز على مشكلة الديناميكية الإقليمية،وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ فهم هذه الديناميكية لا يعتمد فقط على منطق تعدّد الجهات الفاعلة ولكن أيضا من خلال العمل الجماعي والفردي بأساليبه الجديدة والمتنوّعة، يظهر من خلال هذه الدّراسة أن هناك تباين واضح في المساهمات البحثية حول تحليل شبكات الديناميكيات الإقليمية، التي يمكن أن تشكّل مصدر قوّة وضعف في نفس الوقت لأنّ هناك منظورات مختلفة تماما في الطّرح، من شأنها فتح مجالا واسعا لدراسة الموضوع بشكل متقارب وطرح رؤى جديدة أكثر توافقا في المستقبل.

دراسة **إدوارد سوجا Edward W. Soja** بعنوان Seeking spatial justice الذي ناقش مسائل العدالة انطلاقا من الوضع الحضري الذي كان معاشا في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في مدينة لوس أنجلس نتيجة مشاكل النّقل الحضري الذي أثار مظاهر التّمييز والظّلم في تلبية احتياجات ووسائل النّقل داخل المدينة، والذي كان يُعطي اهتماما لطبقة الأثرياء مقارنة بطبقة الفقراء، فركّز الباحث على هذه الدراسة انطلاقا من القرار الصادر سنة 1996؛ المتعلّق بإعادة تنظيم النّقل الحضري في المناطق الحضرية، والذي يعدّ تحوّلا حاسما في فتح المجال أمام ضرورة السّعي إلى/ وبناء العدالة المكانية، يظهر من خلال هذه الدراسة أنّها اتبعت المنظور المكاني النّقدي لتفسير وفهم أفضل لسبل بناء العدالة الاجتماعية من النّاحية النّظرية والعملية؛ مع التّركيز على التّخطيط الحضري فقط وبالتحديد مشكل النقل الحضري عبر سلسلة من دراسات الحالة في لوس أنجلوس؛ على عكس دراستنا التي ركّزت على زاوية التّخطيط الإقليمي والحضري ودوره في تحقيق التّنمية المحلّية، الانصاف والعدالة المجالية في الجزائر وبالتحديد في إقليم وهران كنموذج لمدينة حضرية كبرى، يعتبر فيها مشكل النّقل والربط الحضري جزء لا يتجزأ من سياسة التهيئة الإقليمية والحضرية.

ما يميّز دراستنا على الدّراسات السابقة الذكر؛ هو معالجة موضوع التّخطيط الإقليمي وعلاقته بالتّنمية المحلّية في الجزائر بشكل عام، من خلال إطار نظري ومفاهيمي جديد يناقش المتغيّرات الرّئيسية وفق مقاربات معاصرة تُساهم في تفعيلها كالذّكاء الإقليمي وآليّاته التّحليلية وربطه بالذّكاء الاقتصادي؛ العدالة المجالية كمتغيّر وسيط لم يحظ بدراسات سابقة كبيرة ترتبط بالتّجربة الجزائرية رغم أنّها تشغل في الآونة الأخيرة اهتمام معظم صنّاع القرار، وسبل تجسيدها على أرض الواقع، بالإضافة إلى تحليل بعض التّجارب الدّولية الرّائدة مع الاعتماد على بعض نظريات التّخطيط والتّنمية المحلّية كمرجعية مهمّة والتي قدمت عمق للأطروحة.

والقسم الذي ميّز الدّراسة أكثر هو الدّراسة الميدانية التي ساهمت في دراسة حالة ولاية وهران باعتبارها من بين المدن الأربعة الكبرى، التي خصّتها السّلطات العمومية في ورقتها الاستراتيجية للتّهيئة والتّنمية المستدامة "المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم"، التي تتمتّع بنمط حضري متميّز مقارنة بالمدن الأخرى قسنطينة؛ عنابة؛ تطمح إلى ترقيتها لمصاف المدن الكبرى المتوسطية انطلاقا من عصرنتها وتعزيز قدرتها التّنافسية وجاذبيتها وإنصافها الإقليمي.

الإشكالية:

تبحث هذه الدراسة في أهمية ودور السياسة العمومية للتّخطيط الإقليمي في تحقيق ديناميكية التّنمية المحلّية ومحاولة تجسيد مبدأ الإنصاف والعدالة المجالية على مستوى جميع الأقاليم الحضرية والرّيفية في الجزائر، والتي تعدّ إحدى الإشكاليات التي تُطرح بشدّة في أجندة الحكومة مؤخرا؛ منذ بداية الألفية بصدور القوانين المتعلّقة بتهيئة الإقليم وتنميّته المستدامة التي شكّلت منعرجاً محورياً في الانتقال إلى مسار تنموي جديد يسعى إلى معالجة جميع السيناريوهات والخيارات الوطنية المرتبطة بهدف التّنظيم المجالي، ومن أهمّها إبراز مكانة فضاءات البرمجة الإقليمية في تعزيز متطلّبات التّنمية والتّوازن الإقليمي وخلق أقاليم ذات تنافسية وجاذبية إقليمية التي يُعالجها الجانب التّطبيقي لدراسة وتحليل المخطّط الولائي لتهيئة إقليم ولاية وهران(فضاءات شمال–غرب) ومدى توافقه مع الوثيقة الاستراتيجية الوطنية.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية: **إلى أيّ مدى ساهم التخطيط العمومي الإقليمي في الجزائر من تحقيق أهداف التّنمية المحلّية والعدالة المجالية منذ سنة 2001؟**

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح عدّة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

- ماهي أهمّ المقاربات التّنموية الحديثة المساهمة في تفعيل السياسات التّخطيطية التّنموية في الجزائر؟
- كيف أثّرت التّجارب الدّولية وآليات وأدوات التنظيم المجالي على تحقيق التّنمية المحلّية المستدامة في الجزائر ؟
- هل حقّق المخطّط الولائي لتهيئة إقليم وهران السيناريوهات والتوجّهات المقترحة في المخطّط الوطني؟
- كيف تؤثر تنافسية وجاذبية إقليم وهران على تحقيق الإنصاف والعدالة المجالية.

حدود ومجال الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة موضوع التّخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التّنمية المحلّية والعدالة المجالية في الجزائر بشكل عام لأنّه يتناسب أكثر مع استراتيجية السّلطات العمومية في محاولة إحداث التّغيير النّوعي والكمّي في صلب سياسات التّهيئة والتّنمية بهدف تحقيق الإنصاف والعدالة

المجالية بين الأقاليم؛ والتوجّه نحو تجسيد أهداف التّنمية المستدامة ومبادئ السيّاسة الحضرية الدّولية الإقليمية الجديدة التي تدعم التّخطيط المستدام من أجل خلق مدن مستدامة–آمنة شاملة للجميع(الهدف 11)، كما تمّ التّركيز بشكل خاص في الدّراسة الميدانية على دراسة حالة مدينة وهران لعدّة مبّررات رئيسية، تكمن في حصولها على المرتبة الثّانية في المدن الكبرى بعد الجزائر العاصمة، وتميّزها بموقع جغرافي استراتيجي ومؤهّلات متنوّعة في البحر الأبيض المتوسط، بكونها فضاء مفتوح على دول العالم، ونموذج حضري بامتياز يمزج بين الأصالة والمعاصرة، بالإضافة إلى المكانة القيادية – الاستراتيجية على المستوى المحلّي والوطني التي اكتسبتها عبر دورها الاقتصادي الوظيفي والتّنموي في إطار فضاءات البرمجة الإقليمية على مستوى التل(شمال–غرب)، مع ترشيحها لأكبر رهان وهو تجسيد مشروع المدينة المتربولية المتوسّطية وتعزيز أكبر لقدرتها التّنافسية وجاذبيتها الإقليمية المستدامة على المستوى الدّولي والعالمي.

– **الحدود الزّمانية:** تمّ التّركيز على دراسة الموضوع في الفترة الزّمنية الممتدة منذ سنة 2001؛ المتزامنة مع إصدار أول قانون لتهيئة الإقليم وتنميّته المستدامة الذي تضمّن التّوجهات والمخطّطات الرّئيسية للاسترشاد بها على أرض الواقع والتي تندرج في إطار المخطّط الوطني سنة 2010، وتحليل المخطّط الولائي كأداة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على مستوى إقليم ولاية وهران بعد إتمام منهجية إعداد مراحله والمصادقة عليه سنة 2016.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة فيمايلي:

- التداخل بين المفاهيم والمقاربات التي تم توظيفها للاحاطة بموضوع الدراسة، خاصة فيما تعلق بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية التي أخذت حيزا كبيرا من الدقة والحذر بعدم الخلط فيما بينها واستخدامها في اطار نظري جديد يتوافق وأهداف الدراسة.
- دراسة حالة إقليم ولاية وهران باعتباره ثاني المدن الكبرى بعد مدينة الجزائر العاصمة الذي يتطلب الدراية الكافية بخصوصياته الإقليمية والبحث في أهم التحديات والرهانات التي يواجهها لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة والعدالة المجالية.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والوثائق الرسمية من مختلف المؤسسات العمومية وخاصة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بالمخططات التوجيهية المجالية والحضرية.

الفرضيّات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة سابقا والتّساؤلات الفرعية المرتبطة بها، تحاول هذه الدّراسة التحقّق من صحّة الفرضيات العلمية التالية:

- تؤثر مقاربة الذكاء الإقليمي الإقتصادي على تثمين واستدامة الأقاليم في الجزائر.
- استفادت السّلطات العمومية في الجزائر من التجارب الدولية الرائدة في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية.
- يستجيب المخطّط المحلّي لتهيئة إقليم وهران لمخرجات وأهداف المخطّط الوطني.
- يلعب الدور الوظيفي التنموي لولاية وهران من تحقيق الانصاف والعدالة المجالية.

الإطار المنهجي:

تم الاعتماد في معالجة هذه الدراسة على منهجين متكاملين ومجموعة من الاقترابات المكملة فيما يلي:

- **المنهج القانوني المؤسّساتي:** يركّز هذا المنهج على دراسة الجوانب القانونية للموضوع؛ بالاعتماد على أهمّ الأدوات والمخطّطات التّوجيهية (المقاربات المجالية والحضرية) التي اعتمدتها الحكومة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتّنمية؛ وتحليل مدى توافق مبادئها مع المعايير الدّولية للتّنمية المستدامة، وتفسير مدى التزام جميع الفاعلين وخاصّة الجماعات المحلّية في منهجية إعداد مشروع المخطّط لتهيئة إقليم الولاية كأحد أهم الأدوات التّنفيذية للمخطّط الوطني.
- **منهج دراسة حالة:** وهو المنهج الأساسي "تكافؤ منهجي بين المنهج المتّبع والظّاهرة محلّ الدّراسة"، التي ركّزت عليه لأنّه ساهم أكثر في فهم تأثير أسلوب التّخطيط الإقليمي الذي انتهجته الجزائر منذ بداية الألفية، عن طريق جمع البيانات والمعلومات مع التّحليل وربط الظّواهر ببعضها البعض، بهدف تفسير واستنباط العوامل المؤثّرة بشكل خاص على مدينة وهران كوحدة للتّحليل؛ والتعمّق أكثر في تحليل العلاقة بين المخطّط الولائي لتهيئة إقليم وهران والمخطّط الوطني.

الاقترابات:

- **الاقتراب الإقليمي:** يرتبط بدراسة المحدّدات الجغرافية الطّبيعية والبشرية وعلاقاتها المكانية لإقليم أو منطقة أو مدينة معيّنة تمتاز بخصائص متجانسة أو متماثلة بغية تحليلها وتفسيرها وقياس مدى تفاعلها وترابطها؛ وهذا ما سيساهم بشكل مناسب في دراسة مدينة وهران من خلال تحديد موقعها الجغرافي وإمكانياتها المتعدّدة الأبعاد والعوائق التي تواجهها؛ وتطوّر دورها التّنموي الوظيفي.

- **اقتراب الاقتصاد السيّاسي:** ساهم في تحليل وتفسير ديناميكية التّنمية،انطلاقا من الإصلاحات السيّاسية والاقتصادية التي شهدها النّظام السيّاسي الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق،وانعكاس ذلك على استراتيجية التّنظيم الإقليمي والإداري؛ والتّغيير في طبيعة المسار التّنموي خاصّة بعد الألفية مع تحديث طبيعة السيّاسة العامة للتّخطيط والتّهيئة الإقليمية.

- **قراءة مقارنة:** تم اعتمادها في دراسة النّظريات والتّجارب الدّولية الرّائدة في مجال التّخطيط الإقليمي والتّنمية المحلّية؛ عن طريق قراءة مقارنة فيما بينها تُساهم في التوصّل ومعرفة مدى استفادت التّجربة التّنموية الجزائرية منها، فيما تعلّق بنمط التّسيير والمعايير المتّبعة في التّنظيم والتّقسيم الإقليمي والإداري، وأثر ذلك على تحقيق العدالة التّوزيعية الإقليمية.

- **مقاربة المدن الذكية المستدامة:** ترتكز على دعائم رئيسية مختلفة تهدف إلى تحسين جودة الحياة وعصرنة ورقمنة الأقاليم، حيث ساهمت في دراسة تطبيقات الجزائر لمفاهيم وتجارب المدن الذكية، ومعرفة مدى توافق آليات وأدوات التنظيم الحضري والمجالي التي تبنتها السلطات العمومية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مع المعايير والمؤشرات الدولية لقياس أداء المدن الذكية المستدامة–المرنة والمواجهة للصدمات.

- **المقاربة التشاركية:** ترتبط بالتسيير والتخطيط العمومي الحديث؛ القائم على إشراك جميع الفواعل في التخطيط واتخاذ القرارات وايجاد حلول آنية ومستقبلية لمشاكل التنمية المحلية والعدالة المجالية. ولهذا تم الاستعانة بها في إبراز دور جميع الفواعل وخاصة الجماعات المحلية في إطار قيم التعلم التشاركي الجماعي المنتج الذي من شأنه تعزيز تنافسية وجاذبية المدن وأقاليمها المجاورة وتحقيق التنمية المحلية المتوازنة.

مفاهيم الدراسة:

- **مفهوم التّخطيط الإقليمي:** هو أحد أهمّ مستويات التّخطيط التّنموي العام الذي يساهم في تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكومة على المستوى المحلّي اللامركزي؛ وتفعيل ديناميكية التّنمية المحلية والإقليمية، كما يمكن تحديده بأنّه نوع من الأساليب العلمية والعملية للتدخّل الحكومي العمومي والمجتمعي في تنظيم العلاقات والأنماط المكانية بين أقاليم الدّولة، لتحقيق الإنصاف والعدالة التّوزيعية المجالية كهدف نهائي للتّنمية المكانية المستدامة.

- **مفهوم التّنمية المحلية:** هي عبارة عن عملية ديناميكية إقليمية تشترك فيها جميع الفواعل العامّة والخاصّة لخلق تنافسية وجاذبية الأقاليم مع ضمان استدامتها، بغية إحداث التّغيير الكمّي والنّوعي الذي

تستفيد منه المجتمعات المحلّية في جميع الأقاليم الحضرية والرّيفية؛ مما ينعكس على الكفاءة التّوزيعية لمعدّلات المساواة والإنصاف الإقليمي كإحدى أهمّ متطلبات العدالة المجالية.

- **الذّكاء الاقتصادي الإقليمي:** يُعبر عن نظام متكامل أو سياسة عامّة تُساهم في تعزيز مبادئ وأسس الذّكاء الاقتصادي على مستوى الإقليم كقاعدة أساسية للتّنمية على المستوى المحلّي –اللاّمركزي؛ من أجل تحسين الأداء المحلّي وتسهيل عمليات صنع القرار باستخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم استراتيجية هندسة وحوكمة المشاريع الإقليمية المستدامة.

- **التّنافسية والجاذبية الإقليمية المستدامة:** هي مقاربة تنموية ديناميكية تعبّر عن عملية تعزيز القدرة التّنافسية لإقليم أو منطقة معيّنة كعامل داخلي يساهم في استقطاب وجذب العوامل الخارجية والعمل على ضمان استدامتها بهدف تحقيق التّنمية المحلّية المستدامة.

- **الإنصاف والعدالة المجالية:** يُقصد بها عملية وإجراء تتبعه السّلطات العمومية في دمج البعد الاجتماعي والإقليمي في التّخطيط للتّنمية المكانية؛ كآليّة لتحقيق العدالة التّوزيعية الإقليمية التي تهدف إلى إنتاج أقاليم تتميّز بالإنصاف والكفاءة في توزيع عوائد التّنمية والقضاء أو التقليل من مظاهر التفاوت وعدم المساواة في المجتمعات المحلية.

- **تقسيمات الدّراسة:**

تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول متكاملة، يُناقش الفصل الأول المعنون بـ الإطار المفاهيمي والنّظري: المقاربات المعاصرة لتثمين واستدامة الأقاليم؛ الذي يبحث في تحليل وفهم العلاقة التّرابطية والتّداخل بين المتغيّرات الرّئيسية للدّراسة، واستنباط المتغيّرات الوسيطة المهمة التي تُساهم كآليّات لتفعيل ديناميكية التّنمية المحلّية والتّخطيط الإقليمي؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث، الأول يدرس طبيعة التّخطيط العمومي الإقليمي، والثاني الدّيناميكيات الإقليمية لتعزيز تنافسية وجاذبية الإقليم(التّنمية المحلّية وآليّات هندسة وحوكمة الأقاليم)؛ والمبحث الأخير المتعلّق بالعدالة المجالية ومكانتها في سياسة التّخطيط الإقليمي والحضري.

يتطرق الفصل الثاني المعنون بـ النّظريات والتّجارب الدّولية في مجال التّخطيط الإقليمي والتّنمية المحلّية، والذي قُسّم إلى مبحثين رئيسيين: الأول يهدف إلى دراسة النّظريات الرّئيسية في التّخطيط للتّنمية الإقليمية، والتي تتضمّن أساليب ومبادئ مختلفة تُساهم في التّنظيم المكاني وتحقيق التّنمية، تمثّلت أهمّها في دراسة الموقع– أقطاب النّمو– المراكز والهوامش، والمبحث الثاني الذي يُركّز على بعض التّجارب والنّماذج الدّولية الرّائدة في التّخطيط الإقليمي والتّنمية المحلّية مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، والتي حُدّدت

كمرجعية نظرية مهمّة ساهمت في تفسير انعكاسات السياسات الإقليمية على نجاح أو فشل المسار التّنموي للبلاد.

أما الفصلين الأخيرين؛ فتناولا واقع التّخطيط الإقليمي والتّنمية المحلّية في الجزائر بشكل عام ومدينة وهران بشكل خاص، فحمل الفصل الثالث عنوان استراتيجيّات التّنظيم المجالي والتّنمية المحلّية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة المخطّطات التّنموية وأهمّ المقاربات المجالية والحضرية بعد الألفية وتقييم مدى تجسيدها ودمجها للمعايير والأهداف الدّولية للتّنمية المستدامة؛ في جميع مستويات التّخطيط الوطني– المحلّي والإقليمي، وقد تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: الأول يُعالج السيّاق السيّاسي والإداري على البناء التّنموي بعد الاستقلال؛ والثاني يبحث في استراتيجية الحكومة في دعم الإنعاش الاقتصادي والنّمو المستدام، والثالث يُناقش مقاربات التّخطيط المجالي والحضري وفق ما وضعه المخطّط الوطني.

وتضمّن الفصل الرّابع الدّراسة الميدانية للموضوع، وناقش دراسة حالة إقليم وهران من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول والذي تناول تطوّر المعطيات الإقليمية لمدينة وهران بعد فترة الألفية، المبحث الثاني المتمثّل في دراسة المكانة الاستراتيجية لإقليم وهران، عبر إبراز دورها الوظيفي التّنموي في فضاءات البرمجة الإقليمية شمال –غرب، أما المبحث الثالث فتمّ تخصيصه لدراسة تحليلية لمخطّط تهيئة إقليم ولاية وهران، والتعمّق أكثر في مدى أهمية وفعاليّة منهجية إعداده؛ ودرجة توافقه مع الأهداف الاستراتيجية للمُخطّط الوطني.

الفصـــــل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي:

المقاربات المعاصرة لتثمين واستدامة الأقاليم

الفصـــل الأول الإطار النظري والمفاهيمي: المقاربات المعاصرة لتثمين واستدامة الأقاليم

تشكل الدراسة النظرية عند معالجة أي موضوع أكاديمي، الدعامة الرئيسية والموجه الأساسي للبحث لما تتضمنه من تحديد المفاهيم والمداخل المنهجية الضرورية لفهم الظاهرة والاحاطة بها؛ وهذا ما حاولت الدراسة اسقاطه على الظاهرة محل الدراسة والمتعلقة بموضوع التخطيط العمومي الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المحلية والعدالة المجالية؛ حيث يتضمن الموضوع متغيرات مستقلة ووسيطة متشعبة تتطلب الدقة وعدم الالتباس في تحديد العلاقة الترابطية والتداخل فيما بينها؛ خاصة وأن مصطلح التخطيط الإقليمي في حد ذاته يختلف من دولة إلى أخرى سواء عربية أو أوروبية استنادا على التوجهات والمنطلقات الفكرية المتعددة الأبعاد.

ومن هذا المنطلق؛ ستحاول الدراسة البحث في أهم المداخل المفاهيمية والنظرية للموضوع الدراسة لابراز مدى أهمية التخطيط العمومي الإقليمي في تحقيق التنمية المحلية في المناطق الحضرية وأقاليمها المجاورة، مع التقصي كذلك في تحديد أهم المقاربات المعاصرة التي تدعم في تفعيل وترسيخ التخطيط للتنمية المحلية على أرض الواقع؛ وهذا من خلال ثلاثة مباحث، يتعلق المبحث الأول بطبيعة التخطيط العمومي الإقليمي، أما المبحث الثاني فخصص للديناميكيات الإقليمية لتعزيز تنافسية وجاذبية الإقليم المتمثلة في التنمية المحلية الآليات الذكية لهندسة وحوكمة الأقاليم؛ والمبحث الثالث المتعلق بالعدالة المجالية ومكانتها في سياسة التخطيط الإقليمي والحضري.

المبحث الأول: طبيعة التخطيط العمومي الإقليمي

المطلب الأول: مفهوم التخطيط ومستوياته

ثبت على مدار التاريخ، أن للإنسان رغبة طبيعية في التّخطيط وهو جزء من تكوينه التّنظيمي وهذا ما أكّدته المقاربة النّفسية(psychologist's approach)، في تحديد التّخطيط من بين الدّوافع الاجتماعية الأساسية للمجتمع، فهي ليست قائمة بالفطرة بل يتم اكتسابها بالتعلّم، وذلك لضمان الاستقرار والبقاء والرضا الاجتماعي[1]. وهذا سرعان ما تجلّى بعد التغيّرات والتحوّلات العديدة التي طرأت على العالم ما قبل القرن العشرين إلى اليوم الحاضر على مستوى الدول الأوروبية المتقدمة والنامية، وما ترتّب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، أدّت إلى إعادة التّفكير في بيئة النظام السيّاسي والاقتصادي، التي كانت تهيمن عليها التصرّفات الفردية وقوى السّوق(مبادئ وشعاراتLaissez-faire). وضرورة تدخّل الدّولة كفاعل رئيسي ومحوري في ضبط وتنظيم الأنشطة والعلاقات المكانية التي لا يمكن هندستها إلا باستخدام آليّة التحكم "control mechanism-planning"[2] والمتمثلة في التخطيط.

الفرع الأول: مفهوم التخطيط

تختلف وجهات النّظر حول تحديد مفهوم التّخطيط، وذلك لتعدّد أشكاله وأهدافه ومستوياته تبعا للخلفيات المعرفية والعلمية؛ للعديد من الباحثين والمخططين في مختلف التخصصات سواء جغرافيين، اقتصاديين، اجتماعيين، إداريين. لذلك سنحاول عرض بعض التّعريفات الأساسية والتي بإمكانها الإلمام بمفهوم التّخطيط كمفهوم عام، تنموي، اقتصادي واجتماعي.

يُعرف المعجم الانجليزي أكسفورد التّخطيط بشكل عام بأنّه عبارة عن إجراء أوعملية وضع الخطط لنشاط معين.[3]وحسب بيتر هول وآخرونPeter Hall، الذين يشيرون إلى أن التّخطيط هو نشاط عاميتم بأسلوب متسلسل ومنظّم يرمي إلى تحقيق هدف واحد أو مجموعة من الأهداف.[4]

ويشار إلى أن التّخطيط عبارة عن "وضع القرارات الكلية المتعلقة بماذا؟ وكم ينتج؟ وكيف ومتى وأين؟ ولمن يوزع؟ وذلك على أساس تقرير واع من سلطة حازمة وعلى أساس شامل للنّظام الاقتصادي."[5]

---

[1] John Glasson, **An introduction to regional planning: concepts, theory and practice,** Hutchinson of London,built environment,2end,1978)p.17

[2]Ibid, p.18

[3]https://www.oxfordlearnersdictionaries.com

[4] Peter Hall, Mark Tewdwr, Jones,**Urban and Regional planning**, London,Routledge:5th ed,pp.1-3

كما يعرف التّخطيط بأنه: وضع خطة أو برنامج للمستقبل لتحقيق هدف معين، في فترة زمنية معيّنة، أي(ماذا نريد أن نحقق ومتى نحقق ما نريد؟).[1]

ويُعرّفه فريدمانJohn Friedman:"التّخطيط في المقام الأول هو طريقة للتّفكير في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو موجّه غالبا نحو المستقبل يهتم بمدى توافق الأهداف المسطّرة مع القرارات الجماعية، وترجمتها إلى سياسة أو برنامج شامل." ويشير في حالة تطبيق عملية أو أسلوب التّفكير الأنف الذكر، هناك افتراض بأن التّخطيط تم.[2] " … there is a presumption that planning is being done. "

وفي نفس السيّاق يذهب جون جلاسونJohn Glasson إلى تحديد التّخطيط بشكل عام كسلسلة من الإجراءات المصمّمة لحلّ أو معالجة المشكلات مستقبلا، بحيث تختلف هذه المشاكل من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكن حصرها بالدرجة الأولى في مشاكل اقتصادية واجتماعية، أجال التّخطيط، الفترة الزّمنية، بالإضافة إلى مستوى وشكل التّخطيط.[3]

أما ألدن ومورغان Alden & Morgan فينظران للتّخطيط على أنّه نشاط منظم ومنهجي يسعى من خلاله المجتمع إلى التّغيير في حدّ ذاته، ينطوي على تطبيق المعرفة العلمية لحل المشكلات، تحقيق وتحديد أهداف النّظام الاجتماعي a social system مستقبلا سواء كانت شركة، أسرة، مدينة أو منطقة. وهنا وجب الوقوف أمام أهمّ نقطة أشار إليها الباحثون والمتمثّلة في مدى أهمية عملية التعلّم للمشاركة في عملية مستمرة لتحقيق الذّات. a continual process of self realization [4]

ويُعرّف التّخطيط على أنه عملية توجيه الموارد المادية والبشرية والطّبيعية المتوفّرة في بلد معين، واستغلالها بأقصى درجة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف: الاقتصادية والاجتماعية لفترة زمنية محدّدة.[5]

---

[5]ثائر مطلق محمد عياصرة، **التخطيط الإقليمي–دراسة نظرية وتطبيقية**(عمان:دار الحامد،ط.1، 2009)ص.24.

[1]عايدة بشارة، **المدخل إلى التخطيط الإقليمي**(مصر: دار الكاتب العربي،1966)ص.09

[2]Jhon Friedman,William Alonso,**Regional Development and Planning,**Regional, planning as field of study,U.S.A Cambridje,Massachusetts,2nd pt, 1965,p.61

[3] John Glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice,** op,cit, p.19

[4]Jeremy Alden, Robert Morgan, **Regional planning : A comprehensive view,**G.Britain Leonard hill books,first pt,1974,pp.1-2

[5] محمد جاسم شعبان العاني، **التخطيط الإقليمي–مبادئ وأسس– "نظريات وأساليب"**(عمان:دار صفاء،ط. 1، 2010)ص.17

ويُحدد التّخطيط في نفس السيّاق بأنّه أسلوب أو منهج يهدف إلى أمرين أساسيين: حصر ودراسة الإمكانيات والموارد المتوفّرة في الإقليم أو الدّولة أو أي موقع أخر على كافة المستويات، ابتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة، بالإضافة إلى تحديد كيفية استغلالها لفترة زمنية معينة.[1]

ويعرف التّخطيط كذلك بأنه "أسلوب علمي منظّم، يستهدف التوصّل إلى أفضل الوسائل، لاستغلال الموارد الطّبيعية والقدرات البشرية في تكامل وتناسق شامل، وفق جدول زمني معيّن، من خلال مجموعة من المشروعات المقترحة."[2]

وعرّفه كل من ميردال Myrdal ووترسون Waterson كمفهوم تنموي، فالباحث الأول اعتبره برنامج يُظهر استراتيجية الدّولة على المستوى الوطني، وإجراءات تدخّلها إلى جانب قوى السّوق من أجل دفع وتطوير النّظام الاجتماعي.[3] أما الثاني، فاعتبره مجموعة من الجهود الواعية والمستمرّة تقوم بها حكومة ما من أجل زيادة معدلات التقدّم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلّب على جميع الإجراءات المؤسّسية التي من شأنها أن تقف عائقا في وجه تحقيق هذا الهدف.[4]

أما الاقتصادي الفرنسي شارلز بتلهايم Sharles Bettleheim فعرّف التّخطيط بشكل موسّع بأنه عملية يُمكن من خلالها تنظيم مجالات التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلّب ترابطا وتنسيقا بين مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوى القومي، مما يستدعي إجراء دراسة على نطاق عام وشامل للتأكّد من أن المجتمع سوف ينمو بشكل منتظم وبأقصى سرعة ممكنة، من خلالحصر الموارد الموجودة والمتوفّرة، والتعرّف على الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية السّائدة بما يسمح بالسّيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة والنتائج المستهدفة من الخطة.[5]

---

1 محمد خميس الزوكة، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**(الإسكندرية: دارالمعرفة الجامعية،1991)ص.23

[2]صفوح خير،**التنمية والتخطيط الإقليمي**، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة،د.ط،2000)ص.12

[3] عثمان محمد غنيم، **التخطيط–أسس ومبادئ عامة**(عمان: دار صفاء،ط.1،1999)ص.27

[4]عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**(عمان: دار صفاء،ط.1،1998)ص.21

[5] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني،**مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**(عمان:دار المنهجية،ط.1، 2016)ص.24

ويرى العديد من الباحثين في مجال التّخطيط التّنموي وقطاعات التّنمية أنّ نجاح وفعالية عملية التّخطيط مرهونة بمدى توفّر مجموعة من المبادئ(الخصائص) التي على أساسها يمكن تمييز التّخطيط السّليم المتوازن وتجسيد التّنمية الشّاملة المتوازنة. وفيما يلي أهم هذه المبادئ:[1]

الواقعية، الدّقة، الأولوية، التّكاملية، المرونة، التنسيق، الأمثلية، الشمولية، الاستمرارية، المركزية والديمقراطية، الإلزام. كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): خصائص التخطيط

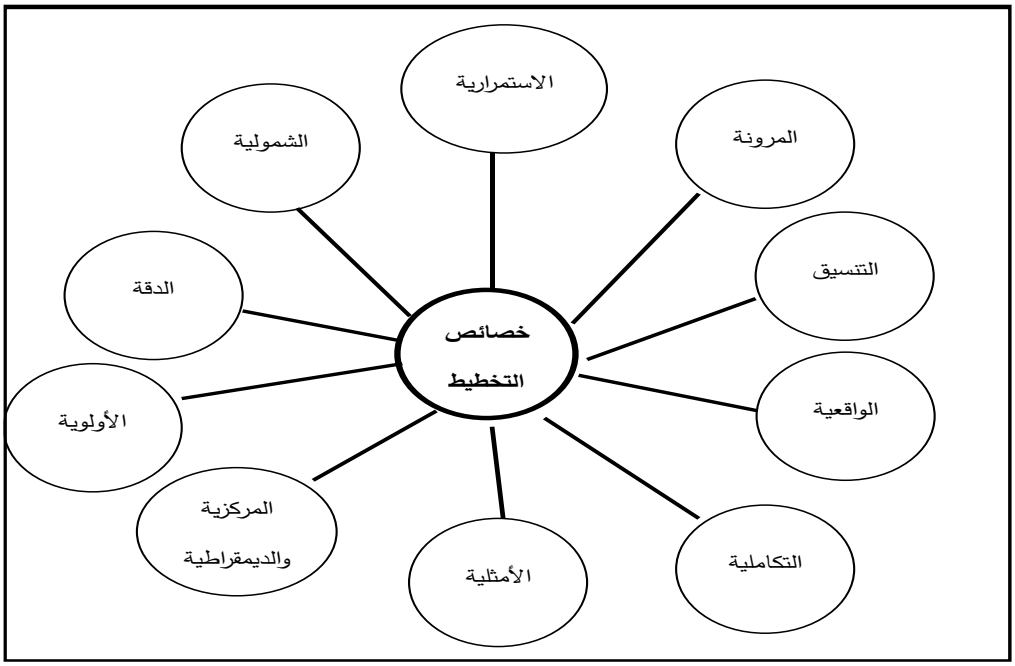

المصدر:ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي–دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص.41

ومما سبق يمكن تحديد التّخطيط على أنه أداة رئيسية ونهج متكامل يستخدم في ترشيد وتفعيل مدخلات ومخرجات السياسات التّنموية وإيجاد حلول استباقية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك في إطار إستراتيجية مستقبلية تراعي جميع مبادئ وخصائص التّخطيط السليم المتوازن؛ خاصة تلك المتمثّلة في التّنسيق، الابتكار والمعرفة والتعلّم التّشاركي الاجتماعي كأساس للتّغيير الكمي والنّوعي على مستويات التّخطيط المختلفة في الدولة.

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص ص.37–41

الفرع الثاني: تصنيفات(أشكال) التخطيط

ضمن الإطار العام للتّخطيط نجد مجموعة واسعة من أشكال التّخطيط التي يُمكن تمييز بعض الاختلافات فيما بينها حسب المعايير وأسس التّصنيف المتعدّدة. لذلك سنحاول التّركيز على أهمّ التّصنيفات التي اعتمدها بعض الباحثين المتخصّصين في مجال التّخطيط كمرجعية أساسية تساهم في تجنب الخلط بين أنواع التّخطيط المختلفة. ونستهلها بالتقسيم المتعارف عليه:

– التّخطيط العام والخاص: حيث يهتم التّخطيط الخاص بالتّخطيط داخل الأنظمة الاجتماعية الصّغيرة في المجتمع وقد تطوّر أكثر في سياق الشّركة. أما التّخطيط العام(العمومي) فهو يتمتّع بأخلاقيات وأسلوب عمل مختلفين تماما عن التّخطيط الخاص. فهو يهتم بالمجتمعات والأنظمة الفرعية الرّئيسية مثل القطاعات الاقتصادية، المدن والمناطق، داخل المجتمع من قبل المؤسّسات المتاحة والمسؤولة عن تنظيم الشّؤون المجتمعية.[1]حيث نجد الباحث كلاسون قد ميّز بين أربع تصنيفات للتّخطيط وهي كالتالي:[2]

يعدّ التخطيط المادي والاقتصادي من الأشكال التي كانت مصدرا مستمرا للالتباس في إطار التّخطيط الإقليمي، لذلك وجب التّمييز بينهما.

– التّخطيط المادي: يُقصد به تخطيط البنية المادية لمنطقة معيّنة من استخدام الأراضي، الاتصالات، المرافق...أي هدفه يكمن في تنظيم ومراقبة تطوير المدن، الأمر الذي يفوق قدرة آلية السّوق في التعامل مع ذلك. بينما التّخطيط الاقتصادي: يهتم أكثر بالهيكل الاقتصادي لمنطقة معيّنة ومستوى رخاءها العام، كما يعتمد على آليّة السّوق مقارنة بالتّخطيط المادي الذي يعتمد على المراقبة المباشرة.

ويتم التّمييز بين التّخطيطين الموجّه والابتكاري، على أساس الوظيفة Function أو المجالArea؛ التّخطيط الموجّهAllocative planning: يهتم بالتّنسيق وإيجاد حلول للنّزاعات داخل النّظام لضمان فعالية وكفاءة السيّاسات الاقتصادية وتطويرها. ويُعرف أحيانا بالتّخطيط التّنظيميRegulatory Planning، أما التّخطيط الابتكاريInnovative Planning: فهو يهتم أكثر بتحسين وتطوير النّظام ككل، ويهدف إلى إحداث التّغيير على نطاق واسع ومحاولة تحقيق أو ابتكار أهداف جديدة. لهذا السّبب يُعرف أحيانا باسم التّخطيط التّنمويDevelopmentPlanning.

[1]Jeremy Alden, Robert Morgan, **Regional planning: A comprehensive view**,op,cit,p.2

[2] John Glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice,** op,cit,pp.20-21

ويكمن التّمييز الثالث بين التّخطيط وحيد الأهداف أو متعدّد الأهداف، أيا كان نوع التّخطيط أو شكله، فله أهداف معيّنة ترتبط بغايات وأهداف المخطّط، وغالبا ما تكون طبيعة هذه الأخيرة تحمل جانبا اقتصاديا أو اجتماعيا أو كلاهما. وهناك تمييز آخر بين الأهداف الواضحة والبسيطة، أما الأهداف الغامضة فهي أقل وضوحا وتوجّه بدون وعي.

أما التّمييز الرّابع والأخير فيتمثّل بين التّخطيط الاختياري أو التّأشيريIndicative planning والتّخطيط الإلزامي أو الإجباريImperative planning: ويكمن الاختلاف في طريقة تنفيذ عملية التّخطيط، فالتّخطيط الاختياري يهتم فقط بالتوجيهات العامة وبطبيعته استشاري. أما التّخطيط الإلزامي فيتطلّب توجيهات محدّدة، ويُعتبر هذا التّصنيف ذو أهمية خاصّة على المستوى الإقليمي.

وهناك معايير أخرى يتمّ التّخطيط على أساسها وإن كانت تندرج ضمن التّصنيفات السّابقة إلا أنه وجب تقديم توضيح أكثر للقارئ أوالباحث، وذلك بتلخيص بعض التّقسيمات التي لقيت إجماع العديد من الباحثين المتخصّصين؛ ويمكن تلخيصها كالتالي:[1]

- التّخطيط حسب الشمول ويُقسّم إلى: التّخطيط الشاملComprehensive planning: وهو النّوع الذي يتعامل مع كل السياسات وبكل قطاعاتها، هدفه إحداث تغيير في جميع جوانب حياة المجتمع، أي يتضمّن وضع خطّة تشمل كل القطاعات الاقتصادية وتُغطي كل جوانب الاقتصاد القومي.أما التّخطيط الجزئي أو القطاعيPartial or sectoral: فيهتم بالتّخطيط لقطاع اقتصادي معيّن مثلا قطاع صناعي أو زراعي.. أو جانب واحد من سياسة معيّنة. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الدّولة قد تتوجّه أحيانا بخطط جزئية لتنفيذ خططها الشّاملة وذلك بناء على مبرّرات: في حالة محدودية الإمكانيات والكفاءات العالية، والكوادر الفنية والمعلومات في تنفيذ خطة شاملة، نجد أن المخطّط يحاول وضع أولويات لمشاكل تواجهها الدّولة مثلا في حالة إعادة الإعمار لإقليم معين أو بلد ما يجب التوجّه نحو التّركيز أو الاهتمام بقطاع معيّن أو تنفيذ سياسات دون أخرى تساهم في إنعاش ذلك الإقليم مع مراعاة خصوصياته، ضمن خطة جزئية تساهم لاحقا في تحقيق خطة شاملة.

[1] عثمان محمد غنيم،**التخطيط–أسس ومبادئ عامة**، مرجع سابق، ص ص 24–27؛ راجع أيضا:

- محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق، ص ص 34–38
- ثائر محمد مطلق عياصرة،مرجع سابق،ص ص42–48

– التّخطيط حسب المدة الزّمنية للخطة وتصنف إلى خطة قصيرة المدى(غالبا ما تكون سنة) تتعامل مع القطاعات بشكل جزئي أو عام. وخطة متوسطة المدى تحمل أهداف وسياسات غالبا ما تكون مدتها خمس سنوات، تندرج ضمنها خطة قصيرة المدى.وتكمن أهميتها في معرفة النتائج المتوخّاة من الخطّة في مجال محدود. وهناك خطة طويلة المدى(مدتها تتراوح بين 20 –25 سنة) وتستخدم أهدافها للمخطّطين الاستراتيجيين كوسيلة تأشيرية لمسيرة الخطة المتوسطة.

– التّخطيط حسب الإطار وينبثق إلى التخطيط العام: ويركز على الخطوط العريضة للتّنمية المستقبلية منخلال وضع مبادئ إرشادية على أساس نظري، أما التّخطيط التّفصيلي، فهو يركّز أكثر على الجانب التّطبيقي ويهتم بالتّفاصيل والجزئيات أي كيفية تحقيق الأهداف ميدانيا.

– التّخطيط حسب الإدارة ويشمل نوعين أساسيين التّخطيط المركزي واللامركزي Centarlised and Decentralised planning: فالتّخطيط المركزي يرتبط بالسّلطة المركزية التي تقوم بإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وغالبا ما يكون مقرّها في العاصمة. أما التّخطيط اللامركزي فيتمثّل بهيئات التّخطيط الرّسمية وغير رسمية الإقليمية والمحلّية، تقوم بإعداد وتنفيذ الخطط التّنموية بمشاركة الساكنة المحلية.

الفرع الثالث: مستويات التّخطيط

هناك جدل حول بعض التّقسيمات لمستويات التّخطيط، باعتبار طبيعته التي تتميّز بالشمولية والاستمرارية، وعدم قابليته للتّجزئة من الناحية النّظرية، أما الاتجاه الأخر فينفي ذلك بحُجّة عدم وجود خاصيّة الاستمرارية بل مجرد تباين واختلافات. لكن وفق الرّؤية العملية فإن بعض التّقسيمات الفرعية ضرورية لفهم موضوع التخطيط الشامل، وكأساس للإدارة.[1]

وبناء على ذلك سيتم توضيح مستويات التّخطيط التي تُصنف حسب المستوى المكاني، بمعنى التّخطيط لإقليم أو منطقة معينة. وتتمثّل هذه المستويات فيمايلي: التّخطيط على المستوى الوطني، التّخطيط على المستوى الإقليمي،التّخطيط على المستوى المحلي. رغم أن هذه المستويات تندرج ضمن التّصنيفات وأشكال التّخطيط السّابقة،إلا أنه ارتأينا إلى تقديم نوع من الّتفصيل لهذه المستويات لإبراز العلاقة فيما بينها وتفسير مدى أهمية التّخطيط الإقليمي(كمتغير رئيسي لموضوع قيد الدراسة) لكلا التخطيطين الوطني والمحلي من جهة، ولإعطاء تصوّر حول أثر هذه العلاقة على إنجاح العملية التّخطيطية بشكل عام، وتفعيل التّنمية الإقليمية على أرض الواقع بشكل خاص.

[1] John Glasson, **An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**, op,cit,p.22

1. التّخطيط على المستوى الوطنيPlanning at the National level

يشمل هذا التّخطيط جميع الأقاليم والمناطق التي تضمّها الدّولة، ويتضمّن وضع خطة شاملة أو جزئية، مثلما تم الإشارة إليه سابقا، من طرف الأجهزة المختلفة للحكومة المركزية تشمل كل القطاعات الاقتصادية وتغطي كل جوانب الاقتصاد القومي.[1]

حيث تهدف هذه الخطط القومية أو الوطنية إلى إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية ومالية وتنموية،[2]مثل صياغة استراتيجيات التّنمية الإقليمية وتخصيص الموارد في الفضاء وتحديد مواقع المرافق الإنتاجية وتنظيم المستوطنات البشرية التي يتم متابعتها على المستوى الإقليمي خاصة فيما يتعلق بعمليات إحداث التكامل والإدماج الفعال للمناطق الطرفية النائية في الاقتصاد المكاني الوطني.[3]

وهذا ما أشارت إليه أيضا ديلا بورتا(Della Porta G)من خلال تأكيده على ضرورة التكامل الكمي والنّوعي بين المخطّط الوطني والإقليمي من أجل بناء سياسة اقتصادية أكثر كفاءة لمواجهة الصّعوبات والتغييرات الاقتصادية؛ حيث يتم ذلك من خلال العمل على تنفيذ وتوجيه التّدخلات العامة المحلية في الفضاء بهدف تزويد نظام التّخطيط الوطني بالمعلومات اللازمة عن التّنمية الإقليمية والتّسريع من عمليات التنمية.[4]

من هذا المنطلق، تظهر أهمية التّخطيط المكاني على المستوى الوطني ومسؤولياته، في إنشاء نظام تخطيط مكاني استباقي متكامل يعمل على تشجيع الاستثمار، وتسيير التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال تهيئة الظّروف الملائمة لتفعيل وتشغيل هذا النّظام على المستويين المحلي والإقليمي بناء على القوانين المعمول بها لتحديد اختصاصات الجهات الفاعلة في الحكومة؛ وجميع أدوات التّخطيط التّنظيمية والتّنموية؛ بهدف ضمان التّنسيق والتّعاون والمساهمة الفعالة في تطوير السياسات المكانية والمشاركة في اتخاذ القرار.[5]

---

[1]ثائر مطلق محمد عياصرة،مرجع سابق، ص.43

[2]محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق، ص.37

[3]Jhon Friedman,William Alonso,**Regional Development and Planning,**Regional, planning as field of study,op, cit, p.68

[4]Della Porta G. Planification nationale et planification régionale. In: **Économie appliquée**, tome 13 n°4, Octobre-Décembre 1960. pp. 529-539https://www.persee.fr/doc/ecoap_0013-0494_1960_num_13_4_3908

[5]Dominic Stead, Vincent Nadin, **Spatial planning**. Key instrument for development and effective governance with special reference to countries in transition, **United Nations New York and Geneva,** 2008,pp. 1-57https://www.researchgate.net/publication/309196220

وكذلك توجيه صناع القرار سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي في المواقف التي تتميّز بعدم اليقين والصّراعات المتضاربة حول التّنمية المكانية التي تتطلّب ما يسمى "بمنتجات التخطيط غير المرئية"Invisible products والمتمثّلة في التعلّم المتبادل؛ المشاركة الجماعية في مواجهة المشاكل والاتفاق حول الحلول الممكنة.[1]

2. التخطيط على المستوى الإقليميPlanning at the Regional level

يُشكل هذا المستوى من التّخطيط الإقليمي جزءا وثيقا من التّخطيط الوطني القومي، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في طبيعة التّخطيط حيث يرتبط المستوى الوطني بالتّخطيط المركزي، أما المستوى الإقليمي فيرتكز بشكل كبير على الحكم المحلي واللامركزية.[2]

ولهذا يُحدد هذا النّوع من التّخطيط على أنّه يُعبر عن شكل من أشكال اتخاذ القرار على المستوى الإقليمي، حيث يتم تطبيق الإجراءات على كل أو جزء من الفضاء الإقليمي.[3] وذلك من أجل العمل على تفسير وتكييف السياسات والأولويات الوطنية مع الظروف الإقليمية في إطار تطوير خطّة إستراتيجية تعالج علاقات التّخطيط الوظيفية وأنماط التّنمية الشاملة؛ وذلك عن طريق تقديم المساعدة والتّوجيه للسّلطات المحلية من خلال أدوات التّخطيط المحلية في تعزيز العمل والتكامل بين السياسات الإستراتيجية المتّبعة ومدى توافقها مع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.[4]

3. التّخطيط على المستوى المحليPlanning at the local level

يُشكل التّخطيط المحلي أوما يطلق عليه في الدول الأنجلوسكسونية بتخطيط المدن كجزء لا يتجزأ من التّخطيط الإقليمي والحضري؛ بمعنى أنه لا يمكن البحث في عمليات التّخطيط الإقليمي دون الاهتمام بتخطيط المدن والمناطق الحضرية.[5] وهو بذلك يهتم أكثر بالتّخطيط العمراني للمدن والقرى وأقاليمها وبالتّنظيم المكاني للأنشطة والوظائف المختلفة كالصّناعة والخدمات الصّحية والتّجارية؛ ويساعد التّخطيط المحلّي المعد ضمن المؤشّرات المركزية للتّخطيط على تحقيق تطوّر ملائم وشامل للحياة الحضرية

[1]Andreas Faludi, **The Performance of Spatial Planning**, Planning Practice and Research, Vol.15, No. 4,2000, pp. 299-318, Doi: 10.1080/713691907

[2]صبري فارس الهيتي، **التخطيط الحضري**، مكتبة الإكسير الإلكترونية، ص.15

[3]Jeremy Alden, Robert Morgan, **Regional planning : A comprehensive view**,op,cit,p.123

[4]Dominic Stead, Vincent Nadin, **Spatial planning,** op,cit, loc,cit

[5]A.G. Wilson, Research for regional planning, **Regional Studies**,(1969), v. 3, issue.1, pp.3-14, DOI: 10.1080/09595236900185021, Published online: 04 Feb 2007 by Taylor & Francis

وتحديد اتجاه نمو وتوسّع المدن أوالقرى مستقبلا، وبالتالي يغلب على هذا النّوع من التّخطيط الطّابع العمراني الذي يشكّل محصّلة المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[1]

ونلاحظ للوهلة الأولى من التّعاريف السّابقة أن كلا من التّخطيط الوطني والإقليمي والمحلّي له وظائفه ونشاطاته الخاصة في إحداث تغييرات على المستويات المختلفة للدولة التي تهدف إلى تحقيق التّنمية الشّاملة. لكن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها بعزل كل تخطيط عن الأخر، وذلك بوجود عدّة مبرّرات لعديد من الباحثين المتخصّصين حول مسألة التكامل بين مستويات التّخطيط وتداعياتها المباشرة على عملية التّخطيط والتّنمية مع التّركيز على المستوى الإقليمي(التّخطيط الإقليمي) كحلقة وصل تربط بين المستويات الأخرى، وهذا ما يؤكّده الباحث البريطاني جون كلاسون المتخصّص في مجال التّخطيط الإقليمي لقوله بأن هناك امتداد للتّخطيط على المستوى الإقليمي على نطاق الفجوة أو الهوة الوطنية – المحلية".The Regional level of planning straddles the national-local gap"، أي أن التّخطيط الإقليمي آليّة داعمة للتّخطيط الوطني والمحلّي، فالعمل الفعلي لا يتأتى فقط من المستوى الإقليمي بل بالتّنسيق مع المستوى الوطني والمحلي.[2]

وكذلك يدعم فريدمان الفكرة السابقة؛ من خلال تأكيده على ضرورة التّفكير في نموذج حديث غيرالإقليدي(الهندسي) لتحديد مجال التّخطيط انطلاقا من منح الأولويّة للمجالات الإقليمية والمحلية والتوجه نحو لامركزية التّخطيط؛ دون التقليل من أهمية التّخطيط المركزي الوطني والعابر للحدود الوطنية؛ فالتّخطيط يرتكز على جميع المستويات العامة لصنع القرار"؛ ولتوضيح هذه الأهمية تطرح عدّة أسباب للتركيز على التخطيط في المستوى الإقليمي والمحلّي من أهمّها:[3]

– التنوّع والاختلاف الإقليمي والمحلّي؛ الذي يرافقه العديد من المشاكل والظّروف التي يختلف فيها التخّطيط من مكان إلى أخر والتي تتطلب حلول غير مماثلة.

– ظهور المجتمع المدني كظاهرة نسبية جديدة تفرض مكانتها في عملية صنع القرار العام، وأهمية مشاركتها في الحياة العامة والمناطق والأحياء والمدن باعتبارها الأماكن المناسبة لتحقيق المشاركة الحقيقية للمواطنين أكثر من المستويات العليا.

---

[1] وفاء كاظم جاحم الشمري،محمد جواد عباس شبع، **التخطيط الإقليمي–أسس ومبادئ**(عمان: دار صفاء،ط.1، 2019)ص.60.

[2] John Glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**,op, cit, pp23-27

[3] John Friedmann(1993) Toward a Non-Euclidian Mode of Planning, **Journal of the American PlanningAssociation**, Downloaded by [University of Nebraska, Lincoln] at 20:26 09 October 2014, pp. 482-485, Doi: 10.1080/01944369308975902

- أهمية وجاذبية التّخطيط اللامركزي في توسيع دائرة الممارسات الديمقراطية والتّجارب الاجتماعية؛ التي ترتبط بشكل كبير بمستوى الحكم المحلّي.
- ضرورة دمج خصائص "نموذج التّخطيط الحديث" لاستمرارية الفضاء المحلي والإقليمي وتعزيز التّخطيط اللامركزي؛ والمتمثّلة في كون التّخطيط "معياريا؛ ابتكاريا؛ سياسيا؛ تفاعليا؛ ويستند إلى التعلم الاجتماعي".

وهنا نجد أن الباحث قد ركّز على السيّاق النوعي والاجتماعي في عملية التّخطيط أكثر من السياق الكم، حيث يمكن من خلال استخدام هذا النّموذج المقترح تأكيد دور وأهمية التّخطيط في تحقيق التّنمية الشّاملة، في سياقها الكمي والنوعي بشكل خاص لأنه سيؤثّر على كفاءة ونوعية البرامج والسياسات التّنموية والتخطيطية.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن مستوى التّخطيط الإقليمي له سمات ووظائف مهمّة تجعله متميزا عن مستويات التّخطيط الأخرى، فهو مستوى لا ينبغي إهماله من قبل الهيئات المختلفة للدولة وذلك لعدّة أسباب من بينها:

- مساهمته في إحداث التّكامل والانسجام بين المستويات الوطنية والمحلية؛ باعتباره حلقة وصل وربط بين جميع مستويات التّخطيط.
- آلية دعم وتوجيه وتنفيذ اللامركزية؛مما يجعله مستوى مهم ومميّز في دائرة عمليات صنع القرار.
- أهمية الاعتبارات الإقليمية في نجاح وكفاءة الاستراتيجيات التّنموية الوطنية والمحلية.

وبالرغم من هذه الأهمية الأوّلية النّظرية التي يكتسبها مستوى التّخطيط الإقليمي في عملية التّنمية المتوازنة الشّاملة؛ إلا أنه لا يمكن الفصل في ذلك إلا من خلال تحليل وتفسير انعكاساته الحقيقية وتفعيلها في إطارها العملي والواقعي.

المطلـــب الثاني: أهميّة التّخطيط الإقليمي

يؤكّد تقرير عن الأمم المتحدة الصّادر عن المؤتمر الدّولي للإسكان وتنمية المجتمع أهمية الدور الحقيقي للتّخطيط الإقليمي: "فأسلوب التّخطيط الإقليمي هو وحده القادر على معالجة المشكلات التي تصاحب النمو السّريع والازدحام المخيف في المدن، بما يقدّمه من وسائل علمية وطرائق فنية، لتحقيق التّنمية الإقليمية المتوازنة للمناطق الرّيفية والحضرية على السّواء في جميع أنحاء البلاد."[1]

[1] صفوح خير،**التنمية والتخطيط الإقليمي**،مرجع سابق،ص.3

من خلال الأهمية التي يطرحها هذا المؤتمر لموضوع التّخطيط الإقليمي كأسلوب علمي وعملي يساهم في تقليص المشاكل المصاحبة للنّمو والازدحام بهدف التوازن التنموي الإقليمي للمناطق الحضرية مع المناطق الريفية. سنحاول مناقشة بعض الظروف والأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاهتمام بالتّخطيط الإقليمي؟

نجد أنه من الأسباب الرئيسية التي تمخضت عنها التوجهات نحو الاهتمام بأسلوب التخطيط الإقليمي كالآتي:

- التّركيز الصّناعي في المدن؛ الذي ترتّب عنه اختلال التوازن بين المدن والقرى المحيطة بها، حيث نشأت مراكز حضرية ذات مستوى معيشي عال تركّزت في المدن الكبرى(المناطق الصّناعية)، وفي المقابل مناطق ريفية ذات مستوى معيشي منخفض تركّزت في الأقاليم المحيطة بها. وكنتيجة لذلك صعُب حلّ مشاكل المدينة بتخطيط المدينة(التّخطيط المحلي)، وحتى يكون التّخطيط فعالا يجب أن تشمل مساحة أكبر من مساحة المدينة نفسها، وهو(الإقليم) الذي يقع تحت دائرة تأثيرها. وهذا ماأكّده سير باتريك جيدز Sir patrik Geddes أحد رواد التّخطيط الأوائل الذين نادوا بفكرة التّخطيط الإقليمي(1854-1931)، حيث أكّد بأن على المُخطِط النّظر في عملية التّخطيط إلى المدينة ككل، وأنها جزء من الإقليم الذي تقع فيه، وبالتالي لا يجب أن تخطط في معزل عن هذا الإقليم.[1]

- المشاكل والقضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ المتعلّقة بالبطالة والفقر والهجرة من الأرياف إلى المدن وزيادة حدّة الفوارق الإقليمية على مستوى الدّولة والأقاليم، مما أدى إلى تشكّل نوع من الضّغوطات فرضت العمل الحكومي على مستوى الإقليمي، وبالتالي إتباع التّخطيط الإقليمي كاستجابة للقضايا الملحة ذات البعد الإقليمي، ونلاحظ ذلك بعد فترة الكساد العالمي التي اجتاحت العديد من دول أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، سنة 1923-1930، وما نتج عنها من "إرهاصات اقتصادية"economic malaise" على مستوى المناطق الصناعية والرّيفية وذلك بسبب الرفاه الاجتماعي social welfare ، وبالتالي السعي إلى إيجاد حلول للمساواة الاقتصادية بين المناطق.[2]

[1] خالد علام،مرجع سابق،ص ص.5-7

[2] Jhon Glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**,op,cit,pp24-25

- اهتمام الاقتصاديين بالتّخطيط الإقليمي بداية من مشكلة كيفية تعظيم معدلات النمو الاقتصادي الوطني ولمعالجة هذا الإشكال تم وضع سياسات مكانية لجزء أو إقليم معين من خلال نظام شامل بإمكانه تحقيق توزيع واستخدام أمثل للموارد، وبالتالي اقتصاد أكثر كفاءة.[1]

وانطلاقا من القضايا السّابقة الذكر، انبثق التساؤل الجوهري حول جدوى الأخذ بالتّخطيط الإقليمي، أو كما عبر عنه الباحثون Alden and Morgan في مناقشتهم لبعض الأسئلة حول الأساس العقلاني للأخذ بالتّخطيط الإقليمي، حيث أشاروا إلى سؤالين رئيسيين: ما هو السّبب الأساسي الذي يفسّر عمل المجتمعات بالتّخطيط الإقليمي؟ وإلى أيّ مدى يساهم التّخطيط الإقليمي في عملية التّغيير الذّاتي المجتمعي؟

ويمكن تحديد أهم المبّررات التي طرحها كل من الباحثين في النقاط التالية:[2]

- مأسسة التّخطيط الإقليمي(إضفاء الطابع المؤسسي): يكمن هدف المجتمع في إضفاء الطّابع المؤسّسي على التّخطيط الإقليمي، بسبب قدرته الخاصة والمباشرة في معالجة مختلف المشكلات التي تواجهها الجماعات والأفراد داخل المجتمع، وخاصة تلك المتعلّقة بـ "المناطق الكبيرة المتجانسة" Large homogeneous areasعلى سطح الأرض أوالأقاليم التي تشهد حركة متزايدة في عدد السكّان، والتي تسمّى أحيانا بالأقاليم المستقطبة أو العنقودية لكثافة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتم تحديدها ليس من خلال التجانس بل على أساس التّفاعل والتّرابط الوظيفي Functional interaction and interdependence وتكمن قوّة التّخطيط الإقليمي في عدم تقييده بمشاكل الأقاليم المتجانسة بل يتعداها إلى الفضاء فوق الحضريSupra urban، وبالتالي يمكن اعتبار التّخطيط الإقليمي كأداة لمعالجة مشاكل وقضايا التّخطيط بشكل مباشر والتي تتطلب مستوى عالي من التّجريد والتّعميم، وهذا هو السبب الرئيسي في تمييزه عن باقي أشكال التخطيط الأخرى.

- الحاجّة إلى العمل الإقليمي الوطني: ينبع من القيمة التي يتمتّع بها التّخطيط الإقليمي بالمساهمة في تسهيل سيرورة عمل أشكال التّخطيط الأخرى، وخاصة التّخطيط المحلّي والوطني باعتباره مكمّل منطقي يساهم في تحسين أداء وعمل كل من التّخطيطين. خاصّة بعد تفاقم المشاكل والقضايا المتعلّقة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، مما جعل الحكومات الوطنية تدرج البعد المكاني spatial dimension في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات الإقليمية regional policy making، فهذا الأخير

[1]Alden and Morgan,**Regional planning : A comprehensive view**,op,cit,p309
[2]Ibid, , pp.2-5

عنصر أساسي من عناصر التّخطيط الوطني الذي يهتم بتخصيص الموارد بين الأقاليم، ولذلك وجب التّركيز عليه والاهتمام بتطوير التّخطيط الإقليمي كجزء من عملية التّخطيط الوطني، أي تعزيز العمل الإقليمي الوطني لضمان فعالية تخصيص الموارد ليس فقط بين الأقاليم ولكن أيضا داخل الأقاليم.

- العقلانية في التّخطيط، حيث يمكن للمجتمع ولعدّة أسباب أن يمتلك القدرة على الاختيار العقلاني في إنشاء شكل من أشكال الحكومة الإقليمية للتّخطيط، وذلك بإتباع أسلوب التّخطيط الإقليمي كوسيلة فعّالة في تنظيم الشّؤون المجتمعية.

الفرع الأول: مفهوم الإقليم وتصنيفاته

أولا: مفهوم الإقليم

لاقت مشكلة تحديد معنى مصطلح الإقليمRegion الكثير من الاهتمام والنّقاش بين الباحثين، خاصّة الجغرافيين، وسرعان ما اكتسب المفهوم أهميّة بالغة كمتغيّر أساسي في دراسة جميع التخصّصات العلمية والعملية.

فنجد أن الاقتصادي بارلوف Perloff تبنّي مقاربة بسيطة توحي برؤية الأقاليم كأماكن تفوق أي مساحة حضرية وحيدة "منطقة فوق الحضري"Supra urban space، وتندرج أيضا في إطار الدّولة "منطقة دون الوطنية"Sub national space، وبالتالي تمنح التّخطيط الإقليمي مرونة إقليمية قيمية فريدة من نوعها مقارنة بالأشكال المختلفة للتّخطيط العام.[1]

ويذهب فوستر Foster في تحديده للإقليم بأنه مفهوم غامض ومتعدّد الاستخدامات، فالإقليم في السياق الإنجليزي يعني منطقة وسيطة بين الولاية وأكبر وحدة ضمن الحكومة المحلية سواء مقاطعة أو بلدة حضرية أو المجالس الموحدة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالإقليم يشير إلى منطقة وسيطة بين الحكومات المحلية(مجتمعات، مقاطعات حكومية) وحكومات الولايات.[2]

كما حدد صفوح الإقليم بأنه:"عبارة عن منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل بين البيئة والإنسان."[3]

وحسب جلاسون في دراسته لمفهوم الإقليم طرح سؤالين أساسيين، هل الإقليم ظاهرة طبيعية Natural « phenomena » أم بناء عقلاني- تصور فكري« Mental constructions » ؟ ولتوضيح ذلك أشار إلى وجهتي نظر متباينتين:[4]

[1]Ibid, p.1

[2]Elcock, H. Regionalism and Regionalisation in Britain and North America. **The British Journal of Politics and International Relations**,2003,5(1), 74-101. https://doi.org/10.1111/1467-856X.00096

[3]صفوح خير،**التنمية والتخطيط الإقليمي**،مرجع سابق،ص.21

النظرة الذاتية اللاموضوعيةthe subjective view؛ القائمة على أساس أن الإقليم هوعبارة عن وسيلة لتحقيق غاية، أي مجرّد إقليم طبيعي يستخدم كأسلوب أو منهج على أساسه يتم تصنيف مساحات الأرض. أما النظرة الموضوعيةthe objective view؛ فلها رؤية معاكسة حيث تعتبر الإقليم غاية في حدّ ذاته، نظام ووحدة حقيقية يمكن تحديدها، ويعدّ هذا الاتجاه مقبولا نوعا ما، وهذا ما ذهب إليه هارستورن Hartshorne؛ في قوله:"بأن محاولات رؤية الإقليم ككيان ملموس قد مرّت عبر التاريخ."

وبناء على تصوّرات كلا من الباحثين السّابقين حول مفهوم الإقليم؛ نجد أنها بداية لتفسير أهمية الإقليم كغاية ووسيلة وليس كرقعة مادية جغرافية فقط؛ تستغل مواردها في إقامة المشاريع التّنموية وتجسيد السياسات الاستثمارية؛ وإنما هو عبارة عن وعاء مهمّ تتفاعل فيه جميع الأنماط والتّفاعلات البّشرية والمادية؛ لجذب الاستثمارات المختلفة وخلق الفرص التّنموية؛ وهذا ما ستحاول الدراسة إثباته أو نفيه في الأقسام اللاحقة، وهي أن عمليات التّنمية والتّهيئة الإقليمية تتطلّب دمج الإقليم كعامل رئيسي مع ضرورة هندسته وفق رؤى تشاركية عقلانية تتعدّى التفكير التقليدي الستاتيكي.

ثانيا: تصنيفـــات الأقاليم

بعد تحديد مفهوم الإقليم بشكل موسّع وشامل، سيتم التّركيز في هذا الجزء على أهمّ تصنيفاته التي من خلالها نستنبط المعايير التي على أساسها يتم تحديد الأقاليم، وماهو الغرض من هذه التّصنيفات؟

أشار خالد علام، إلى بعض العوامل أو الأسس التي تتبعها الدّولة في تقسيم أقاليمها كالهدف من عمليات التّنمية، الوحدة الطبيعية للإقليم، التّوازن أو التّكامل الاقتصادي، التّجانس الاجتماعي، وحدة المشكلة التي يتميّز بها الإقليم. وتطبيقا لهذه الأسس يمكن تقسيم الدّولة إلى ثلاث أقاليم رئيسية:[1]

- أقاليم حضرية(المدن الكبرى)Metropolitan regions: وهي الأقاليم التي تشهد تمركزات عالية من السكّان وتوسع في الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة الكبرى، مثل الجزائر العاصمة – وهران – قسنطينة. وتعتريها العديد من المشاكل: مشاكل الإسكان- التلوث الصحة- المواصلات وأزمة النقل...وغيرها.

- أقاليم ريفيـةRural regions: وهي الأقاليم التي تتضمّن عددا من القرى والمدن الصغيرة أو المتوسّطة، وعددا من المزارع ومساحات شاسعة من الأراضي الزّراعية. ومن خصائص هذه الأقاليم،

[4]Jhon Glasson, **An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**, op,cit,pp35-36

[1]أحمد خالد علام،**التخطيط الإقليمي**،مرجع سابق،ص ص.18-19

ارتفاع الكثافة السكانية على الأراضي الزراعية، انخفاض مستوى المعيشة، ندرة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية، نقص العمالة والموارد البشرية المؤهّلة. كلّها مؤشّرات تساهم في استمرار عملية الهجرة من الرّيف إلى الحضر.

- أقاليم الثّروات الطّبيعيةNatural resources regions: وهي أقاليم تتمتّع بثروات طبيعية غير مستغلّة أو مستغلة استغلالا غير مناسب كالأقاليم ذات المناجم، البترول، المناطق الطّبيعية الكامنة ذات الثّروات السياحية.

أما فريدمان فقد حدّد أربع تصنيفات من الأقاليم واعتبرها ملائمة لتحقيق عملية التّنمية الإقليمية:[1]

- الأقاليم الحضريةMetropolitan regions: يطلق عليها أحيانا الأقاليم الأساسية Core Region أو أقطاب النّموgrowth poles، وهي مراكز حضرية واسعة للصناعة والتّجارة والخدمات الإدارية، ذات النفوذ المباشر ولها إمكانية التوسّع الاقتصادي.
- محاور التّنميةDevelopment axes: عبارة عن ممرّات ممتدة على طول طرق النّقل الرئيسية، تربط بين منطقتين حضريتين أو أكثر، وهي امتداد للأقاليم الحضرية.
- الأقاليم الحدودية(النائية)Frontier regions:وهي الأقاليم التي تشمل موارد غير مستغلة، وتسعى الدّولة إلى استغلالها؛ لتحقيق أهدافها الوطنية وتلبية احتياجات سكانها باستخدام تقنيّات جديدة.
- أقاليم الكساد(الهامشية): وهي أقاليم تتميّز باقتصاد متدهور وإمكانيات تنموية ضئيلة، مما يجعلها مصدرا لتوفير العمالة، وجزء كبير من مواردها لأقطاب النمو الرئيسية.

لقد صنف جلاسون الإقليم إلى نوعين أساسيين:[2] الإقليم الشّكلي والوظيفي، وذلك بناء على مرحلتين متميّزتين تعكس التقدّم الاقتصادي، من الاقتصاد الزراعي البسيط إلى النّظام الصناعي المعقد.

فالمرحلة الأولى، قد ركّزت على تحديد الإقليم الشّكلي وفق مبدأ التجانس« homogeneity ». أما المرحلة الثانية، فقد تبلور الإقليم الوظيفي من خلال العلاقات المتبادلة بين أجزاءه، والمحددة على أساس التّماسك الوظيفي« functional coherence »

[1]Jhon Friedman,William Alonso,Regional Development and Planning**, Regional development as a policy issue,** op,cit,pp.3-4

[2]Jhon glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**, op, cit ,pp.37-39

- الإقليم الشكلي:A formal region وهوعبارة عن منطقة جغرافية قد تكون موحّدة أو متجانسة وذلك وفق المعايير المستخدمة، وسرعان ما شهد هذا المفهوم تطورا في طبيعة معاييره؛ وذلك من خلال الانتقال من فكرة "الحتمية الجغرافية" التي كانت تركّز بشكل أساسي على المعايير المادية(تكوين الأرض، المناخ، الغطاء النباتي، الكثافة السكانية)، والتي استخدمها العديد من الجغرافيين في مقارباتهم التّحليلية بالتّركيز على معيار أو معياريين أمثال عالم الجغرافيا الشهير في أكسفورد هاربرتسونHerbertson A.j باتخاذه المناخ كمعيار مهيمن في تقسيم العالم إلى أقاليم طبيعية أما فيدال لاباشVidal de La blache نجده استخدم السكّان كمعيار أساسي لتحديد الأقاليم في فرنسا، إلى استخدام معايير جديدة مثل المعايير الاقتصادية(الصناعة والزراعة)، والمعايير الاجتماعية والسياسية(مثل الولاء السياسي للأحزاب).

- الإقليم الوظيفي:A functional region

وهو المنطقة الجغرافية التي تظهر نوع من التماسك والترابط الوظيفي بين أجزائها بناءا على معايير معينة، ويسمى أحيانا بالإقليم العقدي« Nodal »أوالإقليم المستقطب« Polarised »، يتكون من وحدات غير متجانسة »« heterogeneous مثل المدن، القرى... ، المترابطة وظيفيا. ويعبر عن هذه العلاقات الوظيفية من خلال التدفقات وفق معايير اجتماعية أو اقتصادية مثل الرحلات إلى العمل أو التسوق التي تربط مراكز العمل أو التسوق بالمراكز الفرعية.

وقد توفر الأقاليم الشكلية أو الوظيفية، أوالمزج بينهما إطارا مفيدا لنوع ثالث من التصنيف الإقليمي والمتمثل في أقاليم التخطيط.

- أقاليم التخطيط planning region ينتج عن المزج بين كل من الإقليم الوظيفي والشّكلي نوع أخر من الأقاليم "إقليم التّخطيط"وهي أقاليم جغرافية مناسبة لتصميم وتنفيذ الخطط التّنموية ومعالجة المشاكل الإقليمية.[1] أي لا ينظر للأقاليم التّخطيطية وفق خاصية جغرافية بحتة جامدة وإنما تحريك تلك الخاصية التي من خلالها يؤدي الإقليم وظيفة معينة أو أكثر، وفي هذا السيّاق يجب الأخذ بعين الاعتبارعنصرين مهمين لتحديد الإقليم التّخطيطي، أولا: توافر حجم معين من الثروات الطبيعية التي يشكل استثمارها (تحريكها) مصدرا لسدّ حاجات سكان ذلك الإقليم، ثانيا: وجود حجم سكاني يعمل على استغلال تلك الموارد الطبيعية وفق عمليات تخطيطية تساهم في أداء وظائف محدّدة.[2]

[1]Ibid, p11

[2]محمد جاسم شعبان العاني، **التخطيط الإقليمي-مبادئ وأسس- "نظريات وأساليب**،مرجع سابق،ص ص.67-68

كما يتّفق كل من كيبل وكلسنKeeble and Klaassen،على أن أقاليم التّخطيط تتميّز بنطاق واسع يسمح بإجراء بعض التغييرات الأساسية في توزيع السكان، وفرص العمل داخل حدودها بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية ذات الحجم الاقتصادي، حيث أطلق عليها بودفيلBoudeville تسمية الأقاليم المبرمجة Programming regions، وهي تتميّز بوحدة وتماسك القرارات الاقتصادية.[1]

ومن خلال ما سبق نستخلص مدى أهمية تحديد أقاليم التّخطيط، للحفاظ على مصالح الدولة بمختلف مستوياتها الوطنية والمحلية الإقليمية، والذي يستدعي ضرورة تطبيق التّخطيط الإقليمي كأسلوب علمي وعملي، هدفه الأساسي التّوزيع العادل لعوائد التّنمية وحلّ المشاكل الإقليمية المعاصرة، ومحاولة التّشخيص العقلاني للحدود الجغرافية لهاته الأقاليم، لضمان تحقيق أهدافه المنشودة، وهذا ما أكّد عليهجاسم شعبان من خلال الإشارة إلى بعض الضّوابط والشّروط التي تستند إليها وظيفة التّخطيط الإقليمي في الأقاليم التّخطيطية ومن أهمها:[2]

- أن لا يتبع أسلوب العزل في رسم حدود الأقاليم، وإنما عملية تميّيز أقاليم التّخطيط عن بعضها، خاصّة عندما يمارس التّخطيط داخل الإقليم نفسه.
- النّظر إلى الحدود الإقليمية كوسيلة لتحقيق التّنسيق بين الأقاليم التّخطيطية ضمن الإطار العام والشّامل للدّولة خاصّة في حالة ممارسة التّخطيط بين تلك الأقاليم.

ومن هذا المنطلق؛ نلاحظ أن الرّؤية التّقليدية القائمة على أن الإقليم جزء من الأرض أو وحدة جغرافية بحثه، قد لا تكون لها أيّ قيمة خاصة في ظل التحوّلات العالمية: العولمة والعالمية، اقتصاد المعرفة والذكاء الاقتصادي والإقليمي... التي فرضت على جميع الدول الأوروبية وخاصة العربية مؤخرا الاستغناء عن الفكرة الجامدة الاستاتيكية للإقليم، والتوجه نحو رؤية استراتيجية جديدة توحي بأن الإقليم قاعدة للتنمية، ومكوّن رئيسي للمشاريع التّنموية لما يحتويه من موارد إقليمية تعدّ بمثابة مصادر قوّة للأقاليم للتكيّف مع المستجدات العالمية.[3]

[1]Jhon glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**, op, cit, loc, cit

[2]محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق،ص ص.68-69

[3]Ouarda chenoune, Bernard pecquer et Abdelmajid Djenane, **La territorialisation de la politique rurale en Algerie, Adaption ou rupture ? Analyse a partir d'une étude de cas : la wilaya de Tizi Ouzou,Mondes en Développement**, édition :De Boeck Supérieure, Vol.45- 2017/1n°177,pp.79-100,https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=MED_177_0079&download=1.

وبالتالي تحدّد الأقاليم كبوتقة من المتغيّرات والعلاقات الوظيفية، ومصدر ثورة فكرية بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية، على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، فهي نتاج لبناء فكري وعلمي قائم على عدّة معايير متنوّعة تساهم في إعداد خطط تنموية عقلانية بعيدة عن العشوائية في ظلّ تخطيط إقليمي تنموي هادف إلى تحقيق تنمية إقليمية مستدامة.

الفرع الثاني: التخطيط الإقليمي ومعايير تحديد الأقاليم

بعد التعرّض لمناقشة المفاهيم الأساسية، التّخطيط "planning والإقليم region كعنصرين جوهريين أو كأرضية خصبة يمكن من خلالها تحديد أولا: ما طبيعة التخطيط الإقليمي؟ وثانيا: ما معنى الإقليمية والأقلمة؟ وعلاقتهما بعملية التخطيط الإقليمي؟

أولا: مفهوم التّخطيط الإقليمي

يُحدد المعجم السياسي التّخطيط الإقليمي: "هو تطبيق التخطيط على المناطق أو الأقاليم التابعة للدولة الواحدة".[1]وذهب الباحثان ألدن ومورجانAlden and morgan في تعريفهما على: "أن التّخطيط الإقليمي هو نوع من التّخطيط العام الذي يتجاوز نطاق المناطق الحضرية."[2] Regional planning is a type of public planning which is supra urban in scale .

ووفق التعريفين السابقين يظهر جليا العلاقة الرّابطة بين من التخطيط والإقليم، وهذا ما يمكن أن نلتمسه أكثر من خلال تفسير الأستاذ غنيم للتفاعل بين المتغيرين، باعتبار الإقليم إطار مكاني تتفاعل فيه العوامل البشرية والطبيعية الاقتصادية؛ لتنتج أشكالا متنوّعة من التوزيعات والعلاقات والأنماط الاقتصادية والمكانية، والتي يكون للتخطيط الإقليمي دور في عملية دراستها وتحليلها سعيا لضبطها وتوجيهها بغية الحصول على أنماط وتوزيعات وعلاقات مناسبة، تساهم في استقرار وتقدم المجتمع وضمان ديمومته.[3]

حدد مفهوم تهيئة الإقليم أو التّخطيط الإقليمي بناء على مجموعة من المفاهيم السياسية والإيديولوجيات والتكوينات المجتمعية، على أنه:"عبارة عن تنفيذ بعض الآليّات والأدوات بهدف "إنتاج"،

---

[1] وضاح زيتون،**المعجم السياسي**(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع والمشرق الثقافي،د.ط،2010)ص.94

[2] Alden and Morgan,**Regional planning : A comprehensive view**,op,cit, p.312

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الباحثين قدما تحليلا موسعا ونقاشات حول إزالة الغموض حول مفهوم التخطيط الإقليمي باعتباره مستوى ونوع مميز من التخطيط العام الذي يجب تطويره في إطار استراتيجية التنمية؛ التي تضمنت عدة توصيات للمهتمين والفاعلين الملزمين بتطويره مستقبلا.

[3] غنيم محمد عثمان محمد، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**،مرجع سابق، ص ص.13-14

تطوير، تنظيم إقليم أو منطقة أو فضاء متجانس، حيث تكون على الأقل مطابقة لنماذج الاستهلاك، الإنتاج والتّراكم السكاني الذين يشغلونه(نموذج داخلي)، والمصالح الخاصة أو العامة الأجنبية(نموذج خارجي)، أو كلا النموذجين(نموذج مختلط)."[1]

أما جون فريدمانJohn Friedmann فيعتبر التّخطيط الإقليمي كشكل متخصّص في التّخطيط المكاني، ويهتم أساسا بالتّرتيب المعياري للأنشطة في الاقتصاد المكاني للمناطق التي تفوق المدينة الواحدة.[2]

ويعرف التّخطيط الإقليمي كوسيلة وغاية لحوكمة العمل الإقليمي: "يسعى التخطيط الإقليمي بكل وسائل الترشيد والتحسين والتجديد والتخطيط إلى تحقيق مبدأين أساسيين: العدل والكفاية ..العدل هو المفتاح الوحيد إلى فهم الإستراتيجية الإقليمية، والمؤشر السليم إلى سياسة تخطيطية واعية متوازنة، تحقق الغاية الحقيقية وراء كل دراسة جغرافية.. أما الكفاية، فهي زيادة في حجم الثروة الإقليمية والدخل الإقليمي."[3]

كما يحدد أيضا:" بأنه محاولة مدروسة لإيجاد الاستغلال الأكمل للموارد الطبيعية عن طريق التّخصّص الإنتاجي الإقليمي بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم."[4]

فالتّخطيط الإقليمي ماهو إلا التوزيع الإقليمي المتناسق للمشروعات الواردة في الخطط الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للدولة."[5]ولتحقيق ذلك يجب للتخطيط الإقليمي مراعاة مبدأ تنظيم العلاقة بين المجتمع وبيئته.

ويشار في تعريفه بأنه أحد أساليب التّخطيط التّنموي التي تركّز على إقليم معين، وتهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدلا لعوائد النمو الاقتصادي وإشباع الحاجات الأساسية للسكّان وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم

[1]Mohamed Dahmani,**Planification et Aménagement du territoire-Quelques éléments théoriques et pratiques,**Alger :office des publications universitaire,Ben Aknoun,p.3

[2]Jhon friedman,William Alonso,Regional Development and Planning,**Regional development as a policy issue**, op,cit, p.17

[3] صفوح خير ،**التنمية والتخطيط الإقليمي**، مرجع سابق، ص.3

[4] عايدة بشار ،**مدخل إلى التخطيط الإقليمي**، مرجع سابق،صص. 11-10

[5]المرجع نفسه، ص.32

وتفعيل دورهم في عمليات التّخطيط والتنمية من خلال المشاركة الشّعبية ومحاربة الفقر والاهتمام بشؤون البيئة."[1]

كما تربطه حنان أوشن بالبعد المكاني التّنموي. حيث حدّدت التّخطيط الإقليمي" كأسلوب من أساليب التّخطيط الذي يأخذ في الحسبان الأبعاد المكانية لعملية التنمية."[2]

وقد أشار علي إحسان شوكت إلى نفس التّعريف الأخير، لكن مع تبرير الغرض وأهمية البعد المكاني في العملية التنموية، وعرفه كالتالي: "ذلك الأسلوب الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية، بهدف زيادة الناتج الإقليمي مستخدما في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في الإقليم، من أجل الحد من الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية، وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة.[3]

كما حدد أيضا "بأن التّخطيط الإقليمي هو الوسيلة العملية التي تعتمدها سياسة تهيئة الإقليم لتحقيق استراتيجية التنمية الإقليمية؛ وهو نوع من أنواع التّخطيط التّنموي الذي يركّز على إقليم أو رقعة جغرافية معينة للنّهوض والارتقاء بها؛ من خلال حل مشاكلها وتوفير بيئة صحيّة وجذابة غير طاردة للسكان سواء تعلق الأمر بالمدينة أو بالريف".[4]

---

[1] غنيم محمد عثمان محمد، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق،ص.51

[2] حنان أوشن،**الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة**(مصر :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،جامعة الدول العربية،2020)ص.64

[3] فؤاد غضبان، فاطمة الزهراء البركاني، مرجع سابق؛ ص ص.59-60

[4] سايل مليكة،"**دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، سنة 2019-2020، ص.20.

- وهنا نلاحظ أن الباحثة قد وظفت مصطلحين متشابهين في تحديدها للمفهوم: التخطيط الإقليمي وسياسة التهيئة الإقليمية؛ حيث كان من الأصح أن توظف سياسة الحكومة أوالسلطات العمومية بدلا من سياسة تهيئة الإقليم.؛ لأن الاختلاف بين المفهومين يكمن في الترجمة فقط؛ حيث نجد أن الدول الأنجلوسكسونية تستخدم Regional planning؛ أما الدول الفرنكوفونية مثل فرنسا تستخدم la politique d'aménagement de territoire؛ وبالنسبة للدول العربية من بينها الجزائر التي استخدمت مفهوم "التهيئة العمرانية" و"السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم"؛ أما المغرب ركزت على مفهوم "التهيئة الترابية أو المجالية."

كما أشار فريدمان إلى العلاقة بين التّنمية الإقليمية والتّخطيط الإقليمي كمتغيرات رئيسية في عملية التّنظيم المكاني الذي يدل على وظيفة الأنماط التفاعلية والنشاط، بحيث تشكل التّنمية الإقليمية نتيجة هذه الأنماط، وكنتيجة لتحقيق ذلك يسعى التخطيط الإقليمي إلى تحسين وتنظيم الاقتصاد المكاني وفق لمعايير وأهداف محددة.[1]

وبناء على النقاط الجوهرية التي تشترك فيها التّعاريف السّابقة لمصطلح التّخطيط الإقليمي، يمكن تعريف التّخطيط الإقليمي إجرائيا: بأنه أحد الأساليب العلمية والعملية للتدخّل الحكومي العمومي والمجتمعي في تنظيم العلاقات والأنماط المكانية بين أقاليم الدولة، لتحقيق الإنصاف والعدالة التوزيعية المجالية كهدف نهائي للتنمية المكانية المستدامة.

ثانيا: عملية الإقليمية والأقلمة

بالنظر إلى بعض الأدبيات الغربية السابقة المتخصّصة في مجال التخطيط الإقليمي ومقارنتها بالأدبيات العربية نجد هناك عدّة التباسات حول المصطلحين الإقليمية[2]والأقلمة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عملية الترجمة أو الاستسهال في تحديد المفهومين وجعلهما مصطلحين مرادفين لبعضهما البعض، ولأهمية هاتين العمليتين في إطار السياسة الحكومية لتهيئة الإقليم أو التخطيط الإقليمي، وخاصة في عملية إعداد خطط التّنمية الإقليمية، يجب إعطاء توضيح وتمييز كلا المفهومين.

ميّز فوستر Foster بين مفهومي عملية الأقلمةRegionalisation والإقليميةRegionalism؛ حيث أشار بأن الإقليمية هي الإرادة أو الرّغبة في خلق وإنشاء مؤسسات إقليمية Regional institutions نابعة من

[1]Jhon friedman,William Alonso ,Regional Development and Planning,**Regional development as a policy issue**, op,cit,loc, cit

[2]لقد أستخدم مصطلح الإقليمية أول مرة في فرنسا، وذلك لسيطرة مبدأ سيادة العاصمة "باريس" لأسباب جغرافية وسياسية سنوضحها بالتفصيل في قسم ممارسات التخطيط الإقليمي في فرنسا. كما أنه انبثقت فكرة الإقليمية، نتيجة حركة الفيليبريجستFélibrigstes في جنوب فرنسا –بروفانس– كأول شكل من أشكال الإقليمية الحضارية(الأدبية والعاطفية) للمطالبة بالاهتمام بأحد الأقاليم الفرنسية العريقة، تم انتقلت إلى مرحلة "الإقليمية الاقتصادية" كرد فعل مناهض للتبعية المركزية وتحقيق التوازن المحلي والاستقرار الاقتصادي. وبلغت الإقليمية ذروتها عند تحولها إلى حركة "الإقليمية السياسية"التي طالبت بتحقيق الحكم الذاتي لأقاليم الدولة عن العاصمة المركزية تم انتقالها إلى مرحلة النظرية السياسية، التي تجمع بين الجغرافي والسياسي لتحقيق ما يسمى بـ"فلسفة المكان السياسية" أي مجموعة المبادئ السياسية التي يسترشد بها في معاملة مجال جغرافي الذي يتكون منه نسيج الدولة. لمزيد من المعلومات حول المفهوم راجع : جمال حمدان، **جغرافية المدن**(القاهرة: دار الكتب، ط.2 منقحة)، ص.361

داخل الأقاليم: فهي بشكل عام تشير إلى مجموعة الأساليب وطرق العمل والتفكير على النّطاق الإقليمي، وقد تشمل الهياكل،الشراكات، عمليات أو التّعبير الثقافي للهوية الإقليمية، أما الأقلمة فتشير إلى عملية إنشاء وتشكيل مؤسّسات إقليمية عن طريق التّشريع أو بآليات أخرى مثل الاتفاقات الطوعية.[1]

وبناء على هذا التّوضيح، يمكن اعتبار الإقليمية والأقلمة عمليتان مكملتان لبعضهما البعض، بحيث يعتبر مبدأ الإقليمية مفهوم واسع ومتشّعب، يتضمّن عدّة جوانب سياسية، إدارية، حضرية، اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى عدّة أدوات رئيسية مهمّة من بينها عملية الأقلمة أو التّقسيم الإقليمي الذي يتّجه أكثر نحو التّحديد أو التقسيم الإداري، لإنشاء مؤسسات إدارية تساهم في التّخطيط للأقاليم وإدارة التنمية.

ولارتباط مبدأ الإقليمية أكثر بعملية التّخطيط والتّنظيم الإقليمي، سنحاول إعطاء تصوّر عام للمفهوم من خلال طرح بعض المفاهيم المتقاطعة لبعض الباحثين في مقدمتهم فورFaure" حول تحديد معنى الإقليمية كالتالي:[2]

- أسلوب مميّز للعمل العام يحدّد نمطا معينا من التّفاعل بين مستوياته المختلفة عن طريق التنسيق والتكامل فيما بينها؛
- عملية تهدف إلى خلق إقليم منتج؛ من خلال تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة ودمج الموارد المحلية.

وحددت كذلك بأنها: تقسيم الدّولة إلى أقاليم حيوية ناضجة ناجحة، توفر حياة غنية متنوّعة،مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبناء المنطقة، بحيث يشارك أبناء الوطن جميعا في مستوى متقارب بقدر الإمكان من المعيشة والحضارة والإمكانات، بمعنى أن الإقليمية هي العدالة الجغرافية، عدالة التّوزيع في المكان، وتحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية والقيم البشرية، بحيث يتم تقريب أو تذويب الفروق الطبقية بين الأقاليم إلى أقصى حدّ يمكن أن تسمح به مواهبها الكامنة، وقدراتها الدفينة.[3]

[1]Elcock, H,**Regionalism and Regionalisation in Britain and North America,** op,cit, loc, cit

[2]Ouarda chenoune, Bernard pecquer et Abdelmajid Djenane,**La territorialisation de la politique rurale en Algerie, Adaption ou rupture ? Analyse a partir d'une étude de cas : la wilaya de Tizi Ouzou,**op, cit,pp.79-100

[3]صفوح خير،مرجع سابق،ص.23

ويمكن دعم التّعريف السابق بما أشارت إليه عايدة بشار في رأيها بأن فكرة الإقليمية لا تعني الانعزالية، أي النّظر للإقليم كوحدة منعزلة مكتفية ذاتيا، وإنما كعضو أو خليّة تتفاعل مع الخلايا أو الأقاليم الأخرى لخلق مايسمى بالدولة السليمة.[1]

كما نجد أن بودفيلBoudville قد أثار فكرة مهمّة قد تكون من وجهة نظرنا كأحد الحلول لمشكل الانعزالية، وهي ضرورة توفر عاملا لمرونة في التّقسيم الإقليمي بالقدر الذي يسمح بتعديله والاستفادة منه في ضوء الظّروف المتغيرة.[2]

وتم تعريف الإقليمية على أنّها عملية تحديد المناطق، وتتخذ أشكالا مختلفة بناء على الغرض من الإقليمية، والمعايير المطلوبة استخدامها، البيانات المتوفرة.[3]

كما تم الإشارة إلى أن مفهوم الإقليمية يختلف تحديده وفق عدّة سياقات سواء إدارية كانت أو اجتماعية، حيث يمكن أن تستخدم للتّعبير عن النّظام الإداري القائم في دولة ما، وكذلك الآلية التي يتم فيها صنع القرارات وقنوات سيرها داخل هذا النّظام، وعلى الصّعيد الاجتماعي بأنها تعزيز مشاعر الانتماء والولاء عند الأفراد والجماعات للأقاليم التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها بدلا من أن يوجه هذا الانتماء للوطن ككل.[4]

وقد استخدم مصطلح الإقليمية من طرف العديد من الجغرافيين وعلماء السياسة ومخططو المدن والاقتصاديون وهو يحمل معان عديدة والتباسات متغيّرة كما سبق ذكره، لهذا ذهب سميث Smith إلى إزالة الخلط حول هذا المصطلح وقدّم التعريف التالي: يمكن تعريف الإقليمية Regionalism بأنها محاولة لتحديد المناطق التي تكون أوسع أو أكبر مقارنة بالهيكل الحكومي المحلي Local government structure وفق رؤية تجعل الحكومة الوطنية والمحلية والتّخطيط أكثر فعالية وكفاءة.

وفي هذا السيّاق تهتم الإقليمية بشكل أساسي بمشكلة تحديد مناطق تشكل مستوى وسط جديد للحكومة والإدارة بدلا من الوظيفة الجغرافية البحثية المتمثّلة في تحديد مناطق سطح الأرض وفقا لخصائص

---

[1] عايدة بشار، مرجع سابق، ص ص39 -40

[2] صفوح خير، مرجع سابق،ص.36

[3] Jhon glasson**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**,op, cit, p.40

[4] غنيم محمد عثمان، مرجع سابق،ص.42

طبيعية، حيث نجد أن سميث ركز على أهمية الأقاليم الإدارية باعتبارها مهمة جدا في تنفيذ الخطة الإقليمية، بمعنى أن العملية التّخطيطية لا تتحقق إلا بارتباطها ببرامج التنفيذ والإدارة، لذلك حدد خمسة معايير للأقاليم الإدارية:[1]

- يجب أن تكون الأقاليم كبيرة الحجم لتتضمّن العديد من الإداريين المحترفين.
- الأخذ بعين الاعتبار مسألة الركّاب، بمعنى عملية ضبط حركة المرور والرحلات العمل اليومية في المناطق الظهير Hinterland.
- إعطاء أهمية لمناطق التجمعات السكانية، ومحاولة إدارة الخدمات مثل مجال الصحة.
- قدرة الأقاليم على توفير المواهب والكفاءات الضرورية لخدماتها.
- مراعاة الأقاليم للعوامل الطبوغرافية، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في مسألة انسياب الخدمات الهيكلية واليومية بما يضمن تواصل وارتباط أجزاء الأقاليم الإدارية مكانيا وسكانيا، وبالتالي تحقيق التكامل الإداري الفعّال ومنع أيّ هدر في موارد الإقليم.[2]

وهناك من أشار في نفس السيّاق إلى وجهتي نظر مختلفتين لبعض المخططين وصُنّاع القرار في اعتمادهم على نوعين رئيسيين للأقاليم التّخطيطية:[3]

الأقاليم الإدارية ومدى أهمّيتها كوحدات أو أقاليم تنموية في دولة ما، تُسهّل عملية إعداد وتنفيذ الخطط التّنموية، عن طريق هيئات ومؤسسات وفروع الوزارات الحكومية بمختلف مستوياتها، بالإضافة إلى توفير مختلف البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخُطط التّنموية مما يؤدي إلى تقليل الجهد والمال والوقت، أما وجهة النّظر الثانية القائمة على أساس ضرورة استحداث أقاليم تخطيط جديدة بدلا من الوحدات الإدارية، لأغراض التّخطيط الإقليمي والتّنمية الإقليمية وفق معايير وأسس وطرق محدّدة مسبقا، أي المعرفة بأهداف وبرامج ومشاريع التّنمية الإقليمية المراد تنفيذها، وذلك للأسباب التالية:

- تأثير بيروقراطية الأجهزة الإدارية بفروعها على مستوى الأقاليم في عرقلة وفشل عملية تنفيذ الخطط التّنموية.

[1] Jhon. glasson,op,citpp.49-50

[2] محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق،ص.61

[3] محمد غنيم عثمان،**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**،مرجع سابق،ص ص.40-46

- يؤدي اعتماد الوحدات الإدارية كأقاليم تنموية إلى تمكين النُخب المحلية من توجيه عوائد التّنمية الإقليمية لخدمة مصالحها الخاصّة، وبالتالي الإبقاء على نفس الهيكل الإداري والموظفين ونفس العلاقات المصلحية، وهذا منافي لمبدأ التّنمية التي أساسها التّغيير.
- مسألة التّداخل في الاختصاصات بين هيئات التّخطيط الإقليمية والوطنية وصعوبة التّنسيق فيما بينها، يؤدي إلى ظهور صراعات وأزمات تعيق نجاح عملية التّنمية الإقليمية.

ولهذا نستخلص أهمية مبدأ الإقليمية في تحقيق العدالة الإقليمية عن طريق أسلوب التّخطيط الإقليمي المتوازن السليم.

ثالثا: معاييـــر تحديـد وتقسيـــم الأقالـــيم

بناء على التّصنيفات المتنوّعة السّابقة الذكر للأقاليم، نلاحظ بأنه لا يمكن إعطاء إطار عام موحّد وثابت لعملية تقسيم وتحديد الأقاليم على مستوى جميع الدول، لأنّ عملية إتباع أسلوب التّخطيط الإقليمي تختلف في حدّ ذاتها من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر، حيث نجد التباين مثلا في: نوع ودرجة المشكلة الإقليمية، مشاكل التّنمية الإقليمية وسبل معالجتها، مسألة توطين وتوزيع المشاريع.

فعملية استحداث أقاليم لأغراض التّخطيط والتّنمية الإقليمية(الأقلمة) تتم عادة وفق أسس ومعايير محدّدة وبطرق متعدّدة، شريطة وجود المعرفة المسبّقة بأهداف وبرامج ومشاريع التّنمية الإقليمية المراد تنفيذها، لأنها تعدّ خطوة مهمة لمعرفة المخطط للإلمام ببعض الأسئلة المطروحة في هذا المجال مثل:[1]أين سيتم إنشاء هذه الأقاليم؟ ماهو حجم الإقليم المطلوب والمناسب لأغراض التخطيط؟ وهل سيحدّد حجم الإقليم بناء على عدد السكّان أم المساحة أم كلاهما؟ وكيف سيتم إنشاء وتحديد هذه الأقاليم؟

ومن خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى بعض المعايير المتفق عليها بين بعض الباحثين في تقسيم الأقاليم:

- **التّقسيم على أساس معيار التجانس والعلاقات الوظيفية:**[2]

1. معيار التجانس:

يتضمّن تحديد الإقليم المتجانس(الشّكلي) على تجميع الوحدات المحلية التي لديها خصائص متشابهة، ومرتبطة بمعايير محدّدة واضحة، والتي تختلف تماما عن الوحدات الخارجة عن الإقليم وذلك بناء على الاختيار الدّقيق لمجموعة من المعايير والمؤشرات، فمثلا يمكن تقسيم الدّولة إلى أقاليم معينة وفق

[1] غنيم محمد عثمان،مرجع سابق،ص ص.42-43

[2] Jhon Glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice**,op, cit, pp.41-47

معدّلات البطالة، وأيّ انحراف في متوسط البطالة في إقليم ما لن يندرج ضمن إقليم البطالة المتجانس، وهناك أساليب عديدة يمكن استخدامها في تحديد المناطق المتجانسة ومن أهمها مايلي:

أسلوب الإعداد الموزونةThe weighted index number method؛ وتعدّ من أهم الطّرق التي تستخدم في التّخطيط الإقليمي بصورة عملية، لأنها تعتبر من أبسط الأساليب المعروفة لمقارنة سلوك خصائص مجموعة من الظّواهر المدروسة.[1] ولقد تمّ تحديد طريقة الإعداد الموزونة بشكل مبسط من قبل بودفيل Boudville وتم بلورتها بواسطة تقنيات أكثر تعقيدا مثل التّحليل العقدي وتحليل المنطقة الاجتماعية.

أسلوب تحليل العاملThe factor analysis method؛ تُعتبر مقاربةٌ جدّ معقدة مقارنة بالطريقة السّابقة، فهي تنسب إلى عمل الرائد بيريBerry في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال نجد الاقتصاديSmith وطريقته في أقلمة المناطق الاقتصادية التي تعاني من مشاكل في مجال الصحّة شمال غرب إنجلترا، ونتيجة للتطوّر السّريع في مجال التّكنولوجيا والتقنيّات الإحصائية ودورها في تحليل العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فنجد أن طريقة تحليل العامل لها إمكانيات كبيرة ليس فقط في تحديد الأقاليم ولكن في المجال الواسع للتّخطيط.

2. المعيار الوظيفي:

يتم تحديد الإقليم الوظيفي عن طريق تجميع الوحدات المحليّة التي تتّسم بدرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل، وتهتم أكثر بالتدفّقات المرتبطة بالنّواة الرّئيسية" المركز " بدلا من توحيد الإقليم ككل، ولهذا السّبب كان هذا النّوع يُعرف بالإقليم العقدي وهو الأساس الذي بُنيت عليه العديد من النّظريات خاصّة نظرية الأماكن المركزية للعالم الألماني كريستلر والتي سنناقشها في القسم الخاص بنظريات التّخطيط الإقليمي والتّنمية الإقليمية، ويمكن تناول طريقتين أساسيتين في تحديد الإقليم الوظيفي:

– الطريقة الأولى: تحليل التدفق"Flow analysis"، القائم على الملاحظات الفعلية(لما يفعله الأشخاص)، ويكون بناء على تكوين أقاليم وظيفية على أساس تحليل اتجاهوشدّة التدفقات بين مراكز النّفوذ والأقاليم المحيطة به، وفي هذا السيّاق حاول كل من كرين وكروثرزGreen and Carruthers تحديد علاقة التّأثير بين المركز وإقليمه باستخدام خدمات الباص كمؤشرات للتّرابطات الاقتصادية، لكن سرعان ما تضاءلت أهمية هذه المقاربة نتيجة لزيادة التّنافس من طرف أشكال النّقل الأخرى، خاصة السيّارات الخاصّة، حيث تقوم خدمات النّقل العام على الأساس الاجتماعي بدلا من الاقتصادي، ونجد أيضا مقاربة أخرى بسيطة يُطلق عليها نظرية الرسم البيانيGraph theory : لكل منناييستوينNystuen، داكيDacy،

[1] صفوح خير، مرجع سابق، ص.34.

بودفيلBoudville، وهي تقوم وفق أسلوب نظامي وتنسيقي لتحليل التّدفقات بين الأقاليم الوظيفية أو الأقاليم العقدية.

وتشتمل هذه التدفقات على أنواع مختلفة من بينها: تدفّقات اقتصادية مصنّفة على حسب النّوع مثل (البضائع أو المسافرين أو الطّرق السكك الحديدية...) أو الغرض(التسوق،التنقل...)، تدفقات اجتماعية(تدفق الطلاب أو مرضى المستشفيات...)، تدفّقات سياسية(تدفق الإنفاق الحكومي مثلا أو المعلومات...).

– الطريقة الثانية: تحليل الجاذبية"Gravitational analysis"،هي على عكس الطّريقة الأولى حيث تستند على قوى تجذب النظرية بين المراكز(احتمال ما قد يفعل الأشخاص)، وهو تعتبر أفضل أسلوب إذا تم استخدامه بحذر، وكمرجع ودليل مهم للتدفّقات الفعلية السّابقة، أي تحليل التدفّقات المحتملة بين المراكز، كما يتمّ الاسترشاد بهذا النّموذج في التّخطيط الإقليمي لتقييم طريقة توزيع الكمية الإجمالية على مستوى المجال الإقليمي، وذلك عن طريق العلاقات الإحصائية التي تساهم في عملية التنبّؤات والاحتمالات، وتحديد التّفاعل المكاني الذي يقوم على أساس قاعدة معلومات كافية.[1]

وقد تطوّر هذا الأسلوب من خلال الدراسات التي قدّمها كل من:[2]زيف Zipf ريليReilly ستيورت Stewart ستوفيرStouffer وآخرون، القائمة على أساس إمكانية التّفاعلات البشرية ويفترض نموذج الجاذبية معادلة بسيطة: التّفاعل بين مركزين يتناسب مباشرة مع كتلة "Mass" المراكز، ويتناسب عكسيا مع المسافة 'distance بينهما، أي كلّما كانت قيمة الكتلة عالية كلما كان التّفاعل بين المركزين مرتفع والعكس صحيح، وفي غالب الأمر يمكن قياس درجة التّفاعل أو التّباعد بين المراكز من خلال مجموعة المشاكل والمعلومات المتاحة، حيث تشير التطوّرات التّخطيطية الأخيرة لنموذج الجاذبية بأنّ الكتلة يتم تمثيلها وفق متغيّرات مثل: الكثافة السكّانية، البطالة، الدّخل... أما المسافة فيُعبّر عنها بالمفاهيم الفيزيائية الأميال، الزّمن، السّعر... وغيرها.

[1]Alden, Morgan, **Regional planning : A comprehensive view**,op,cit, pp.247-248

[2]لمزيد من المعلومات والمعادلات المتعلقة بنموذج الجاذبية الإقليمية والتفاعل المكاني راجع:

- Walter Isard, **Methods of Regional Analysis: an Introduction to Regional science**, United States of America, the M.I.T press, Combridge, Massachusetts, pp. 493-568

الفرع الثالث: مجالات ومتطلّبات التّخطيط الإقليمي

من خلال ما سبق يمكن معرفة مدى أهمية التّخطيط الإقليمي ودوره في الحدّ من المشكلات والتّعامل مع القضايا الإقليمية سواء على مستوى المراكز أو الأقاليم المجاورة لها، لكن رغم ذلك نجد أنّ هناك عدّة معوّقات تحول دون نجاعة واكتمال هذه العملية، خاصّة بعد التغيّرات العالمية وظهور مفاهيم جديدة فرضت على جميع دول العالم، وخاصة العربية منها على التّسارع نحو التّغيير والتّجديد في نمط وطبيعة الإطار العام للسيّاسات التّخطيطية في مختلف المجالات وذلك لتحقيق الاستقرار السيّاسي والاجتماعي والاقتصادي من جهة، وضمان البقاء والاستمرار من جهة أخرى.

وفي هذا السيّاق يمكن طرح بعض التّساؤلات التالية: ماهي المجالات الأساسية لعملية التّخطيط الإقليمي؟ ماهي أهمّ المتطلبّات والأسس التي تضمن فعالية واستدامة عملية التّخطيط الإقليمي؟ وماهي أثارها على رسم وتنفيذ الخُطة التّنموية الإقليمية؟

أولا: المجالات الأساسية للتّخطيط الإقليمي:

التّخطيط العمرانيPhysical planning؛ يهتم التّخطيط العمراني بتنظيم الاستيطان البشري، ويشمل تخطيط وتصميم مدينة أو مجتمع،[1] وهنا تجدر الإشارة بأنّه يتم هذا النّوع من التّخطيط على مستوى كل من المجتمعات الحضرية(المدن)، والمجتمعات الرّيفية(القرى، الرّيف، الضّواحي)، وبذلك سنحاول توضيح أهمية مستوى التّخطيط الحضري لارتباطه أكثر بتخطيط المدن وأقاليمها المجاورة.

– التخطيط الحضـري: Urban Planning

يُعدّ التخطيط الإقليمي والحضري على حدّ سواء بمثابة أطر سياسية تعكس استعداد الحكومة للاستخدام الدّائم للأراضي والتّنمية في مساحة وفترة زمنية محدّدة،[2] فكلا المفهومين يندرجان تحت مفهوم واحد وهو التخطيط المكاني[3]، أي كيفية توفير بنية مكانية للأنشطة(أو استخدامات الأراضي)، والاهتمام بالتّأثير المكاني للمشاكل المختلفة، ومحاولة التّنسيق المكاني بين السياسات.[4]

فالتخطيط الحضري هو إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة؛ لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسّع العمران في المدينة، بحيث يُتاح للأنشطة والخدمات

[1]https://www.almaany.com

[2]Leonidas G, Anthopoulos, Athena Vakali, **Urban planning and smart cities : Interrelations and Reciprocities**,computer science,vol 7281.springer,berlin,heidelberg.2012 ,pp.179-189https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-642-30241-1_16.pdf

[3]ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق،ص.102

[4] Peter Hall,Mark Tewdwr Jones,**Urban and Regional planning**,op,cit,pp3.4

الحضريّة أفضل توزيع جغرافي وأكبر فائدة للسكّان، كماهو عبارة عن تصوّر الحياة المستقبليّة بربط السيّاسة الاقتصادية والاجتماعية مع التّصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنّقل.[1]

كما يَعتبر عنتر أبو قرين التّخطيط الحضري على أنه عمليّة فنّية وسياسيّة تهتم بترتيب وتنظيم استعمال وتنمية الأراضي داخل المدينة، واستخدام وحماية البيئة والعمل من أجل الصّالح العام من خلال تخطيط وتصميم البيئة الحضريّة، بما فيها المياه والهواء والبنية الأساسية الرئيسية كالطُّرق والاتصالات وشبكات المياه والصَّرف الصحي.[2]

ومن خلال ما سبق يظهر مدى أهمية التّخطيط الحضري والإقليمي كعملية تكاملية، تستهدف تحقيق التّوزيع المناسب للمستوطنات البشرية، وجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية، مع مراعاة البُعد البيئي كعامل أساسي في تحقيق بيئة حضرية مستدامة، والحدّ من المشاكل الحضرية بالإضافة إلى التّقليل من الهجرة الرّيفية وفق سبل وآليّات تضمن التّرابط والتّنسيق بين المناطق الحضرية والرّيفية، وسيتم التّركيز على هذه الفكرة لاحقا كهدف أساسي للتّخطيطيين الإقليمي والحضري، في إطار التّخطيط للمُدن ومسائل متعدّدة: كتوجيه التّنمية الحضرية والرّيفية، التوسّع العمراني، النّمو الحضري... والرّوابط الحضرية والرّيفية لتعزيز التّنمية الإقليمية.

ثانيا: المتطلّبات الجوهرية لتحقيق أهداف التّخطيط الإقليمي

تتطلب إستراتيجية التّخطيط الإقليمي العديد من المتطلّبات الأساسية التي ترسم خارطة توجيهيّة وعمليّة لتجسيدها على أرض الواقع، لهذا حاولنا التّركيز على بعض الخوارزميات التالية:

1. مسألة اللامركزية الإدارية ودورها في التّخطيط التّنموي الإقليمي:

لقد أصبحت اللامركزية الإدارية مؤخرا تحصد العديد من اهتمامات صانعي القرار، خاصّة بعد التّجارب الدّولية الناجحة لكل من فرنسا، ماليزيا، فنزويلا، التي انتهجت التّخطيط اللامركزي كأسلوب إداري يُساهم في تعزيز المبادئ الأساسية للتّخطيط الإقليمي وتحقيق التّنمية الإقليمية.

[1] خلف حسين علي الدليمي،**التخطيط الحضري أسس ومفاهيم**(الأردن: دار العلمية الدولية ودار الثقافة،ط.1، 2002)ص.68

[2] عنتر عبد العال أبو قرين، **مدخل إلى التخطيط الحضري**(موسوعة التخطيط-الكتاب الأول، ط.1،2020)ص ص75-76 https://www.researchgate.net/publication/344152579_Urban_Planning_-_An_Introduction_almdkhl_aly_altkhtyt_alhdry

حيث تُعتبر وحدات الإدارة المحلية أو اللامركزية الإدارية بمثابة أوعية للتّخطيط الإقليمي والتنموي[1]، لأنّ السّلطات المحلية اللامركزية على دراية كافية بتحديد المشاكل والصّعوبات التي تواجه منطقة أو إقليما معيّنا، ما يؤكّده أيضا محمد زوكة في قوله:".... التّخطيط الإقليمي هو أقرب إلى الحُكم المحلّي أو النّظام اللامركزي".[2]

ويعدُّ نظام الإدارة اللامركزية القائم على أساس توزيع السّلطات والصّلاحيات بين السّلطة المركزية والوحدات الإدارية المحلية(اللامركزية الإدارية)، النّظام الفعّال والأمثل في تنفيذ الخُطط العريضة للتّنمية الوطنية على المستوى المحلي والإقليمي، حيث تبرزُ أهمية الإدارة اللّامركزية من خلال تحديديها لأهمّ الجوانب التي تسبق عملية التّخطيط الإقليمي والمتمثّلة في:[3] تحديد نوع الإقليم، نوع التّخطيط الإقليمي سواء كان شامل أو قطاعي... ، التّغطية الإقليمية سواء على مستوى أقاليم الدّولة ككل أو على مستوى الإقليم الواحد، وظائف هيئات التّخطيط الإقليمي وصلاحياتها في ظلّ الإدارة اللّامركزية المطبقة، بالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من الأسباب للأخذ بالأسلوب اللّامركزي كإطار عام للتّخطيط الإقليمي التّنموي ومن أهمّها مايلي:

أ. التّنسيق بين إمكانيات الإقليم ومتطلّباته الحقيقية:

الدّراية الكافية للوحدات اللامركزية بإمكانيّات الإقليم والمشاكل والمعوّقات التي تحول دون تحقيق التّنمية، الأمر الذي يمنحهم القدرة على ربط مشاريع وبرامج التّنمية بالحاجات والنّقائص الحقيقية للأقاليم والشّرائح السكانية، وذلك بتحسين معارف ومعلومات موظّفي الحكومة الميدانيين، وتعزيز الاتصال المباشر بينهم وبين السكّان المحليّين لحصولهم على معلومات وبيانات دقيقة تُساعد في رسم وإعداد فعّال للخُطط التّنموية، كما تُسهل لامركزية التّخطيط دور القادة المحليّين في التّوطين المناسب للخدمات داخل المجتمع، ومتابعة وتقييم المشاريع التّنموية الإقليمية والمحلية.

ب. تسهيل عملية التّخطيط التّنموي المركزي على المستوى المحلي والإقليمي:

تُعتبر عملية التّنمية معقّدة ومتشعّبة وليس من السّهل تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها من خلال السلطات المركزية فقط، وهذا ما أكّدته الدّراسات السّابقة أن التّخطيط للتّنمية لا يمكن أن يتحقّق من أعلى فقط Top-Down بل يمكن كذلك أن يحدث من أسفلBottom-up. وهذا ما ترجّحه كونيرز Conyers

---

[1] عثمان محمد غنيم، **التخطيط وأسس عامة**، مرجع سابق،ص.125

[2] محمد زوكة،مرجع سابق،ص.29

[3] ثائر مطلق محمد عياصرة،مرجع سابق،ص.136

فالتّخطيط بالإقليم وليس للإقليم[1]، أي التّخطيط للتّنمية من القاعدة(أسفل) أصبح ذو أهمية بالغة في النّهوض بالأقاليم على مستوى الحضر أو الرّيف، وهذا ما أثبتته مختلف توجّهات دّول العالم، حيث نجد أن عملية التحوّل والانتقال من النّظام المركزي إلى النّظام اللامركزي الإداري قد ساهم في توسيع نطاق عملية صنع القرار التّنموي، حيث لم تصبح هذه الأخيرة محدودة أو متركّزة في يد الجهات المركزية (العاصمة)، بل بالمشاركة مع هيئات إقليمية ومحليّة قادرة على إدارة أقاليمها بشكل فعّال ينعكس إيجابا على تسهيل عملية التّخطيط الإقليمي والتّنمية الإقليمية في آن واحد، وعليه يمكن طرح التساؤل التّالي:كيف يساهم الأسلوب اللّامركزي في إنجاح عملية التّخطيط والتّنمية على مستوى الأقاليم؟

وبناءعلى ذلك يمكن اللّجوء إلى إتّباع النّظام اللامركزي كآلية لتفعيل التّخطيط التّنموي الإقليمي وفق عدة مبررات من بينها مايلي:[2]

– تفرض اللّامركزية في التّخطيط التّنموي نوعا من التّوزيع المكاني للسّلطة والموارد داخل البلد الواحد.

– تسمح لامركزية التّخطيط بتسهيل معرفة ومتابعة الخُطط والمشاريع التّنموية الحكومية على مستوى الأقاليم والمناطق البعيدة عن المركز(العاصمة)، مما يُساهم في الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الرّيفية والحضرية.[3]

– تعمل اللامركزية الإدارية على تسهيل وتفعيل المشاركة الشّعبية(المجموعات المستهدفة) في عملية التّخطيط التّنموي، وكذلك تُساهم في مشاركة أكبر قدر ممكن من الجماعات السياسية والدينية والعشائرية...الخ في صناعة القرارات التّنموية لضمان المساواة في رصد وتخصيص الموارد الحكومية.

– تساعد على تخصيص ميزانيات مستقلّة للأقاليم، التي تُعتبر من أدوات تشجيع التّنمية المحلية، الأمر الذي يساهم في تنميّة المناطق والأقاليم بمعدّلات متقاربة.[4]

– تُعزّز لامركزية التّخطيط التّنموي من الاستقرار السيّاسي، ومن الوحدة الوطنية، وذلك من خلال إتاحة الفرص للسُكان في المشاركة المباشرة في صناعة القرار التّنموي، مما ينعكس على ترسيخ الدّور الجماهيري في النّظام السياسي.

---

[1] ثائرمطلق عياصرة،مرجع سابق،ص.137

[2] غنيم عثمان محمد، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**،مرجع سابق،ص ص. 123-121، وراجع أيضا:

- غنيم عثمان محمد،**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**،مرجع سابق،ص ص66-68

[3] ثائر مطلق عياصرة،مرجع سابق، نفس المكان.

[4]المرجع نفسه، ص.138

– تُسهّل لامركزية التّخطيط من تفعيل دور القادة المحليين في التّوطين الأفضل للخدمات داخل المجتمع، بالإضافة إلى تحسين عملية المتابعة وتقييم المشاريع التّنموية الإقليمية والمحلية.

من خلال المبرّرات السّابقة يمكن معرفة مدى الأهمية التي تتميّز بها الإدارة المحليّة أو النّظام اللّامركزي الإداري، كأداة حقيقية لضمان السيّر الحسن للعملية التّخطيطية للتّنمية على مستوى أقاليمها، وذلك بسبب معرفتها الفعلية للمشاكل والصّعوبات التي تواجهها كل منطقة على حدة، وكيفية معالجتها بالطُّرق التي تتناسب مع خصوصيّاتها وإمكانيّاتها، وذلك باعتبارها الوحدات الأقرب مقارنة بالسّلطات المركزية، وكنتيجة لذلك وجب خلق ظروف ملائمة لممارسة اللّامركزية على المستويات الإقليمية والمحلية، لأنّها تعدّأحد المحدّدات لفشل أونجاح اللّامركزية، وهذا ما أكده عثمان غنيم في قوله: بأنه لابد أن ندرك أنّ مزيدا من اللّامركزية لا يعني مزيدًا من الدّيمقراطية، لأنّ كلّ ذلك يعتمد على الظّروف التي ستطبّق فيها اللّامركزية.[1]

بالإضافة إلى خلق إطار متماسك بين كلّ من الأجهزة اللّامركزية والمركزية، وذلك لتحسين عملية صنع القرار الإنمائي المُحرّك لعوامل التّنمية المختلفة، والتي تتناسق مع الأهداف الإقليمية القومية.[2]

ج . المشاركة الشعبية كدعامة أساسية لتخطيط تنموي إقليمي:

لقد أثار مفهوم المشاركة في الآونة الأخيرة اهتمام العديد من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، باعتباره مكوّن رئيسي من مكوّنات التّنمية، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضا على المستوى المحلّي وهذا ما أكّده إعلان التقدّم الاجتماعي والتّنمية، الصّادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 1969 في المبدأ الأوّل منه حقّ كل النّاس وكل الكائنات البشرية، في الحياة بكرامة وحريّة والتمتّع بنتائج التقدم الاجتماعي ومساهمتهم في صنعه.[3]

أما المشاركة بمفهومها التّنموي فيقصد بها اشتراك المجموعات والشّرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطّة التّنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها، بمعنى انطلاق التّنمية من القاعدة أو التنمية من أسفل.[4].

---

[1] عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق،ص.71

[2] عثمان محمدغنيم ، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، مرجع سابق،ص.125

[3] إحسان حفظي،**علم اجتماع التنمية**(مصر: دار المعرفة الجامعية، د.ط،2011) ص.42

[4] عمر محمد علي محمد، أحمد حسن إبراهيم،**التخطيط الإقليمي وتطبيقاته الجغرافية بين الأصالة والمعاصرة**(الإسكندرية :دار الوفاء، ط.1، 2020)ص.71

وبناء على ما سبق يمكن القول؛ بأنّ المشاركة الشّعبية بمثابة معيار أساسي لنجاح أسلوب التّخطيط الإقليمي والتّنمية الإقليمية، لمساهمتها في تسهيل ودَمقْرطَة عمليّات التّخطيط التّنموية في مختلف مراحلها، لذلك يجب العمل على تعزيز عملية المشاركة الشّعبية من خلال إعطاء الأهمية للعوامل التالية على سبيل المثال لا الحصر:

▪ تنمية الوعي الإقليمي لضمان مشاركة هادفة وتنمية فعّالة؛ يُعتبر الوعي بشكل عام، مقدّمة ضرورية للمشاركة حيث نجد أنّ الوعي مفهوم ماركسي، حيث تناوله ماركس عند حديثه عن العلاقة الارتباطية بين الوجود والوعي، فكلّ فرد لديه وعي بذاته وما يدور حوله من تغيّرات وتطوّرات، وتظهر أهميته من خلال الكتابات التي أشارت بأن الوعي عنصر لا غنى عنه للتنمية[1]، أما الوعي الإقليمي Regional consciousness » فيعدُّ عامل مهم في تحديد المناطق ومشاكلها المختلفة، فتحدث هذه الأخيرة غالبا نتيجة لقلة الارتباط بين تحديد المناطق ذات مشاكل معينة، والمناطق الإدارية ومناطق الهوية الإقليمية،ممّا يمثّل عائقا رئيسيا أمام التّخطيط الإقليمي الفعال.[2] لذلك يمكن طرح بعض الأسس الإرشادية للمخطّطين لتنمية هذا الوعي ودعمه على سبيل المثال لا الحصر:[3]

– توفير المناخ الدّيمقراطي المناسب لكل فئات المجتمع؛ لضمان مشاركة شعبية فعّالة وتنمية قائمة من الأسفل إلى الأعلى.

– تعزيز الوعي والمشاركة الشّعبية لكل من الأقاليم الحضرية والرّيفية، وذلك عن طريق توسيع نطاق اللّامركزية كأداة لتجسيد العمل التّنموي والتّوزيع العادل لعوائد التّنمية، وتقليل التّفاوت الإقليمي بين تلك الأقاليم.

– الإرادة الحقيقية للمواطنين في تحسين مستوى المشاركة للنّهوض وتنمية مناطقهم في كافة المجالات، وذلك بتظافر الجهود بين المواطنين والمسؤولين المحليّين والمركزيّين، الذين يقع على عاتقهم إيجاد السُبل المختلفة لإنجاح هذه العمليّة، وتجنّب الوقوع في تناقضات ومشاكل عديدة، انطلاقا من فكرة أن المشاركة الشّعبية هي الأساس لتجسيد أبعاد التّنمية الشّاملة وليس لعرقلتها.

– محاولة الوصول لإيجاد بعض المقترحات والمقاربات لحلّ الصّراعات بين الأقاليم في ظلّ المقاربة الإقليمية.[4]

---

[1] إحسان حفظي،مرجع سابق،ص ص48.49

[2] Jhon Glasson,**An introduction to regional planning:concepts,theory and practice,** op,cit, pp.48-49

[3] إحسان حفظي،**علم اجتماع التنمية**،مرجع سابق، نفس المكان

[4] Jhon Glasson ,op,cit, p.49

2. أهمية قاعدة المعلومات والبيانات في عملية التّخطيط التّنموي الإقليمي:

تُعدّ المعلومات والبيانات من المؤشّرات المهمّة، التي على أساسها تقوم الدّولة بتقييم مدى جودة ونجاعة عمليّات التّخطيط الإقليمي على مستويات مختلفة، حيث أنّ جودة قاعدة البيانات الإقليمية لها تأثير على عملية التّخطيط الإقليمي[1]، وبما أن هذا الأخير عملية تخطيطية مستمرة فهو يتطلّب التوسّع في جمع المعلومات والبيانات في محاور متعدّدة من أهمّها:[2]

- المحور الاجتماعي، يتمحور على أهمّ البيانات المتعلّقة(بالسكّان، الصّحة، التّعليم، الخدمات الاجتماعية...)

- المحور الاقتصادي، الذي يتضمّن بيانات حول عملية الإنتاج في مجال القطاعات الاقتصادية المختلفة، وحول التّجارب الدّاخلية بين الأقاليم والخاصّة بالموارد والاستخدامات المتواجدة ضمن الإقليم، بالإضافة إلى رؤوس الأموال والضّرائب والرّسوم التي يمكن الحصول عليها.

- المحور العمراني، والمتمثّل في الإسكان الرّيفي والحضري وعدد المباني المهترئة فيه، النّقل والمواصلات، حجم المُدن وأصنافها مع تبيان حركة المرور داخلها وأماكن السّكن والعمل، وكل ما يتعلّق بالهياكل الارتكازية.

- المحور الطّبيعي، ويتضمّن مساحة الإقليم الجغرافية، الطّبوغرافية، التّربة وتصنيفها من الخصوبة وصلاحيتها للزّراعة المختلفة، التّركيب الجيولوجي للإقليم.

ومن بين الأنظمة المعلوماتيّة التي تُساهم في تسهيل عمليّات جمع البيانات وتسهيل عمليّة التّخطيط الإقليمي والعمراني، بدءا من عمليتي المسح والتّحليل الإقليمي إلى عمليات التنبّؤ، وتطوير المشروع والبرمجة[3]،نجد "نظام المعلومات الجغرافية"GIS:[4] وهو نظام معلوماتي متميّز يحتوي على قواعد بيانات تعتمد على دراسة وتحليل التّوزيع المكاني للظّواهر والأنشطة والأهداف في الحيّز المكاني، كما هو أداة تحليليّة لاستثمار هذه المعلومات والبيانات وإخراجها في شكل خرائط وجداول وتقارير تُساعد السيّاسيين والإداريين على اتخاذ القرارات الرّشيدة في مختلف المجالات، كما نجد أن هذا النّوع من الأنظمة قد ساهم

[1]Ibid,p.63

[2]ثائرمطلق عياصرة، مرجع سابق، ص ص 145-147

[3]John Friedman and william Alonso, Regional development and planning, **Regional planning as field of study**, op,cit, p.489

[4]خلف حسين علي الدليمي، **نظم المعلومات الجغرافية GISأسس وتطبيقات**(عمان: دار الصفاء، ط.1،2010)ص ص. 8-24

كثيرًا في زيادة كفاءة الأجهزة على مستوى البلديّات، في تحليل البيانات المتعلّقة بالتّخطيط العمراني، إدارة الأراضي، تقديم الخدمات، الاختيار الأمثل لمواقع توسّع المُدن والتّقليص من مشاكلها المختلفة.

3. أهمية التّمويل لعملية التّخطيط الإقليمي:

ترتبط أهمية التّمويل بإمكانية توفير الموارد الحقيقية المتمثّلة في السّلع والموارد والخدمات اللّازمة لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، وبناء الطاقات الإنتاجية في توليد الزّيادة المنشودة في النّاتج القومي كهدف مباشر للتّنمية الإقليمية[1]، أي نلاحظ مدى أهميّة التّمويل المّالي في تعظيم مستوى التّنمية المحليّة والإقليمية، وهذا ما أكّد عليه عبد المطلب في قوله:" فكلّما توافر المزيد من التّمويل كلما زادت معدّلات التّنمية المحليّة والعكس صحيح"، ومن بين مصادر عملية التّمويل المحلّي التي أشار إليها نفس المؤلف، نجد:[2]الموارد المحلّية الدّاخلية أو الذّاتية التي تعدّ المورد المهم والمصدرَ الأساسي في التّمويل، وتتمثّل في الضّرائب المحلّية والرّسوم، والجهود الذّاتية الشّعبية...وغيرها، التي تتطلّب تعبئةً أكبر من طرف الوحدات المحلّية، التي تكون ذات كفاءة في خلق وتسيِير هذه الموارد والحِفاظ عليها، وسيتم توضيح هذه الفكرة لاحقا.

بالإضافة إلى الموارد المالية الخارجية الأجنبية مثل الإعانات الحكومية، القروض وغيرها، التي بدورها تعدّ ضرورية في حالة عدم تحقيق اكتفاء أو قصور في إدارة أو إنشاء الموارد المحلّية، وبالتالي تستعين بهيئات وشركات أو منظمّات خاصّة تُساهم في دعم وتوفير الموارد المالية المطلوبة أو الملائمة، لتمويل المشاريع الاستثمارية. أي فتح المجال للاستثمارات الأجنبية داخل الدّول النّامية، وتقويم نظام التّمويل المحلّي، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارالأجنبي المباشر[3]، وفق تحديد مجموعة الضّمانات القانونية والحوافز التي تكفل حقوق والتزامات كلا الطرفين، والأمر الذي ينعكس –على سبيل المثال– في: تطوير معدّلات التّنمية الاقتصادية المحلّية، الرّفع من الاقتصاد الوطني، تحفيز المنتجِين الوطنيين، وذلك بتطوير أساليب إنتاجهم عن طريق محاكاتهم للمستثمر الأجنبي.

ثالثا: مراحل إعداد الخُطّة الإقليمية وإدارة التّنمية الإقليمية

تعدّ عملية إعداد خطّة إقليمية للتّنمية، بمثابة مهمّة حسّاسة بالنّسبة للدّولة ككل، وصانعي القرار بشكل خاص، لأنّها مرحلة تحتاج إلى تخطيط عقلاني– رشيد يراعي طبيعة وخصوصيّات المجتمعات التي يُخطط لها، سواء من النّاحية الجغرافية، السكّانية، الثّقافية، الاقتصادية والاجتماعية، وبمعنى آخر هو

[1]المرجع نفسه،ص.148

[2]عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**(الإسكندرية:الدار الجامعية،2001)،ص ص.22–26

[3]ثائرمطلق عياصرة،مرجع سابق،ص ص.151.152

الأخذ بعين الاعتبار مصلحة واحتياجات كلّ إقليم من: ناحية توطين المشاريع التّنموية،المشاكل التي يمكن تقليصها، الأولويّات ومتطلّبات الإقليم وغيرها.

وحسب المُتعارف عليه، ومن خلال تجارب مختلف الدول في مجال إعداد الخُطط الإقليمية وتنفيذ التّنمية الإقليمية، نلاحظ أنّه يوجد اتفّاق عام حول مراحل كيفية إعداد خُطّة إقليمية للتّنمية، إلّا أنّها تبقى مسألة تتعلّق بكل مُخطط إقليمي وتصوّراته الخاصّة حول طبيعة الإقليم المُراد التّخطيط له، ودرجة التّرابط والتّنسيق بين مختلف التّخصّصات الأكاديمية(المجال العمراني، الجغرافيا، الاقتصاد، الاجتماع،..) والهيئات والأجهزة المسؤولة على عملية التّخطيط.

وعليه سنحاول التّركيز على المراحل الأساسية، والتي بإمكانها أن تُساهم في إثراء الجانب التّطبيقي من الأطروحة. وهي كالآتي:[1]

– المرحلة الأوّلية في إعداد الخُطّة التنموية الإقليمية:

وهي مرحلة جمع وتوفير وتمحيص البيانات والمعلومات التي تمكّن المخطّطين من تحديد الدّراسات التّمهيدية لعملية التّخطيط، وذلك بالاعتماد على بعض الممسوحات الميدانية اللّازمة والشّاملة لتعديل أو تصحيح بعض البيانات لضمان صلاحيتها في تحقيق الأهداف المرجوة، لإضفاء الدقّة والواقعية لعملية التّخطيط، حيث تسمح معرفة هاته البيانات وكما سبق توضيحه، بتحديد كل البيانات المتعلّقة بالإقليم والتي تحتاجها عملية التّخطيط الإقليمي، أي أنّ هذه المرحلة تتطلّب تحليل إقليميRegional analysis ، يشمل الدّراسة التّفصيلية لكل إقليم من أقاليم الدّولة من مختلف الجوانب الاجتماعية،الاقتصادية الطبيعية...التي تنبثق من خلالها الخُطوط العريضة لرسم السيّاسات والخُطط التّنموية على المستوى المحلّي والإقليمي والوطني، وبالتّالي البرامج والمشاريع التّنموية.

ومن أهمّ الدّراسات التّمهيدية المتّبعة في إعداد الخُطّة الإقليمية تلك التي تركّز على الجانب النّظري والتّطبيقي في تشخيص مشاكل كل إقليم على حدة، وفق أُسس علمية ومنهجية، رغم أنه لا يمكن تحديد طريقة موحّدة لخُطّة إقليمية لجميع الأقاليم ولمختلف الدّول، إلا أنّه يُمكن الاسترشاد ببعض الأساليب المُتّبعة لبعض الروّاد في إجراء الدّراسات التّمهيدية، أمثال سير باتريك جيدزSir Patrick Geddes ، وهو من الأوائل الذين أجروا دراسات شاملة لإعداد خُطّة لإقليم معين، حيث استنبط بعض العناصر الأساسية

[1] محمد عثمان غنيم،مرجع سابق،ص ص101–112 راجع أيضا: محمد زوكة، مرجع سابق،ص ص.36–46
- عايدة بشار،مرجع سابق،ص ص.41–52

التي يجب التّركيز عليها في إعداد الدّراسات التّمهيدية، والتي عبّر عنها بـ"دراسة وملاحظة الحياة الإقليمية"Notation of life، وتتمثّل هذه العناصر الرّئيسية فيمايلي:

– الإنسان(السكّان)Folk: ويشمل جميع البيانات والمعلومات المتعلّقة بمجتمع معيّن، وتتمثّل في البيانات الديموغرافية والاجتماعية، أي البحث في كل ما يتعلّق بمشاكل سكان الإقليم.

– المكان(البيئة الطّبيعية)Place: يشمل دراسة المظاهر الطّبيعية للإقليم، وذلك من خلال وضع الخرائط التي تصف التّركيب الجيولوجي والبنية ومظاهر السّطح، موارد المياه، المناخ.

– العملWork: ويشمل عملية تقويم الإمكانات الاقتصادية للإقليم، وهنا يتم الاستعانة الأولى بالبحوث التّحليلية بدلًا من الخرائط.

ونلاحظ أنّه يمكن أن تتمّ دراسة مستقلّة لكل العناصر السّابقة الذّكر على حدة، إلا أنه من الأفضل لإعداد خطة إقليمية سليمة هو مراعاة دراسة التّرابط والتّداخل وأثر كل عنصر على الآخر، للتّحديد الدّقيق لمشاكل الإقليم المستعصيّة، وإعطاء صورة متكاملة لظروف الإقليم وإيجاد الحلول الملائمة ومن ثمّ سهولة إيجاد السُبل والوسائل لتنميّته وتخطيطه.

– مرحلة بلورة سياسة التّنمية الإقليمية:

وهي المرحلة التي يتمّ فيها تحويل البيانات والمعلومات، التي تمّ جمعها في المرحلة الأولى إلى أهداف قابلة للقياس(قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل)، وذلك وفق أدوات وأساليب تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة للتّخطيط الإقليمي، بالإضافة إلى الاستناد لنتائج التّحليل الإقليمي السّابقة، وتتطلّب هذه المرحلة الفهم الجيّد من خلال المُخطّط الإقليمي من أجل وضع خُطط التّنمية الإقليمية من جهة، وتوجيه عملية التّخطيط الإقليمي في معظم جوانبها ومراحلها خاصّة في مجال توزيع برامج ومشاريع التّنمية بين الأقاليم، كما يتم رصد الموازنات المالية اللّازمة لذلك، وإصدار القوانين لإضفاء الطّابع الرّسمي على الخُطّة واستكمال عملية إعدادها وتنفيذها.

بغية متابعة وتقييم البرامج والمشاريع التّنموية الإقليمية، ليتم تنفيذ خُطة التّنمية من طرف هيئات وأجهزة تخطيطية تعمل على تنفيذ النّشاطات التّنموية ومتابعتها وتقيمها، وفق الأهداف المسطّرة سابقا في إطار من التّعاون والتّنسيق، بين الجهات المعنية لمعرفة أوجه القصور أو الضّعف، واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها، كما تتم عملية المتابعة أو الإشراف بشكل دوري من طرف مختلف المستويات الإدارية، أما عملية التّقييم فهي مرحلة قياس مدى نجاح أو فشل المشاريع التّنموية.

المبحث الثاني: الديناميكيات الإقليمية لتعزيز تنافسية وجاذبية الأقاليم

المطلب الأول: ديناميكية التّنمية المحلية

لقد أثّرت التغيّرات العالمية المختلفة وخاصّة العولمةmondialisation والعالمية Globalisation على البيئة والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لمعظم الدول حيث ترتّب عنها العديد من القضايا والمشاكل،التي تتطلّب من صُنّاع القرار ومختلف الفواعل في شتّى المجالات إلى تصميم استراتيجيات معاصرة، كفيلة بمواجهة التحديّات والعوامل الداخلية(على المستوى الوطني وخاصّة المحلّي والإقليمي) بالإضافة إلى العوامل الخارجية(المستوى العالمي).

وفي هذا السيّاق ستحاول الدّراسة مناقشة بعض هذه القضايا وفق تصوّرات ومقاربات حديثة، من بينها: تحديد مفهوم ومتطلبّات التّنمية المحلية باعتبارها نتيجة لظاهرة العولمة وكأحد مفاتيح نجاحها[1]، وهذا ما توضّحه المقولة الشهيرة التي مفادها: تعزيز النّشاط المحلي والتفكير وفق رؤية انفتاحية عالمية،« Penser global, agir local »[2]

الفرع الأول: مفهوم التّنمية المحليّة

أولا: مفهـوم التّنميـة

تُعتبرالتّنمية عمليةProcesseur قبل أن تكون إجراء Procédure أو نشاطا، تتطلب وعي السكان بمختلف حيثيات الظّاهرة، ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل، وبلورتها وفق إجراء معين.[3]

فكلمة" تنمية" تعني إزالة المعوّقات البنيوية Structural impediments التي قد تتسبّب في منع الاقتصاد الإقليمي من إظهار قدراته الكامنة، أو تعني استخدام هذه القدرات بطريقة مرضية، حتى يصل الإقليم إلى مرحلة التوازنEquilibirum، وحتى يتماشى ويتلاءم مع الاقتصاد القومي في تكوينه،فان العملية التنموية ليست مجرد نمو اقتصادي، وإنما تعني نموا اقتصاديا مقترنا بتغيير نوعي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية، أو كما يقول درونوسكي Drewnoski" بأن عملية التّنمية تشتمل على تغيير

[1] Kheladi mokhtar,**le developpement local** ,éditions de l'office des publications universitaires,2012,p.32

[2]Christian longhi, jacques spindler, politiques locales,**le développent local**,paris : Librairie générale de droit et jurisprudence,2000,p.101

[3]Jacqueline Mengin, Gérard Masson,**Guide du développement local et du développement social**,Paris : Editions l'hamattan,1989,p.22

كمي ونوعي للواقع الاقتصادي والاجتماعي، الذي يُطلق عليه "مجتمعا" أو "اقتصادا،" وأن التّرابط الوثيق بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية يحول دون قيام تنمية اقتصادية أو اجتماعية بصفة منفردة."[1]

وفي نفس السيّاق ترى يسرى الجوهري بأن التّنمية بصفة عامة تعني ديناميكية في الحركة والابتعاد عن الواقع أو القبول بالوضع الاستاتيكي، وبهذا تتضمن عاملين أساسيين: التّغيير والتّعديل، وهنا لا نقصد التّغيير العشوائي بل التّغيير الواعي أو التّنمية المخطّطة، التي تأخذ بعين الاعتبار أهمية استثمار المجتمع كقاعدة أساسية في عملية التغيير، وذلك برسم خُطّة تنموية اقتصادية واجتماعية شاملة.[2]

ومن خلال ماسبق يتبيّن مدى أهمية وضرورة مراعاة دمج البعدين الاجتماعي والاقتصادي في عملية التّخطيط؛ لتحقيق مبدأين رئيسيين لنجاح التنمية: الشّمولية والتّوازن، وإلا وقعنا في تكوين شكل من أشكال التّنمية الخبيثة وهي التّنمية الخادعة أو التّنمية ذات البُعد الواحد، وهذه الأخيرة كثيرا ما نجدها في محتوى وإجراءات عملية التّخطيط التّنموي في العالم النّامي والتي تُركّز على تطوير وتغيير الجوانب المادية وتهمل النواحي المعنوية، مثل القيم والسلوك والاتجاهات، ولا تحاول التّأثير فيها بشكل مباشر وفعال الأمر الذي يجعل من عملية التّخطيط عبئا يضاف إلى الأعباء الاجتماعية في هذه الدول[3]، كما نجد أن التّنمية كمفهوم شامل تتمحور حول ثلاث مستويات، محلية، إقليمية، قومية.[4]

ثانيا: مفهوم التنميـــة المحليـــة

تُعرّف الأمم المتحدة التّنمية المحليّة بأنّها العمليات التي يُمكن بها توحيد جهود السكّان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدّمها بأقصى قدر ممكن.[5]

وقد حدّدها جاكلين مونغان Jacqueline Mengin بأنها: "عبارة عن تدخّل موجّه ومنظّم، ومستمر يهدف إلى تغيير المجتمعات المحلية التي هي ضحية التّدمير وإعادة إعمارها، "كما أعطاها نفس المؤلف مفهوما أخر يحمل مدلولا عمليا وإيديولوجيا، "التّنمية المحلية أو المجتمعية هي الأسلوب الذي يتبع من

---

[1] صفوح خير،مرجع سابق، ص.14

[2] يسرى الجوهري،**جغرافية التنمية**(مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،1999)،ص ص11-13

[3] عثمان محمد غنيم،**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**،ص.90

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف،**التنمية المحلية**(الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط.1،2011)ص.77

[5] فؤاد بن غضبان،**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**(عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط. 1،2015)ص.31

خلاله الفاعلون إعادة تعبئة، وإعادة خلق مجال اجتماعي الذي يمكن أن ينبثق عنه التطوّر والتّنمية."[1] وعرّفت أيضا مريم أحمد مصطفى" التّنمية المحلية أو تنمية المجتمع،[2]بأنها:"العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السّلطات الحكومية؛ لتحسين الظّروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي."[3]

وقد عرّفها كزافييه غريفXavier Greff بأنها: "مسار تنويع وإثراء وخلق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي، من خلال تعبئة وتنسيق موارده وإمكاناته."[4]

ولتجسيد هذه العملية على مستوى الإقليم أو بتعبير أدق على المستوى المحلّي الذي يمثّل المجال أو البيئة المباشرة التي يتم فيها إنشاء وتعزيز مجموعة الشّبكات والعلاقات التّرابطية بين العديد من الفواعل العامة والخاصة، ويتطلّب ذلك وجود إرادة مجتمعية سياسية لتحقيق العملية التّنموية أو كما أشار إليها خالدي مختار Kheladi Mokhtar من خلال طرحه لنوعيين من الإرادة:[5]

– إرادة صريحة حقيقيةUne volonté explicite لدى جميع أصحاب المصلحة(سكان،إدارة، شركات، جامعة..) للعمل معا، وذلك باستغلال موارد أقاليمهم لزيادة حجم الثروة واستثمارها.

– إرادة ضمنيةune volonté implicite، لحماية الإقليم وتعزيز ضمان رفاهية الجيل الحالي دون إهمال الجيل القادم. أي مراعاة مبادئ الاستدامة لضمان تحقيق الفرص والمكاسب لجميع الأقاليم عبر مختلف الأجيال.

---

[1]Christian longhi, jacques spindler, politiques locales,**le développent local,**op cit, p.1

[2] لقد أطلق مصطلح" تنمية المجتمع" في مؤتمر كمبردج عام 1946، ومؤتمر أشردج عام 1954، بهدف تحسين ظروف وأحوال المجتمعات الريفية ، أي "التنمية الريفية"، وذلك بالتركيز على المجال الزراعي دون مراعاة الخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم ، الصحة وغيرها. مما أدى إلى بلورة فكرة مفهوم "التنمية الريفيةالمتكاملة" في تقرير للبنك الدولي عام 1975،كعملية إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير المجال الاقتصادي والاجتماعي معا. وأخيرا ظهر مفهوم "التنمية المحلية" كمفهوم جديد لا يشمل تنمية المناطق الريفية فقط ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية.

- راجع: سمير محمد عبد الوهاب،**التنمية الريفية والمحلية– وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**–الحكم المحلي والتنمية المحلية(مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008)ص ص.19–21

[3]مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،د.ط،2011)ص.164

[4]Kheladi mokhtar,**le developpement locale**,op cit,p31

[5]Ibid, p.32

وقد حدّد رشاد عبد اللطيف التّنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلّي[1]، بحكم أنهما مفهومان مرتبطان بالمستوى المحلي، من خلال بعض المعايير والتي يمكن تلخيصها كالتالي:[2]

– التّنمية المحلية ذات بعد تشاركي، أو كما أطلق عليها "التّنمية المحلية بالمشاركة": أي تعني الاندماج والمشاركة بين مختلف الأفراد والقطاعات والمؤسّسات والجماعات مع هيئات الدولة المهتمة بالتّنمية في جميع مراحل التّخطيط لها، وذلك بهدف تأكيد مشروعية الدّولة(سياسيا) وكذلك شرعية القرارات.

– ترتبط التّنمية المحلية بالمشاركة بمبدأ الدّيمقراطية، أي تُمارس في إطار حكم محلي يهدف إلى تقوية البناء الاجتماعي للدّولة والرّوابط الرّوحية بين الأفراد، بالإضافة إلى تعزيز المجتمع المدني بأسلوب ديمقراطي مع جهات وهيئات وجمعيات في وضع خُطط وبرامج التّنمية وفق إستراتيجية عامة، وبالتالي يمكن اعتبارها عملية شاملة ومستمرّة تهدف إلى إحداث التغييرات في سلوكيات وأفكارهم المجتمعية، وإتاحة الفرصة في المساهمة في إدارة الحكم والتّأثير على القرارات بما يؤدي إلى دعم الإنتاج وزيادة الدّخل وعدالة التّوزيع، وتحقيق الاستقرار.

ويدعم التّعاريف السّابقة للتّنمية المحلية تعريفا أخر لعبد المطلب حيث يشير إلى أن التّنمية المحلية هي: "عملية التّغيير التي تتم في إطار سياسة عامّة محلية، تُعبّر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية العملية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشّعبية، والاستفادة من الدّعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[3]، ومن خلال هذا التّعريف نلاحظ بأن لتحقيق التّنمية المحلية يجب توفير مناخ ديمقراطي ملائم: تجسّده كفاءات محلية، بمشاركة شعبية، والدّعم الحكومي من أجل التّوزيع العادل لعوائد التنمية وتحقيق الاندماج بين جميع الوحدات المحلية.

---

[1]"المجتمع المحلي يمثل الوحدة الصغيرة التي يمكن أن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التي يعتمد عليها المجتمع الكبير عند صياغة البرامج والخطط، وبمثابة بيت الخبرة للمجتمع الكبر وصانعي القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

راجع: رشاد أحمد عبد اللطيف،**أساليب التخطيط للتنمية**(الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002) ص.25

[2]المرجع نفسه،ص ص.33-35

[3]عبد المطلب عبد الحميد،**التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سابق، ص.13

وقد تمّ التّمييز بين نوعين من التّنمية المحلية، وهي كالتالي:[1]

– التّنمية الداخلية développement endogène؛ تُعطي مكانة الكاملة للديناميكيات المحلية، ومبادرات الجهات الفاعلة المحلية والاستراتيجيات الدّاخلية التي ابتعدت عن التّخطيط من أعلى إلى أسفل إلى المقاربة المكانية.

– التنمية الذاتيةdéveloppement autocentré؛ القائمة على أساس الاعتماد الذاتي، بمعنى "الأولوية في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة محليا."

ثالثا: التوجّه من التّنمية المحلية إلى الإقليمية

لقد شهد مفهوم التّنمية المحليّة العديد من المراحل والنّماذج التي كانت تُشكّل القاعدة الأساسية لبروز هذه المقاربة، ومن أهمّ هذه النّماذج: نموذج المقاطعات الصّناعية المارشالية بقيادة الفرد مارشال Alfred Marchal، الذي كان يمثّل المساهمة الأساسية في دراسة ظاهرة توطين الأنشطة والشّركات في المناطق الصّناعية، بالإضافة إلى تحليل ودراسة التّنمية المحلية والإقليمية وفق أنماط متعدّدة، تحدد ديناميكية الإقليم أو ما يسمى بـ "مسار البناء الإقليميTrajectoires de construction territoriale"، الذي يوضح عملية الانتقال من نمط تنميّة معين إلى أخر، وأهميته الاقتصادية في تحليل ديناميكية الإقليم، وتتمثّل أهمّ أنماط البناء الإقليمي في عمليات: التكتل، التشتّت، التّخصيص.[2] والتي سنحاول مناقشتها بشيء من التّفصيل في الفصل الثاني المتعلّق بنظريات التّخطيط الإقليمي والتّنمية الإقليمية.

كما تجدر الإشارة، أنّه منذ منتصف التّسعينات 1990، قد تم إحداث تغيير جذري في السيّاق العام للتّنمية الاقتصادية على مستوى دول المغرب العربي، من بينها: تونس والمغرب والجزائر، من خلال التوجّه نحو إبرام اتفاقيات تعاونية ثنائية مع الدّول الأوروبية والغربية، من شأنها أن تُعزّز وتطوّر العلاقات في مختلف القطاعات والمجالات خاصّة في مجال ترقية وتطوير التّنمية، ونجد أن كل من الدّول المغاربية قد اعتمدت نموذج التّنمية الفرنسي كإطار مرجعي في خُططها وبرامجها التّنموية، حيث تم استبدال مفهوم التّنمية المحلية بمفهوم التنمية الإقليمية، ومن تم نقله إلى المغرب العربي منذ سنة 2000،

[1] Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, pourqoui croire au modèl du développement territorialauMaghreb ? Uneapprochecritique,***Revue:*****EchoGéo,**september2010,https://www.researchgate.net/publication/47388874, DOI : 10.4000/echogeo.12065, source: OAI, pp. 1-13

[2] Colletis, Gilly et al,Construction territoriale et dynamiques productives,**RePEc**, January 1999,pp.1-24https://www.researchgate.net/publication/5058238

إلا أنه يوجد القليل من المفكّرين والباحثين الاقتصاديين والسيّاسيين.. الذين ناقشوا مسألة هذا التحوّل، فهناك من يعتبرهما مفهومان لهما نفس المعنى وهناك من يوضّح بعض الاختلافات الجوهرية بين المفهومين، انطلاقا من بعض الحُجج المتشابكة والتي يمكن تلخيصها كالتالي:[1]

– تشتمل التّنمية المحلية على العديد من المستويات، بحيث لا تقتصر على التّنمية الاقتصادية الذّاتية فقط، خاصّة في ظلّ العولمة والتّجارة الحرّة بل تتطلّب بناء أقاليم تتطلع إلى تحقيق التّنافسية في الأسواق الخارجية.

– ظُهور أنماط جديدة من الحوكمة: تعزيز اللامركزية، دور المجتمع المدني كعنصر فعّال في التّنمية، وبالتالي لم يعد الإقليم حكرا على الدّولة والفاعلين السياسيين.

– الجهات الفاعلة لم تعد تهدف إلى عملية التخصيص الأمثل للموارد التي تحتاجها الأقاليم، ولكن بإنشاء وخلق موارد إقليمية، أي تعزيز الإمكانات والمصادر الخاصّة بكلّ إقليم.

وقد حدّد البروفيسور برنارد باكر Bernard pecqueur المتخصّص في قضايا التّنمية الإقليمية بالإضافة إلى الحُجج السّابقة، ثلاث معايير أساسية تُشير للاختلاف بين التّنمية المحلية والإقليمية، من خلال الانفتاح عن الأسواق، وبناء نظام للحوكمة الذي يتضمّن مختلف الفواعل، وتعبئة موارد محدّدة، والموضّحة في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (01): من التنمية المحلية إلى التنمية الإقليمية

التّنمية المحلية Développement local	التّنمية الإقليمية DéveloppementTerritoriale
تقوية الدّوائر المحلية،الهويات، والتبادلات ضيقة النطاق(أحادية)	الاندماج في الأسواق على مستويات مختلفة،الهويات والتبادلات المتعددة
تعبئة الموارد المحلية استجابة للاحتياجات المحلية	تعزيز القدرة التنافسية(المحلية، الوطنية، العالمية)، لخلق موارد محددة
الدّور النّهائي للدولة في التنظيم التعاقدي	دمج فواعل جدد في عملية الحوكمة

Source:Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur,pourquoi croire au modèle du développement territorial au Maghreb? Une approche critique, op,cit,p.5

[1]Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, op,cit, pp1-13
[2]Ibid,pp.1-13

الفرع الثاني: آليات هندسة وحوكمة الأقاليم

إن الديناميكية الإقليمية عبارة عن رهان لمختلف التخصّصات، محورها الأساسي هو كيفية إدارة الإقليم، وفق أساليب وطُرق تنتهجها العديد من الفواعل العامّة والخاصّة، فهي نتاج أو ثمرة للنشّاطات الفردية والجماعية، بهدف إعادة وإحياء وتطوير الإقليم[1]، وهذا ما أشار إليه جيلي ووالت Gilly et Wallet في تحديد الإقليم كمجال مؤسّسي للنّشاط والعمل، أي هو بناء اجتماعي يضمّ مجموعة من النّشاطات للجهات الفاعلة المختلفة.

وفي هذا السيّاق، سنحاول البحث في السبل والآليّات لتعزيز هذه الديناميكية في البناء الإقليمي الذي هو عبارة عن: "عملية تنموية تُمثّل منهجا مكملا لنماذج التّنمية المعمول بها، نظرا لقدرتها على خلق وتفعيل موارد جديدة، وفق إجراءات جديدة تتبعها الجهات الفاعلة، بمعنى "أن المورد الإقليمي لا يتواجد مسبقا في الإقليم بل يتم بناؤه مع خارج وداخل الإقليم."[2]

أولا: الهندسة الإقليمية Ingénierie territoriale

بما أن الإقليم كيان ووحدة ذو طبيعة متغيّرة وليست استاتيكية كما وضحناه سابقا، فهو بحاجة إلى إطار تنظيمي وهيكلي يدعم بناء وتطوير هذا الإقليم، من خلال استقطاب مشاريع تنموية تديرها جهات فاعلة تتميّز بكفاءات وقدرات من شأنها أن تخلق موارد إقليمية جديدة وفي نفس الوقت تحاول تحقيق استدامتها، وهذا ما يُطلق عليه بالهندسة الإقليمية[3]أوهندسة الإقليم ذات الطّبيعة المتغيّرة: أي إجماع مختلف صُناع القرار المحليين والوطنيين على النّظر إلى الإقليم كمجال يجب: تهيئته، إدارته، والمحافظة على تراثه المادي وغير المادي، وتنميته[4]، وهناك من يحدّدها كديناميكية البحث عن إقليم جديد يكتسب جودة من خلال المشاريع والأهداف التي يسعى لتنفيذها.[5]

---

[1]Didier Nobile et Aranis Marin, **Management de la dynamique territoriale** ,Paris : édition universitaires de l'orraine,2017,pp.7.287-288.137

[2]Romain lajarge, Bernard pecquer et des autres,**Ressources territoriales :gouvernance et politiques publiques,**hall archeives-ouvertes.fr23 may,2012,pp.1-43

[3]ظهر مصطلح الهندسة الإقليمية رسميا من طرف اللجنة الوزارية للتخطيط وتنمية الأقاليم(CIADT)،في سبتمبر 2003،وتم تعريفها على أنها:" مجموعة المعارف المهنية التي تحتاجها السلطات العامة والجهات الفاعلة المحلية لقيادة التنمية الإقليمية أوالتهيئة الإقليمية المستدامة." راجع:

- Pierre-Antoine Landel, **Entre politique publique et action publique: l'ingénierie territoriale,** October 2007,https://www.researchgate.net/publication/281567508,pp.1-6

[4]Pierre Teisserenc**, les politiques de développement local**, collection collectivités territoriales, dirrigée par louis favoreu,paris : economica,2ᵉédition, p.177

[5]Kheladi mokhtar,**le developpement locale**,op cit,pp177-179

وتحدّده كل من الباحثين جاكلين مونغان وجرارد ماسونJacqueline Menguin,Gérard Masson في نفس السياق، انطلاقا من الإقليم الذي يتميّز بطبيعة حيوية قابل للهندسة وفق إجراءات معينة، أي أن المجال ذو هندسة متغيّرة والذي يدعم التّنمية،يجب أن يحدّد وفق استراتيجيات منظّمة وموجّهة من طرف الفاعلين الداخليين والخارجيين، بحيث لا يمكن للتّقييم المُسبق للتّنمية في مجال ما بدون هيكلته من خلال المشاركة الجماعية في عملية التّنمية.[1]

وقد حدّد كل من بيار أونتوان وكريستان كوبPierre-Antoine Landel, Kirsten Koop، الهندسة الإقليمية في أربع مراحل أساسية:[2]

– التّشخيص الاستراتيجي للإقليم، بمعنى تشخيص«AFOM»(نقاط القوّة والضّعف، الفرص والتّهديدات)، والعمل على اكتشاف الموارد الخاصّة بالإقليم وبلورتها، بما يتناسب مع الموارد البشرية والمالية والتّنظيمية المتواجدة بالإقليم.

– التّرقب الإقليمي، هو العملية التي تسمح ببناء تمثيلات تشاركية لتحديد الأهداف المستقبلية للإقليم.

– بناء برنامج عمل، من خلال التّعاقد بين مختلف الفاعلين في الإقليم، ويتضّمن هذا البرنامج مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، الأهداف التّشغيلية، إجراءات مختلفة.

– تقييم السّياسات العامة الإقليمية، كتحديد مؤشّرات التقييم وجمع المعلومات ووضع أسئلة لتحكيم عملية التقييم.

ثانيا: حوكمة وبناء المشروع الإقليمي

أ. حوكمة المشروع الإقليمي

إن هندسة الإقليم(تطوير وخلق موارد إقليمية)، تتطلّب حوكمة مناسبة قادرة على الرّبط وإحداث التّعاون بين الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلّية العامّة والخاصّة، حيث تساهم هذه العلاقات في تعزيز القدرات الإستراتيجية للإقليم. كما اكتسب مفهوم الحوكمة بشكل عام أهمّية كبيرة في صلب عمليات التّخطيط التّنموية،خاصّة بعد ربطه بمصطلح الإقليم، الذي أضاف ديناميكية أكثر للمفهوم، وأثار سبل البحث في كيفية تجسيده ميدانيا من طرف السّلطات العمومية والفاعلين المحليين للتوجّه أكثر نحو تحقيق التّنمية المتوازنة الشّاملة.

[1]Jacqueline Menguin,Gérard Masson, **Guide du développement local et du développement social,**op cit,p.58
[2]Pierre-Antoine Landel, Kirsten Koop,**De l'animation locale a l'ingenierie territoriale,**op,cit,pp.1-6

وهذا ما أشار إليه كل من أنجيون وأويديتيAngeon. et, Houédété، بأنّ الحوكمة هي "إنتاج القواعد من قبل الجهات الفاعلة بهدف ضبط النّظام الاقتصادي، الإنتاجي، الاجتماعي..."[1]

وكذلك حدّد العديد من الباحثين أمثال باكر وزيمرمانBenoît Zimmermann, Bernard Pecqueur طبيعة مُصطلح الحوكمة أو الحوكمة الإقليمية، كديناميكية محدّدة للإقليم، التي يُعبر عنها وفق أساليب وآليّات تنظيمية عامة، حيث يلعب الفاعلون دورا أساسيا فيها، ووفق هذا السيّاق تم التّمييز بين أربع أنواع من الحوكمة، التي من الممكن أن تساهم فيدعم الجهات الفاعلة في تحقيق التّغيير والتّنسيق الذي يفتح المجال للبحث المشترك عن الموارد الإقليمية، وصياغة وحلّ المشاكل، وتعزيز تماسك مشاريع التّنمية الإقليمية، والتّنمية المستدامة للأقاليم والجودة الإقليمية في البناء الإقليمي.[2]

والتي يمكن توضيحها كالآتي:[3]

- الحوكمة الخاصةGouvernance privé

في إطار هذه الحوكمة، تلعب الجهات الفاعلة الخاصّة الدّور المحوري والمهيمن في العملية الإنتاجية، أي التحكّم في آليّات التّنسيق، وإنشاء الموارد بهدف السّيطرة والاستحواذ الخاص، فعلى سبيل المثال: وجود شركات كبيرة مهيمنة من شأنها أن تسيطر على تنظيم المجال المحلّي الإنتاجي.

- الحوكمة الجماعية-الخاصةGouvernance privée collective

تُمثّل المؤسّسة الرّسمية الفاعل الرئيسي في الجمع بين عاملي القطاع الخاص، وتنسيق استراتيجياتهم، حيث نجد على سبيل المثال: الغرف التّجارية،النقابات المهنية...

- الحوكمة العامةGouvernance publique

وتتجسّد في المؤسّسات العامّة التي تمتلك أدوات وأساليب إدارة الموارد فهي تختلف عن النّوع الأول(الحوكمة الخاصّة)، من خلال إنتاج السّلع أو الخدمات الجماعية، أي يمكن استخدامها من طرف جميع الجهات الفاعلة، دون استثناء أو استبعاد، لكن تبقى الدّولة والجماعات الإقليمية بالإضافة إلى مراكز البحث لها الدور القيادي مقارنة بالجهات الفاعلة الأخرى.

[1]Pierre-Antoine Landel, Kirsten Koop, ibid,pp.2-15

[2]Bernard Pecqueur, **Coordination d'acteurs et valorisation des ressources territoriales- Les cas de l'Aubrac et des Baronnies,** Economie rurale n°293 June 2006, Source: OAI, pp.1-17, https://www.researchgate.net/publication/32222117

[3]Colletis, Gilly et al,**Construction territoriale et dynamiques productives**, Op,cit,pp.1-24

– الحوكمة المختلطةGouvernance mixte

مقارنة بالواقع، نادرا ما تكون هناك حالات بحتة(خام)، حيث نجد غالبا ارتباطا بين الأشكال السّابقة لكن مع وجود شكل مهيمن، مما يجعل من الممكن وصف كل إقليم كحالة خاصّة تندرج ضمن فئة عامة(عام أو خاص)،بدرجة متفاوتة أو محدّدة أو متغيّرة.

كما أشار ستوكر إلى الحوكمة بأنّها لا تقتصر فقط على العمل الحكومي بل يمكن أن تستقطب فاعلين جدد، فهي "مجموعة معقّدة من المؤسّسات والفاعلين الذين لا ينتمون(بالضّرورة) إلى مجال الحكومة، إنها تشمل شبكات من الفاعلين المستقلين(إلى حدّ ما) ويعكس التّرابط بين سلطات المؤسّسات المرتبطة بالعمل الجماعي؛(يضمن) أنّه من الممكن التصرّف دون الاعتماد(بشكل منهجي) على سلطة الدّولة".[1]

ومن خلال هذا المفهوم يمكن أن نستنتج بأنّ الإقليم هو نظام معقّد، يشمل على العديد من النشاطات والديناميات التي تستدعي من الحكومة أو السّلطات العمومية إعادة التّفكير في تعزيز أشكال الحوكمة المختلفة السابقة الذكر، بناء على مختلف الفاعلين من جهة، ومنح الجهات الفاعلة، وخاصّة الجماعات الإقليمية والحكم الذاتي في تسير وإدارة الإقليم، أي البث النّهائي في تنفيذ وتقرير المشاريع التّنموية التي تناسب كل إقليم بحكم درايتها الكافيّة بمشاكله من جهة أخرى، وكقاطرة نحو تجسيد التّنمية المحلية والإقليمية.

ب. بناء المشروع الإقليمي

لقد حُدّد المشروع الإقليمي على أنّه فعل في الإقليم وخيار إرادي للجماعة، يُبنى على شروط معلومة أو متوقّعة، ويرتبط بأهداف محدّدة ومعلنة، يعكس خيارات لتصوّرات مسبقة متجانسة.[2]وهناك من يشير إليه بأنّه ليس مجرّد عملية تدريبية على مخزون من الموارد المحدودة أو الموجودة مسبّقا في الدّولة بل هو عملية الكشف عن الموارد الكامنة في كثير من الأحيان.[3]

[1]Bernard Pecqueur,**Coordinations d'acteurs et valorisation des ressources territoriales- Les cas de l'Aubrac et des Baronnies,**op,cit,pp.1-17

[2]مراد عرابي، المشروع الترابي ورهان التنمية الترابية المندمجة والمستدامة،**مجلة الجيوبولتيك والذكاء الجيواستراتيجي**،المجلد3،ع.3، سبتمبر 2021،ص.158.

[3]Claude Courlet & autres, Le projet de territoire comme construit d'acteurs et processus de révélation des ressources : l'exemple marocain, **GéoDév.ma**, Vol. 1, 2013,pp.1-11
https://revues.imist.ma/index.php/GeoDev/article/download/612/510

وبالتالي يمكن تحديد المشروع الإقليمي كمكوّن رئيسي في إطار عملية هندسة الأقاليم، ويهدف إلى تعزيز العمل الديناميكي المشترك واستقطاب أو تعبئة عدد أكبر من الجهات الفاعلة التي تساهم في تطوير وتنمية الإقليم وفق رؤية إستراتيجية مستقبلية، تراعي الخصوصيات المحلية وتثمّن الموارد الإقليمية عن طريق التّنسيق، التّشخيص الإقليمي، التّخطيط التشاركي، الحكامة.

وتتطلّب أي عملية لبناء مشروع ما، منهجية معيّنة أي الطريقة التي يتّبعها العقل لدراسة موضوع أو مسألة ما من أجل التوّصل إلى نتائج معينة[1]، فعملية بناء المشروع الإقليمي ليس من السّهل تطبيقه بسهولة، فهو يشترط بعض المراحل الجوهرية التي تشكّل دعائم رئيسية لنجاحه وتطبيقه على مستوى الأقاليم، لهذا سنركّز على أهمّ أسس بناء المشروع الإقليمي وهندسة الإقليم والمتمثلة في:

1. مرحلة القرب الاقتصاديLa proximité économique، وهي مرحلة تساهم في تشكيل وتعديل العلاقات بين الفاعلين مما ينعكس على تعزيز العمل المحلي و"اللقاء المنتج"، الذي يمثل أساس عملية الإنتاج المشترك للموارد[2]، وقد صنّف العديد من الباحثين أمثال جوليانJulien وزيمرمانZimermman، بعدين لنموذج القرب والتي تسمح بالتّنسيق والتّفاعل بين الجهات الفاعلة والشّركات والأقاليم في إطار البناء الإقليمي، وتعميق فكرة "الإقليم المتصل"Pertinent، وتتمثل في: قرب مكاني(جغرافي) وغير مكاني(تنظيمي ومؤسسي):[3]

- القرب الجغرافيla Proximité géographique، يشير إلى العلاقات بين الفاعلين والشّركات في الإقليم، بحيث يلعب دورا مهما في تسهيل عملية التّنسيق والتفاعلات المباشرة بين الفاعلين الذين تفصلهم مسافات قليلة، بحيث لا يمكن اكتمال فعاليته بمعزل عن أشكال القرب الأخرى.

- القرب التّنظيميlaproximitéorganisationnelle، يعمل على ضمان التفاعلات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصّة داخل المنظّمات الرّسمية أو غير الرّسمية.

[1]http://www.politics-dz.com

[2]Jean Benoit, Zimmermann. Le territoire dans l'analyse econmique- proximité géographique et proximité géographique et proximité organisée. Paris, Éd., **Lavoisier,Revue française de gestion**,2008. (N° 184),pp. 105-118

[3]Julien, F. **Les AOC dans le développement territorial une analyse en termes d'ancrage appliquée aux cas français des filiéres fromagères**., Thése de doctorat, spécialité:Espaces,sociétés Rurales et logiques économiques, 12Dècembre. 2005, http://www.theses.fr

- القرب المؤسسيla proximité institutionnelle، يُشير إلى مجموعة من القواعد والتّمثيلات والقيم التي توجّه استراتيجيات الجهات الفاعلة مع ضمان الالتزام بها، مما ينعكس على ظهور سلوكيات تنسيقية منتظمة.

2. "التّشخيص الإقليمي" Territorial Diagnostic كنهج لتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة.

يُحدد مصطلح التّشخيص الإقليمي حسب الباحث ديفونتان Deffontaines وآخرون على أنه: "يعمل على زيادة قدرة الفاعلين في إقليم ما للسّيطرة على العمليات التي تهمهم"[1]، فهو يعدّ توجّها جديدا للسّلطات العمومية في مجال التّسيير المجالي المحلي، وأداة لمعرفة الضّوابط المجالية في إطار كل فعل تنموي.[2]وبالتالي يمكن تحديد التّشخيص الإقليمي كأحد الدّعائم الرئيسية لتسهيل عملية اتخاذ القرار بشكل جماعي وتشاركي على المستويين المحلي والإقليمي.

كما أنّه للتوجّه نحو تنفيذ مشروع تنموي ما يقتضي إتباع مجموعة من المراحل المترابطة، التي من شأنها توجيه وتنظيم عمل الفواعل المحلية من جهة؛ وإضفاء المشروعية على عملية بناء المشروع الإقليمي من جهة أخرى، ويمكن إيجاز هذه المراحل كالأتي:[3]

– الوضع الفعلي للإقليم: أي التّحليل المنظّم للموارد والنّشاطات التي تميّز الإقليم، مع معرفة مواطن القوّة والضّعف والتّهديدات التي يمكن أن تعرقل العملية بأكملها.

– تحديد الرّهانات: مراعاة المخاطر المحتملة وانعكاساتها على سيرورة العمل.

– اختيار الإستراتيجية: هو ترتيب الأولويات والقضايا وفق الأهداف المسطّرة.

– اقتراح سيناريوهات للعمل: فتح مجال النّقاش والتّشاور بين الفاعلين حول التّدابير والإجراءات بهدف التّغيير.

وعليه يمكن القول بالنّظر لأهمية التّشخيص الإقليمي كمنطلق قاعدي لنجاح المشروع الإقليمي، وجب مراعاة مقاربات أخرى مهمّة لا يمكن اختزالها والمتمثّلة باختصار: التشاركية، الإستراتيجية، التّخطيط على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية؛ لضمان مشروع إقليمي متوازن وتنمية إقليمية مندمجة ومستدامة.

---

[1]Sylvie Lardon&all,**Méthodologie de diagnostic pour le projet de territoire : Une approche par les modèles spatiaux**, 2005, pp.75-90. Voir sur ce site :https://journals.openedition.org/geocarrefour.

[2]مراد عرابي، **المشروع الترابي ورهان التنمية الترابية المندمجة والمستدامة**، مرجع سابق،ص.162

[3]Sylvie Lardon&all, op cit, pp.75-90

ورغم أهمية المشروع الإقليمي في تطوير وتنمية الأقاليم، إلا أن مسألة العلاقة بين "الحكم الذاتي" والاستقلالية تطرح عدّة تساؤلات في تجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع، حيث أن قدرة الجهات الفاعلة على المشاركة في المشروع، تكون بناء على ما تتمتع به من الاستقلالية، والحكم الذّاتي الكافي الذي يخوّلها إلى تعبئة الموارد الخاصّة بالإقليم، وتعزيز تنافسيته وجاذبيته الإقليمية المستدامة.

وفي هذا السيّاق لقد تم التّمييز بين المصطلحين من حيث أسلوب التّنظيم: فالاستقلالية" L'indépendance تُعبّر عن قدرة مجموعة أو تنظيم معيّن على عدم الاعتماد على الغير. أما مصطلح "الحكم الذّاتي" L'autonomie، فهو يعني القدرة على العطاء بشكل جماعي، وفق قواعد عمل خاصّة مع دمج العالم الخارجي.[1]

إلا أنّ معالجة فكرة الحكم الذّاتي الإقليميl'autonomie territoriale لا زالت قيد النّقاش، خاصّة في جانبي الاستقلال المالي والسيّاسي، فالجانب الأوّل يتم تقييمه وفق درجة الاعتماد المالي على المجتمعات الأخرى في تحديد وتنفيذ المشاريع، والثاني مرتبط بقدرة الإقليم على التّنسيق بين الجهات الفاعلة والأطراف الخارجية حول تبنّي مشروع محدّد.[2]

ومما سبق يمكن القول أن هندسة الإقليم كمقاربة سياسية وتنموية، تُعتبر رهان هام يتطلّب التّعبئة المشتركة والمتّسقة بين السّلطات العمومية، والجهات الفاعلة المحلية خاصّة الجماعات المحلية والالتزام الحقيقي بمنهجية بنائه؛ للتوجّه نحو تحقيق التّنمية الإقليمية الشّاملة والمتوازنة، ولتحقيق هذه المنهجية يجب دمج بعض المقاربات الذّكية الموازية في إطار العمل المحلي والإقليمي؛ لإعطاء صورة ديناميكية معاصرة للإقليم ومحاولة رقمنته لمواجهة السيّاق العالمي لنظام المعلومات والتّكنولوجيا المتطوّرة بجوانبه الإيجابية والسّلبية.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين مقاربة الذّكاء الاقتصادي والإقليمي

نستهل في البحث عن تطوّر براديغم حول الذّكاء الاقتصادي والإقليمي كمقاربات جديدة مقترحة في إطار سياسات التّخطيط الإقليمي وتفعيل ديناميكية التّنمية المحلّية والإقليمية؛ للانتقال من التّحليل الكلاسيكي المُنغلق في تسيير وإدارة الإقليم، إلى مجال أكثر انفتاحا يتميّز بمفاهيم معاصرة تُساهم في التّسيير الدّيناميكي المعلوماتي للإقليم.

[1]Pierre-Antoine Landel, Bernard Pecqueur, **Le développement territorial : une voie innovante pour les collectivités locales ?**Submitted on 20 Oct 2016, pp.1-16,https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01384875.
[2]Pierre-Antoine Landel, **Entre politique publique et action publique: l'ingénierie territoriale,** op, cit, pp.1-6

الفرع الأول: مفهوم براديغم الذكاء الاقتصادي الإقليمي

أولا: براديغم الذكاء الاقتصادي

لقد تمّ تعميم مفهوم الذّكاء الاقتصاديL'intelligence économique في تقرير لجنة المحافظة العامّة للتّخطيط أو ما يُطلق عليه بتقرير مارتر Martre والمتعلّقة بخطة "الذكاء الاقتصادي واستراتيجية الشّركات" سنة 1994 في فرنسا، على أنّه "مجموع الإجراءات المتناسقة القائمة على البحث والمعالجة والتّوزيع بهدف استغلال وتوفير المعلومات المفيدة للفاعلين الاقتصاديين،ويتم تنفيذ هذه الإجراءات المختلفة على أساس قانوني مع ضرورة إعداد ضمانات الحماية للحفاظ على ارث الشّركة، في إطار ظروف الجودة والآجال والتكلفة".[1]

ونظرا للاعتراف بالذّكاء الاقتصادي كسياسة عامة مهمة بالنسبة للحكومة الفرنسية، فقد تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي برئاسة السيد آلن جوليAlain juillet، في منصب "المسؤول الأعلى عن سياسة الذكاء الاقتصادي"، وذلك كخطوة لتعزيز وتطوير القدرات الوطنية في هذا المجال. والذي قدّم تعريفا مفاده: "الذّكاء الاقتصادي هو التحكّم وحماية المعلومة الإستراتيجية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين، من أجل تحقيق أهدافه الرئيسية، والمنافسة في المجال الصناعي،الأمن الاقتصادي والمؤسساتي، تعزيز سياسة التأثير."[2] فهو التحكّم في المعلومات وإنتاج معارف جديدة،وفنّ للكشف عن التّهديدات والفرص من خلال التّنسيق والفرز والحفظ، والتحقّق من صحّة المعلومات وتحليلها ونشرها للجهات المستفيدة، وبالتالي فالذكاء الاقتصادي عبارة عن دورة المعلومات التي تهدف إلى إنتاج معارف إستراتيجية وتكتيكية ذات قيمة مضافة عالية.[3]

كما يُحدّد بيار بريجين Pierre Prejean،الذّكاء الاقتصادي بأنّه عبارة عن نهج وسياسة عامة تهم جميع الفاعلين الاقتصاديين،حيث يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في:[4]

– الترقّبL'anticipation: وذلك باستخدام أسلوب اليقظة لخدمة إستراتيجية المؤسسة، والتي تتّخذ عدّة أشكال مختلفة(بيئية وقانونية،تنافسية،تكنولوجية وتجارية ومحاسبية ومالية)

[1]Ludovic François,Intelligence territoriale-lintelligence économique appliquée au territoire**, L'intelligence économique au profit de la compétitivité économique des territoires : l'intelligence territoriale** lavoisier :Editions Tec& Doc,2008,p.1

[2]Ibid,p.2

[3]Bernadrd Besson Jean,claude Possin, **L'audit d'intelligence économique, Mettre en place et optimiser un dispositif coordonné d'intelligence collective**,Paris : Dunod,1998,pp.3-5

[4]Pierre prejean ,Gilbert le pironnec,I**ntelligence économique :du diagnostic à la mise en place de la démarche**,CSOEC,ed2017,p.15

– حماية المعلومة La protection de l'information: والتي تشمل جميع المعلومات والمعارف الإستراتيجية التي تملكها المنظّمة(كوضع عقود تامين محدّدة، تامين نظم المعلومات).

– سياسة التّأثير والتّواصلLe lobbying et la communication d'influence

ويذهب شارلز Charles في تعريفه للذّكاء الاقتصادي بأنه أداة مساعدة للشركات في عملية صنع القرار ،في قوله:"هو مجموعة المفاهيم والوسائل والمنهجيات التي تساعد صانعي القرار على التّشخيص الملائم لسياسات معيّنة، من أجل تبني الإستراتيجية المناسبة، والقدرة على معرفة وفكّ الشفرات من أجل العمل، فالهدف من الذّكاء الاقتصادي هو تحسين القدرة التّنافسية للشركة من خلال منحها الوسائل لمعرفة وفهم بيئتها من أجل تسهيل عملية اتخاذ قراراتها."[1]

ثانيا: براديغم الذكاء الإقليمي

يَعتبر لودوفيك فرنسوا Ludovic François، مدير المجلّة الدّولية للذّكاء الاقتصادي، الذّكاء الإقليميL'intelligence territoriale: "كسياسة عامة تهدف إلى تحسين القدرة التّنافسية الاقتصادية للإقليم، من خلال "إتقان وحماية المعلومات الاستراتيجية"، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى قيام نظام يربط بين مختلف الجهات الفاعلة، العامة والخاصة، للسّماح بتدفّق سلس للمعلومات، وحمايتها وتنفيذ إجراءات سياسة التأثير.[2]

ويذهب أيضا ريمي واريك Rémypautra, Erique، إلى اعتبار الذّكاء الاقتصادي الإقليمي بأنه"أسلوب لتنظيم السّلطات العامّة على المستوى المحلّي(خاصّة أجهزة الأمن، الشّرطة، الدرك)، وإحداث التّعاون بين القطاع العام والخاص، من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي الوطني."[3]

كما يدعم كل من اريك وفايول Eric Delbecque,Jean-RenaudFayol التعريفين السّابقين فيما يتعلق بديناميكية الذّكاء الإقليمي في تعزيز العلاقات الإنتاجية بين الفاعلين المحليين والخواص.

فالذّكاء الإقليمي يُعبّر عن ديناميكية تُساهم في خدمة الشّركة والتّوظيف؛ لتجسد على مستوى الأقاليم ذات المعارف،ولها القدرة على الابتكار والقدرة التّنافسية الوطنية، حيث تتبلور هاته السياسة العامة للذّكاء

[1]Radia Bernaoui,**Veille et intelligence économic** :**Quelleproblématique pour un système d'information en Algérie?** Alger :office des publications universitaire,2016,p.25

[2]Ludovic François,Intelligence territoriale-lintelligence économique appliquée au territoire**, L'intelligence économique au profit de la compétitivité économique des territoires : l'intelligence territoriale,** op, cit,pp.7-8

[3]RémyPautratetÉricDelbecque, L'intelligence territoriale: La Rencontre Synergique Public/Privéau Servicedu Développement Économique, **Lavoisier « Revue internationale d'intelligence économique**, 2009/1 Vol .1, pp. 15 – 28,https://www.cairn.info/revue-internationale-d-intelligenceeconomique- 1-200 9-1-page-15.htm

الإقليمي بالدّرجة الأولى، من خلال تعزيز الدّيناميكية الإنتاجية للجماعات المحلّية، والاعتماد الخاص على التّلاحم بين القطاعين العام والخاص.[1]

كما يُعرفه في نفس السيّاق جان موريسJean Maurice Bruneau ، الذّكاء الإقليميIT هو: "القدرة على التوقّع وإتقان جميع أنواع المعلومات، والاستخدام المنظّم للشّبكات ذات التّأثير وللإجراءات المُتّبعة من قبل المسؤولين المنتَخبين والمديرين التّنفيذيين الإقليميين لصالح الإقليم.[2]"

كما تُحدّده يان برتاشينيYann Bertacchini بربطه بمبدأ الاستدامة، بأنّ الذّكاء الإقليمي يضع تقنيات مجتمع المعرفة في خدمة التّنمية المستدامة للأقاليم، وهو بذلك يهدف إلى ضمان التّفاعل بين المسؤولين المنتَخبين والمؤسّسات في عملية نمذجة الإقليم وإعطاءه هوية إقليمية خاصة به.[3]

ويشاركه جيراردوJean Jacques Girardot،نفس المحتوى، بأنّ الذكاء الإقليمي: يُحدِّد مجموعة المعارف لعديد من التّخصصات التي تُساهم في فهم هياكل وديناميكيات الأقاليم من جهة، وكأداة للجهات الفاعلة في خدمة التّنمية الإقليمية المستدامة من جهة أخرى.[4]

ومما سبق يتّضح بأنّ مفهوم الذكاء الاقتصادي والإقليمي يشكل سياسة عامة للدّولة التي تهدف إلى تفعيل ديناميكية التّنمية الاقتصادية الوطنية، والقدرة التّنافسية للشّركات على مستوى الأقاليم، في إطار مجموعة العلاقات التّفاعلية الإنتاجية بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، بالاعتماد على أدوات تكنولوجية مساعدة لاتخاذ القرارات الصّحيحة وتسهيل عمليات تنفيذها ميدانيا.

الفرع الثاني: العلاقة الرابطة بين الذكاء الاقتصادي والإقليمي

من خلال النّظر إلى السيّاق العام لمقاربة الذكاء الاقتصادي والإقليمي، نجد هناك تقارب مفاهيمي بين المصطلحين، ومع ذلك لايمكن الجزم بهذا التّرابط إلا بوجود مبررات كافية توضّح هذا الالتباس، ولكن إذا ما استندنا إلى الطّرح السابق الذي يناقش عامل الإقليم كمجال جغرافي استاتيكي، نجد أنه تم إيلاء اهتمام

[1]Eric Delbecque,Jean-Renaud Fayol, **Intelligence économique**, Magnard-Vuibert-2eme ed,2018,p.194

[2]Nicolas Moinet, L'intelligence territorialeentre Communication et Communauté Stratégiquedeconnaissance: L'exempledu Dispositif RégionaldePoitou- Charentes, **Lavoisier « Revue internationale d'in*telligence* économique**, 2009/1 Vol 1,pp. 29- 38, https://www.cairn.info/revue-internationale-d-intelligence-economique-1-2009-1-page-30.htm

[3]Yann Bertacchini, L'intelligence territoriale: Une Lecture Retro-Prospective, **Lavoisier** « **Revue internationale d'intelligence économique** », 2010/1 Vol 2, pp. 65 – 97, https://www.cairn.inforevue-internationale-d-intelligenceeconomique-2010-1-page-65.htm

[4]Mihai Pascaru, **L'intelligence territoriale et Gouvernance Locale**, Cncsis – Romania,Book, December 2006, Presa Università Clujeanà, p.15,https://www.researchgate.net/publication/236671703

جديد للأقاليم ومنحها شرعية غير مسبوقة في المجال التّنموي الاقتصادي والاجتماعي، خاصّة في إطار الاقتصاد المعولم، والاعتماد على الأقاليم كمتغيّر أساسي في صميم استراتيجيات توطين واختيار مواقع الشركات[1]، بمعنى أنّ قوّة الأقاليم تبرز من خلال النّشاطات والإجراءات المبتكرة على المستوى المحلي، مما يعطيها قيمة ومكانة على المستوى العالمي.

وبناء على هذا الاهتمام الجديد للأقاليم على الأرجح يفسر بداية ظهور مفهوم الذكاء الإقليمي كآلية داعمة لاستراتيجيات الذكاء الاقتصادي، ولهذا سنحاول تفسير ذلك من خلال التطرّق إلى بعض الدّراسات النّظرية والعملية التي ناقشت الموضوع.

لقد لقيت سياسة الذّكاء الاقتصادي أهمية بالغة في إطار الاستراتيجيات الاقتصادية للدول الأنجلو-سكسونية: مثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت السبّاقة في ذلك، حيث أدرجت الذكاء الاقتصادي في أولوياتها، تحت شعار "الحرب ضد الإرهاب"، وسياسة "الأمن الداخلي"Security Homeland، كأداة لحماية مصالحها الوطنية، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات الهيمنة على قطاعات الاقتصاد العالمي والتأثير والتحكّم في المعلومات لتجنب أي اختراقات أو تهديدات من المنافسين.

وفي نفس السيّاق أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي-الذكاء الاقتصادي(المخاطر المالية واستراتيجيات الشركات) المقدم من طرفروجر مونجرو Roger.Mongereau عام 2006 إلى إستراتيجية الدولة(فرنسا) في الدّفاع عن الأمّة في ظلّ المواجهات الاقتصادية، والتي أطلق عليها "الحرب الاقتصادية"(حرب المعلومات) d'information.Guerre، والتّسارع نحو إعادة إحياء فكرة "الاقتصاد الوطني"Patriotisme économique[2]، وهذا ما أشار إليه CrayonBernard في تقريره للوزير الأول، حيث ربط بين فكرة الاقتصاد الوطني والذّكاء الاقتصادي كنسيج لسياسة اجتماعية، والصّناعة الوطنية كمصدر أساسي لخلق الثّروة للأمة من جهة وكحماية للمصالح الوطنية على المستوى الاقتصادي، لمواجهة التهديدات ومخاطر تسريب المعلومات الأمنية بين الدول، نتيجة المنافسة الدولية الشرسة آنذاك، مما أدى

[1]Maud Pelissier, Étude sur L'origine et les fondements de L'intelligence territoriale: L'intelligence territoriale comme une simple déclinaison de L'intelligence économique à l'échelle du territoire?**Lavoisier « Revue internationale d'intelligence économique** »,2009/2 Vol 1, pp. 291 – 303

[2]"le patriotisme économique n'est pas une idéologie, pas plus que l'intelligence économique n'est un concept: c'est une politique sociale," voir :www.vie-publique.fr,Bernard Carayon, Intelligence économique, compétitivité et Cohésion sociale, 2003,p.11

إلى رغبة الدول في تبني سياسة وطنية حقيقية للذكاء الاقتصادي كأداة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق القدرة التنافسية وسياسة التأثير.[1]

كما أشار مود بليسي Maud Pelissier في مقاله الموسوم بـ: "التأصيل النظري والمفاهيمي للذكاء الإقليمي" إلى مسألة تحليل العلاقة التي تربط بين الذكاء الإقليمي والاقتصادي على مستوى الإقليم، وفق طرح تصورين رئيسيين بخصوص نهج الذكاء الإقليمي–الاقتصادي:[2]

- التصوّر الأول: القائم على أن الذّكاء الإقليمي مقاربة من القمة إلى القاعدة L'approche descendente de l'intelligence، تمثّل نهج الذّكاء الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وتُعزز الجاذبية الاقتصادية للدّولة فقط، بمعنى أن الإقليم مجرّد فضاء لتطبيق سياسة الذكاء الاقتصادي على المستوى اللامركزي وليس له قيمة اقتصادية، حيث يستخدم مؤيدي هذا التصوّر تعبير سياسة الذّكاء الاقتصادي المطّبقة على الإقليم« Intelligence économique appliquée au territoire » ومن الحُجج الرئيسية لهذا التصوّر هو اعتبار الدّولة كفاعل وحيد في العلاقات الاقتصادية الوطنية والدولية، دون تفسير تأثير البيئة الاقتصادية الجغرافية، واعتبار الذكاء الاقتصادي كأداة استجابة للتحديّات المعلوماتية الجديدة وكيفية التّعامل وتحديدها في إطار يسمح باتخاذ قرارات إستراتيجية رشيدة في بيئة تنافسية سريعة التطور.

ومن خلال هذا التصوّر يتّضح لنا مدى مكانة الذّكاء الاقتصادي مقارنة بالذكاء الإقليمي، الذي استخدم الإقليم كمجال لتطبيق السيّاسة الوطنية للذّكاء الاقتصادي بقيادة الدّولة كفاعل استراتيجي وحيد فقط، دون إيلاء الاهتمام بالدّور التّنموي والتّنافسي للأقاليم في إطار سياق الاقتصاد المعرفي العالمي.

- التصوّر الثاني: القائم على أن مقاربة الذكاء الإقليمي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصاديةالمحلية(من الأسفل إلى الأعلى)، من خلال تطوير موارد الإقليم الكامنة وفق مبدأ ذاتي، فالذّكاء الإقليمي من هذا المنظور يعتبر كحلقة وصل رئيسية في إطار ديناميكية محلية، تدعم تبادل المعارف وفق مبدأ تشاركي،إلى أنه قد تم التّشكيك في هذا الاتجاه، وهذا ما أشار إليه Greffe، حسب الدراسات السّابقة للأدب الاقتصادي"تحدد الأقاليم كأوعية عقيمة بحيث لا تساهم في تحقيق أو عرقلة التنمية مهما تم تنظيمها". إلا أن تداعيات العولمة أثبتت عكس ذلك حيث أعطت أهمية ومكانة للأقاليم ومدى تعزيزها

[1]Rapport présenté par M. Roger Mongereau République FrançaiseAvis et Rapports Du Conseil Economique Et Social 2006, N°15 Nor: C.E.S. X0600115V, pp.50-53, www, vie- publique,fr

[2]Maud Pelissier, Étude sur L'origine et les fondements de L'intelligence territoriale: L'intelligence territoriale comme une simple déclinaison de L'intelligence économique à l'échelle du territoire? **Lavoisier « Revue internationale d'intelligence économique»,** 2009/2 Vol 1, pp. 291 – 303, https://www.cairn.info/revue-internationale-d-intelligenceeconomique-1-2009-2-page-291.htm

للتّنمية على المستوى المحلي والإقليمي، ومن هذا المنطلق ركّز أنصار هذا النهج الجديد للتّنمية المحلية أو الإقليمية، على مصطلح « Glocalization » لتأهيل هذه الديناميكية غير مسبوقة، بمعنى المعرفة المتأصلة لمزايا الاقتصاد العالمي وإيجاد سبل لدمجها في بناء الهياكل الإقليمية من أجل تحسين الأداء المحلي وتطويره، والتّركيز على أن موارد الأقاليم متغير استراتيجي رائد في مبدأ تحقيق التنمية المحلية، وهذا ما أكّده Longhi et spindler في قوله بأنه:"لم تعد الأقاليم قابلة للاستبدال، وقوّتها تكمن في طبيعة الكفاءات المنتجة محليا، وعمل الأسواق المحلية، وطبيعة التعلّم الجماعي، التي تسمح لدورة المعلومات وتوجيه خيارات الشركات."

وبالتالي حُدّد الذّكاء الإقليمي كآليّة لإصلاح وتجديد وإعادة التّنظيم لنشاطات الدّولة التقليدية، كالسياسة الصناعية والتكنولوجية، وتحقيق التماسك الاجتماعي، ومجال التقنيات والأمن الاقتصادي، وفتح المجال أمام المبادرات والتّشاور والتّعاون بين جميع الفاعلين للنهوض بالتّنمية الاقتصادية المحلّية وخاصة الإقليمية في إطار دولة تُحدد قواعد اللعبة الوطنية.[1]

ومما سبق نلاحظ ظهور بوادر الاتجاه نحو تجسيد مبدأ الذكاء الإقليمي في سياسات التّخطيط التنموية، وفق قاعدة معلوماتية إستراتيجية تساعد الدّولة في اتخاذ القرارات السّليمة، فيما يتعلّق بتطوير موارد الأقاليم على المستوى المركزي والجهات الفاعلة المحلية على المستوى اللامركزي.

ونتيجة لاعتماد النّظام اللامركزي في عديد من الدول، قد ساهم أكثر البحث عن تطوير سياسة الذّكاء الاقتصادي في الأقاليم والتوجّه نحو تنفيذ نهج سياسة الذكاء الإقليمي، وهذا ما أكّده النائب الفرنسي برناد كارايونBernard Carayon، في التقرير المتعلّق بالسياسة العامة للذّكاء الاقتصادي عام 2003: "الأقاليم هي بوتقة الأنشطة الاقتصادية التي تجمع بين الدّراية التّقليدية والتكنولوجيا المتطوّرة، بحيث يتم تعزيز وربط مصالحها عن طريق تنظيم مجموعة الشبكات، واعتماد نهج قائم على صياغة وتنفيذ سياسة الذكاء الاقتصادي من خلال الجاذبية– التنافسية، الأمن الاقتصادي والتدريب"[2].

ويشاركه نيكولاس موينت Nicolas Moinet، المتخصّص في مجال الذّكاء الاقتصادي والاتصالات الإستراتيجية، نفس الفكرة التي توحي بقيام كل من الذّكاء الإقليمي والاقتصادي على مبادئ رئيسية مشتركة،حيث يشير إلى أنه عبارة عن نظام يهدف إلى التّنسيق والإنتاج المعرفي، ويجب أن يكون له

[1]RémyPautrat et ÉricDelbecque, **L'intelligence territoriale: La Rencontre Synergique Public/Privé au Service du Développement Économique**, op, cit, pp. 15-28
[2]**www.vie-publique.fr**,Bernard Carayon, op,cit,p.86

القدرة على التحكّم في السياق العام للذكاء الاقتصادي: المراقبة الإستراتيجية، الأمن الاقتصادي، إدارة المعرفة وإستراتيجية التأثير.[1]

كما نجد الباحث جيراردو Girardot قد أضاف ستة مبادئ أخلاقية ومنهجية للذّكاء الإقليمي والتي تندرج في إطار مبادئ التّنمية المستدامة مما يترتب عنه قيمة إرشادية وتوجيهية خاصة:[2]

– مبدأ المشاركة: حيث ترتكز على المشاركة في اتخاذ القرارات بين الجهات الفاعلة دون إقصاء للمواطنين، والعمل على تصميم الإجراءات وإدارتها وتقييمها، عن طريق التواصل الذي يعزز من الوصول إلى المعلومات وتطوير نظام معلوماتي تكنولوجي فعال.

– النهج الشامل المتوازن: يوضّح أهمية مبدأ التّنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاث الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية، والتي تساهم في حلّ المشاكل الإقليمية وتحليلها وفق منطق عالمي، يراعي دمج جميع أبعاد العمل الإقليمي(الاجتماعية، البيئية، الجغرافية، الاقتصادية، الاتصالات).

– مبدأ الشراكة: فالشّراكة والمشاركة يعبران عن نهج شامل متكامل في إطار نظام الذكاء الإقليمي، الذي يعزّز تعاون جميع الجهات الفاعلة على العمل الإقليمي.

– الإقليم، فضاء للعمل، أي تحليل الذّكاء الإقليمي ثلاث مستويات على مستوى الإقليم: دور الجهات الفاعلة في إدارة وحوكمة الإقليم(الأطر المؤسسية، الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية المنبثقة عن عملية اتخاذ القرارات الفردية أو الجماعية...)، بالإضافة إلى أسس تحديد المناطق الإدارية ومستويات الحوكمة.

– إدارة المشروع وتقييم العمل: يُساهم نظام الذّكاء الإقليمي في تأسيس عمليات التعلّم والتّحقيق الجماعي مع التّقييم التشاركي المستمر للإجراءات، مما يُعزز الممارسات الجيدة وتجنب الأخطاء المحتملة.

– إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات ومجتمع المعلومات: تُمثّل شبكات الإعلامية والاتصال والكمبيوتر البنية التحتية للذّكاء الإقليمي، وأدوات ضرورية لتنظيم التبادلات والعمل الجماعي للجهات الفاعلة التي تفصل بينها مسافات كبيرة.

[1] Nicolas Moinet, **L'intelligence territoriale entre communication et communauté stratégique de connaissance : l'exemple du dispositif régional de Poitou-Charentes,** op,cit, loc, cit

[2] Mihai Pascaru, **L'intelligence territoriale et Gouvernance Locale, CNCSIS – ROMANIA,** op, cit, pp. 16-18

ونستنتج من القراءة السّابقة لتحليل العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والإقليمي، بأن كلا النظامين يهدف إلى تحقيق نهج ديناميكي مشترك يتميّز بـــ:

– أهمية الإقليم كفاعل رئيسي وإطار مرجعي لبناء إستراتيجية سياسة الذكاء الاقتصادي والإقليمي.

– تجسيد العمل الجماعي الإنتاجي المشترك بين الشركات والأقاليم، والقطاعين العام والخاص.

– خلق بيئة تنافسية وابتكارية، مصدرها الأساسي البنية المعلوماتية والتكنولوجية المتطورة واستراتيجيات التأثير بشقيها الدفاعي والهجومي.

– تعزيز النظام اللامركزي للتجسيد الفعلي لمبادئ التنمية المستدامة وحوكمة المشاريع الإقليمية.

– مبادئ وأسس توجيهية للممارسات الميدانية لتطبيقات الذكاء الاقتصادي والإقليمي.

الفرع الثالث: أسس ومبادئ الذكاء الاقتصادي الإقليمي

يستند نظام الذّكاء الإقليمي في تطبيقه على أرض الواقع على بعض العناصر الرئيسية التي تشكل سياسة الذكاء الاقتصادي، ويمكن تحديدها وفق ما يتلاءم والطّرح الذي تصبو إليه الدراسة كالتالي:

1. الأمن والدفاع الاقتصادي الإقليمي:

لقد نتج عن الثّورة المعلوماتية وتزايد المنافسة الشّرسة بين الفاعلين الاقتصاديين في اكتساب المعلومة ضرورة تدخّل الدّولة لتوفير الأمن الاقتصادي"la sécurité économique"[1] لمختلف الجهات الفاعلة على المستوى الوطني والإقليمي،حيث يُعتبر الأمن الاقتصادي بمثابة دعامة أساسية للذّكاء الاقتصادي، وذلكلمساهمته في نشر الوعي المشترك للجهات الفاعلة المؤسّسية والاقتصادية في عملية تنفيذ هذه السياسة، كما يشكل جزء من إستراتيجية الأمن القومي الشّامل في الدفاع عن المعلومات الإستراتيجية التي تمثّل أساس القوّة الاقتصادية، أي الدفاع الاقتصادي Défence économique القائم على مجموعة الأعمال والمبادرات التي تتخذها السّلطات العامة من جهة لحماية والدفاع عن الاقتصاد والشركات من أي هجمات، ومن جهة أخرى لتلبية احتياجات الدفاع الوطني."[2]

2. المجموعات التنافسية:

يعرف قاموس العلوم الاقتصادية التّنافسية على أنها" قدرة شركة أو منطقة أو أمة على الحفاظ على تحسين وضعها في مواجهة المنافسة من الوحدات الاقتصادية المماثلة الأخرى."[3]

[1] **www.vie-publique.fr**,Bernard Carayon, op,cit,p.89

[2] Ibid,p.140

[3] Marie Delaplace, La politique des poles de compétitivité :La question de l'articulation entre compétitivité des entreprise et compétitivité des entreprise et compétitivité des territoires,**Revue Geographie,Economie,Société**,2011,p.257

أما مفهوم التنافسية الإقليمية، فهي تعني العمل على تحسين القدرة التنافسية للإقليم ودعمه في اللّعبة التنافسية.[1]

كما نجد أن الإسهامات الأولى لتعزيز التنافسية الإقليمية كانت لميشل بورترMichel porter، حيث حاول إبراز مفهوم رئيسي في مقاربة التّنافسية على مستوى الأقاليم: وهو "العنقودية"Cluster، والتي يمكن ترجمتها بمفهوم "مجموعات الشركات"[2]Grappe d'entreprise، حيث حدّدها على أنها عبارة عن التّركيز الجغرافي للصناعات التي تحصل على ميزة من موقعها المشترك، كما تعتمد على تعميم المعلومات والدراية بالتكنولوجيا.

ومن الأهداف الرّئيسية لهذه المجموعات هو تعزيز القدرة التنافسية للإقليم الوطني، والتنمية الاقتصادية، وخلق أو الحفاظ على الوظائف الصناعية، وجذب الاستثمار والمهارات على المستوى الأوروبي والعالمي.[3]

كما نجد أن برنارد باكرBernard Pecqueur، قد حدّد العلاقة التّرابطية بين مجموعات القدرة التنافسية والإقليم، حيث يرى بأن هذه المجموعات ستمنح الإقليم إطارا تنظيميا من أجل تحسين عملية التّواصل بين الصّناعة والابتكار، وبناء إقليم على أساس التّعاون بين الشركات والمخابر والجامعات(الإنتاج، البحث والتطوير، التدريب)، حيث حدّد أربعة خصائص رئيسية لتحديد مفهوم القطب أو المجموعات التنافسية:[4]

يجب ترسيخ إستراتيجية التّنمية الاقتصادية للمجموعات في نسيج اقتصادي محلي ديناميكي، تراعي مبدأ التماسك، وتتميّز بأداء جيد ورؤية مستقبلية دولية على معظم المخطّطات الصناعية والتّكنولوجية لمواجهة النّظام التنافسي الدولي من جهة، والتوجّه نحو إتباع خُطّة تنموية اقتصادية للإقليم تستقطب مشاريع وأنشطة بعيدة المدى يمكن أن تُصنّف على إثرها في مراتب عالمية.

[1]Ludovic François, intelligence territoriale : l'intelligence économique appliquée au territoire,**L'intelligence économique au profit de la compétitivité économique des territoires : l'intelligence territoriale** op,cit,2008,p.6

[2]Ibid, p.4-5

[3]Audrey Knauf , stéphane Goria: **Spécification des métiers et compétences impliqués dans le dispositif régional d' intelligence economique** ,2008, pp.1-16
https://www.researchgate.net/publication/281299703_Specification_des_metiers_et_competences_impliques_dans_le_dispositif_regional_d%27intelligence_economique?enrichId=rgreq-814ade6375073590d698b813008cd7b8-XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzI4MTI5OTcwMztBUzoxMDA2NjI3MTg4NjU0MDg3QDE2MTcwMTAwMzI2MTg%3D&el=1_x_2&_esc=publicationCoverPdf,

[4]Bernard Pecqueur, Pôles de compétitivité et spécificité de la ressource technologique : une illustration grenobloise, **Lavoisier, « Géographie, économie, société**,2008/3 Vol. 10 pp. 311- 326, https://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2008-3-page-311.htm

تحتل الشّراكة ونوع أسلوب الحوكمة،أهمية بالغة في التّطبيق العملي، حيث تُمثّل جودة وفعاليّة شراكات البحث والتّطوير بين الجهات المصلحة(الصناعيين، الباحثين،المدربين) معايير رئيسية لتصنيف المجموعات، كما تُساهم في خلق ثروات جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

ويؤكّد كل من إريك وفايولEric Delbecque, Jean-Renaud Fayol ، على الأهمية العملية لسياسة الذّكاء الإقليمي الذي ينتج عنها بناء المجموعات التنافسية والتي حددها كالآتي:[1]

– تشكل حصيلة لعملية تنفيذ إستراتيجية الذّكاء الإقليمي.

– تمثل أدوات إستراتيجية حقيقية، تهدف إلى تحديد واستغلال مولدات القدرة التنافسية الاقتصادية على المستويين الإقليمي والمحلي، وإنتاج كتلة حرجة من الجهات الفاعلة:الشركات ومؤسسات البحث والتّدريب، التي تعتمد على رأس المال الاستثماري، الدولة والمجتمعات الإقليمية، لتحقيق التميز الدولي.

– تهدف إلى تشجيع ظاهرة "ترسيخ الأقاليم."

- دعم القدرة التّنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأقاليم: نلاحظ أن الشّركات الصغيرة والمتوسّطة كانت مهمّشة نوعا ما، أي لم يكن لها دور محوري في الرّفع من مستوى النّشاط الاقتصادي، خاصّة في البيئة التّنافسية الشّرسة التي أنتجتها العولمة وسيطرة الشّركات الكبرى، لكن مع منتصف القرن العشرين، بدأ اهتمام صُنّاع القرار حول العالم بأهمية التوجّه نحو تعزيز دور الشّركات المتوسطة والصّغيرة وتحديدها ضمن أطر قانونية ترسمها كل دولة على حدة، فنجد مثلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت سنة 1953 قانون الأعمال الصغيرة "small business act "، وفي فرنسا قد تم إدراجها في التّشريع العام 1959، وفي الجزائر تم إنشاء وزارة الشّركات الصغيرة والمتوسطة والحرف، ومع النجاحات التي حققتها هذه الشركات في كل من و.م .ا(مشروع وادي السليكونSilican velly)وكندا وألمانيا...أصبح للشّركات أداة رائدة في خدمة القدرة التّنافسية والنّمو مقارنة بالشركات الكبرى، فحسب ماأقرته OECD "تُعدّ الشّركات الصّغيرة والمتوسطة مصدرا مهما للابتكار."[2]

ويمكن الإشارة في هذا السيّاق إلى تأكيد الفكرة السّابقة الذّكر حول دور الدّولة في تحقيق الأمن والدفاع الاقتصادي، كآلية لدعم الشّركات(حماية الإرث والوسائل الفكرية) وخاصّة الشّركات الصغيرة والمتوسّطة التي كثيرا من الأحيان لا تأخذ في عين الاعتبار حماية إرثها الاقتصادي ووسائلها الفكرية، مقارنة بالشّركات أو المجموعات الكبيرة العاملة في القطاعات الإستراتيجية، وهذا أمر لا أساس له من الصحّة، حيث تُعتبر الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة أكثر عرضة للخطر والهجمات: وذلك لنشاطها المباشر في

[1]Eric Delbecque,Jean-Renaud Fayol, **Intelligence économique,** op cit,pp194-195

[2]Kheladi mokhtar, **le developpement locale,** op cit, pp.95.108.11

مجال اقتصادي حساس، بمعنى آخر يمثلون وحدات مستهدفة للمنافسين الأجانب في إطار المنافسة الدولية.[1]

وهذا ما وضّحه أيضا لودوفيك فرنسواLudovic François، حول تحديد أهمية الذكاء الاقتصادي الإقليمي كابتكار حقيقي في تسيير وإدارة المجال الاقتصادي للأقاليم، خاصّة في ظل آليات التحكّم في المعلومات الإستراتيجية، وتوجّه الدّولة نحو تبني نهج اللامركزية، الذي استقطب العديد من الجهات الفاعلة العامة والمحلية، التي شكّلت إطارا لدعم وتحسين القدرة التّنافسية للشّركات خاصّة(الصغيرة والمتوسطة)، التي ليس لها بنية معلوماتية داخلية، وتمكينها من الحصول على المعلومات لتسهيل عملية اتخاذ القرار، ومن تم تحسين جاذبية الأقاليم.[2]

3. سياسة التأثير:

تُشكّل هذه السياسة أهمية بالغة في التّخطيط الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحقيق مقاربتين: التّنافسية والجاذبية على المستوى العملي، باستخدام نهج الذّكاء الاقتصادي الإقليمي كسياسة عامة لا تقتصر على الشّركات كفاعل وحيد في تحريك ديناميكية التّنمية الاقتصادية الوطنية، وإنما تعتمد على إدماج جميع الجهات الفاعلة: الإقليم، الدولة، القطاع العام والخاص، الجماعات المحلية، في توطين الشّركات وتعزيز الاستثمار المحلّي والأجنبي، وتنمية تنافسية وجاذبية الإقليم. وذلك في إطار ما يسمى بـ "الذكاء الجماعي"« L'intelligence collective » الذي يُمثّل أول خطوة لعملية الذكاء الاقتصادي، بحيث يركّز على تحديد مجموعة المواهب والمعارف المتواجدة في الإدارة أو الشركة، وتنسيق الوسائل مع تحديد الإمكانات المتاحة للسماح لدخولها اقتصاد المعلومات بطريقة واعية، ومنظمة بأقل تكلفة، كما يساهم في تكوين مجتمعات ذات معارف استراتيجية، تمكنها من القدرة على الاستجابة للتحديات العولمة وتنمية الأقاليم[3]، فهو إطار لبناء مشاريع إقليمية مستدامة تجمع بين الابتكار العلائقي ونتائج مستدامة.[4]

[1]www.vie-publique.fr(Bernard Carayon, op,cit,p.89

[2] https://www.carnetsdubusiness.com/L-intelligence-territoriale-expliquee-par-Ludovic-Francois_a25.html , lundi 14 décembre 2009, pp.1-3, consulter : 27/08/2019 à 15 :39

[3] Nicolas Moinet, L'intelligence-territoriale **Entre Communication et Communauté Stratégique de Connaisance : L'exempledudispositifrégionalde Poitou-Charentes**, op,cit, pp. 29- 38

[4] Pierre-Antoine Landel, Bernard Pecqueur,**Le développement territorial : une voie innovante pour les collectivités locales ?,** op,cit,pp.1-16

وبما أن عملية التّأثير تعد كأداة تهدف إلى الرّفع من جاذبية الإقليم وظهور الشركات،[1] سنركز على مقاربة الجاذبية الإقليمية المستدامة، التي تستهدفها سياسات الذّكاء الاقتصادي والإقليمي لتحقيق التنمية المحلية الإقليمية.

- مقاربة الجاذبية الإقليمية المستدامة: إن مفاهيم الجاذبية والتّنافسية الإقليمية مرتبطان بالسياق العام للتّنمية المحلية الإقليمية، حيث تُعبر الجاذبية الإقليمية عن الديناميكية الخارجية للتّنمية التي تنطلق من الأعلى والتي تعمل على استقطاب التدفقات الخارجية(العوامل الخارجية)، أما التنافسية الإقليمية فتشير إلى الديناميكية الداخلية للتّنمية التي تنطلق من الأسفل، بحيث لا يمكن تعزيز جاذبية الأقاليم بدون وجود تنافسية داخل الإقليم، بمعنى أن مراعاة التقارب أو الدمج بين الديناميكيتين سيعزز مفهوم الجاذبية الإقليمية المستدامة.[2]

وفي دراسة المفهوم العام للجاذبية الإقليم أو "الإقليم الجذاب"Territoire Attractif، الذي يتمتّع بالقدرة على استقطاب الموارد المتنقّلة والتي يمكن قياسها من خلال التدفّقات الدّاخلية والخارجية، بالإضافة إلى معيار الحفاظ على هذه الموارد وضمان استدامتها، ويمكن لهذه العمليات أن تكون لها أثار إيجابية ليس فقط على الإقليم الميتروبولي بل أيضا على الأقاليم المجاورة،وبالتالي خلق أقاليم متعافية قادرة على مواجهة المشاكل الإقليمية والصدمات.[3]

السياق العام للجاذبية الإقليمية للعديد من الأبحاث يفتح نقاشا مشتركا حول جدلية الشّركات والأقاليم الذي انبثق عنه تغيير في براديغم الجاذبية الإقليمية التقليدية، التي كانت تركز على الشّركات الرئيسية لخلق الثّروة على مستوى الإقليم، الذي يُعتبر مجرّد منتج يتم الترويج له بطرق كلاسيكية بمعنى الإقليم "تابع للشركة"، أما براديغم الجاذبية الإقليمية المستدامة، فلها تصوّر مغاير للإقليم فهذا الأخير يُعدّ بمثابة بناء اجتماعي يتضمّن الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، بحيث ينظر للعلاقة التبادلية بين الإقليم والشركة، "الإقليم في خدمة الشركة" مع مراعاة احتياجات وخصوصيات الإقليم، وهنا لا يمكن تجاهل دور الشّركات أو الاستثمار الأجنبي في تعزيز جاذبية الإقليم، ولكن مع المشاركة والتّعاون المُسبق للجهات الفاعلة وتوافر إدارة محلية تعمل على تعزيز العمل المحلي مع

[1]Ludovic François, intelligence territoriale : l'intelligence économique appliquée au territoire **-L'intelligence économique au profit de la compétitivité économique des territoires : l'intelligence territoriale**, op,cit, p.7

[2]ServalSarah, **L'attractivité Territoriale à L'épreuve du Temps:Comment favoriser L'ancrage territorial des entreprises étrangères?** Paris: L'Harmattan, 2017, pp.32-34

[3]Thierry.**Sauvin, Entrepriseset territoires- desliaisonsdangereuse?** A. colin, Éd. collection U Economie,2015, pp.138-141

الأجنبي[1]، وذلك عن طريق التعلّم الجماعي للبحث في أساليب "الترسيخ الإقليمي" للمشاريع التّنموية ذات الجودة والفعالية، والتي يمكن فيها الاستعانة بمبادئ سياسة الذّكاء الاقتصادي الإقليمي مثل المعلومات الصّحيحة حول إمكانات وخصوصيات الأقاليم المراد الاستثمار فيها، وتوطين الشركات المناسبة لتنمية الإقليم وتعزيز قدرته التنافسية، من خلال رقمنة الإقليم ووضع خريطة شبكية تتناول معلومات حول الإقليم توضع على مستوى جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات.. لتسهيل عمليات الاستثمارات المحلية و/أو الأجنبية. بالإضافة إلى التّرويج وإعطاء صورة معينة للإقليم عن طريق التّسويق الإقليمي،الذي هو عبارة عن الجهد المبذول لتعزيز الأقاليم في الأسواق التّنافسية؛ للتأثير على سلوك جمهورهم من خلال عرض ذو قيمة ومستوى عالي ومستدام مقارنة بالمنافسين الآخرين، ويتم إدارة هذا النّشاط بشكل عام من طرف وكالات التنمية لصالح السلطات العمومية أوالفواعل الخواص.[2]

4. نظام اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي الإقليمي

تختلف عبارة اليقظة حسب ثقافة كل دولة وطبيعة نظامها المعرفي الاقتصادي، حيث نجد أن الصّين والولايات المتحدة الأمريكية لقد استثمرت منذ سنوات عديدة في مجال التحصيل والمعالجة وتوزيع المعلومات الإستراتيجية، فالأمريكيون مثلا يستخدمون عبارة "الذكاء التنافسي" « Compétitive intelligence » كمرادف لمعنى اليقظة، أما الفرنسيين فيعتمدون عبارة "اليقظة الاستراتيجية" « Veille Stratégique » أو الذّكاء الاقتصادي « Intelligence economique »، لكن كل هذه المفاهيم تصب في هدف واحد وهو تحقيق القدرة والبقاء في إطار التنافسية.[3]

كما تشير راديا برناو Radia Bernaou، بأن الذّكاء الاقتصادي IE ونظام اليقظة يرتبطان بمفهوم إدارة المعرفة،حيث يشتركان في إجراءات الرّبط،المعالجة،التحليل والتوزيع، بالإضافة إلى تمحور العنصر البشري كعامل رئيسي، وبالنّسبة لكل من مارتينت ومارتي Martinet B et Marti Y، فقد أبرزا أهمية رادار اليقظة:" كأداة تستخدم لحماية ومراقبة الإقليم، في معظم الأوقات وفي مختلف الاتجاهات.[4]

[1]Ibid, pp.145-157

[2]Benjelloun Ahmed, Tazi Mehdi, **Marketing territorial, vecteur de développement d'unedestination touristique, étude Benchmarking de Fès etLyon**, Revue Internationale des Sciences de Gestion, vol.2,juillet, 2019,pp.283-284

[3]Radia Bernaou ,**Veille et intelligence économic** :**Quelleproblématique pour un système d'information en Algérie?**,op, cit, p.11

[4] Op,cit, p.41

وبما أن الذّكاء الإقليمي والذّكاء الاقتصادي نهجين متكاملين، فإن نظام اليقظة بمختلف أنواعه يتضمّن مفاهيم وعناصر تقوم عليها كلا المقاربتين في تحسين تنافسية الشّركات والأقاليم، التي تأخذها كمستوطنات لتفعيل نشاطاتها وتوزيعها عن طريق الأنظمة المعلوماتية والتّكنولوجية، والعمل على توفير عوامل متقاطعة لكل من الذّكاء الاقتصادي الإقليمي:الحماية، المراقبة، العمل الجماعي، الابتكار، توفير المعلومات الصحيحة، أخلاقيات المنافسة والتنمية المستدامة، الجاذبية الإقليمية.

ونجد أيضا الباحثة دانيالDaniel Rouach، قد حدّدت عملية اليقظة كثمرة اقتصاد المعرفة، وذلك لأهميتها التي تكمن في:[1]

- تسهيل عملية تدفق المعلومات وتعزيز العمل الجماعي.
- تعبر عن وجود إرادة لفهم جميع ديناميكيات تطور السوق وعملية المنافسة، ووسيلة لتحفيز الابتكار.
- آلية لمنع وكشف التهديدات والفرص للمؤسسات.

أما بيار وجيلبرتPierre & Gilbert فيركّز في تحديد نظام اليقظة على نوعية المعلومات وعملية التّقييم المسبق قبل توزيعها، فاليقظة تُعدّ عملية أولى ونهج استراتيجي تتبعه الشّركة للمعرفة المسبقة لنوع المعلومات التي ستساهم في تحسين أدائها والتنبؤ بالتغيّرات التي ستطرأ على بيئتها، وذلك انطلاقا من فكرة أنه لا يوجد قرار صالح بدون معلومات مفيدة ومحدّدة مسبقا، بمعنى يجب أن تكون المعلومات حديثة، متكرّرة، متحقّق منها، ومعالجة ومدققة، قابلة للتوزيع. والتي يتم الوصول إليها عن طريق تحديد الموارد واستغلالها وتنظيمها، بالإضافة إلى تقييم جميع احتياجات وآليات ووسائل الشّركة وذلك لربح الوقت في اتخاذ القرارات والتحليل الجيد للمعلومات قبل نشرها.[2]

وقد حدد لورنت هارملLaurent Hermel، أربع أنواع رئيسية لنظام اليقظة وتوضيحها في الشكل التالي:[3]

[1]Daniel Rouach, **La veille technologique et l'intelligence économique** (ITCIS : 5ed,2010)pp.3-4-120
[2]Pierre prejean ,Gilbert le pironnec,**Intelligence économique :du diagnostic à la mise en place de la démarche,**op cit,pp21-22
[3] Laurent Hermel, **Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique** (Paris: Afnor éditions, 2010), pp8-13

الشكل رقم(02): أنواع اليقظة الأربعة الرئيسية

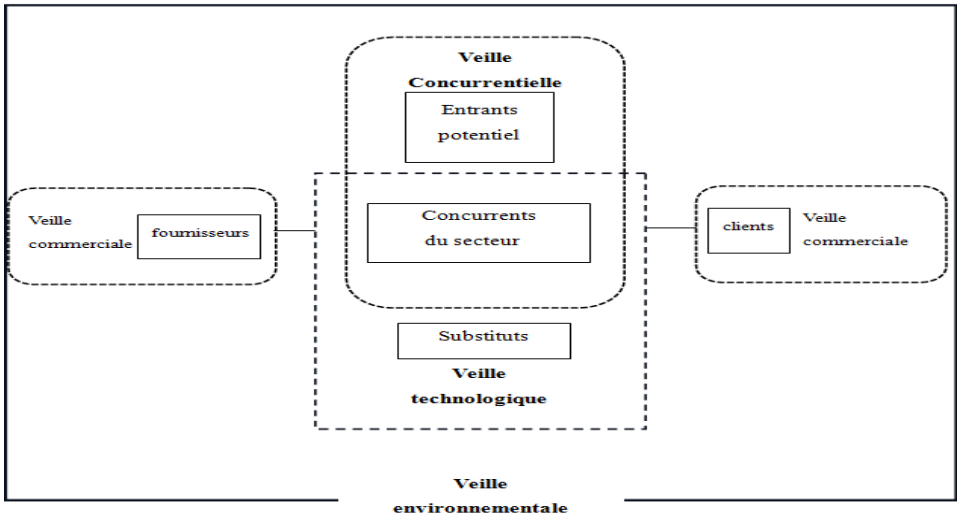

Source : Laurent Hermel, Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique,op, cit, pp8-13

– اليقظة التكنولوجية: la Veille technologique

تُمثّل اليقظة التّكنولوجية أو ما يُطلق عليها باليقظة العلمية والتكنولوجية، أداة ضرورية للشركة لمعرفة إستراتيجية المنافسين وتوقعات العملاء، مع رصد التهديدات المحتملة لمنافس مباشر أوغير مباشر،عن طريق اكتشاف علمي أو من طرف أقسام البحث والتطوير. كما تحدد دانيال روشDaniel Rouach، اليقظة التكنولوجية" كنشاط تتبعه المؤسسة في مراقبة التطورات التكنولوجية وتأثيراتها على مستوى خدماتها مستقبلا"[1]، فاليقظة التكنولوجية تستخدم بطريقة دفاعية لمواجهة التهديدات أو بشكل هجومي عند وجود إشارات ضعيفة للتغيير، مما يدفع الشركة للاستعداد واغتنام فرصة جديدة لإنشاء سوق أو منتج جديد."

وحسب جاكوبياك Jakobiak. F، قد نجده جمع نوعا ما بين المفهومين لليقظة التكنولوجية فهي عبارة عن عملية"التقصي والتّحليل العلمي والتقني والتكنولوجي للبيئة والتأثيرات الاقتصادية الآنية والمستقبلية، من أجل كشف التهديدات والفرص التنموية."[2]

– اليقظة التنافسية:La veille concurrentielle

يركّز الذّكاء التنافسي على المنافسين الحالين أوالمحتملين، بمعنى المنافسين الجدد في السوق الذين قد يظهرون بمنتجات بديلة، فهي تُمثّل نقطة تقاطع بين اليقظة التكنولوجية والتجارية، حيث نجدها أقرب إلى

[1]Daniel Rouach, **La veille technologique et l'intelligence économique ,**op cit,p.18
[2]Radia Bernaou ,**Veille et intelligence économic** :**Quelleproblématique pour un système d'information en Algérie?**,op, cit, p.10

اليقظة التكنولوجية من خلال أهميتها للعملية الإنتاجية والتجهيز الصناعي للمنافسين، والتّكامل بينهما يفتح المجال لخلق مرصد للمنافسةObservatoire de la concurrence، أما بالنسبة لليقظة التجارية فهي تساهم في تحليل الميزة التنافسية لعملاء المنافسين.

وبناء على أهمية هذا النّوع من اليقظة من الأفضل قياس درجة الكثافة التّنافسية عن طريق وضع قاعدة بيانات لمتابعة أداء المنافسين، وكإنذار لصانعي القرار في حالة ظهور مشاكل معينة، كالقرصنة[1] piratage informatique، وإن كانت هاته العملية المتمثّلة في اختراق الشبكات المعلوماتية للمنافسين، لصيقة بنظام اليقظة التنافسي في سنوات سابقة، إلا أنه قد تم تجاوز ذلك بسن ترسانة من التّشريعات تحارب القرصنة.

وفي هذا السيّاق تجدر الإشارة أيضا إلى عدم الخلط بين مفهومي الذكاء الاقتصادي والتجسّس الاقتصادي[2]Espionnage، الذي يُعتبر بمثابة سرطان للذّكاء الاقتصادي، حيث يعتمد هذا الأخير في هيكلة بحثه عن المعلومات على الوسائل القانونية، أما التجسّس الاقتصادي فيتم تنفيذه بطرق وأساليب غير مشروعة(الفساد، القرصنة، سرقة المستندات وغيرها). لهذا يجب البحث عن المعلومات الحية « vivante » أو الصّحيحة من مصادر ومنظمات متخصصة وذلك في حدود الشرعية "la légalité" والأخلاق".L'éthique. "

– اليقظة التّجارية: La veille commerciale

تُركّز على العملاء(أوالأسواق) والموردين، وإلى الدراسات التّسويقية، فهي تهتم أكثر بتطور احتياجات ومتطلّبات العملاء على المدى الطويل، فاليقظة التجارية أو اليقظة التسويقية.[3] La veille marketing تكمن فعاليتها في جمع وتحديد ومعالجة وتوزيع المعلومات حول المنتجات الجديدة، واكتشاف أسواق جديدة، بالإضافة إلى تحقيق التّكامل الوظيفي لمختلف التخصصات داخل المؤسسة.

– اليقظة البيئية la veille environnementale

يُطلق على هذا النّوع اليقظة الشاملة veille globale أو اليقظة المجتمعية veille sociétale، حيث تضمّ جميع مجالات المؤسسة باستثناء الأنواع السابقة من اليقظة، فهي لها الإمكانية على دمج العناصر البيئة المتنوّعة(السياسية، الاجتماعية، الثقافية، القانونية....).

[1]Daniel Rouach, op cit,p.26
[2]**www.vie-publique.fr**,Bernard Carayon, op,cit,p.110. Voir : Daniel Rouach,op cit,p.83
[3]Daniel Rouach,op,cit, loc cit.

– اليقظة ومصادرالمعلومات[1]

تتم عملية نظام اليقظة بتحديد أولا: مصادر المعلومات والتي تنقسم إلى فرعين: المصادر الرّسمية(الجرائد الكتب،بنك المعلومات وغيرها) والمصادر غير الرسمية(المنافسين،الممولين،المعارض والصالونات التجارية)، وثانيا: شبكة الموارد البشرية والوسائل والتي تشمل(صناع القرار، الخبراء والمسيرين)، حيت يتم تحليل وتشخيص البيانات المتحصل عليها من طرف المراقبLe veilleur ، وبعد ذلك يتم دراستها ومعالجتها، وتقييمها تم تحويلها إلى صناع القرار الاستراتيجيين، ولأهمية المعلومات ومصادرها يجب عدم حصر مصادر المعلومات في الوسائل التقليدية فقط وإنما التوجّه أكثر نحو مصادر متخصّصة(المؤتمرات، الدوريات...) وهذا ماأكّده Véronique Henry في قوله:"يجب أن تكون هناك توليفة وتكامل بين كل من مصادر المعلومات التّقليدية مع مصادر المعلومات غير الرسمية"؛ولهذا نجد أن مصادر المعلومات لنظام اليقظة متنوّعة ومختلفة، قد تكون داخلية أو خارجية، أو معلومات مفتوحة أي متاحة للجميع أو العكس معلومات مغلقة، أو مايُطلق عليها بالمعلومات البيضاء، الرّمادية والسّوداء، وذلك لتحديد درجة صعوبة الحصول على المعلومات.

وبناء على ذلك فنجاح وتطوّر نظام اليقظة الإستراتيجية لأيّ شركة أو منظمة أو إقليم، مرتبط بمدى نجاعة وقيمة المعلومات المفيدة والفواعل القائمين على توجيهها وتنظيمها بشكل يساهم في اتخاذ قرارات صائبة وعقلانية تُساهم في التّقليل من المخاطر المحتملة، وهذا ما يمكن استخلاصه من المقولة للخبير الاقتصادي Michael porter، الذي يؤكّد فيها على "أهمية منح المعلومات المفيدة للفاعلين المناسبين وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرار المناسب.[2]"

[1]Radia Bernaou,op, cit, pp.16-18
[2]Ibid, pp,34-35

المبحث الثالث: أي مكانة للعدالة المجالية في سياسات التهيئة الإقليمية

إن أهمية مسألة تكريس العدالة المجالية في سياسات التهيئة الإقليمية؛ أصبحت تتجلّى كثيرا بعد سعي الأبحاث الجغرافية إلى دمج مفاهيم الإقليم –المجتمع– السّلطة كأساس لتفسير العلاقات والتّفاعلات الاجتماعية والمكانية والسيّاسية والاقتصادية التي على أساسها تتشكّل الأنماط المكانية.

وهذا ما أثبتته مختلف تجارب المجتمعات الأنجلوسكسونية والفرنسية في هذا الموضوع؛ خاصة تجربة "لوس أنجلوس" التي تعدّ مهدا للتّنظير للعدالة واللامساواة المكانية، من خلال ما أفرزته الحركات الاجتماعية والنّقابات العمالية من التحوّل من مفهوم براديغم العدالة الهيكلية" الاجتماعية إلى العدالة "الإجرائية" كإنصاف، وصولا إلى العدالة المجالية الشّاملة والمتضمّنة لكل من مبادئ التّوزيع العادل؛ والإنصاف؛ كفاءة الموقع؛ الحق في المدينة والمدينة العادلة، وذلك استنادا على مجموعة النّظريات والأبحاث العلمية الأساسية التي ساهمت في النّهوض بمفهوم العدالة الاجتماعية– المكانية من جهة والبحث في أسباب ظواهر الظلم واللامساواة الاجتماعية والمكانية.

ولهذا سنحاول بناء على ذلك معرفة مدى إمكانية تحقيق العدالة المجالية والإنصاف المجالي من خلال سياسات التّخطيط الإقليمي والحضري؟ وهل تُعتبر العدالة المجالية هي الهدف النهائي لتحقيق التنمية المحلية؟ أم أن معالجة أسباب الظلم الاجتماعي والمكاني هو الأنجع لبلوغ ذلك؟

المطلب الأول: بناء نظرية العدالة الاجتماعية الإقليمية

الفرع الأول: مفهوم العدالة المجالية(الخلفيات النظرية القانونية–السياسية –الاجتماعية)

إذا ما ربطنا مفهوم العدالة بالخلفية النّظرية لفلاسفة القانون القدماء أمثال أفلاطون وأرسطوأو المتخصّصون في الفقه، نجد أنه كان تركيزهم يقتصر على الجانب القانوني الرسمي لمفهوم العدالة،أما الجانب الغير رسمي فكان يتمثّل في الممارسات الأخلاقية كالعلاقات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية على غرار المهتمين الفلاسفة السياسيين والاجتماعيين والجغرافيين الذين كان لهم دور رئيسي في البحث على خصائص العدالة الاجتماعية، وتبني فكرة استخدامها أو لا في عملية التوزيعات الإنتاجية، وثانيا ربطها بمفهوم المجال أو الإقليم، وبالتالي نكون أمام ما يسمّى بالعدالة المجاليةأو المكانية، وهو مصطلح ليس بالجديد في الدراسات الجغرافية إلا أنه اكتسب أهمية بالغة خاصة في المجتمعات الأنجلوسكسونية والفرنسية؛ وذلك نتيجة لزيادة حدة الفجوات الجغرافية والتباينات الاجتماعية، وانتشار التّنمية غير المتوازنة وعدم التّكافؤ في توزيعها على المستوى العالمي، ومنذ ذلك الوقت أصبح يُستخدم بشكل ملحوظ في

الدراسات الحضرية.الأمر الذي ألهم المفكرين الجغرافيين المتخصّصين في "جغرافيا التّنمية" والإقليمية" والجغرافيا الحضرية إلى دراسة أسبابها وسبل معالجتها.

أولا: تعريف العدالة المجالية

يُقصد بمفهوم العدالة لغة في معجم المعاني الجامع: هي الاتزان، وهي ما مقابل الظلم، أما العدالة اصطلاحا: هي الالتزام بما أمر الله تعال بترك المحرمات وفعل الواجبات.

أما حسب المفهوم الفلسفي: يُعرفها الفلاسفة أحد الفضائل الأربع التي سلم بها قديما، وهي الحكمة والشّجاعة والعفة والعدالة.

العدالة الاجتماعية: نظام اقتصادي يعمل على إزالة الفروق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع.

عدالة التوزيع: قيام الدولة بتوزيع الحقوق والواجبات بين الأفراد حسب كفاياتهم في حدود المصلحة العامة.

إن مفاهيم العدالة متعدّدة ومتنوّعة، تختلف باختلاف الاعتقادات والرؤى المتضاربة سواء بين المجتمعين أوالراديكاليين أو الليبراليين، وهذا ما سنحدده من خلال بعض المفاهيم المهمة والتي يأتي في مقدمتها تعريف جون راولز الذي يعدّ من المفكرين الأصليين الذي تناول المفهوم وميزه عن معنى المساواة، فعرفها بأنها:"الفضيلة الأساسية للمؤسسات الاجتماعية"[1]، وبأن العدالة هي الإنصاف وليست المساواة.[2]كم عرفها جاك ليفي بأنها:"توزيع متساو أو توزيعا صائبا".[3]

أما إدوارد سوجاEdward W. Soja فأعطى مفهوما واسع للمصطلح: العدالة/اللاعدالة المكانية Spatial(in) justice، يشير إلى الاهتمام والتّركيز على الجوانب المكانية أو الجغرافية للعدالة واللاعدالة، وهذا يعني تحقيق التوزيع العادل للموارد ذات قيمة اجتماعية، وفرص استخدامها على مستوى الفضاء،كما

[1]G H Pirie, On spatial justice, **Environment and Planning A**, 1983, volume 15,pp.465-473

[1]Philippe Gervais-Lambony, Frédéric Dufaux, **Espace et justice : ouverture et ouvertures**, January 2010,pp.1-6, https://www.researchgate.net/publication/280711470

[2]OP,cit. loc,cit

[3]أمحمد جبرون وأخرون، مالعدالة في السياق العربي: عبد الكريم داود،**العدالة المجالية والتنمية في تونس- قراءة جغرافية في مفهوم العدالة**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، حزيران/يونيو،2014)ص ص479-506

يمكن النظر إليها على أنها نتيجة وعملية على حدّ سواء مثل المناطق الجغرافية أو أنماط التوزيع التي هي في حد ذاته(عادلة/غير عادلة)، وكعمليات تنتج هذه المخرجات.[1]

ويبقى" مفهوم العدالة متعدد المعاني ووعاء سياسي أساسي" يهدف إلى الحدّ من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية أو إلغائها أو جعلها مقبولة.[2]

الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية والنظام المكاني: من أجل تحقيق العدالة التوزيعية الإقليمية

لقد ظهر مصطلح العدالة الاجتماعية نتاج بعض الدّراسات التي أجراها العديد من المفكرين الفلاسفة والباحثين في مجال السياسة والاجتماع والاقتصاد، الذين كان لهم دور مهم في ظهور مفاهيم وأنواع العدالة سواء الاجتماعية، التوزيعية والإقليمية خاصّة مع الانفتاح الديمقراطي وتعدد الثقافات والاتجاهات، حيث سنتعرض لبعض النّظريات والأعمالالأساسية التي تناولت مصطلح "العدالة" وعلاقتها بالمفاهيم والمتغيرات المقترنة بها؛ الإقليم، المجتمع، السلطة، الإنصاف، عدم المساواة، اللاعدالة وغيرها.

حيث نتطرّق في مقدمة هذه النظريات، إلى" نظرية العدالة" سنة 1971 لجون راولز John Rawls مفكّر الفلسفة الأخلاقية السياسية؛ والتي طرحها كرد فعل لبعض الحقائق والمسلمات التي كانت متضاربة بين القواعد العقلانية الاقتصادية والشرعية الأخلاقية، حيث فرض تصوّره الخاص حول ضرورة التّمييز بين قيمتين أساسيتين العدل – الخير، حيث اعترف بأولوية مبدأ العدالة والحرّية على مبدأ المنفعة أو الخير الذي كانت ترجّحه الفلسفة النّفعية، وذلك وفق مبادئ التّضحية بحريات الأفراد مقابل آخرين تحت شعار تحقيق الصالح والرفاه العام، وهذا مانجده منافي للتصوّر الفلسفي الأخلاقي لراولز الذي سعى إلى تجسيد العدالة في وسط مجتمعي واعي عقلاني متوافق في الحريات والفرص؛ يسوده الإنصاف والمساواة.[3]

---

[1] Edward W. Soja,**The city and spatial justice**, -https://www.jssj.org/wp-content/uploads/2012/12/JSSJ1-1en4.pdf, pp, 1-8

[2]Philippe Gervais-Lambony, Frédéric Dufaux, **Espace et justice : ouverture et ouvertures**,op,cit,pp1-6

[3]يواجه مفهوم الإنصافl'équitéوالمساواةl'égalité؛رؤى سياسية متضاربة فمنها ما يحدده على أساس أنه مقاربة فعالة في التقليل من ظاهرة عدم المساواة ومنها ما يرى بأنه يشكل عائقا أمام تحقيق المساواة وذلك وفق ما يجب معالجته وتصحيحه؛ استنادا إلى إضفاء مبدأ الشرعية على ماهو غير متساو. وهناك من يرى بأن هناك تكامل بين المفهومين: "فالإنصاف لا يتعارض مع المساواة، بل بالعكس فهو يفرض البحث عن المعايير الأكثر مطلبا للمساواة".راجع المرجع:

- Jean Legroux, Théories de la justice sociale et spatiale: dialogues avec la géographie à partir des années 1970, São Paulo,Brazil :**Geousp**, v. 26, n. 1,2022,pp.2-20

وهذا ما أدلى به في قوله:"إن هدفي هو إيجاد نظرية في العدالة تمثل بديلا عن الفكر النّفعي عموما وبالتالي عن جميع الاشتقاقات المتفرعة منها".[1]

وعليه انشغل المفكّر ببعض المسائل الجوهرية في بناء نظرية كونية تتميّز بالتّجريد ويمكن تطبيقها على جميع المجتمعات، بشرط أن يلتزم الأفراد ببعض القواعد والمبادئ للعدالة،والتي صاغها بهدف منح مفهوم العدالة بعدا إجرائيا جديدا، يُساهم في تطوير مشروعه الإجرائي المعنون بـ"العدالة إنصافا" والذي جسّده من خلال الاستناد إلى "العقد الاجتماعي" وهو بمثابة "الفضيلة الأساسية للمؤسّسات قبل أن تكون للأشخاص".[2] أو "البنية الأساسية" لمجتمع جيد التنظيم": والذي تحكمه مجموعة المعايير كالتّعاون والتشارك، والاستقلالية والتفسير المعقول لأفكار العدالة التي تقدّمها مؤسسات اجتماعية وسياسية.[3]

وهنا يدعم المفكر أهمية المؤسّسات السياسية والاجتماعية كهياكل أساسية تساهم في الحرص على ضمان التّوزيع العادل المتساو للموارد الأولية للحريّات والحقوق، وبالتالي "تحقيق العدالة التوزيعية" التي تتضمّن مجموعة المبادئ السيّاسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق "نظام المساواة"أو "المساواة في الحظوظ"[4]

ولتطوير"مجتمع عادل"أو" جيد التّنظيم" حاول رولز تحديد مبادئ العدالة من وراء فكرة "حجاب الجهل" The Veil of ignorance" ومن الوضع الأصلي"The original postion[5]:المتمثّل في عدم معرفة الأفراد لظروفهم الخاصّة ومكانتهم المعيشية أو مؤهلاتهم، سياقهم الاجتماعي والاقتصادي، فكلّ هذا سيمكن من التّداول والنّقاش بشكل معقول حول مبادئ العدالة التي قد تكون مقبولة ومناسبة للجميع وليس الفرد بحد ذاته، وما يدعم فكرته هو معيار العقلانية في اختيار مبادئ العدالة فكل الأشخاص الذين يقفون

---

[1] سلطاني فاطيمة، **جون رولز والتصور الإجرائي لنظرية العدالة**، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: مخبر تطوير للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص ص.1- 6 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/206/5/2/99993

[2] منير الكوشو، نظرية جون رولز في العدالة التوزيعية ونقادها، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات: **التبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، العدد،9/36،ربيع2021،ص ص.49-72

[3] Lynelle Watts, David Hodgson,Social Justice Theory and Practice for Social WorkCritical and Philosophical Perspectives, **Springer Nature Singapore Pte Ltd**. 2019, p.130,https://doi.org/10.1007/978-981-13-3621-8

[4] منير الكوشو، **نظرية جون رولز في العدالة التوزيعية ونقادها**،مرجع سابق، نفس المكان

[5] Lynelle Watts, David Hodgson,Social **Justice Theory and Practice for Social WorkCritical and Philosophical Perspectives**, op, cit, p.122

وراء هذا الجهل يتّفقون على فكرة واحدة وهي عدم تعريض أنفسهم للمخاطر المحتملة، في حالة رفع حجاب الجهل فهم يدركون مظاهر الظلم الاجتماعي وعدم المساواة والحرمان والمعاناة.

ويذكر جون راولز مبدأ العدالة التي يتم اختيارها من وراء "حجاب الجهل"، وذلك وفق ترتيب تسلسلي ومنطقي بحُجّة ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والتّعاون المشترك بين الأفراد وقد حددها كالآتي:[1]

أ. العمل وفق نظام مناسب للجميع يضمن الحريات الأساسية المتساوية للجميع، ويقصد بها الحرية السياسية(الحق في التصويت، وتقيد المناصب العامة) وحرية التّعبير والتجمع، الحرية والسّلامة الشّخصية، الحق في حيازة الممتلكات الشّخصية وحمايته من الاعتقال والمصادرة بشكل تعسفي، لتجسيد مفهوم سيادة القانون.

ب. يجب أن تستوفي التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية شرطين:

- الارتباط بالمناصب المفتوحة(المسؤولية والسلطة) والتي تكون متاحة للجميع بناء على مبدأ تكافؤ الفرص العادل.
- مراعاة مبدأ التنوّع والاختلاف من خلال إعطاء الأولوية للفئات الأقل حظا؛ ويقصد بالفئات التي تنتمي إلى أصول وطبقات محرومة: ذات وضع اجتماعيواقتصادي ضئيل، خاصة العمال الفقراء الذين ليس لهم القدرة على العمل رغم وجود الرغبة في ذلك، وهناك من تعيقهم الأمراض المزمنة والإعاقات...

لكن هذه الصيغ التي افترضها راولز كأساس لتجنب الصّراعات والفوضى الذين اختاروا الانضمام إلى هذا العقد بمحض إرادتهم، قد قوبل بالانتقاد من العديد من الباحثين الذين كانت لهم تصوّرات حول دور الأفراد كأشخاص لديهم حقوقهم الخاصة التي تميزهم عن غير أو المجتمع ككل.

فعلى سبيل المثال نجد أن الباحث جاك ليفي المتخصّص في الجغرافيا السيّاسية، صرّح في مقابلة علمية جمعته مع بعض الباحثين في مخبر كوروس Chôros؛ بأنه رغم أهمية فكرة "حجاب الجهل" إلا أنّها تحمل بعض الغموض خاصّة وأنها تشترط ليصبح الأشخاص مواطنين يلزم التجرد من حالتهم الحقيقيةأو ينسوا ما هم عليه، لكن من وجهة نظره يمكن ممارسة المواطنين حرياتهم الشخصية بدون الرجوع إلى فكرة "حجاب الجهل"؛ مثلا لهم القدرة على إصدار بيان سياسي يُعبّر عن أرائهم الخاصّة دون

[1]Ibid, p.124

اللّجوء إلى التشاور أو التفاوض مع فئات أخرى من المجتمع، كما بإمكانهم تحديد "ما هو المجتمع العادل"، ويعارضه بيرنارد بريتBernard Bret في ذلك وفق حُجّته المبنية على أن الأفراد كائنات اجتماعية ولها القدرة على التفكير والنقاش في إطار مجتمعي؛ وقدم احتمال حول أن يكون البيان الذي أصدر بشكل خاص قد يكون غير عادل في حق الصالح العام.[1]

وبالرغم من الانتقادات الموجّهة إلى نظرية العدالة لراولز، إلا أنّها استطاعت وفق عناصرها الجوهرية(التوزيع العادل، مبادئ العدالة، حجاب الجهل والموضع الأصلي) أن تميز الفكر الراولزي، بالإضافة إلى محاولته لوضع بعض التصويبات بناء على الانتقادات السّابقة الذكر،وبالأخص مناظرته الفلسفية مع المفكّر يورغن هابرماس Jürgen Habermas التي كان لها أثر بليغ في تغيير بعض أفكاره التي كانت لها دلالة في نظرية العدالة كإنصاف(إعادة صياغة)، وكتابه "الليبرالية السياسية" 1993 الذي ركّز فيه أكثر على التوظيف الإجرائي لمفهوم الاستقلالية الأخلاقية في المجال السياسي، ومنح للمواطنين "الاستقلالية الكاملة" والتي تمكّنهم من المشاركة في ممارسة السّلطة السياسية وعملية اتخاذ القرار في دولة الحق والقانون والديمقراطية،كما اهتم أيضا "بالبنية الأساسية" للمجتمع والتي تتضمّن المؤسّسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تشكل نسقا عادلا وموحد قائم على التّعاون، بالإضافة إلى الاعتماد على الأفكار السياسية للنظرية بعيدا عن النظريات الشمولية سواء كانت دينيةأو أخلاقية أو ميتافيزيقية؛ وهذا ما يمنح العدالة بوصفها إنصافا تصورا سياسيا يتناسب مع النظام الديمقراطي.[2]

وبناء على ما سبق تبقى النّظرية التّوزيعية ومطلب العدالة الاجتماعية لجون راولز من الأعمال الأساسية المهمة، التي لازالت كمرجع لا يمكن الاستغناء عنه في صلب الأعمال الفلسفية الأخلاقية والسياسية وخاصة الفلسفة المعاصرة التي تدرس مفهوم العدالة بجانبيه الاجتماعي الذي يضمن التّوزيع العادل والمنصف للموارد الأساسية وجانبها السياسي، الذي يطمح إلى ضمان الممارسة الحقيقية والعقلانية للمواطنين في مجتمع ديمقراطي محكم التنظيم.

ومن النقاشات الجديرة بالذّكر في هذا السيّاق، والتي حافظت على أفكار راولز في تحديد العدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت قدّمت إضافات جديدة تربط بين مفهوم العدالة الاجتماعية والإقليم كإطار تحليلي للعمل، ومن بينها عمل الباحث الشهير د.هارفي Harvey بروفيسور الجغرافيا في جامعةأوكسفورد

[1] Pascale Philifert et Bernard BRET,, Comment penser la justice spatiale ?,**Revue : Justice spatiale | Spatial Justice**, N° 12, octobre 2018 (http://www.jssj.org),pp.1-18

[2]أمحمد جبرون وأخرون، مالعدالة في السياق العربي؟: محمد الأشهب، **الحق في العدالة في الخطاب الفلسفي المعاصر**، ص ص.105-163

الذي أعطى بعدا آخر لمفهوم العدالة الاجتماعية وذلك بربطها بإقليم المدينة، والتي تمخض عنه بعض التحقيقات التي وضحها من خلال كتابه المتميّز والمعنون بـ"العدالة الاجتماعية والمدينة" Social justice and city، حيث حاول الجمع بين العمليات أو الإجراءات الاجتماعية والأنماط المكانية كإطار تحليلي ودليل للعمل. ويشاركه أيضا في ذلك الباحث جوردن بيريG.H pirie في مقاله:On spatiale justice " حول العدالة المكانية، والذي ناقش فيه محتوى ومضمون العدالة المكانية من خلال مفاهيم العدالة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية الإقليمية، حيث أصبحت هذه الأخيرة محلّ تساؤل وجذب لعديد من المؤلفين والباحثين أمثال: بيتمار Battimer سنة 1977، وسميث Smith سنة 1974، وهناك من عمل على إجراء بعض البحوث التّجريبية أمثال بينشPinch سنة 1977، رغم محدودية الحقائق حول الجوانب الإقليمية للعدالة الاجتماعية؛ إلا أنّها أثارت عدّة تساؤلات في الدراسات والأبحاث السياسية والاجتماعية، وبصفة خاصّة الدراسات الجغرافية التي حاولت إدماج البعد الاجتماعي والجغرافي من أجل تغطية المفهوم الواسع للعدالة المكانية، وهذا ما يُعزّز الأفكار السابقة التي ناقشنا فيها "ضرورة تغيير الرؤية الستاتيكية حول الإقليم"، وهذا ما أكد هبيريG.H pirie في مقولة مفادها أنه لتحقيق العدالة المكانية ينبغي النظر "للفضاء كمنتج اجتماعي وليس كسياق(محتوى) للمجتمع"[1]، كما يدعمهانري ليفبر مقولة بيري بإضفاء الطّابع السياسي لمفهوم الفضاء ويحدّده على أنه منتج إيديولوجي وسياسي، وذلك من خلال تصريحه أنه بالفعل: به "تتم نمذجة وتشكيل الفضاء وفق عوامل طبيعية وتاريخية، ولكن في إطار سياسي".[2]ففهم التّفاعلات بين الفضاء والمجتمع أصبح مسألة ضرورية لفهم اللاعدالة الاجتماعية من جهة، وإيلاء التّفكير الميداني أهمية في السياسات الإقليمية التي تهدف إلى الحدّ من "اللاعدالة".[3]

وانطلاقا من هذه الرؤية للباحث هنري حاول الباحثين فريديرك وفيليب إلى إيجاد وسائل لصياغة نظرية عامة للعدالة والعدالة المكانية وفق التفكير السيّاسي والالتزام، أي محاولة التفكير في أساليب صنع القرار السياسي وطبيعة السياسات المطبقة لضمان توزيعات مكانية أفضل، بالإضافة إلى العمل على تفسير وتوضيح الديناميكيات المعقدة للمقاربة المكانية، في إطار العدالة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، "فبقدر ما تنعكس اللاعدالة الاجتماعية على مستوى الفضاء، فإن التّنظيم الاجتماعي للفضاء

[1] G H Pirie, **On spatial justice**,op,cit,,p.465- 473
« .. Conceptualising space as a social product rather than as a context for society may yield a substantive concept of spatial justice. »
[2] Philippe Gervais-Lambony, Frédéric Dufaux, **Espace et justice : ouverture et ouvertures**,op,cit,pp.1-6
[3] Philippe Gervais -Lambony et Frédéric Dufaux,**Justice... Spatial !** ,https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2009-2009/1 n° 665-666, pp.1-14

قد يكون منتج للاعدالة"[1]، وهذا ما يعكس أهمية استخدام مفهوم العدالة المجالية بناء على فلسفة سياسية نظرية لتحليل سياسات التّخطيط للتّنمية الإقليمية وإشكالية الحوكمة الإقليمية[2]، فحسب مقولة إدوارد سوجا:"أصبح السّعي نحو العدالة المكانية أساس الصّراع حول الجغرافيا"[3]، وتحقيقه كهدف سياسي حيوي، ليس بالمهمة السّهلة نظرا لوجود عدة قوى موازية تحاول الاستيلاء على المناطق الجغرافية للحصول على الامتيازات والاستحواذ على السلطة.[4]

لقد ألهم دفيد هارفي من خلال منهجيته وفلسفته الفكرية العديد من المخطّطين والمفكّرين في مجالات الجغرافيا والدّراسات الحضرية حول اكتشافه لمفهوم العدالة الاجتماعية الإقليمية،من خلال كتابه" العدالة الاجتماعية والمدينة" سنة 1973 السّابق الذكر، الذي يعدّ تاريخا لتحولاته الفكرية الخاصّة، حيث نجد أن د.هارفي قد تعمّق في دراسة كل من مفهوم الفضاء،العدالة الاجتماعية والإقليمية وطبيعة التحضّر، وحدد بأن جميع العمليات الاجتماعية مكانية بطبيعتها وهذا ماقام بتفسيره عبر طرحه لصيغتين رئيسيتين:[5] "الصياغات الليبرالية" التي تهتم بأساسيات الجغرافيا مثل التّمايز المكاني وتوزيع السكّان والأنشطة في الفضاءأو المجال، وتلك التي يسميها "الصياغات الماركسية" والتي تهتم أكثر بالروابط بين الظواهر المكانية وأنماط الإنتاج.

حيث توصّل د.هارفي D. Harvey، إلى بعض المبادئ والشروط الأساسية التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية في نظام إقليمي معين والتي يمكن من خلالها تقييم التوزيع المكاني والتي أسماها "بالعدالة التوزيعية الإقليمية":[6]وصف العدالة الإقليمية بأنّها الآلية لإيجاد حلول للمشاكل الفئات الأقل حظا التي كانت مهمشة في التّفكير الليبرالي الذي كان يركّز على تحقيق الاستثمار القائم على استغلال الفئات الضعيفة، فلطالما كان مفهوم العدالة مشكلة جغرافية في جوهرها، فلهذا نجد أن الباحث قد أشار إلى أن العدالة الإقليمية تحمل في معناها الحقيقي مفهوم "التوزيع العادل a Just distribution الذي تم التوصّل إليه بشكل عادل"، أي أنه لتحقيق "العدالة الاجتماعية الإقليمية" يتطلب بناء نظرية معيارية للتنظيم المكاني على أساس العدالة التوزيعية الإقليميةa socially Just distribution، وتقوم على أسس متنوعة يمكننا تلخيصها في النقاط المهمة التالية:

[1] Philippe Gervais-Lambony, Frédéric Dufaux,**Espace et justice : ouverture et ouvertures,** op,cit, pp.1-6
[2]Philippe Gervais -Lambony et Frédéric Dufaux,**Justice... Spatial,**Op,cit,pp.1-14
[3]Edward W. Soja,**Seeking spatial justice,**Globalization and Community Series, University of Minnesota Press, Minneapolis London, 2010,p.2
[4]Ibid,p.20
[5]David Harvey, **Sociale justice and city,** Uk :Basil Blackwell oxford, 1ed 1973, p.2
[6]Ibid,Pp.99-108

- تجسيد تنظيم مكاني ونمط استثمار إقليمي يساهم في القياس الفعلي لجميع حاجات ومتطلّبات السكان، وفق أساليب اجتماعية عادلة، وذلك للتمكّن من تقييم نسبة التفاوتات وعدم الإنصاف الإقليمي، أي أن تحديد الفرق بين الاحتياجات والمخصّصات الفعلية يوفر لنا تقييما أوليا لدرجة عدم الإنصافالإقليمي في نظام قائم.
- تنظيم مكاني ونمط لتخصيص الموارد الإقليمية بما يوفر مزايا إضافية لتلبية الحاجيات الأساسية والثانوية والتغلب على الصعوبات الخاصة والمشاكل الناجمة من البيئة المادية والاجتماعية.
- التّركيز على الكفاءة والتوزيع معا لتحليل العملية الاجتماعية والتّوزيعية في المناطق الإقليمية.
- تكون الآليات(المؤسّسية،التنظيمية، والسياسية والاقتصادية) تساهم في تعظيم حظوظ المناطق الأقل حظا.

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية والمدينة: البحث نحو المدينة العادلة أو التحضرالعادل

الفرع الأول: التحول المكاني وتعزيز العلاقات السببية المكانية والاجتماعية

لقد حاول هارفي في إطار الصّيغة الماركسية إصلاح النقاشات حول مفهوم "العدالة الاجتماعية الحضرية" urban social Justice " خاصة وأنه تأثر بالجغرافيين الراديكاليين. حيث اتجه نحو الكتابات المتعلقة بجغرافية العدالة الاجتماعية في المدينة التي كان لها قبول معين مقارنة بالكتابات عن العدالة المكانيةأو الإقليمية، وما ميز عمله هو البحث في الأسباب الاجتماعية والمكانية لظاهرة عدم المساواة واللاعدالة.[1] والتي استنبطها من خلال أداء النظام الحضري الليبرالي المتميز باللامساواة وخلق التفاوتات المكانية.

إلا أن الطّابع الماركسي الذي انتهجه د.هارفي فيما بعد قد أبعده عن المسائل السببية المكانية أو المفهوم الصريح للعدالة المكانية، وهذا ما حاول تداركه بعض الباحثين في مقدمتهم إدوارد سوجا Edward w.Soja في مقاله المهم حول" المدينة والعدالة المكانية" City and spatial justice والذي حاول فيه إبراز مدى أهمية الاعتراف الصريح بصفة "مكاني"أو"بالعدالة واللاعدالة المكانية"، ليس فقط على المدينة ولكن على جميع النّطاقات الجغرافية من المحلي إلى العالمي،حيث أثار التساؤل التالي: why justice-Why now ? ، والذي سعى للإجابة عليه من خلال طرح فكرة ضرورة تبني "التفكير النقدي المكاني" critical Spatial Tinking، فهذا المنظور من وجهة نظر الباحث يساهم في إثراء الجانب النّظري والعملي للبحث

[1]Edward W. Soja, **Seeking spatial justice**, op,cit,p.87

عن كيفية تحقيق العدالة والديمقراطية على مستوى الفضاء، وهذا ما استقطب العديد من الدراسات لمختلف التخصصات التقليدية الجغرافيا والهندسة المعمارية والتخطيط الإقليمي والحضري، وعلم الاجتماع الحضري، التي غالبا ما كانت تطبيقاتها سطحية للمنظور المكاني مثل الاعتماد على رسم الخرائط واللاندسكيب. إلا أنه سرعان ما ظهرت أفكار وممارسات جديدة تعمل على فهم "السببية الاجتماعية – المكانية" Socio-Spatial causality[1]، وهي القوى التي تنشأ من الفضاءات المنتجة اجتماعيا مثل "التجمعات الحضرية" والاقتصادات الإقليمية المترابطة التي تمثل حافز" للتكتل الاجتماعي المكاني" والذي يوصف اليوم بأنه السبب الرئيسي للتنمية الاقتصادية، الابتكار التكنولوجي، والإبداع الثقافي. ومن هنا ظهرت مرحلة جديدة سميت بـ "الوعي المكاني" أو "التحول المكاني" Spatial Turn، وهو السبب الرئيسي للاهتمام بمفهوم "العدالة المكانية" وإعادة ديناميكية وتوازن بين الأبعاد الثلاثة (المكانية، الاجتماعية، التاريخية).[2]

ولهذا سنحاول رصد أهم المبادئ التي يرتكز عليها "التفكير النقدي المكاني":[3]

– الحيز المكاني للوجود The ontological spatiality of being: ويتمثل في المكان– الزمان– المجتمع.

– الإنتاج الاجتماعي للمكانية The social production of spatiality: الفضاء منتج اجتماعي وبالتالي يمكن تفسيره من منطلق اجتماعي.

– الديالكتيك الاجتماعي المكاني The socio-spatial dialectic: وهو الجدل القائم على أساس أن المفهوم المكاني يشكل الاجتماعي بقدر ما يشكل الاجتماعي المكاني. وفي هذا السياق ركز على أن الأخذ الدياليكتيك الاجتماعي– المكاني على محمل الجد يعني الإدراك بأن العيش في المناطق الجغرافية، يمكن أن يكون له عواقب سلبية وإيجابية على المستوى العملي، وهذا ماعبر عنه فوكولت Foucault من خلال إظهار كيف أن تقاطع الفضاء والمعرفة والسلطة يمكن أيكون قمعيا وتمكينا.

– فهذا التداخل بين المتغيرات سيفرز نوعا من التضارب بين المصالح للقوى داخل هاته المناطق ولهذا يلزم التفكير في إنتاج أساليب تخطيط المجال بطرق عقلانية وديمقراطية تشاركية ترضي جميع الأطراف المتنافسة.

[1]Ibid,p.14

[2]Edward W. Soja, **Seeking spatial justice,** op,cit, p.18

[3] Edward W. Soja,**The city and spatial justice**,ibid ,pp.1-8

لقد أصبح دمج أوالعمل وفق مبادئ الديمقراطية التشاركية في السياسات العامة بشكل عام والسياسات الحضرية بشكل خاص من القضايا التي تطرح في خضم عمليات السياسات العمومية الحديثة، خاصة في ظل التفاوتات وشح الموارد وتباين المواقع الجغرافية المختلفة للمدن وأقاليمها. ومع ارتفاع وتيرة الاعتراف بأهمية المرجع الإقليمي في التخطيط لسياسات تهيئة الإقليم، فتح ذلك المجال أمام تكامل عدة تخصصات من جغرافية التنمية، علم الاجتماع الحضري، علم السياسية والاقتصاد لدراسة مفهوم العدالة في إطار السياسات الإقليمية، لهذا سنبحث في أهم الأبحاث التي من شأنها أن تكشف عن مدى مكانة العدالة المكانية والإنصاف في عمليات التخطيط الإقليمي الحضري للمدن العادلة.

بالرغم من تعريف مفهوم العدالة كعمل إجرائي أو يمكن استنباطه من خلال عملية تقييم نتائج سياسات التخطيط المجالي، يبقى يواجه عدة نماذج ديمقراطية تحاول الحد من التفاوتات الاجتماعية بين الأقاليم، والتي تسعى إلى التقليل منها سواء بالعمليات الإجرائية المتبعة أو من خلال النتائج المتأتية بعد عمليات صنع القرار؛ والذي يبقى مجال للاختلاف بين مؤيدين للمرحلة الأولى أو الثانية. وهذا ما جادلت فيه الباحثة سوزان فاستنSusan S. Fainstein، من خلال تساؤلاتها حول أي سياسة حضرية لتحقيق مدينة عادلة؟[1]

حيث أجرت تقييما تحليليا لسياسات حضرية شملت ثلاثة دول أوروبية: نيويورك، لندن، أمستردام؛ وذلك بناءا على ثلاثة معايير رئيسية رأت أنه بإمكان الحكومات مراعاتها في التخطيط لنموذج مدينة عادلة "La ville juste " على المستوى الحضري وليس على المستوى الوطني. والتي يمكن التطرق إليها بشكل مقتضب فيمايلي:[2]

- تعزيز المساواة؛ بحيث إعطاء الأولوية في البرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية لأصحاب الأعمال الصغيرة وتشجيع الأعمال التعاونية أو المستقلة. دمج أصحاب الدخل المنخفض في المشاريع الحضرية الضخمة(خلق فرص العمل والخدمات العامة) مع مراعاة التخطيط لما يناسب هاته الفئة بعيدا عن سيطرة الفئات الغنية.
- تعزيز التنوع؛ مثل الابتعاد عن تقسيم المناطق الحضرية لأغراض تمييزية، إتاحة الأماكن العامة للجميع مع ضمان التنوع والاختلاط في استخدامات الأراضي.

[1] Susan S. Fainstein, **Justice spatiale et aménagement urbain,** Harvard University, Graduate School of Design, Traduction : Philippe Gervais-Lambony,N° 1 sptember,2009,pp.1-14 voir sur : https://www.jssj.org/wp-content/uploads/2012/12/JSSJ1-5fr.pdf

[2] Susan S. Fainstein, **Justice spatiale et aménagement urbain,** ibid, loc,cit

- تعزيز الديمقراطية: مراعاة في تطوير المشاريع الحضرية بعض المكونات؛ التشاور وحجم المنطقة الحضرية، الالتزام بالاعتراف بالأخر دون أي تمييز عرقيأو جنساني،التنوع والديمقراطية.

وتوصلت إلى نتيجة أنه لا يمكن الوصول إلى مستوى مدينة عادلة بدون تعبئة الجماهير لقضية العدالة الاجتماعية وتجسيدها كهدف للسياسات الحضرية ومعيارا لتقييم قرارات التخطيط الحضري. فالعدالة الاجتماعية– المكانية أصبحت بمثابة دليل وآلية تعبئة للسياسات الإقليمية. خاصة في ظل الليبرالية الاقتصادية المعولمة وأثارها على تغيير أساليب العمل العام المعاصر، فبمجرد التفكير في إضفاء الطابع الإقليمي على السياسات العامة سيؤدي ذلك إلى ضرورة تفسير الروابط والتناقضات بين براديغم العدالة الإجرائية والهيكلية والبحث في ظاهرة عدم المساواة ومتطلبات العدالة.[1] وهذا ماوضحه لوك بولتانسكيLuc Boltanski:" يتجسد معنى العدالة من خلال الرجوع إلى متطلبات المساواة في إطار عملية التوزيعات."وهنا يطرح الباحثين بعض التساؤلات المتعلقة بمضمون العدالة المكانية والتي لازالت تطرح من طرف المتخصصين في الوقت الحالي والتي تدور حول ماهي شروط ومتطلبات العدالة المكانية؟ هل يتمثل الهدف النهائي للعدالة المكانية في إنشاء هياكل مكانية "عادلة دائمة ومستقرة" بمعنى ضمان إقليم متوازن ومثالي أم أنها مسألة إنشاء أنظمة تنظيمية تتميز بالمرونة هدفها الحد من الظلم وعدم المساواة. وكيف يمكن قياس فعالية إعادة التوزيع لأقلمة السياسات العامة وإرساء العدالة؟

ومع ذلك تبقى مسألة إعادة التوزيع العادل؛ بالنسبة لفريديريك وباسكال من الأمور صعبة التفعيل داعمين رأيهم بالطرح الذي تناوله جون راولز في "نظرية العدالة" السابقة الذكر؛ والتي تروم إحدى قواعدها على العمل على أن عملية التوزيع يجب أن تتجنب أي نوع من الإقصاء خاصة للفئات الأقل حظا. لكن من منظور ديفيد هارفي فقد شكك في بلوغ عملية إعادة التوزيع العادل وأقلمة السياسات العامة المستوفية

[1] Frédéric Dufaux, Pascale Philifert, **Des politiques sous l'éclairage de la Justice spatiale**, Justice spatiale et politiques territoriales, Presses Universitaires de Paris Ouest, pp.2-8https://shs.hal.science/halshs-01108497/file/Intro_Dufaux_Philifert.pdf ,voir sur www.google shcolar.

- قد أشار الباحثين فريديرك وباسكال إلى إعطاء مفهوم "للعدالة الإجرائية" والذي هو عبارة عن فتح المجال أمام مشاركة جميع الجهات الفاعلة دون إقصاء تلك التي لها مصلحة في الحصول على التوزيع العادل للموارد، ويقصد بها الفئات الأقل حظا أو المهمشة. والتي لها دور في رسم السياسات العامة وصنع القرار في إطار من التفاوض والتشارك. الأمر الذي يشجع على بناء شكل من أشكال الحوكمة التشاركية واليات تداولية موجهة نحو إعطاء صبغة جديدة للعمل العام الإقليمي.

لمعايير الديمقراطية التشاركية في ظل نظام نيوليبرالي يعمل على كبح الإنتاج الحضري والحق في المدينة.[1]

وهذا ما ناقشه أيضا جان جوتمانJean Gottmann في كتابه"سياسة وجغرافية الدول" سنة 1951 حول مسألة العلاقة بين المساواة والإنصاف والعدالة المكانية. وإشكالية توزيع الموارد بشكل متساو وعادل في إطار عالم متباين وغير متكافئ. وتوصل إلى فرضية رئيسية تحمل في مقاصدها معالجة نسبية للأسئلة المطروحة سابقا لمتطلبات العدالة المكانية والتي تفيد بأن أهمية تصميم الجغرافيا في خدمة العدالة؛ يتوقف على مدى نجاعة التنظيم السياسي والتخطيط المكاني القائم على التعاون والتوزيع العادل للموارد الجغرافية وخلق مستويات معيشة أكثر إنصافا مما يساهم في تحسين وتهيئة الإقليم.[2]

الفرع الثاني: معالجة التفاوت–المكاني في إطار سياسات تخطيط المدن

في ظل الأحداث والتحولات الجديدة ما بعد الفترة الصناعية – والتوجه نحو الليبرالية الجديدة، فرضت قيود على الحكومات في التخطيط للسياسات الحضرية؛ خاصة إثر التناقضات والتأثيرات الاجتماعية والمكانية التي أثرت على دور ووظائف المدن، فحسب د.هارفي:[3] "حلت المدن محل المصانع كمواقع لإنتاج فائض القيمة والتناقضات الاجتماعية المركزية".مما تمخض عنها ظهور أشكال الظلمأوعدم المساواة الاجتماعية والمكانية. وفي هذا الصدد تضاربت الرؤى والدراسات في نوع السياسات العامة والحضرية للتقليل من هذه المظاهر وأساليب معالجتها، حيث تطورت من سياسات إعادة التوزيع للنهوض بالفئات المهمشة؛ أو من السياسات الكينزية القائمة على مبدأ التوزيع العادل بين الطبقات الاجتماعية

---

[1]Frédéric Dufaux, Pascale Philifert, ibid,pp.2-8

[2]Arnaud Brennetot ,Les Géographes Et la Justice spatiale: Généalogied'une relation compliquée, **Armand Colin « Annales de géographie** »,pp.115-134.https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2 n°678, 2011

[3]Gilles Pinson, Hélène Reigner**, Introduction-Politiques urbaines et (in)justice spatiale,**Sociétés contemporaines,N°107, Éditions : Presses de Sciences Po,2017/3,pp.5-21 voir sur :https://www.cairn.info/revue-societes-contemporaines-2017-3-page-5.htm

- فيما يخص السياسات" الموقعية" فلها دور مهم لا يقل أهمية عن سياسات التوزيع العادل للموارد؛ لأنها تتضمن بعض الممارسات والعمليات المتعلقة بتخصيص المواقع وإعادة التوطين. التي إذا استخدمت الحكومات الحضرية في إطارها مراعاة مبدأ "العدالة الموقعية" The justness of locational؛أي معرفة ميزاتها وأضرارها، فسينتج عنه تحقيق التوزيع العادل للموارد وعوائد التنمية على مستوى الأقاليم. فعدالة العمليات ستحدد الأنماط المكانية المناسبة، بشرط الاستناد على "معايير الكفاءة والتوزيع معا" وبالتالي تطوير فكرة "العدالة الاجتماعية الإقليمية". وللتعمق أكثر في الفكرة راجع:

- G H Pirie, **On spatial justice**,ibid ,p.470
- David Harvey, **Sociale justice and city,** op,cit, pp.116-118

المزدهرة والطبقات الفقيرة إلى السياسات الموقعية" التي تستهدف الشركات والمجموعات الاجتماعية بالدرجة الأولى والتي تملك الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاستثمار؛ والانتقال بالمدن إلى ما أسماها راولز بـ "ريادة الأعمال".

وعليه يتضح لنا مدى تأثير النظام السياسي على تطوير مقاربة العدالة المكانية ومعالجة الأسباب التي على إثرها تظهر أشكال ومظاهر "الظلم الاجتماعي والمكاني"أو اللامساواة الاجتماعية والمكانية". حيث نجد أن مختلف الأبحاث الجغرافية قد أضحت تتغدى بالمفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أنتج علاقات ترابطية وتفاعلية بين العدالة كمفهوم فلسفي وسياسي والبعد المكاني الجغرافي، الأمر الذي ساهم في ظهور أبحاث علمية تسعى إلى تأكيد هذه الفرضية من جهة وتبحث في أسباب الظلم أو اللامساواة المكانية وسبل علاجها في إطار السياسات الإقليمية والحضرية خاصة لبلوغ الهدف النهائي للعدالة المجالية وهو تجسيد المدن العادلة.

فعلى حد تعبير مصطفى ديك Mustafa Dikeç إن إدماج الأفكار السياسية في الأبحاث الجغرافية والمخططين الحضريين، سيعيد للمدينة والفضاء الحضري جودتهما كأماكن سياسية، وضمان التعبير وإثبات الحقوق، مع إمكانية فتح المجال للنضال ضد مختلف التمايزات وأشكال الظلم المنتجة أو الظاهرة مكانيا.[1] وفي هذا الصدد نجد أنه يبحث في العلاقة التفاعلية بين كل من مكانية الظلم La spacialité de l'injustice وظلم المكانيةL'injustice de laspatialité ، ويقصد بذلك هو النظر إلى الظلم وفق مرحلتين: الأولى التي تشير إلى تفسير وتحليل أشكال الظلم على المستوى الفضاء كما هي عليه في صفتها الشكلية أما المرحلة الثانية والتي يعطيها الباحث أهمية والمتمثلة في دراسة المظاهر المكانية للظلم من خلال الديناميكيات البنيوية التي تنتج وتعيد إنتاج الظلم عبر الفضاء؛ حيث يخص بالدراسة أهمية العمليات التي تنتج عنها "البقايا"[2]« Restes » وهي الفئات أو المجموعات المهمشة التي تعيش في أطراف المدن والتي لا تمسهم أي محاولات منهجية لتنظيم واقع العدالة المكانية بمختلف أبعادها.

ونجد في نفس السياق من يربط الظلم المكاني والاجتماعي إلى قضية "الفصل الحضري"Ségrégation urbaine؛ كون الفصل أو العزل الحضري معارض لفكرة "الحق في المدينة" و"المدينة العادلة" التي طرحها كل من ليفيبر وهارفي في كتاباتهم السابقة. حيث عبر هـ. ليفيبر عن ذلك بالتأكيد على أن "الفصل

[1] Mustafa Dikeç, L'espace, **le politique et l'injustice**, **justice** spatiale | **spatial** justice,N° 01 septembre 2009 http://www.jssj.org,pp.1-10

[2]Op,cit,loc,cit

الحضري في جوهره غير عادل لأنه يعيق إلى حد ما الحق في المدينة".ورغم أنه لم يشير إليه بشكل صريح ومباشر إلا أنه برز من خلال اقتراحاته حول العدالة و"الحق في المدينة" التي تضفي الشرعية على حقوق الأفراد والمجموعات وربطهم بالواقع الحضري دون أي تمييز أو فصل.، وبمأن ظاهرة الفصل" تعد عملية وحالة من التقسيم الاجتماعي والمكاني للمدينة"؛ فقد أفرز ذلك عدة تساؤلات حول دور السياسات الحضرية في معالجة هذه الظاهرة كونها غير عادلة من جهة، وما ستنتجه هذه العملية من تقسيم اجتماعي ومكاني غير عادل.[1]

وحسب الباحث سيلفي فول Sylvie Fol وآخرون فإن مسألة الفصل هي رهان اجتماعي ومكاني لمختلف السياسات الحضرية، ورغم التصورات المختلفة كل وفق سياقه السياسي والثقافي والاقتصادي، إلا أنهم اتفقوا على فكرة واحدة وهي أن الفصل بشكل عام، يعد مصدرا للظلم المكاني سواء عبر العمليات الذي تنتجهأو في الآثار المترتبة عنه.[2]

وبناء على ماورد سابقا حول مسألة الظلم المكاني وضرورة معالجته، يظهر مجددا دور الفضاء أو الإقليم كحلقة جوهرية في قضايا العدالة المكانية والظلم المكاني. وما ناقشه بيتر ماركوسPeter Marcuse يدعم ذلك من خلال طرحه لخمسة اقتراحات توضح دور الفضاء في معالجة الظلم المكاني، وهدفه يكمن في تعزيز فكرته في"إعادة الفضاء إلى مكانه" وذلك بناءا على تقسيمه للظلم المكاني إلى أشكال رئيسية تتشابه إلى حد ما مع مبادئ العدالة لراولز ، وأشكال فرعية أخرى. والتي سنحاول توضيحها كالآتي:[3]

أولا: الحجر غير إرادي لمجموعة من الفئات في فضاء محدد"العزل العنصري وإنكار الحرية"

يُعدّ التّجميع أو الفصل غير الطوعي من الأشكال الرئيسية للظلم المكاني، وفي هذا الصدد يتحدث المؤلف عن نوعين من المجموعات التي ترغب في التجميع والتفاعل بشكل طوعي الأمر الذي لا ينتج عنه مبدأ العزل وتحديده كظاهرة غير عادلة، ويمكن القول بأنه يشكل ظلما إذا كانت غاياته هو إقصاء والحد من فرص الآخرين، أما المجموعات الثانية فهي التي يفرض عليها التجميع والفصل غير طوعي، بحيث يكون ذلك سببا رئيسيا في إنكار حرية الأفراد واختياراتهم وفق ما يناسب تطلعاتهم.

[1] Sylvie Fol, Sonia Lehman-Frisch et Marianne Morange, **Ségrégation et justice spatiale : Ségrégation et justice spatiale : perspectives**, Nanterre, Presses universitaires de Paris Ouest, 2013,pp.11-12

[2]Ibid,p.22

[3] Peter Marcuse**,** La justice spatiale : à la fois résultante et cause de l'injustice sociale, traduction: Sonia Lehman-Frisch, **justice** spatiale | spatial **justice**| N° 01 septembre 2009 | http://www.jssj.org,pp.1-7

ثانيا: التوزيع غير عادل للموارد على مستوى الإقليم "عدم مساواة الموارد"

الوصول المحدود بشكل غير عادل إلى فرص العمل والسلطة السياسية والوضع الاجتماعي، الدخل والثروة، فتوزيع الموارد بشكل غير متساو للموارد يسبب الظلم المكاني.

- الظّلم المكاني هو نتيجة للظلم الاجتماعي- "مبدأ النتائج": إن معالجة أسباب الظلم المكاني لا تتم بمعزل عن معالجة أسباب الظلم الاجتماعي، فالظلم المكاني مرتبط بشكل واسع بالسياق الذي يتجلى فيه سواء كان تاريخي، اجتماعي، سياسي واقتصادي.

- الظلم الاجتماعي له دائما بعد مكاني" مبدأ المعالجة": بحيث لا يمكن معالجة الظلم الاجتماعي دون معالجة بعده المكاني، فالجوانب المكانية للظلم الاجتماعي هونتيجة وفي نفس الوقت تمثل دعما للظلم الاجتماعي. فبالرغم من عدم تطابق شكلي الظلم الاجتماعي والمكاني إلا أنه هناك استحالة الفصل بينهما.

- ضرورة المعالجات المكانية مع عدم كفايتها لمعالجة الظلم المكاني ناهيك عن الظلم الاجتماعي"المعالجة الجزئية."

رغم أهمية معالجة الظلم المكاني ومساهمته بشكل أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن التأثيرات تظل محدودة. خاصة وأن الظلم الاجتماعي مقترن بتطور الظلم المكاني. بمعنى أخر أنه لا يمكن الحديث عن عدالة مكانية في ظل سياق أو ظلم سياسي واقتصادي واجتماعي غير عادل في حد ذاته.

ومن خلال هذا الاقتراح نلاحظ مدى تطابقه مع فكرة د.هارفي"الحق في المدينة" الذي يرجع الظلم المكاني والاجتماعي للنظام الرأسمالي وتأثيره السلبي على فشل تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية. وفي المقابل يمكن القول بأن كلما كان النظام السياسي يتسم بمبادئ الديمقراطية والانفتاح كلما كان تجسيد مسألة العدالة المكانية أمرا ممكنا.

- يتوقف الظلم المكاني والظلم الاجتماعي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لكن في ظل الحركات الاجتماعية نجدها أنها تسعى إلى التقليل من أهمية صفة المكاني ويغلب عليها "السياق التاريخي،" وهذا ما حاول الباحث إثباته من الدراسة الميدانية لمدينة نيويورك- حالة حي هارلم[1]Harlem، الذي يتضمن أغلبية سكانه من الأفارقة الأمريكيين، كما يمتاز بسياقه التاريخي، كمثال

[1]لمزيد من المعلومات حول دراسة حالة هارلم في نيويورك وسياسات التحسين النيوليبرالية التي أنتجت الظلم المكاني على مستوى المدينة، راجع المقال الأتي: Charlotte Recoquillon, Néolibéralisation et (in)justice spatiale: Le cas de la gentrification de Harlem,**justice** spatiale | **spatial** justice, n°6 juin 2014, http://www.jssj.org,pp.1-17

عن ظاهرة الظلم المكاني المتمثلة في الفصل العنصري غير عادل لبعض الفئات "الأقل حظا" كم أسماها راولز سابقا وتجميعها في فضاءات بشكل غير طوعي.حيث هنا لا يمكن أن تؤدي عملية التجميع إلى تأثير إيجابي على هذه الفئات الاجتماعية المحرومة، مقارنة لبعض الفئات "الأكثر حظا" بحكم استفادتها من العزل الطوعي(تجميعها مع أقرانها).[1]

وتأسيسا على الأعمال السابقة يتضح مدى أهمية السياسات العمومية الإقليمية في تحقيق العدالة وإنتاج أقاليم لا نقول عنها مثالية وإنما تتسم بالمرونة ولها القدرة على الوصول أو الحفاظ وتجديد مواردها المادية والبشرية والمؤسسية لتنظيمها وإدارتها بشكل يلائم خصوصياتها وتنوعاتها. وذلك يبقى مرهون بالآليّات والأساليب المتّبعة من طرف حكومات الدول على اختلاف أنظمتها السيّاسية والإدارية الذي يعكس توجهاتها وأطر سياساتها العامة ومخططاتها التّنموية، التي يجب أن تعمل بشكل موازي مع عمليات التّخطيط للتّقليل من التفاوتات والتباينات التي على أساسها يتم التفكير في سبل بناء عدالة مكانية متوازنة، تشاركية، تهدف إلى بناء مدن مركزية تنموية تسعى إلى التوزيع العادل لعوائد التّنمية داخل أقاليمها والأقاليم المجاورة؛ بناء على سياسات إقليمية–حضرية تهدف إلى تعبئة وتجسيد معيار العدالة المجالية الشاملة والمتوازنة من جهة. والتّقليل من ظاهرة الظلم الاجتماعي– المكاني من جهة أخرى، من خلال التقصّي والبحث في متطلبات العدالة الاجتماعية والمكانية؛ لإنتاج مدن تتمتع بالعدالة النّسبية وليست المطلقة، مرنة وليست مثالية تتعارض مع مبدأ الإقصاء وتعمل بمبدأ خلق الفرص والإنصاف والتوزيع العادل مع قياس فعاليته لتحقيق تنمية محلية إقليمية مستدامة– شاملة.

[1] Sylvie Fol, Sonia Lehman-Frisch et Marianne Morange,op,cit,p.22

الفـــصـــل الثـــانـي

النظريات والتجارب الدولية في مجال

التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية

الفصل الثاني: النظريات والتجارب الدولية في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية

تعد صياغة استراتيجية التنمية الإقليمية مطلبا رئيسيا في السياسات التخطيطية التنموية للإقليم، ما يستدعي الاستناد إلى نماذج ونظريات علمية تنموية، تساهم في التخطيط العقلاني للتنمية الاقتصادية الوطنية على مستوى الأقاليم، لهذا حاولت الدراسة التركيز على النظريات الأصيلة لبعض أشهَر روّاد التّخطيط والتجارب الدولية الرائدة في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية؛ بهدف تفسير كيف تنعكس سياسات التّخطيط الوطنية الإقليمية على تفعيل استراتيجيات التنمية الإقليمية؟ وذلك بناء على مجموعة من الأساليب والمبادئ التي تساعد في التّنظيم المكاني لإحداث التنمية، فهناك من تعتمد على الأساليب الاستنباطية في دراسة الموقع، والاستقرائية في دراسة أقطاب النمو، والتحليل المكاني في دراسة المركز والهامش. ولمعالجة ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: خصص المبحث الأول لدراسة النظريات الرئيسية في التخطيط للتنمية الإقليمية مثل نظرية أنظمة المستوطنات البشرية–المكان المركزي للجغرافي الألماني والتر كريستلر؛ ونظرية أقطاب النمو للاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو، ونظرية المركز والهامش لفريدمان، أما المبحث الثاني فناقش التجارب الدولية الرائدة في التخطيط الاقليمي والسياسات التنموية الإقليمية مثل ألمانيا، بريطانيا وفرنسا والتي حددت كمقارنة مرجعية مهمة لتفسير انعكاسات السياسات الإقليمية على نجاح أو فشل المسار التنموي بشكل عام ومدى استفادة الجزائر من هذه التجارب بشكل خاص.

المبحث الأول: النظريات الأساسية في التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية

المطلب الأول: نظرية أنظمة المستوطنات البشرية-المكان المركزي

إن الاهتمام المتزايد للجغرافيّين بدراسة وتحليل العلاقات بين الأماكن المركزية وأقاليمها، وبين الأماكن المركزية والوظائف التي تقدّمها، أدّى إلى ظهور عدّة نظريات، من أهمّها نظرية الجغرافي الألماني والتر كريستلر Walter Christaller عام 1933؛ الموسومة بالأماكن المركزية في جنوب ألمانيا، Die Zentralen in Orte Suddeutchland ، حيث لم تحظ بالاهتمام الكبير إلا بعد الحرب العالمية الثانية من قبل بعض الدول خارج ألمانيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، السويد.

ولكن سرعان ما تم بلورة عمله من خلال نظرية كلاسيكية تهتم بدراسة الموقع غرضها الرئيسي هو فهم المستوطنات البشرية والنشاط الاقتصادي،[1]حيث حدّد بأن المدينة تشكّل مركزا أومستوطنة؛[2] لتقديم السّلع والخدمات إلى الأقاليم المجاورة.[3]

---

[1]لقد لقت النظرية الكلاسكية للموقع(الزراعي والصناعي) وأساليب توزيع النشاطات الاقتصادية، إسهامات كبيرة من طرف رواد الاقتصاد المكاني في ألمانيا وفي مقدمتهم فون تونين(1921) الذي انطلق في تطوير نموذجه التحليلي الخاص بحلقات فون تونين von Thünen rings ، والذي نشر في كتابه الموسوم بالدولة المنعزلة «isolated state» وتم التركيز فيه على طرق استخدام المجال الزراعي وكيفية توفير المنتجات المختلفة للحلقات المحيطة بمركز المدينة باعتبارها مكان الاستهلاك الوحيد لبيع المنتجات. على عكس والتر كريستلر الذي درس المدينة كوحدة متكاملة ومتوازنة(المكان المركزي+ الأماكن الفرعية أو أقاليم الظهير).

أما أوجست لوش(1940) August Lösch، فقد ركز في كتابه "The Economics of Location"على كيفية إحداث "التوازن العام في الفضاء" الذي يكون نتاج عن تعظيم المزايا الفردية(المنفعة) وتعظيم عدد الوحدات الاقتصادية المستقلة. كما أنه اعتمد على نظام أقرب للتخصيص المكاني للصناعات التحويلية عكس النظام الذي اقترحه كريستلر والذي يتلاءم أكثر مع التوزيع الجغرافي لخدمات التوزيع. كما تم التركيز على نظرية الأماكن المركزية بشكل خاص لأنها تفسر التسلسل الهرمي للأماكن المركزية وعملية تنظيم المدن وعلاقاتها بالأقاليم المجاورة، وهذا ما يمكن أن يساعد على إثراء الجانب التطبيقي للدراسة. ولمزيد من التفصيل حول الافتراضات النظرية لكل من نظرية فون تونين وأجست لوش راجع المرجع:

A. Eiselt, Vladimir Marianov, **Foundations of Location Analysis**(Springer :International Series in Operations Research & Management Science,v.155-Junuary 2011 :Part VII Customer Choice And Location Patterns,kathrin Fischer, Central Places: The Theories of von Thünen, Christaller, and Lösch, pp 472-492

هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.1،2006)ص ص.70-74

[2]استخدم مصطلح محلة أو مستوطنة أو مكان مركزي، انطلاقا من أن المركزية تعني الدرجة الوظيفية لذلك المكان.

حيث على أساس وظائف وحجم السكان في تلك الأماكن وتنظيماتها الطبقية يتم تفسير المواقع المركزية وتوزيعاتها وتباعدها وأصنافها، وبالتالي تحديد علاقاتها مع بعضها وبمناطق التأثير حولها، فمنها ذي مرتبة وظيفية عالية ومنها

وهذا ما حاول تفسيره من خلال تقديم بعض الافتراضات الأساسية التي تساهم بشكل عام في عملية فهم وشرح "هيكل المستوطنات البشرية"The structure of human settlement القائم على دراسة العلاقة بين الأماكن المركزية وأقاليمها أومناطق الظهير، ودرجة التأثير بين هذه المستوطنات، ونمو المدن وتطورها، السلوك البشري، المبادئ الاقتصادية.

الفرع الأول: الافتراضات والمفاهيم الجوهرية لبناء النظرية

من بين أهم الافتراضات التي اعتمدها والتر كريستلر في بناء نظريته مايلي:

- الإقليم متجانس طبيعيا وبشريا وماديا: أي أن الإقليمي تميّز باستواء سطحه، بحيث لا تعتريه التضاريس المرتفعة وغير المستوية؛ مما يشكل صعوبة في تعزيز نمو المدينة وتطورها.
- توزيع الموارد الطبيعية والثروات بشكل متساوعلى مستوى جميع الأقاليم.
- الانتشار السكاني يكون بشكل متساوي وعادل.
- السلوك العقلاني للسكان(المستهلكين أوالمنتجين)،في اختيار الأسواق الأقرب لضمان(المنفعة القصوى، تكاليف أقل، توافر المواصلات...).

ومن خلال الافتراضات السابقة لاحظ والتر كريستلر بأن الخدمات والنشاطات المقدمة للسكان في إقليم معين، تختلف في مستوياتها؛ لهذا حاول طرح بعض المفاهيم الجوهرية المتعلّقة بها والموضّحة كالآتي:[1]

- الهرمية أوالتراتبيةHierarchy: وهي تعبر عن وجود تسلسل هرمي ينطلق من الخدمات ذات "المستوى الأدنى" المتواجدة في جميع المراكز سواء كانت مدينة مركزية أوبلدة أوقرية إلى خدمات ذات" مستوى مرتفع" والمتواجدة فقط في المراكز الرئيسية؛ وبمعنى آخر أن المستوطنات الكبرى أوالرئيسية تتمتع بمعظم الخدمات، بينما البلدات أوالقرى الصّغرى لها خدمات محدودة؛ وبذلك يفسّر تحديد النّشاط الخدمي بناء على مبدأين أساسيين:

أ. حجم السكانthe threshold population

تمثّل العتبة السكانية الحدّ الأدنى الضروري لتقديم الدّعم للنشّاط الخدمي أوالوظيفة الحضرية؛ أي أنه كلما انخفض عدد السكّان عن مستوى العتبة المحدّد في إقليم ما؛ سيؤدي ذلك إلى فشل وتوقيف المشاريع

بمرتبة وظيفية أدنى. راجع: محمد جاسم شعبان العاني، **التخطيط الإقليمي، مبادئ وأسس–نظريات وأساليب**، مرجع سابق، ص ص303–304

[3]John Glasson, John Glasson, **An introduction to regional planning: concepts, theory and practice,**op,cit, p. 149

[1] Ibid, p.150

والنّشاطات المقدّمة، وكلما زادت نسبة السكّان عن الحدّ الأدنى للعتبة فسيؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات، وبالتالي تحقيق أرباح أكثر وتعزيز عامل المنافسة.

ب. مدى السوقMarket range[1]

ويقصد بها المسافة التي يستغرقها السكّان أوالمستهلك بغية الوصول إلى خدمة ما، فهي تمثّل الحدّ الخارجي الأقصى لمنطقة السّوق التي تتوفّر على السّلع والخدمات التي يحتاجها السكان في مركز آخر. حيث نجد أن نوعية وقيمة الطّلب على الحاجات والسّلع تؤثّر على اختيارات تنقل الأشخاص، فمثلا التنقل من أجل شراء الجواهر والألبسة الفخمة التي يصعب توفيرها في إقليم ما، يستدعي الاستعداد للسفر إلى مدينة كبرى مجاورة على عكس شراء الحاجات البسيطة التي يمكن الحصول عليها من أقرب قرية صغيرة، وبالتالي يتأثر مدى السّوق(طول المسافة القصوى)[2] بعاملي الوقتTime والتكلفة Cost. ولهذا اقترح العالم الألماني بناء على ذلك بعض الأشكال البيانية التي توضح الحالات المختلفة التي ينتج عنها "تطور النظام الهرمي للأماكن المركزية" والموضحة كالأتي:[3]

[1] لقد أشار كل من الباحثين بري وجاريسونBrian J. L. Berry and William L. Garrison، على أهمية "مدى السوق" أو" مدى السلعة"The range of good" كمفهوم مهم في نظرية المكان المركزي يقصد بها: الحد الأقصى للوصول إلى "السلع والخدمات"، بحيث لا يمكن تجاوز نصف القطر للمبيعات، وفي حالة تجاوزها يكون الطلب صفر وذلك إما لارتفاع سعر السلعة أوزيادة المسافة. ولمزيد من التفاصيل راجع مقالهما التالي:

- Brian J. L. Berry and William L. Garrison, A Note on Central Place Theory and the Range of a Good, **Economic Geography**, Vol. 34, No. 4 (Clark University Oct, 1958), pp. 304-311http://www.jstor.org/stable/142348

[2]ينظر أيضا كريستلر إلى المسافة الاقتصاديةEconomic distance"على أنها عامل أساسي في تحديد ما إذا كان بالفعل المكان مركزي، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة النقل والوقت الذي يتعين على المستهلك استثماره في النقل، ولمزيد من التفصيل راجع: H. A. Eiselt , Vladimir Marianov, op,cit, p.479

[3]Jhon Glasson, op,cit, p154.

الشكل رقم(03): مستويات النظام الهرمي للأماكن المركزية

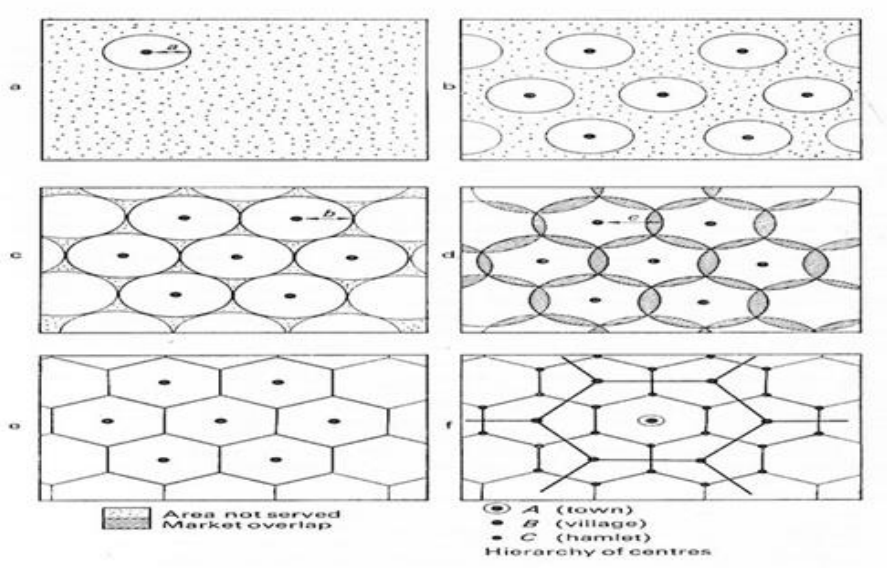

Source : John Glasson, op,cit, p.154

- المستوى الأولى الشكل الدائري(ا):يوضح بأنه هناك مركز خدمي وحيد يقدم نشاطات وخدمات بسيطة ويغطي منطقة سوق صغيرة ومحدودة. فعلى سبيل المثال يمكن لأحد المزارعين فتح متجر صغير يقدم سلع وبضائع معينة تقدّم للسكّان، مع إمكانية أن الخدمة التي يوفرها هذا المتجر لا تغطي الفضاء الدائري بأكمله وإنما فقط منطقة سوق صغيرة Market area.
- المستوى الثاني الشكل الدائري(ب):من خلال الحالة الأولى التمس بعض المزارعين أن المسافة التي يستغرقونها في الوصول إلى منطقة السوق(ا) تكون مدتها أطول وفي نفس الوقت ذات تكلفة عالية؛ مما شجعهم إلى التوجه نحو إنشاء مشاريع ومتاجر خاصة بهم وفق أسعار منخفضة وتعظيم الأرباح، وهذا ما يساهم في تعزيز التنافسية المكانية "spatial competition"، بين المانحين أومقدمي النشاط الخدمي، لكن في هذه المرحلة لا يمكن تقديم الخدمات لجميع الإقليم.
- المستوى الثالث الشكل الدائري(ج):مع تحسين عملية النقل والمواصلات،[1]سيتاح للسكان(المستهلكين) السّفر إلى مسافات أطول، وكذلك يعزز من عمل المنتجين على تحسين طرق وأساليب الإنتاج مما

[1]يشير كريستلر إلى أن أهمية تحسين الطرق والمواصلات من شأنه أن يسهل من عملية نقل البضائع المركزية وبالتالي تقليل التكلفة ومقاومة صعوبة النقل،ما سينعكس على الزيادة في استهلاك السلع المركزية، زيادة في النطاقات، وتحسين تطور الأماكن المركزية بشكل مناسب.

وبالتالي محاولة الوصول إلى كيفية إحداث نمط متوازن"Equilibrium pattern"أو ما يسمى بـ: "توازن العرض Equilibrium supply، من أجل توفير الخدمات لجميع السكان. راجع المرجع: H. A. Eiselt, Vladimir Marianov, op,cit, p.480

ينتج عنه تخفيض في الأسعار؛ وبالتالي التوسيع في نطاق الأسواق وانتشارها لتشمل معظم أجزاء الإقليم، ولكن رغم ذلك يبقى بعض المستهلكين مستبعدين من الحصول على الخدمات.

- المستوى الرابع الشكل الدائري(د): فهويمثل تداخل عدّة أسواق مع بعضها البعض، حيث نجد أن المناطق البيضاء "White area" في الدوائر، تعبّر عن تدفق عدد من السكّان(المستهلكين) باتجاه مركز واحد فقط، بينما المناطق المظللة Shaded areas " فهي تعبر عن تداخل عدّة أسواق مع بعضها البعض مما يمكن السكّان من استخدام أكثر من مركز واحد.
- المستوى الخامس الشكل الدائري(هـ): يوضّح بأنه إذا كان السكّان(المستهلكين)، في المناطق المظللة ذات الأسواق المتداخلة يمتازون بالعقلانية فسيميلون إلى التقليل من تكلفة النقل واختيار المركز الأقرب، وبالتالي ينتج عنه تقسيم تلك المناطق وتطوير مناطق السوق السداسية Hexagonal Market area حول نظام الأماكن المركزية، وتعتبر هذه التعبئة السداسية لمناطق التجارة بشكل متماس أومتجاور من الناحية الحسابية النظام الأكثر كفاءة.
- المستوى السادس الشكل السداسي(و): يوضح الشكل الأخير أو النموذج السداسي، ثلاثة مستويات في التسلسل الهرمي للأماكن المركزية مع وجود نمط متداخل لمناطق التجارة ذات المستوى الأدنى ضمن مناطق التجارة لمراكز الترتيب الأعلى؛ حيث يمكن لهذا التداخل أنينتج عنه التدرج الهرمي التالي:[1]
- المدينة Town: تمثل المركزA والذي يتضمن أنشطة خدمية متعدّدة وكبيرة من(1إلى n)، حيث 1 يمثل المتجر المحلي وn سوق كبير، بمعنى أنها تمثّل الأماكن المركزية الأصلية أوالرئيسية، وظيفتها المحورية هي عملية جذب الأنشطة والخدمات وفق ما يتلاءم مع حجم العتبة السكانية ونطاق السوق، بالإضافة إلى توسيع نطاق تقديم الخدمات إلى جميع الأماكن المركزية الصغرى سواء بلدات أوقرى.
- بلدةVillage: تمثل المركزB، ويحتوي على أنشطة وخدمات محدودة، ومن الممكن أن تكون من 1 إلى (n− 15).
- قرية Hamlet: فهي تمثّل المراكز C الأصغر، والتي تحتوي على عدد ضئيل من الخدمات، ومن الممكن أن تكون من 1 إلى(n− 20).

كما نجد أن الباحث لم يكتف بوضع الأسس التّحليلية لنظريّته، وإنما قام بتطبيقها وإسقاط أهم مفاهيمها على مدينة بلفاريا جنوب ألمانيا، حيث استطاع تحديد سبعة مستويات من الأماكن المركزية بدءا من قرية صغيرة Small Hmlet، إلى مدينة حضرية Metropolitan City، وذلك بتحديد معدل المسافة الأصلية بين

[1]Jhon Glasson, **An introduction to regional planning: concepts, theory and practice**, loc,cit

أصغر المراكز هو7 كلم، مع افتراضه على أن نصف هاته المسافة؛ أي مايقارب 4 كلم يمكن للزبون قطعها بساعة واحدة للوصول إلى مركز الخدمات.

ثانيا: المبادئ الأساسية لتنظيم الهيكل الهرمي للأماكن المركزية

لقد طرح ثلاث مبادئ أساسية يمكن من خلالها تنظيم التدرج الهرمي للأماكن المركزية والتي سماها بالأشكال البديلة للتدرج الهرمي" Alternative forms of hierarchy " والموضحة في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (04): الأشكال البديلة للتدرج الهرمي

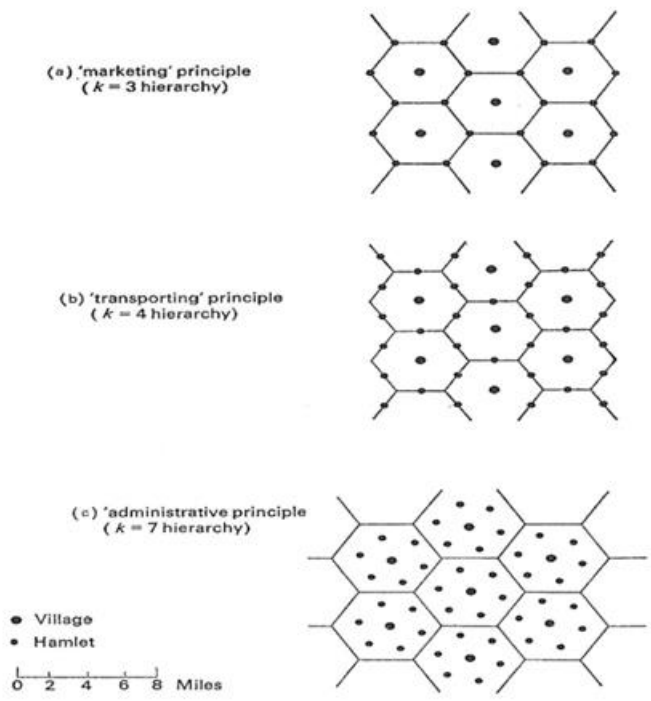

Source : John Glasson, op, cit ,pp.155-157

- مبدأ السوق أوالعرضThe marketing or supply principle: في هذا التسلسل الهرمي تبلغ منطقة السوق ذات الترتيب الأعلى ثلاثة أضعاف حجم منطقة السوق ذات الترتيب الأدنى.[2]بمعنى أنه يكون لكل مكان مركزي رئيسي التأثير على ثلث 1/3 الأماكن المركزية الستة(06) الفرعية المحيطة به؛ بالإضافة إلى المكان المركزي نفسه "الأصلي،" وهذا ما ينتج عنه ثلاثة(03) مراكز مهيمنة بمعامل أوقيمة k=3، أي العدد الإجمالي للمستوطنات ذات ترتيب معين يخدمها مكان مركزي ذو ترتيب

[1]Ibid, pp.155-157

[2] H. A. Eiselt Vladimir Marianov, Foundations of Location Analysis,**International Series in Operations Research & Management Science**,V.155,Junuary 2011. http://dx.doi.org/10.1007/978-1-4419-7572-0 (Kathrin Fisher, Central_Places :The Theories of von Thunen Christaller and Losch, https://www.researchgate.net, p483

أعلى.إذ يكون تكرار وتتابع الأماكن المركزية في ظل مبدأ السوق على الشكل التالي: 1, 2, 3, 6, 18, 54.....الخ، أما تطور مناطق السوق في كل مستوى سيكون: 1, 3, 9, 27, 81

- مبدأ النقلThe transporting principle: يؤدي هذا المبدأ إلى التقليل من المسافة بين الأماكن الفرعية والمكان المركزي، بحيث يمكن ربط أكبر عدد ممكن من الأماكن المهمة على نفس طريق المرور بين الأماكن المركزية، أي أنه توجد أماكن ذات الترتيب الأدنى على حواف الشكل السداسي عكس ما نلاحظه في مبدأ السوق الذي نجدها تتواجد في الزوايا؛ لذلك نجد أن كل مكان مركزي من الدرجة الأعلى يخدم مجموع أربعة(04) من الأماكن فرعية، المكان الأصلي نفسه بالإضافة إلى نصف 1/2 كل من الأماكن الستة(06) المحيطة به. وبالتالي تكون قيمة أومعامل مبدأ النقل يعادل k= 4 .[1]
- مبدأ الإدارةThe administrative principle: يتطلّب هذا المبدأ وجود مكان مركزي واحد له إمكانية السيطرة أو التحكّم الكامل في ستة(06) مراكز فرعية دون تقاسم نفوذ التأثير؛ حيث نجد أن المراكز الفرعية كما هوموضّح في الشكل تتوطن داخل المنطقة السداسية وذلك على غرار المبدأين السابقين، وبذلك يكون معامل هذا المبدأ k=7، أي المكان المركزي بالإضافة إلى الأماكن الستة الفرعية.

الفرع الثالث: أهمية نظرية الأماكن المركزية

بالرغم من أهمية نظرية الأماكن المركزية كنموذج للهيكل المكاني الإقليمي Regional spatial structure، إلا أنها قد وجهت إليها العديد من الانتقادات ومن أهمها مايلي:[2]

- تربط النّظرية تطوّر المستوطنات البشرية بقطاع النّشاطات وتقديم الخدمات التجارية فقط، في حين أنه يمكن للمستوطنات البشرية أن تتطوّر من خلال عملية توطين الموارد الطبيعية في مناطق معينة وإنشاء مراكز صناعية.

- اعتمادها على عوامل ثابتة في تحديد سمات الإقليم أوالمكان المركزي، كاستواء السطح، وتساوي توزيع الموارد الطبيعية والسكان في جميع أنحاء الإقليم، وتشابه المناخ.؛ إلا أن الدراسات التجريبية أثبتت إمكانية العمل بهذه العوامل مثلا في المناطق الريفية ذات الشروط التي تتوافق مع طرح كريستلر، لكن لا يمكن تطبيق ذلك في مناطق أخرى مثل شمال إنجلترا الصناعية، التي تحتاج إلى نظريّات أخرى تفسر ظاهرة التجمّعات أو تكتلات المناطق،وكذلك قد تؤدي العوامل المختلفة خاصّة تأثير الرّحلات المتعددة الأغراض إلى مركز معيّن إلى تقويض الافتراض الذي يناقش مسألة عقلانية المستهلكين، في اختيار أقرب مركز لنشاط الخدمة؛ مما يقود إلى تداخل مناطق السّوق.

[1]Ibid, pp.484
[2]John Glasson, Op,cit,pp.160-161

وفي نفس السيّاق؛ نجد أن بعض الباحثين أمثال B. CurtisRichard G. ؛ انتقدوا معالجة نظرية الأماكن المركزية التقليدية التي تنطلق من المبدأ التحليلي الميكانيكي والهندسي، الذي يوضّح بأن العمليات الاقتصادية قد تِؤدي إلى ظهور الأماكن المركزية، وجردت كل مناقشة حول ما يخص مسألة السلوك الذي قد يؤدي إلى التكتل.[1]

واهتمام النظرية بالنهج الوصفي والستاتيكي، الذي يحدّد العلاقة بين المراكز والأقاليم المحيطة بها، دون الأخذ بعين الاعتبار عملية تطوّر البنية المكانية وعدم تقديم تفسير شامل ديناميكيا لهذه التغييرات،وكذلك الفشل في تفسير التشوّهات في هيكل التسلسل الهرمي من خلال:

- هيمنة المراكز الكبيرة وتأثيرها على إضعاف نموالمستوطنات البشرية الأصغر حجما بشكل مناسب.
- حدوث تشويه بديل بسبب تطوّر مدينة مشتتة" a dispersed city "والتي تعبر عن مجموعة المدن التي تعمل كوحدة واحدة على الرّغم من أنّها منفصلة طبيعيا؛بحيث يكمن التّرابط فيما بينهاعبر أنماط البيع بالتجزئة والتخصص الوظيفي.
- إشكالية تحديد الترتيب الفعلي للأماكن المركزية وصعوبة اختيار معايير مناسبة لترتيب هذه المراكز؛ حيث أدرك بأن التناسب بين عدد السكان وعدد المنشآت الهاتفية المتواجدة في منطقة معينة ليست مؤشرات كافية لقياس المركزية.

وانطلاقا من الأسباب السابقة الذكر؛ نجد أن كريستلر سنة 1962 اعترف بأن نظريته مثالية وغير قابلة للتطبيق عمليا إلافي ظل تطابق النظام الإداري للمنطقة موضوع البحث مع الافتراضات والمستويات التي اقترحها.[2] وهذا ما أتاح الفرصة لعديد من الباحثين بوضع تعديلات جديدة على النظرية أمثال لوش، إيزارد.

---

[1] فمن خلال الباحثين يلعب تكتل الشركات غير المتجانسة دورا في تسهيل التسوق المتعدد الأغراض، وبالتالي إتاحة فرصة للمستهلكين بالاقتصاد في تكاليف التسوق؛كما يركزان على أن تفاعل السوق المتعدد الأغراض وسلوك تعظيم الربح للوكلاء الاقتصاديين للشركات والمستهلكين يمثل القاعدة الرئيسية لتطوير نظرية أماكن مركزية جديدة، أو كما سمياه بـ: "النموذج الاقتصادي للأماكن المركزية"An Economic Theory of Central Places،الذي يأخذ بعين الاعتبار "السلوك الاقتصادي المكاني" A spatial economic behaviour.ولمزيد من التفاصيل حول الافتراضات النظرية للنموذج المقترح للباحثين راجع المقال الأتي:

- B. Curtis Eaton and Richard G. Lipsey, An Economic Theory of Central Places, **The Economic Journa**l, Vol. 92, N°. 365(Mar, 1982) pp. 56-71. https://doi.org/10.2307/2232256. http://www.jstor.org/stable/2232256

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، **التخطيط الإقليمي–دراسة نظرية وتطبيقية**،مرجع سابق، ص.200

ورغم هذه الانتقادات إلا أنه نجد أن نظرية الأماكن المركزية قد اكتسبت أهمية بالغة في مجال التخطيط الإقليمي؛ لذلك يمكن طرح التساؤل الأتي: ما موقع نظرية الأماكن المركزية في مجال التخطيط الإقليمي وإحداث التنمية الإقليمية؟

لقد رجح العديد من الباحثين والمتخصصين في مجال التخطيط الإقليمي، أن أهمية ودور نظرية الأماكن المركزية يرجع للحجج التالية:[1]

1. تمثل نظرية الأماكن المركزية إطارا عاما قيما لفهم الهيكل المكاني الإقليمي The regional spatial structure
2. ساهمت النظرية في تحديد مفاهيم هامة وجوهرية للمخطط الإقليمي مثل: العلاقة الترابطية بين المدن وأقاليمها، التسلسل الهرمي للوظائف والمراكز، نطاق السوق والعتبة السكانية.
3. تمثل نموذجا للتخطيط المستقبلي.
4. يقلل النظام الهرمي للأماكن المركزية من الازدواجية والهدر.
5. طريقة فعالة نسبيا لإدارة وتخصيص الموارد داخل إقليم ما، مما يسهل عملية تحقيق الفوائد الاجتماعية الناجمة من حجم الاقتصاديات.
6. يساهم عامل الترابط والتناسق بين الأماكن المركزية إلى عملية تخطيطية متكاملة تراعي المراكز المراد التخطيط لها ودراسة الآثار المترتبة عن المراكز الأخرى داخل المنطقة نفسها، وهذا ما أكده هيلورست Hilhorst بأن الهيكل المكاني الإقليمي "المتماسك بشكل وثيق"، قد يؤدي إلى مقاومة الصّدمات الاقتصادية في المنطقة بشكل فعّال.
7. في ظل التخطيطيين المركزي والإقليمي: يمكن للنّظرية أن تمثل أهمية خاصّة في التّنمية الاقتصادية(القطاعية والمكانية)، وخاصّة في حالة ما أجريت عليها تعديلات مناسبة مع الظّروف البيئية.[2]

المطلب الثاني: نظريةأقطاب النموFrançois Perroux

لقد أسفرت بعض الدّراسات الفرنسية عن ظهور مفهوم "أقطاب النمو"The Growth pole، الذي أستخدم لأوّل مرة سنة 1955 من طرف المفكّر الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيروFrançois Perroux في مقاله الشّهير الموسوم بـــ: « Note Sur La Nation De Pole De Croissance » والذي اعتقد أن القاعدة الأساسية للتّنمية المكانية والصّناعية تنطلق من فكرة أنّ "النمولا يحدث في جميع المناطق وفي نفس

[1]John Glasson, op,cit, pp.163-168

[2]هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**،مرجع سابق،ص.77

الوقت، ولكن يظهر على شكل نقاط أوأقطاب نمو بكثافات مختلفة، وينتشرمن خلال قنوات مختلفة وبتأثيرات متفاوتة على الاقتصاد الوطني."[1]

وبعبارة أخرى حاول بيرو من خلال هذه المقولة هوربط التّنمية المستقطبة بفكرة الحيز الاقتصادي المجرد أوالمطلقAbstract space كمكوّن رئيسي في دفع وتحريك الأنشطة الصّناعية وإهمال الحيز الجغرافيGeonomic space[2] أوماأسماه بـBanal space " كبعد مهم من أبعاد التّنمية.

الفرع الأول: إستراتيجية بيرو في تحليل ديناميكية التنمية الإقليمية الصناعية

إن الأدبيّات اللّاحقة التي أعقبت الأعمال الأصلية لمجموعة من الروّاد الفرنسيين أمثال بيرو، بودفيل، هيرشمان، ميردال اتّسمت ببعض الالتباسات حول مصطلح "أقطاب النمو".[3]

لهذا سنحاول توضيح وتحديد أهم المفاهيم الاقتصادية الرئيسية والمشتركة بين هؤلاء الباحثين الفرنسيين المهيمنين في تطوير نظرية أقطاب النمو وتفسير عملية النمو والتّنمية المستقطبة والمحدّدة في العناصر التالية:

1. الحيّز الاقتصادي كوعاء لظهور فكرة أقطاب النّمو، لقد انطلق بيروفي بناء نظريته من خلال التّركيز على الفضاء أوالمكان الاقتصاديEconomique space" كمجال للعلاقات المترابطة بين العوامل الاقتصادية المختلفة، وذلك باستخدام الشركة كوحدة أولية للإنتاج وكمرجع لتحديد التصنيفات الثلاثة للحيّز الاقتصادي:[4]

أ. الحيّز الاقتصادي كمجال لخطّة معينة Space as defined by a plan، ويتجسّد من خلال تحليل مجموعة العلاقات بين الموردين والمشترين بناء على تحليل المدخلات The input،والمخرجات The output .

---

[1]Jhon Glasson, op,cit,p.171

[2]لقد اعتبر فرانسوا بيرو الحيز الجغرافي بأنه مساحة أوفضاء عادي « Banal » ويتم تحديده من خلال العلاقات الجيولوجية بين النقاط–الخطوط– الأحجام، ومختلف الوحدات السكان–الوسائل. كما يكون التوطين على أساس جغرافي وليس اقتصادي. راجع مقال:

François Perroux,Economic Space: Theory and Applications,Oxford University Press :**The Quarterly Journal of Economics**, Vol. 64, No. 1 (Feb., 1950),pp 89-104,http://www.jstor.org/stable/1881960

[3]يشير مصطلح كل من أقطاب النمو أو مراكز النمو إلى الموقع المكاني Spatial location، لكن بعض الباحثين يرون بأنه يكمن الاختلاف بينهما من حيث النطاق حيث يربط البعض أقطاب النمو بالمستوى الوطني أما مراكز النمو بالمستوى الإقليمي.

[4]François Perroux,op,cit, pp 89-104

ب. الحيّز الاقتصادي كمجال موجّه للقوى الاقتصاديةEconomic space as afield of forces، ومنه اشتقّ مصطلح "قطب" يتكوّن من مراكز(أقطاب أوبؤر)؛ التي تنبثق منها قوى "الطرد المركزية" Centrifugal، وتندفع إليها قوى "الجذب المركزية"Centripital .

ت. الحيّز الاقتصادي كمجال متجانس Economic space as a homogeneous aggregate،ويحدّد من خلال العلاقات المتجانسة بين الشّركات المختلفة وفضائها الاقتصادي سواء في شكل وحدات أوهياكل، كما يمكن وضعها في ظروف متكافئة تقريبا مما ينتج عنه تجانس في الأسعار والتّكاليف والنقل والمسافات الاقتصادية.

2. أهمية الصّناعات القائدة وانعكاسها على ظاهرة الاستقطاب والانتشار؛ بالنّظر إلى التّصنيفات السّابقة للحيّز الاقتصادي نجد أن بيرو ركّز على التّصنيف الثاني(ب)، أي الحيّز الاقتصادي كمجال للقوى الاقتصادية، والذي على إثره أطلق ما أسماه الصناعات القيادية "Leading industries"، أوالصّناعات الدّافعة" Industrie Motrice والتي تعدّ بمثابة النّواة الأولى الأساسية لدفع وتحفيز عملية النمو. فهي بذلك تمثّل أقطاب النّموأوالصّناعات المسيطرة على المنشآت الاقتصادية الأخرى، أي الصناعات التابعة "Affiliate industries"، وهي تلك المنشآت المرتبطة بها والتي يتم إحداث النّموفيها من طرف أقطاب النّمو وذلك من خلال شبكة من الأسعار والتدفقات والتوقّعات.[1]وتتميّز هذه الصناعات القيادية ببعض الخصائص التالية :[2]

– صناعة جديدة وديناميكية نسبيا تتمتّع بمستوى تكنولوجي متقدّم مما يساهم في تطوير عملية النموفي الإقليم.

– تتميّز بمرونة عالية من حيث الدّخل نتيجة الطلب الكبير على منتجاتها في الأسواق الوطنية.

– لديها روابط قويّة مع القطاعات الأخرى وتتمثّل هذه الرّوابط في شكلين: "روابط أمامية" Forward Linkage، حيث يكون للصّناعة نسبة عالية من مبيعات الصناعة الوسطية من إجمالي المبيعات. أو "روابط خلفية "Backward بحيث يكون للصناعات نسبة عالية من المدخلات الوسيطة من صناعات أخرى من إجمالي المدخلات.

[1]Per Kongstad,Growth Pole and Urbanization : Acritique of Perroux and Friedmann , **Willey-online library**,July 1974, V.6 issue.2, pp.114-121, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/j.1467-8330.1974.tb00602.x,

[2]Jhon Glasson, op, cit,pp.173-180

3. الاستقطاب والتكتلات الاقتصاديةPolarisation and Agglomeration Economies؛ تدل عملية الاستقطاب[1]على أن النّموالسّريع للصّناعات القيادية سابقة الذّكر في أقطاب النمو،سيؤدي إلى استقطاب وحدات اقتصادية أخرى. وبالتالي ظهور تكتلات اقتصادية متنوّعة(وفورات اقتصادية داخلية وخارجية)؛ كما يحدث أيضا استقطاب جغرافي خاصة في ظل تدفق الموارد وتركيز الأنشطة الاقتصادية في مراكز معينة داخل الإقليم. ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من اقتصاديات التكتل:[2]

- الاقتصاديات(الوفورات) الداخلية للمنشآت Economiesinternal، وهي متوسط تكاليف الإنتاج المنخفضة الناتجة عن زيادة معدل المخرجات. كما يتيح هذا الإنتاج واسع النّطاق الاقتصاديات التّقنية مثل التخصّص الوظيفي، الاقتصاديات الإدارية–التّسويقية والمالية وغيرها.
- الاقتصاديات(الوفورات) الخارجية Economiesexternal– للمنشآت ولكن داخلية بالنسبة للصناعة. وهي انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من منتج المنشاة عندما تتوسع الصناعة في موقع معين. كما تنشأ اقتصاديات الموقع من القرب الموقعي الذي يربط المنشآت؛ الأمر الذي ينعكس على تطوير العمالة الماهرة والتبادل السّهل للمواد والمنتجات.
- الاقتصاديات(الوفورات)الخارجيةEconomiesexternal، للصناعة ولكنها داخلية للمنطقة الحضرية، وهي انخفاض تكاليف المنشأة نتيجة نموعدة صناعات في مكان واحد. ويطلق عليها" اقتصاديات التحضر"، التي تشمل تطوير أسواق العمل الحضرية، سهولة الوصول إلى الأسواق الكبرى وتوفير نطاق واسع من الخدمات سواء من طرف القطاع العام والخاص لكل من السكان والصناعة.

4. تأثيرات الانتشارSpread effects؛ إن التطوّر والنّمو السريع لأقطاب النّمو المتكتلة جغرافيا ينتج عنه مع مرور الزّمن ظاهرة الانتشار،[3] بمعنى انتشار التّنمية من الأقطاب المهيمنة(ذات الصناعات

---

[1]أما حسب البروفيسور في علم الاقتصاد بودفيل، يمثل مصطلح "الاستقطاب" عملية ديناميكية – طوعية لتطور الهياكل ليست الاقتصادية فقط وإنما أيضا الاجتماعية، والمؤسسية، تهدف إلى تكامل بين ثلاثة أنواع من المصفوفات:– مصفوفة المدخلات والمخرجات، مصفوفة الرأس المال، مصفوفة البنى التحتية؛ وقد عرفه على أنه:" تطوير لمجمع اقتصادي واجتماعي يتكتل جغرافيا." أي نلاحظ ربط بين ثلاثة عوامل اقتصادية واجتماعية مع إضافة البعد الجغرافي (المكاني) كمحدد أخر يأخذ بعين الاعتبار في عملية الاستقطاب والتكتلات الاقتصادية. ولمزيد من التفاصيل حول هذا المصطلح وتصنيفاته. راجع:

- Jacques . R. Boudeville, **Aménagement du Territoire et polarisation** (Paris: 1 Editions M-TH.Genin-Librairies Techniques,1972) pp.264-267

[2] Jhon Glasson, Op,cit, pp.175-176

[3]قد حظيت فكرة انتشار التنمية الاقتصادية وتحديد أثارها من أقطاب النمو إلى الأقاليم المحيطة بها جدلا كبيرا بين رواد نظرية أقطاب النمو ومراكز النمو وخاصة فيما تعلق بتحليل واثبات مسار هذه الفكرة ميدانيا. ومن بين الباحثين الذين

القيادية) إلى المناطق المحيطة بها.أوكما حدّدها ميردال G.Myrdal بأنها عبارة عن:"عملية الطّرد المركزي التي تحدث نتيجة الزّخم الاقتصادي من مراكز التوسّع الاقتصادي إلى مناطق أخرى".[1] كما تُعتبر أيضا ظاهرة الانتشار بالنّسبة للمخطّط الإقليمي"كأداة سياسية".[2]

الفرع الثاني: أهمية نظرية أقطاب النمو في التّخطيط الإقليمي والتّنمية الإقليمية

مما سبق يمكن القول؛ بأن نظرية أقطاب النموقد اكتسبت أهمية بالغة في السياسات الوطنية الإقليمية لبعض الدول مثل: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبرت كأداة سياسية مهمة في التّنظيم المكاني والتّخطيط لسياسات التّنمية الإقليمية وإيجاد حلول للمشكلات الإقليمية. ولذلك سنحاول تحديد بعض الحُجج الدّاعمة لمدى قيمة وأهمية العمل بمبادئ نظرية أقطاب النّمو في السياسات الوطنية الإقليمية وأثرها على التّنمية الإقليمية، ومن أهمها مايلي:

أولا: إيجابيات نظرية أقطاب النمو

1. استخدام نظرية أقطاب النمو كأداة سياسية في عملية التّخطيط للتّنمية الإقليمية لأنها تساهم في تفعيل وتحفيز التّنمية عن طريق التكتّلات أوالوفورات الاقتصادية المختلفة(الداخلية–الخارجية–اقتصاديات التحضر)؛ كما تساعد ظاهرة تركيز الاستثمارات في بعض مراكز النمو إلى التّقليل من تكاليف الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق على مناطق كثيرة. أما ظاهرةآثار الانتشار خارج أقطاب النموفتساهم في امتصاص مشاكل المناطق المتدهورة أوالمتخلفة[3].

حـاولوا تطـوير ومناقشـة ذلـك نجـد الاقتصـادي السـويدي ميردالسـنة 1957 الـذي نـاقش ظـاهرة أثـار الانتشـار SpreadEffects والظاهرة المعاكسة لها "الآثار العكسية"Backwash، حيث حدد هذه الأخيرة بأنها مجموعة من الآليات: الهجـرة وحركـة رؤوس الأمـوال والتجـارة التـي مـن خلالهـا تتطور"العمليةالتراكميـة"Cumulative Processمـن الأعلـى" المنـاطق المحظوظـة " إلـى الأسفل"المناطق غير محظوظـة". فـإذا كانـت نتائجهـا إيجابيـة علـى أقطـاب النمـو فستكون سلبية على المناطق الأخرى. كما نجد أنه ركز على الأهمية والنتائج الإيجابية لأثار الانتشار في الدول المتقدمة التي تتوافر على مقومات أو الظروف الموائمة لإحداث التنمية مقارنة بالدول النامية التي يكون مستوى التنمية فيها ضئيل وبالتالي أثار الانتشار ضعيفة. لهذا دعا إلى محاولة إيجاد سبل لسد الفجوة بين الدول الشمال–الجنوب، للتقليل من ظاهرة التفاوتات الاقتصادية. وهذا ما حاول تداركه من قبل جون فريدمان في نظريتة"المراكز والهوامش". ولمزيد من التفاصيل راجع:

- Myrdal Gunnar, **Economic Theory and underveloped Regions**, Duckwortht(1957), pp23-38, voir ce article a ce cite : http://duncankennedy.net

[1]Ibid, pp.23-38

[2] Jhon Glasson,op,cit, p.173

[3]راجع:. Jhon Glasson, Ibid,pp.181-182

2. أهمية مسألة التدخّل الحكومي أوالنهج الاقتصادي المتّبع للدولة كمعيار أساسي لقياس إيجابيات نظرية أقطاب النمو؛ ففي الدول المتقدّمة ذات" النّهج الرأسمالي" نجد أنها استفادت من النظرية من خلال وضعها بعض الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية انتشار النموالمتمثّلة فيما يلي:

- تشجيع القطاع الخاص في توجيه الاستثمارات، وذلك من خلال فتح الحوافز والتّسهيلات الإدارية والفنية التي تتيح المجال للوصول إلى مكان الموارد المراد تنميتها واستغلالها.
- إمكانية استخدام مراكز النمو كبؤر للاستثمارات الحكومية وتوسيعها إلى نطاق المناطق المحيطة بها التي لا تحتوي على الصناعات القائدة، وبالتالي خلق دخل أفضل من خلال خاصية الانتشار وزيادة التفاعل الاجتماعي بين سكان تلك المناطق.

3. أهمية الصناعات الحديثة والابتكارات كأساس لدفع عملية النمو والتّنمية، لقد أنطلق بيرو من الفكرة الأساسية "ابتكارات شومبيتر".'Schumpeterian innovations ، والتي طورها كنهج مهم لتحقيق التغيير الهيكلي أوالتّنموي الذي يكسب الاقتصاد منحى مغاير عن النّطاق الستاتيكي أونموذج الدائرة الثابتة(تساوي معدلات النمو). وبرر ذلك من خلال فكرة مفادها أن الصّناعات الحديثة مقارنة بالصناعات القديمة تساهم في خلق وتطوير منتجات جديدة(ذات مرونة ومداخيل عالية) بدل المنتجات التقليدية(الثابتة ومنخفضة المداخيل.)؛ وهذا بدوره يرفع من معدلات التّنمية، فمن وجهة نظره يشير إلى أن"عائدات التّنمية تنتج من الآثار المباشرة وغير المباشرة للابتكارات."[1]

ثانيا: سلبيات نظرية أقطاب النمو

لقد حقّقت نظرية أقطاب النّمو بعض الإيجابيات في شقها النّظري من خلال طرح مبادئ التكتلات وظاهرة الانتشار والاستقطاب ودورها في تسهيل عملية التّخطيط الإقليمي وتحليل مساراتالتّنمية؛ إلا أنها تعرّضت إلى بعض الانتقادات في شقها التّطبيقي ومن أبرزها مايلي:

1. مسألة التّركيز على الحيّز الاقتصادي والعلاقات التّرابطية بين أقطاب النمو واستبعاد الحيّز الجغرافي: وهنا نجد أن بيرو قد عمل على إبراز أهمية المكان الاقتصادي في تشكيل القوى الاقتصادية(أقطاب النمو) وأهمل المكان الجغرافي كعامل أساسي في النّظرية، لكنّه برر ذلك من خلال

– محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق،ص ص333–334

[1]J. R. Lausen, On Growth poles, **Urban Studies**, V.6,N°.2,June 1969. Pp.137-161,Look at this cite : https://doi.org/10.1080/00420986920080231

تأكيده على العلاقة بين الأقطاب الجغرافية،[1]والاقتصادية وأثارها الإيجابية على الأقاليم المحيطة بها؛ حيث اعتبر المركز عنصرا نشطا وإيجابيا بينما الإقليم المحيط عنصرا تابعا وسالبا.[2]

وهنا رغم تحديده للمركز أوالمدينة الحضرية كمصدر أساسي لنشر التّنمية إلا أنه أهمل الوظائف الرئيسية للمدن التي يجب إتباعها لإحداث التّنمية المتوازنة بين المدن والهوامش كأقاليم مساعدة أوداعمة لحركة التنمية المكانية.

1. عدم تقديم بيرو لمعايير محدّدة تفسّر ديناميكية عمل أقطاب النّمو؛ مما أثار شكوك بعض المنّظرين الإقليمين وتساؤلات عديدة حول مسار عمل أقطاب النمو، والتي لم تلق إجابات مقنعة من طرف بيرو ومن أهمّها:[3] كيف تنشأ الأقطاب؟ كيف تنشر الاندفاعات التّنموية ضمن الأقطاب؟ ماهو المدى الزّمني اللّازم لظهور تأثيرات عملية الانتشار؟ هل يختلف من دولة إلى أخرى؟ ومن مرحلة تنموية إلى أخرى.كيف تحدّد معايير التوطّن والاستقطاب؟ ماهو حجم الاستثمار لتحقيق عمليات الاستقطاب؟

وبالإضافة إلى التّساؤلات السّابقة نجد أن المفكّر لوسينLausen قد قدم بعض الانتقادات تدعم الفكرة السّابقة حول عمل أقطاب النمو والمتمثّلة في عدم قدرة بيروعلى استنباط جهاز تحليلي واضح لوصف ديناميكيات أقطاب النمو للاستفادة منه كأداة واضحة للتّخطيط؛ وكذلك عدم توافق الأدوات المنهجية الكمية المستخدمة مع السياق العام لمفهوم أقطاب النمو، مما جعل هذا الأخير محل شكوك في مجال الاقتصاد الإقليمي.[4]

2. ضعف التّجارب الميدانية لنظرية أقطاب النمو في الدول النّامية؛ حيث اتّسمت بعدم التّوازن بسبب ضعف نتائجها التّحليلية والفجوة الإقليمية التي ظهرت من خلال محاولة تطبيقها في الدّول المتخلّفة مقارنة بالدول المتقدّمة التي لقيت فيها استجابة واسعة واستفادت من أسسها التّحليلية. حيث أجمع معظم المفكرين على إرجاع ذلك إلى ضعف تأثيرات عملية الاستقطاب والانتشار خاصّة في الدول النامية التي تفتقر إلى الصّناعات القيادية أو تركيزها في مناطق معينة مما يؤدي إلى عدم التحكّم في عواقب هاته

---

[1]لقد حدد بيرو"القطب الجغرافي"The geographyical Pole، على أنه الصورة الجغرافية للصناعة المبتكرة حديثا والأنشطة المرتبطة بها، حيث أخذ بتحليل شومبيتر واعتمد على أدواته ومفاهيمه من وضعها الأصلي('القطاعي–الزماني) وطبقه وفق منظوره(القطاعي –الزماني–الجغرافي). أي وضع ملاحظات حول شكل النظام الصناعي في الحيز القطاعي وتحولاته المتوقعة في الحيز الجغرافي أو الطبوغرافي. راجع:

1. J. R. Lausen,**On Growth poles**, Ibid,pp137-161

[2] فؤاد غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، **مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**، مرجع سابق، ص.148

[3]راجع المراجع التالية:هوشيار معروف، مرجع سابق، ص.98 وثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص.238

[4] J. R. Lausen, op, cit ,pp137-161

العمليات وأثارها السلبية على التنمية الإقليمية وزيادة حدة التفاوت الإقليمي.[1] وهذا ما حاول معالجته الاقتصادي لوسن في مقاله: حول أقطاب النمو On Growth Pole؛ حيث قدم اقتراحا عن كيفية تسريع عملية النمو في البلدان النامية من خلال إنشاء هياكل مؤسسية متنوّعة تقلل من متطلبات استراتيجية الاستقطاب.[2]وكذلك فريدمان الذي اعتبر أن هذه المعضلة والفجوة الإقليمية بمثابة رأس الخيط الذي انطلق منها في تحليل نظريته "المراكز والهوامش."

وفي الأخير يمكن القول بأن نظرية أقطاب النموقد مثلت جسرا مع نظريات الموقع الصناعي السّابقة الذّكر خاصّة كريستلر وأوجست، بالرغم منأن طريقة التّفكير والتّنظير تختلف فيما بينها، إلا أننا نجد أن معظم الأدبيات أشارت إلى أن النّظرية اعتمدت في التّحليل على الأسلوب الاستنتاجي Deductive method؛ أما الثّانية فتركّز على الأسلوب الاستقرائيInductive method.

المطلب الثالث: نظرية المركز والهوامشJohn friedman

لقد انطلق فريدمان في "نظريته العامة للتنمية القطبية" أوالمراكز والهوامش بتوضيح أهمية التّخطيط الإقليمي كوسيلة لإحداث تغييرات في التّنظيم الاقتصادي المكاني، وإيجاد حلول للمشاكل التّنموية الإقليمية وخاصّة تلك المتعلّقة بالمناطق الفقيرة الهامشية التي فرضت موقعها في صلب السياسات الإقليمية، وخير دليل على ذلك تجربة الحكومة الفنزويلية ومجهوداتها الواسعة النّطاق في التّنمية الإقليمية في غوانا عام 1965 سنة، وتجربة فريدمان عام 1966 لتطبيق استراتيجية التّجميع الإقليمي في جويدا غانا،[3] للتّقليل من ظاهرة التّركّز الاقتصادي في مدينة كركاس في فنزويلا.

ويشير كذلك بأنّ الهيكل المكاني الاقتصادي ينتج من التّفاعل بين الأنماط المكانية[4] وتسلسلات النموفي الفضاء، وتتغيّر هذه العمليات حسب تطوّر مراحل التّنمية والنموالاقتصادي مما يفرض على

---

[1] لقد أشار هوشيار بأن التفاوت الإقليمي لأي اقتصاد وخاصة النامي يجعل عملية الاستقطاب غير متوازنة للتنمية لاقتران ذلك بتركيز الاستثمارات الصناعية التحويلية في أقاليم ومواقع محدودة..... مما يجعل نطاق الاستقطاب ومن تم الانتشار مرتبطا بالوفورات الصناعية الحضرية والتكتلات. ولمزيد من التفاصيل حول مجموعة العوامل المباشرة وغير المباشرة في عمليتي الاستقطاب والانتشار راجع:

- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص.96

[2]J. R. Lausen, op,cit,pp137-161

[3]ثائر مطلق محمد عياصرة،**التخطيط الإقليمي–دراسة نظرية وتطبيقية**،مرجع سابق،ص.337

[4] يحدد فريدمان بأن دراسة التنمية المكانية والاقتصاديةتكمن في كلا من الأنماط المادية: ترتيب المستوطنات البشرية في الفضاء، المرافق الإنتاجية وطرق النقل واستخدامات الأراضي وتكمن أهميتها المباشرة في حساب متطلبات الاستثمار أما أنماط النشاط: فتتألف من تدفقات رأس المال، العمل ، السلع، والعلاقات التي تربط العناصر المادية في الفضاء.ولها دور رئيسي في تفعيل عملية التنمية. راجع المرجع:

الحكومات تبني "استراتيجية مثالية للتحوّل المكاني." بهدف معالجة المشاكل والقضايا الإقليمية عبر مراحل مختلفة من مرحلة المجتمعات الانتقالية إلى المجتمعات المتقدّمة اقتصاديا:[1]

1. المجتمعات الانتقالية"(فترة التّصنيع المبكر)؛ التي تترتب عنها المشكلة الإقليمية نتيجة تركيز الأنشطة ولأسباب مختلفة في مركز واحد أوعدد قليل من المراكز،·الأمر الذي يؤدي إلى انقسام الدولة إلى أقاليم مركزية ومناطق هامشية، حيث شبه فريدمان هذه العلاقة بـ"شبه استعمارية" A quasi-colonial relationship مع المركز؛ حيث تحاول هذه الأخيرة إلى العمل على استغلالها "كمضخات شفط" وذلك بسحب العناصر الأكثر ديناميكية من المناطق الستاتيكية والاستفادة من جميع التدفقات الخارجية سواء البشرية(رأس المال البشري) أوالمادية(رؤوس الأموال والموارد). الأمر الذي ينتج عنه عملية تراكمية–سريعة–ومستدامة للنمو الاقتصادي. مما يزيد في فروقات الدخل والفجوات الإقليمية بين المركز والمناطق الهامشية. وهنا تجد المجتمعات الانتقالية نفسهافي مشكلة أخرى تتعلّق بالجانب المكاني للتّنمية الإقليمية الذي يطرح مسألة الاختيار بين الخيارات الحضرية المتبادلة: إما تشتيت الاستثمارات بحيث تحصل كل منطقة على نصيبها العادل، وبالتالي تحقيق "المساواة الاقتصادية" أوتركيز الاستثمارات في أقطاب النّمو؛ وذلك وفق استراتيجية "التركّز الانتقائي" وتأجيل أوتأخير الاستفادة من العوائد التّنموية بالنّسبة للمناطق الهامشية.

فهي بذلك تشكل معضلة تحمل المزيد من التعقيدات المتمثّلة في صعوبة الاختيار بين "العدالة الاجتماعية"(عملية التّشتيت) في توزيع عوائد التّنمية الاقتصادية و"زيادة النمو في الإنتاج"(عملية التركيز). وهنا أصبحت مشكلة التفاوتات الإقليمية لصيقة بهذه المجتمعات بحيث تبقى أقاليمها الهامشية تابعة أو مستغلّة من طرف المناطق الحضرية لزيادة نموّها الاقتصادي، بطرق تعسفية تستنزف الموارد الأساسية لهذه الأقاليم لتوجيهها إلى الاستثمارات في الصّناعات التّحويلية.

وهذا ما حاول تداركه من خلال اقتراحه العام حول عملية الخيارات التّنموية للأقاليم، وهو عدم ربطها بعوامل الرّفاهية أوالكفاءة خاصّة في المرحلة الحالية؛ وإنما النّظر في إمكاناتها المحتملة لتحقيق أهداف التّنمية الوطنية حيث صرح في قوله:"... الهدف الأساسي لمعظم المجتمعات الانتقالية هو تحقيق اندماجها وتكاملها الاقتصادي والاجتماعي في الحيّز المكاني."

- Jhon Friedman,William Alonso,**Regional Development and Planning:Regional development as a policy issue,**op,cit,pp2-9

[1] Ibid, pp.3-6

2. المجتمعات المتقدّمة اقتصاديا(فترة النضج الصناعي)؛ تميّزت هذه المرحلة بالتّغيير في أجندة السّياسات العامة للحكومة، حيث بدأت المشاكل الإقليمية تظهر في أشكال مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في فترة المجتمعات الانتقالية، ومن ثمّ التّوجه في التّخطيط المكاني إلى دراسة المشاكل الداخلية للموقع، واستخدام الأراضي في البنية الدّاخلية للمناطق الحضرية أو أقطاب النّمو.وبذلك تمخّضت عن هذه الفترة العديد من التّغيّرات الاقتصادية من أهمها مايلي:

- عدم وضوح الفروقات الإقليمية؛ خاصّة مع توحيد الأسواق والاستخدام الكامل للموارد، وتقليص الاختلافات في تكاليف الموقع.
- ظهور أقاليم مكثفة؛ إثر زيادة التّحضّر وتحسين الاتصالات والمواصلات مما أدى إلى تغيير إيديولوجي بشكل تدريجي وصولا إلى مستوى عالمي.
- ظهور نظام حضري؛ يتميّز بعلاقات واسعة بين المدن وأقاليمها يمتد تأثيرها على الدّولة ككل.
- عدم التّعامل مع مسألة الرّفاهية؛ بين الأقاليم كقضية سياسية رئيسية للنّموالاقتصادي(ربطها فقط بعدم استقرار الموارد البشرية) مقارنة بالمرحلة المبكّرة للتّصنيع.
- النّضج الاقتصادي وعملية التّحديث؛ سينعكس على تحسين عملية التّنمية الاقتصادية من خلال صنع القرارات الخاصّة التي تستقطب العديد من رجال الأعمال والمستثمرين الذين تُوفّر لهم المعلومات الكافية والشاملة حول "فرص الاستثمار البديلة".

الفرع الأول: نموذج التنظيم الهرمي المكاني

لقد اقترح جون فريدمان بأنّ أيّ نظام جغرافي يتكوّن من نظامين فرعيين مكانيين[1]:فالأول يمثّل القطب A core ويشكل القلب الدّافع الديناميكي للنّظام، ويمكن تحديده من خلال مفاهيم المناطق الحضرية، مراكز النّمو، المراكز–المدن؛ والثّاني يمثل: الهوامش– الأطراف Periphery وهي المناطق التّابعة والخاضعة للنّظام الأول(المراكز).

وكما سبق الذّكر في الأجزاء السّابقة، نجد أنه قد حاول تطوير أفكار كل من ميردال وهيرشمان حول العمليات المستخدمة في إحداث التّنمية الدائرية المتراكمة، سواء عن طريق "الآثار الخلفية السالبة" والتي تنشط على مستوى المناطق الهامشية إلى المراكز عن طريق –مثلا– الهجرة المنتقاة للأيدي العاملة، رؤوس الأموال، البضائع من المناطق الرّيفية إلى المدينة. أو"الآثار الانتشارية الموجبة"، التي تنشط في

[1]Jeremy Alden, Robert Morgan, **Regional planning : A comprehensive view,**op,cit,p.65

المناطق المركز وباتجاه الهوامش– الأطراف، ويمكن إرجاع نجاح أوفشل هذه العملية الأخيرة إلى العوامل التالية:[1]

- المستوى والوضع التّنموي للمراكز (فكلما كان وضع المناطق الحضرية أفضل، كلما كانت سرعة ونوع وحجم الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة، والعكس صحيح.
- التدخّل الحكومي[2]في السّياسات التّنموية، تدخّل الدّولة عن طريق التّخطيط يساهم في العمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المراكز والهوامش الناتجة عن اتساع ونموأسواق المناطق المركزية على حساب المناطق الهامشية، فهذه الازدواجية الاقتصادية من شأنها أن تؤثّر على انتشار التّنمية بشكل متوازن.

واستناد على ما سبق؛ اقترح فريدمان نموذجا بسيطا يفسر عملية التّنظيم المكاني، من خلال التّركيز على إبراز العلاقات بين النّظام المكاني المركزي والتّنمية الاقتصادية الوطنية، وتوضيح مراحل التّنظيم المكاني التي من خلالها يتطوّر الاقتصاد الوطني من مرحلة ما قبل البدائية– قبل الصناعة primitive Pre-industrial إلى مرحلة النّضج الصّناعي"Industrial maturity .[3] وكذلك تفسير العلاقة بين التّنمية الاقتصادية من جهة والهيكل–التّركيب المكاني من جهة أخرى؛ حيث تصوّر المراكز التّنموية على شكل منظومة هرمية من المدن التي تندرج من مركز على المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي–القطري– العالمي؛ومحاولة إبراز دور المدن كمراكز للتّنمية الاقتصادية يمتدّ تأثيرها على المناطق المحيطة بها؛ وفي نفس الوقت تتأثّر بحدوث النّموّفي هذه الأقاليم، وذلك استنادا إلى عاملي التّأثير: "مستوى النّمو والتّنمية الاقتصادية" كما يوضّحه الشكل رقم(05) والذي يتضمّن أربعة مراحل رئيسية:[4]

أ. مرحلة النّمط المكاني المستقل(المراكز المحلية المستقلة–لايوجد تسلسل هرمي): أو كما تسمّى مرحلة ما قبل الصّناعة التي تمتاز بوجود العديد من المدن المنتشرة بشكل عشوائي، بحيث تكون منفصلة ومعزولة عن بعضها البعض، وذلك بسبب عدم إدراجها بشكل منظم أووفق تسلسل هرمي محدّد.

ب. مرحلة نمط التّصنيع الأولي(مركز قوي جدا): وما يميّزها هو وجود مركز أوقطب وحيد قوي مهيمن ومسيطر مع وجود مناطق محيطة به.

---

[1]عثمان محمد غنيم،**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق،ص.141–143

[2]يؤكد ميردال على غرار نموذجه المقترح، على أهمية التدخل الحكومي كآلية لمواجهة الآثار الدائرية والتراكمية للأقطاب(المناطق المركزية). فمن وجهة نظره يجب القيام به عند ازدهار الأمة. فالتقارب يزداد مع تطور الاقتصادات الوطنية. راجع: Jermey Alden,Robert Morgan,op,cit,p66

[3]Ibid,pp.67-68

[4]Ibid, loc,cit

ت. مرحلة التحوّل التّدريجي للقطب– الهوامش(مركز وطني واحد، ومراكز فرعية طرفية قوية): وفي هذه المرحلة بالإضافة للمركز الوحيد على المستوى الوطني، تظهر مراكز فرعية أخرى تابعة للمناطق المتروبوليتانية الوطنية التي تتمتّع بالقوّة على مستوى المناطق الهامشية؛ ويكمن دورها في جلب الموارد إلى الاقتصاد الوطني ممّا يؤدّي إلى تعزيز إمكانات النّموّ الاقتصادي على المستوى الوطني.

ث. المرحلة النّهائية لنظام مدن مترابط وظيفيا: وهي المرحلة التي تعكس العلاقة التّكاملية بين المناطق المتروبوليتانية– المدن الرّئيسية والمراكز الفرعية– المناطق الهامشية.أي وجود نظام يتّسم بالتّبادل الوظيفي بين المركز –والهوامش،وهذا ما أطلق عليه فريدمان باسم مصفوفة الأقاليم الحضرية[1] Matrix of urban regions، والتي ربط ظهورها بالنّمو المستمر للتوسّع الصّناعي في المناطق المتروبوليتانية وانعكاساته على نشر وإحداث عمليات التّنمية في الأقاليم المحيطة بها، وبالتالي إنتاج اقتصاد كلّي متكامل.

الشكل رقم(05): الهيكل المكاني والتنمية الاقتصادية الوطنية

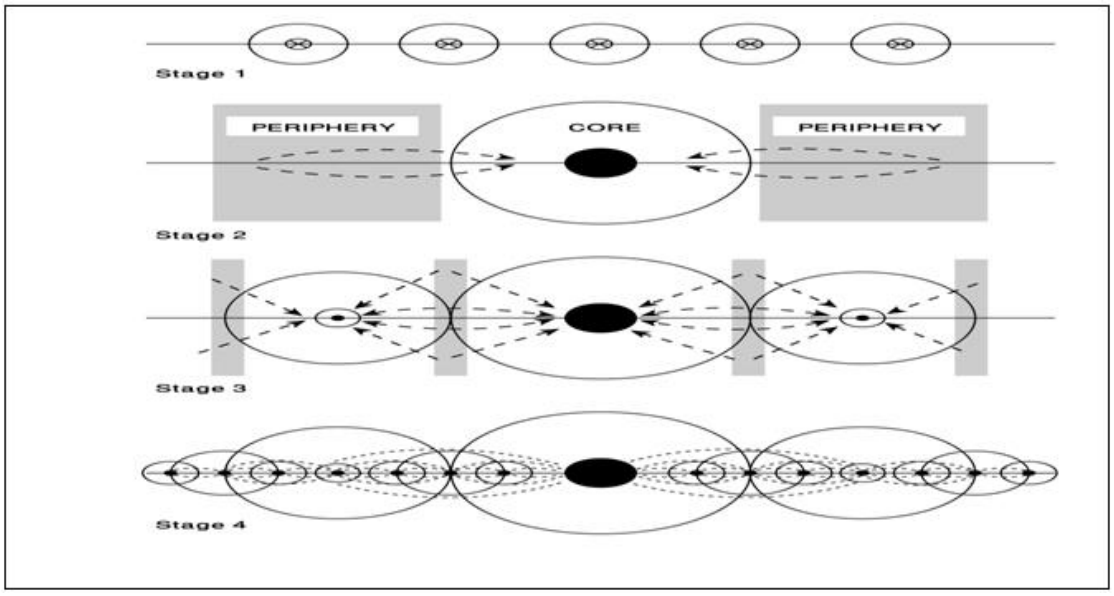

Source :Jeremy Alden, Robert Morgan, Regional planning :A comprehensive view, op, cit, p.68

نلاحظ ممّا سبق مدى أهمية المراحل الأربعة المقترحة في الهيكل المكاني والتّنمية الاقتصادية والتي سعت إلى إبراز تطوّر دور المدن في بناء هيكل أوتنظيم مكاني، هدفه الرّئيسي هوتعزيز التّكامل الاقتصاديوالاجتماعي بين الأقاليم الجغرافية، من خلال دفع عملية النّمو ونشر التّنمية الاقتصادية باتجاه الأقاليم الهامشية. لكنّ السّؤال الذي نطرحه في هذا السيّاق: هل حقّق التّنظيم المكاني المقترح من قبل

[1]محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق،ص.339

فريدمان بلوغ هذا التّكامل وتحقيق التّنمية المتوازنة التي عجزت نظرية بيروعن تجسيدها؟ وللإجابة على ذلك سنطرح بعض الإيجابيات والسّلبيات لنموذجه المقترح.

الفرع الثاني: إيجابيات نظرية المراكز–الهوامش لفريدمان

لقد تميّزت النّظرية بتغيير في طبيعة العلاقات المكانية بين مراكز التّنمية والمناطق الهامشية؛ من علاقات التّبعية والهيمنة إلى علاقات تكاملية متوازنة– ابتكارية، وذلك من خلال:

- إحداث التّكامل الاقتصادي والاتصال بين المركز والهوامش وأثره على التّنمية الاقتصادية؛ حيث يُعدّ هذا التّكامل من بين المتغيّرات الرّئيسية عند فريدمان وذلك لما يتميّز به من فوائد تنعكس إيجابا على الأقاليم المركزية والهامشية، وعلى الدولة ككل. فمن وجهة نظره هو بمثابة عملية تهدف إلى تقليل الاختلالات بين الأقاليم وتعظيم إمكانات النّموفي الدّولة، كما أنه يترتّب عنها زيادة في انتشار إمكانات الاتصال وتلبيّة جميع متطلبّاته المختلفة لعديد من الشّركات والعائلات التي لديها فضاء منظّم يعمل في إطار تسلسل هرمي مكاني، مما يسهّل من عملية تبادل المعلومات بين جميع المواقع الممكنة. بالإضافة إلى تعزيز الإبداع والابتكار كوظيفة لتبادل المعلومات على جميع مستويات الفضاء الوطني.
- دور المدن كوسيلة لتحقيق النّمو وتعبئة الموارد للأقاليم الهامشية؛ إن الدّور التّكاملي للمدينة يطرح جانبين أساسيين: عملية تصاعدية" Upward Process لتعبئة الموارد، وعملية تنازلية downward Process لنشر الابتكار. وكلاهما عمليّتان يمكن ترجمتهما من خلال المرحلة الثانية(ب) (مرحلة التّصنيع الأولي) والمرحلة الثالثة(مرحلة التحوّل التّدريجي)، وهذا يعكس دور المدن سواء كمركز وحيد أومن خلال المراكز الفرعية على مستوى المناطق الهامشية؛ ومدى أهمية الوظيفة التّبادلية التي تسعى المدينة لتحقيقها كوسيلة لتعبئة وتسخير الموارد للفضاء الوطني من جهة وقدرتها على التّأثير في المناطق المحيطة بها؛ فالعلاقات المباشرة بين المدينة والمناطق المحيطة بها وبينها والمدن الأخرى ليست مجرّد انعكاس لعملية النّمو الاقتصادي بل تعدّ الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق هذا النّمو.[1]
- أهمية عمل النّشاط الاقتصادي وتطوّره في البعد المكاني؛ من خلال الدّوافع الاقتصادية التي تنتقل بالتّرتيب من الأعلى إلى الأدنى في التّسلسل الهرمي الحضري؛ أي من المدينة الرّئيسية التي تولّد الاختراعات إلى المدن الأقل ترتيبا في المناطق الهامشية التي بدورها تنشرها في شكل ابتكارات.[2]

[1]Jermey Alden,Robert Morgan,op,cit,p.69
[2]Ibid, p.70

- أهمية عنصر "التّجديد" Innovation في نموذج فريدمان التّنموي؛ حيث يفسّره بأنّه السّبب في خضوع التّنمية لعملية تراكمية ناشئة عن هذا التّجديد مثل ظهور وسائل إنتاج جديدة، زيادة الطلب على السّلع الاستهلاكية، أسواق جديدة، أفكار ومفاهيم جديدة...)، وتحدث هذه العملية ابتداء من المراكز إلى المناطق المحيطة بها، والتي تعمل على دفع التّنمية بها.[1]
- أهمية التّسلسل الهرمي للمراكز التّنموية أوالنّظام المنتظم والمتماسك للمدن، الذي من شأنه أن يساهم في:[2]
- تسريع عملية التّنمية مما يعزّز تكامل الاقتصاد الوطني وضمان عدم ترك أي جزء من الفضاء الوطني وراء الرّكب؛ وعدم اتصاله بالابتكار.
- حدوث عملية النّمو الاقتصادي بشكل مستمر وعلى فترات طويلة المدى، يعمل على تحقيق تكامل تدريجي للاقتصاد المكاني.
- توجيه الاستثمارات[3]مكانيا واستخدامها بشكل مناسب لتوفير الأموال والخدمات العامة.
- أهمية التّخطيط والتّكامل الإقليمي والمدينة؛[4] ويتوقّف تحقيق ذلك على فاعلية التّخطيط الإقليمي في دراسة دور المدن"جوهر التقدّم" كمراكز تنموية تمارس تأثيرها الايجابي على المناطق الهامشية. بالإضافة إلى تحديد مناطق التّخطيط، والتنظيم الإداري ودراسة العلاقة التّبادلية بينهما في سياق موحّد"وحدة المدينة مع إقليمها"،وترجيح عدم الخوض في استخدام الانقسام بين المركز والهامش كتصوّر سياسي يسعى من خلاله إلى تحقيق التّنمية الإقليمية.[5]

---

[1]صفوح خير، مرجع سابق، ص.191

[2]راجع :Jermey Alden,Robert Morgan, op,cit, p.71

- محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق،ص.343

[3]يرى فريدمان بأن تحقيق" التنمية الاقتصادية " ومسألة الاستثمارات، تتطلب مراعاة مسألتين مهمتين في عملية اتخاذ القرارات التنموية: الاعتبارات الإقليمية وأهمية تحديد الموقع أو المكان المراد الاستثمار فيه.

[4]Jhon Friedman,William Alonso,**Regional Development and Planning** :The concept of planning Region-the evolution of an idea in united states,U.S.A(Cambridje,Massachusetts,2nd pt, 1965,pp.500- 497-518

2. من العناصر المهمة التي تبناها فريدمان في نموذجه المقترح بشكل صريح هوعملية "التخطيط" حيث اعتبرها كقوة إيديولوجية تساهم في تكامل الاقتصاد المكاني وذلك من خلال التنظيم الفعال والتسلسلي لجميع أجزاء الفضاء السياسي–الإداري.وكذلك الأنشطة السكانية. لمزيد من التفاصيل راجع المرجع:

3. Jhon Friedman,William Alonso,**Regional Development and Planning** :Cities in social transformation,U.S.A(Cambridje,Massachusetts,2nd pt, 1965,p.356

[5]Jhon Friedman,William Alonso,Regional Development and Planning**, Regional development as a policy issue,** op,cit,p.3

الفرع الثالث: سلبيّات نظرية مركز–هوامش

إن تطبيق استراتيجية أقطاب النّموقد ترتّب عنها العديد من الشكوك حول مدى نجاعتها لبلوغ تحقيق التّكامل الاقتصادي والاجتماعي بين "المراكز والهوامش" من جهة وتحقيق التّنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية من جهة أخرى، الذي سعى إليها من خلال نموذجه المقترح، حيث سنركز على بعض الانتقادات المهمّة التي تتعلّق باستراتيجية الاستقطاب وانعكاساتها السّلبية على الدول النّامية، خاصّة أقاليمها الهامشية والمتمثّلة فيما يلي:

- ظهور مشاكل إقليمية على مستوى الأقاليم الهامشية في إطار الدول النّامية مثل زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم خاصّة التي لا زالت تضع عملية زيادة النّمو الاقتصادي في أولوياتها بدلا من توزيع هذا النمو داخل المجتمع وتحقيق "العدالة الاجتماعية."[1]
- بالإضافة إلى صعوبة إيجاد حلول لمشاكل إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها، وضعف الانتشار المكاني للتّنمية إلى هوامش المدن في الدول النّامية.
- ظهور نظام "الثّنائية الاقتصادية Dualism بين المركز والهامش؛ نتيجة الانتشار الواسع للمراكز الحضرية النّواة والمراكز الصّغيرة المحيطة بها، وعدم تحديد الأساليب العلمية والمؤشرات الحقيقية التي يتم من خلالها قياس النّموفي ظلّ تعدّد مراكز النّمو الرئيسية والثانوية؛ هل يمكن قياسه بناء على مؤشّرات اجتماعية مثل نسبة السكّان أوحجم العمالة أم من خلال مؤشّرات اقتصادية تتمثّل في نسبة الدّخل وطرق توزيعه، وهذا ما حاول فريدمان تداركه سنة 1969 من خلال تعديله لنظريته العامّة في التّنمية الاقتصادية وتركيزه على الرّبط بين "التّفاعل الإقليمي ونظرية "التّغيير الاجتماعي":[2] حيث أشار إلى المعايير التي يمكن استخدامها لقياس مستوى ودرجة "نضج الهيكل الحضري المكاني" من خلال التّخصيص في المنطقة، التّمايز الوظيفي مع التّركيز على درجة التّفاعل بين

---

[1] محمد جاسم شعبان العاني،مرجع سابق،ص.364-344

[2] لقد قام فريدمان نتيجة الانتقادات خاصة فيما يتعلق بالنموالاقتصادي إلى استخدام مفاهيم حديثة يبرز من خلالها إبراز دور المدن وتحولها الاجتماعي؛ والذي انبثق عنه "نظرية التغيير الاجتماعي"The theory of social changingوالتي تشمل المكونات التالية: المدينة المتعددة الثقافات– التسلسل الحضري الوظيفي–الهيكل المكاني العقدي– فعالية الفضاء الاجتماعي، السياسي، الإداري والاقتصادي– النموالاقتصادي ودوره في تحقيق التكامل للنظام الاجتماعي. لمزيد من التفاصيل راجع:

- Jhon Friedman,William Alonso,Regional Development and Planning:**Cities in social transformation**,op,cit,pp.349-351

الأنشطة الفكرية، الإدارية، المقاولاتية الموزّعة في الفضاء. والتي يتم من خلالها دراسة مصادر القوّة والتأثير الحضري(دور المدينة في جذب المناطق المحيطة بها).

وبناء على ماسبق نلاحظ أن فريدمان قد حاول تطوير نموذج كل من ميردال"الانتشار" وهيرشمان" الاستقطاب" وإسقاط هذه المفاهيم على نموذج الهيكل الحضري المكاني وفق تسلسل هرمي يركّز على المدينة كمركز تنموي صناعي يمتدّ تأثيره الحضري إلى المناطق الهامشية الضّعيفة، التي رغم أنها كانت تمتاز بثروة زراعية وموارد طبيعية ذات قيمة قبل الفترة الصّناعية، إلا أنّها عجزت عن تحقيق اكتفائها الذاتي وذلك لأسباب مختلفة كالهجرة ومشاكل التّنمية التي جعلت منها أقاليم جامدة توضع في دائرة الاستغلال الحضري لمواردها وتوجيهها إلى المدن.

وهنا يبرر موقفه تجاه ذلك، مستخدما عامل"التحضّر" المعتمد على المناطق الهامشية من خلال المدن المركزية الفرعية كوسائل لإحداث النّموالاقتصادي الموجّه للمراكز الرئيسية، وتحقيق المساواة الاقتصادية. وهذا ما يميّز عمله مقارنة بعمل بيروالذي لم يعطي أولوية للمناطق الريفية أوالهامشية. بالرّغم من أنه لم يفصل في الأمر بأساليب علمية واضحة إلا أنّه حاول إيجاد حلول للمشاكل التّنموية الإقليمية والتّخفيف من حدتها وافتراض مسارا للتحوّل نحو التّغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال التركيز على العلاقات التّفاعلية والتّبادلية بين المراكز والأقاليم الهامشية؛ للرفع من مستويات التّنمية والنموالاقتصادي بشكل تدريجي، وأخص بذلك "المدن المتخلفة" التي تحتاج إلى تنظيم مكاني والتّخطيط لسياسات تنموية وطنية وإقليمية شاملة تتلاءم وخصوصياتها.

وعليه يمكن تقديم المعادلة لنموذج فريدمان:أهمية التّنظيم الحضري المكاني= التّكامل الاقتصادي والاجتماعي بين المراكز والهوامش ⟺ التّخطيط الأمثل للسياسات الإقليمية الشاملة+ حدوث التّنمية والنّموالاقتصادي(الانتشار والاستقطاب)+ تقليص مشاكل التنمية الإقليمية.

على عكس نظرية بيرو التيحاول فيها توضيح كيفية مساهمة الصّناعات الرائدة الحديثة في تحريك ديناميكية التّنمية الإقليمية بناء على المعادلة التالية:تعزيز النّمو الاقتصادي والتّنمية الإقليمية⟺ (الصّناعات الرائدة المهيمنة(تستوفي الشروط)+حيّز اقتصادي جغرافي مجرّد(طبوغرافي)+ استقطاب اقتصاديات أوصناعات تابعة+ القدرة الوظيفية على تحفيز وتوزيع الابتكار داخل الإقليم.

المبحث الثاني: التجارب الرائدة في مجال التخطيط والسياسات الإقليمية

المطلب الأول: التخطيط الإقليمي في بريطانيا

الفرع الأول: أسباب التدخل الحكومي للتخطيط الإقليمي في بريطانيا

لقد شهدت بريطانيا وكثير من البلدان الأوروبية الأخرى، كما سبق الذّكر في الأجزاء السّابقة، فترة الكساد عام 1920–1930، التي أدّت إلى ظهور العديد من القضايا والمشاكل الإقليمية مثل الفقر، البطالة والهجرة على جميع مستويات النّطاق الإقليمي، الذي ترتّب عنه ضرورة التّدخل الحكومي لإيجاد حلول أو التّقليل من حدّتها خاصّة مشاكل المناطق المنكوبة التي كانت تعدّ من العوامل الرئيسية المهدّدة للاستقرار السياسي للبلد، فالضّغوطات التي تفرضها هذه المناطق من شأنها أن تحمل تداعيات خطيرة تؤدّي إلى ظاهرة الانفصال الإقليمي وأحيانا إلى تفكك الدول بشكل كامل.

وهذا ما حاولت الحكومة البريطانية تفاديه من خلال التّوجه نحوتوسيع نطاق التّخطيط انطلاقا من داخل الأقاليم، إلى مابين الأقاليم بالتّركيز على المناطق الحضرية كمولّدات للتّنمية الاقتصادية وإعادة التوازن الإقليمي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية المرجوّة من التدخّل؛ ويمكن اختصار الحُجج أوالأهداف الصّريحة والضّمنية للتّدخل الحكومي للتّخطيط الإقليمي في بريطانيا في النّقاط التالية:[1]

- الحُجج الاقتصادية(الأهداف المحورية لبداية التّدخل الحكومي)؛ وتتمثّل في التّقليل من المشاكل الإقليمية بين المناطق الصّناعية المتدهورة والمناطق الرّيفية المتخلفة، والمناطق الحضرية المزدحمة وانعكاساته الإيجابية على الاقتصاديات الإقليمية والوطنية، ونجاح ذلك متوقّف على عملية "زيادة النّموالاقتصادي" من خلال الاستخدام والاستغلال الكامل للموارد المهدرة في المناطق المتدهورة والمتخلّفة.
- الحُجج الاجتماعية(الأهداف التّقييمية للتدخّل)؛ تأثيرات العملية التّراكمية للنّموالإقليمي على زيادة حدّة الفجوة بين المناطق الغنية والفقيرة. ولهذا سعت السياسات الإقليمية نحو تقليص التباينات في مستويات الدّخل الإقليمي للفرد، مما سيساهم في تحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية بين هذه المناطق.
- الحُجج السيّاسية(الأهداف الضّمنية لضمان الاستقرار السياسي)؛ وقد تمخّضت كرد فعلعلى الأوضاع الحرجة والمشاكل المتفشيّة في المناطق الهامشية من جهة، والضّغوطات والتّهديدات المتوقّعة مستقبلا، ومدى أثارها السّلبية على الحكومة البريطانية في حدّ ذاتها(التّصويت المضاد لها)، وظهور النّزعة القومية الانفصالية.

[1]John Glasson, **An introduction to regional planning**, op,cit, pp. 203-204

الفرع الثاني: المسار التّاريخي للتّخطيط الإقليمي في بريطانيا

لقد ظهر التّخطيط الإقليمي في بريطانيا كاستجابة للقضايا الإقليمية المعاصرة، مثل النّموالحضري، أوالتّدهور الرّيفي/الصّناعي أوالتخلّف وعدم التّوازن الإقليمي. ومن الدّوافع الأساسية والمهيمنة في السيّاق العام للبلد،نجد مشاكل المناطق المتروبوليتانية المزدحمة في أواخر القرن التاسع عشر التي كانت سببا للتّدخل التّخطيطي المادي والبيئي لمعالجتها والتّقليل من مخاطرها والتحضّر النّاتج عن النّموالسكّاني والأسري، بالإضافة إلى مشاكل المناطق الصّناعية والرّيفية"المنكوبة" في عام 1960–1970، حيث ركّز التّخطيط الإقليمي على المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى للتّقليل من التفاوتات الاقتصادية التي أفرزتها سنوات الكساد.

وعلى إثر هذه الأوضاع المتدنيّة تم التّمييز في المسار التاريخي لنشاط التّخطيط الإقليمي في بريطانيا والاتحاد الأوروبي بين نهجين:[1]

نهج التّخطيط الوطني/الإقليمي أو بين الأقاليمinter-regional، ونهج التّخطيط الإقليمي/المحلّي أومايسمّى داخل الإقليم intra-regional، وهذا ماسيوضّحه الشّكل التالي من خلال إعطاء تصوّر عام حول مستويات نشاط التّخطيط الإقليمي:[2]

[1]يعد النهجين من المستويات الأساسية للتخطيط الإداري والإقليمي في بريطانيا، حيث يشمل التخطيط الاقتصادي للأقاليم الكبرى(من الأعلى) والمناطق الفرعية الصغرى(من الأسفل)؛ ويقصد "بالتخطيط الإقليمي مابين الأقاليم"؛ ذلك المتعلق بتخصيص الموارد بين الأقاليم، حيث يتطلب منطقة كبيرة مع التطابق في نوع المشكلة. أما "التخطيط داخل الأقاليم" فهو يركز بشكل كبير على استخدام الأراضي، وذو أهمية لكلا الأقاليم الكبرى أو الفرعية. راجع:

- John Glasson, **An introduction to regional planning :concepts, theory and practice,**op,cit,pp.57-58

[2]John Glasson and Tim Marshall, **Regional Planning**, British (Routledg : the Taylor & Francis e-Library, 1 Ed, 2007)pp.21-24

الشكل رقم(06): مستويات نشاط التخطيط الإقليمي في بريطانيا/الإتحاد الأوروبي

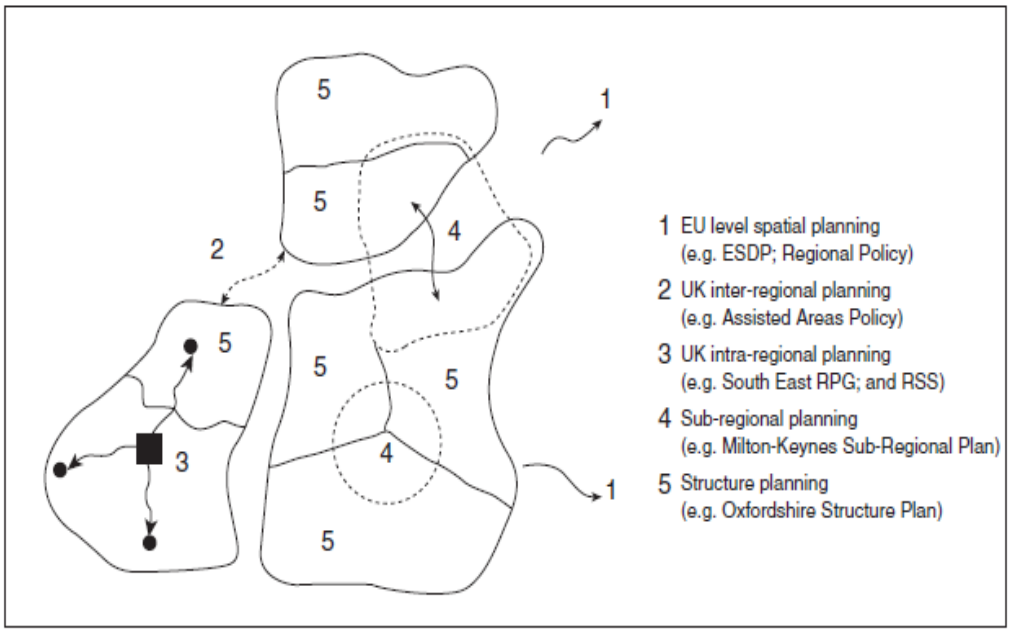

Source: John Glasson, Tim Marshall, Regional Planning, British (Routledg: the Taylor & Francis e-Library, 1 Ed, 2007)p.22

حيث يُعبّر المستوى الأول والثاني(1-2)[1]: كأمثلة للسيّاسة الإقليمية/التّخطيط بين الأقاليم (التّركيز على تقليل التّفاوتات في خضم الازدهار الاقتصادي النّسبي بين المناطق. والمستوى الثالث والرابع(3-4) كأمثلة للتّخطيط الاستراتيجي الإقليمي/التّخطيط داخل الأقاليم(كان التّركيز أكثر على توزيع استخدامات الأراضي/الأنشطة على المستويين الإقليمي والمحلّي(دون الإقليمي).

- المستوى الثاني: التّخطيط داخل الأقاليم/السيّاسة الإقليمية، لقد انبثق عنه العديد من الأهداف الوطنية التي تراعي البُعد المكاني في تحديدها، كتلك المتعلّقة بالنّموّ الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ونتج هذا التطوّر في سياق السيّاسة البريطانية كرد فعل على سنوات الكساد الاقتصادي ومشاكل عدم التّوازن الاقتصادي بين المناطق الناتجة عن تغيّر التّفضيلات الصّناعية المكانية.

ومن المؤشرات التي اعتمدت في تحقيق الأهداف الوطنية السّابقة، نجد مؤشرّ "التوازن الإقليمي"regional balance، حيث تم استخدامه في بريطانيا لأوّل مرة من طرف شركة بارلو Barlow

[1]Ibid, pp.21-23

- لقد أعطى جلاسون تبريرا حول تقديم المستوى الثاني(سياسة المملكة المتحدة) عن المستوى الأول(سياسة الاتحاد الأوروبي) لأسبقيته التاريخية، ويمكن اعتباره محركا لمستوى نشاط الاتحاد الأوروبي. وما نلتمسه أيضا من خلال دراسته لتاريخ التخطيط في المملكة المتحدة أنه كانت بدايات تأثير التخطيط الإقليمي داخلية تم توسع نطاقه ليشمل الاتحاد الأوروبي وخارجه.

-Com-mission في عام 1940، لكن لم تحدّد مفهومه بشكل مناسب، فعلى حدّ تعبير الباحث هول"فإن الطّرح التي قدّمته اللّجنة اقتصر على تحديده في سياق تحقيق الأهداف المتعدّدة بدلا من التّفكير فيإعطاء تفسير لمضمون المفهوم، ومن بين التّفسيرات الأكثر واقعية هو تعزيز تكافؤ الفرص بين كل منطقة لمعالجة نقاط الضّعف الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع استغلال إمكاناتها الكاملة، فضمان نوعية الحياة لا يقتصر على سكان المنطقة المتربوليتانية للبلد.[1]

ورغم ذلك نجد أن تركيز الحكومة المركزية للسيّاسة الإقليمية كان يعتمد على النّهج من الأعلى إلى الأسفل، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات التي قدّرت بمليارات الجنيهات الإسترلينية لاتخاذ التّدابير اللاّزمة وتوسيع عمليات جذب الشّركات والوظائف المماثلة لها، بالتّحديد في المناطق المدعومة/مناطق التّنمية في شمال وغرب البلاد، ومنذ السّبعينات وثمانينيات القرن الماضي 1980/1970 ظهر تحوّل في نطاق التّخطيط من التّدخل الحكومي في بريطانيا نحوسياسة إقليمية للاتحاد الأوروبي.

- المستوى الأول: لقد تطوّرت السيّاسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي، من خلال بعض الخصائص الرّئيسية التي ارتكز عليها كأهداف رئيسية وضرورية لضمان قوّته وبقائه، ومن أهمّها محاولة تقليل الاختلالات الإقليمية" وعدم التّوازن الإقليمي" في أقاليم أوروبا، بالإضافة إلى توجيه بعض المساعدات لمجموعة من المناطق المحدّدة وتقديم الدعم للقطاع للصّناعي والبنية التّحتية والأفراد، عبر الصّناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي.

كما ظهرت توجّهاته الأولية نحو عملية التّخطيط المكاني بعدما كانت السيّاسة الإقليمية سابقا تركّز على البُعد الاقتصادي كمحدّد رئيسي في التّخطيط، مع إنتاج خطّة الأمن والدّفاع الأوروبية الإرشادية للتّفكير في التّخطيط الشّامل والابتكاري للمناطق عبر الحدود، مثل تعدّد المراكز في التّخطيط الإقليمي.

- المستوى الثالث: يركّز على المناطق الكبرى مثل جنوب شرق أوشمال غرب انجلترا، وحدّدت مخرجات الخطة في شكل مفاهيم مختلفة مثل: خطط استراتيجية إقليمية، خطط إقليمية، استراتيجيات إقليمية، توجيهات التّخطيط الإقليمي، ومؤخرا استراتيجيات اقتصادية إقليمية(RESs)، استراتيجيات مكانية إقليمية(RSSs) .
- المستوى الرابع:على عكس المستوى الثالث، فإنه يربط نهج التّخطيط الإقليمي بالمناطق الفرعية الصّغرى التي قد تمتدّ إلى مناطق السّلطة المحلّية داخل الأقاليم– التي تتعلّق في كثير من الأحيان بقضية نمو منطقة معيّنة، وتتمثّل مخرجات الخّطة في هذا المستوى إلى خطّة إقليمية فرعية، دراسة

[1] Ibid,p.23

أواستراتيجية، كما يهتم التّخطيط داخل الإقليم في هذا المستوى على تحقيق أهداف متنوّعة تتضمّن عدّة مجالات ومن بينها:

- تخصيص الموارد داخل المناطق/المناطق الفرعية، لتحقيق التّنمية الاقتصادية(مثل توطين استثمار جديد)، والاجتماعية(توفير السّكن والمرافق الاجتماعية، الثّقافية والتّرفيهية) والبيئية(تحقيق الجودة البيئية المادية) والنّقل. وذلك من أجل إنتاج علاقات مرضية بين الأفراد والوظائف والبيئة المناسبة داخل المنطقة وتجنّب الصّراعات في عملية التّوزيعات في إطار الأهداف المتعدّدة عبر ترتيب الأولويات.
- على مستوى مناطق النّمو الحضرية/المتروبوليتانية؛ يتمّ التّركيز على التحكمّ في موقع السّكن والعمالة(استيعاب النّمو) أما المناطق الصّناعية الكاسدة فيتم تحفيز التّنمية الصّناعية "توليد النّمو". وهذا ما يسمّى بعمليات الاحتواء والتّجديد الحضريّين الذي اتّسم به تاريخ التّخطيط الإقليمي في بريطانيا، مما أدّى إلى تأسيس مؤسّسات ابتكارية 2000/1940 مثل الجمعيات الإقليمية ووكالات التّنمية الإقليمية، وحسب تقرير بارلو1940 في تفسيره لفلسفة النّمو بين سياسة النّمو "لمناطق النمو" المكيّفة في جنوب شرق انجلترا مع سياسة "توليد التّنمية" في المناطق المتدهورة ذات الازدهار الاقتصادي الضئيل؛ التي لطالما تميّزت بالتّعارض والصّراع الذي مازال مستمرا حتى الوقت الراهن.

الفرع الثالث: السيّاسة التّخطيطية الإقليمية لتحديد "مشاكل الأقاليم "

أولا: استراتيجية التّقسيم الإقليمي–المناطق المدعومة

لقد أثارت التباينات الإقليمية سواء التي أفرزتها الهويات والثّقافات المتعدّدة في بريطانيا أو المشاكل الإقليمية المرسّخة جراء الحروب، إلى محاولة الحكومة المركزية تقسيم وتحديد هذه المشاكل في ثلاثة مناطق مختلفة سنوضّحها كالتالي(أنظر الخريطة رقم(01):[1]

- المناطق الرّيفية المتخلّفة: وتشمل كل من المرتفعات وجزر اسكتلندا، والمنطقة المركزية في فرنسا، وهي ذات كثافة سكانية منخفضة، يعتمد نشاطها الاقتصادي على الأعمال البدائية الأولية مثل الزّراعة، وصيد الأسماك،الغابات،التعدين..) تتمتّع بإمكانيات ضعيفة وخدمات متدنيّة، مع المعاناة في ارتفاع معدّلات البطالة وهجرة الشباب وغيرها.
- المناطق الصّناعية المتدهورة: وتشمل كل من جنوب ويلز، وميرسيساید، ووسط اسكتلندا وتيني ساید، تميّزت هذه المجموعة بانتشارها الواسع في جميع نطاق المملكة المتحدة، حيث شهدت بيئتها المادية

[1]Ibid, pp.25-27

بتراجع كبير في الصّناعات الرّئيسية مثل استخراج الفحم وبناء السّفن والمنسوجات والحديد والصّلب والافتقار إلى صناعات نموجديدة... ما ترتّب عنه عجز على مستوى القاعدة الاقتصادية الإقليمية؛ وبالتّالي عدم قدرتها على استغلال الموارد الإقليمية بشكل كامل وتفشي الظواهر المألوفة كالبطالة والهجرة إلى الخارج وانخفاض معدلات النّشاط والنّمو ومستويات الدّخل.

- المناطق المكتظّة المزدحمة، من الإيجابيات التي تتميّز بها هذه المناطق مقارنة بأنواع الأقاليم السّابقة الذكر، هو انخفاض في معدلات البطالة وزيادة في مستويات الدّخل، وذلك من خلال عمليات جذب المهاجرين، لكن رغم ذلك فهي تمثّل جيوبا للمشاكل الإقليمية الكامنة والظّاهرة التي حدّدتها لجنة بارلو بشكل خاص منذ 1940 في جنوب شرق إنجلترا، مثل المشاكل البيئية، تكاليف التنقّل والازدحام، تكاليف عوامل الإنتاج المرتفعة، بما في ذلك الأراضي والإسكان والعمل، ما يؤثّر على انخفاض نوعية الحياة.

ومن المشاكل الرّئيسية التي لاقت استجابة إقليمية في بدايات التّخطيط الإقليمي في بريطانيا، هو "مشكل البطالة" الذي اعتبر بمثابة مؤشّر مهم لإيجاد استراتيجيات وتدابير بديلة للتّقليل من هذه الظّاهرة خاصّة بعد مرحلة الكساد، حيث ارتفعت معدلات البطالة من(20–30%) في بعض المناطق الصّناعية التّقليدية القديمة، كما وصلت إلى(10 –50%) في جنوب الشّرق المزدهر، مما دفع الحكومات إلى تقسيم بريطانيا لمجموعة من المناطق المركزية المزدهرة، والمناطق الهامشية المحيطة بها.

الخريطة رقم (01): المناطق المدعومة في بريطانيا(1978)

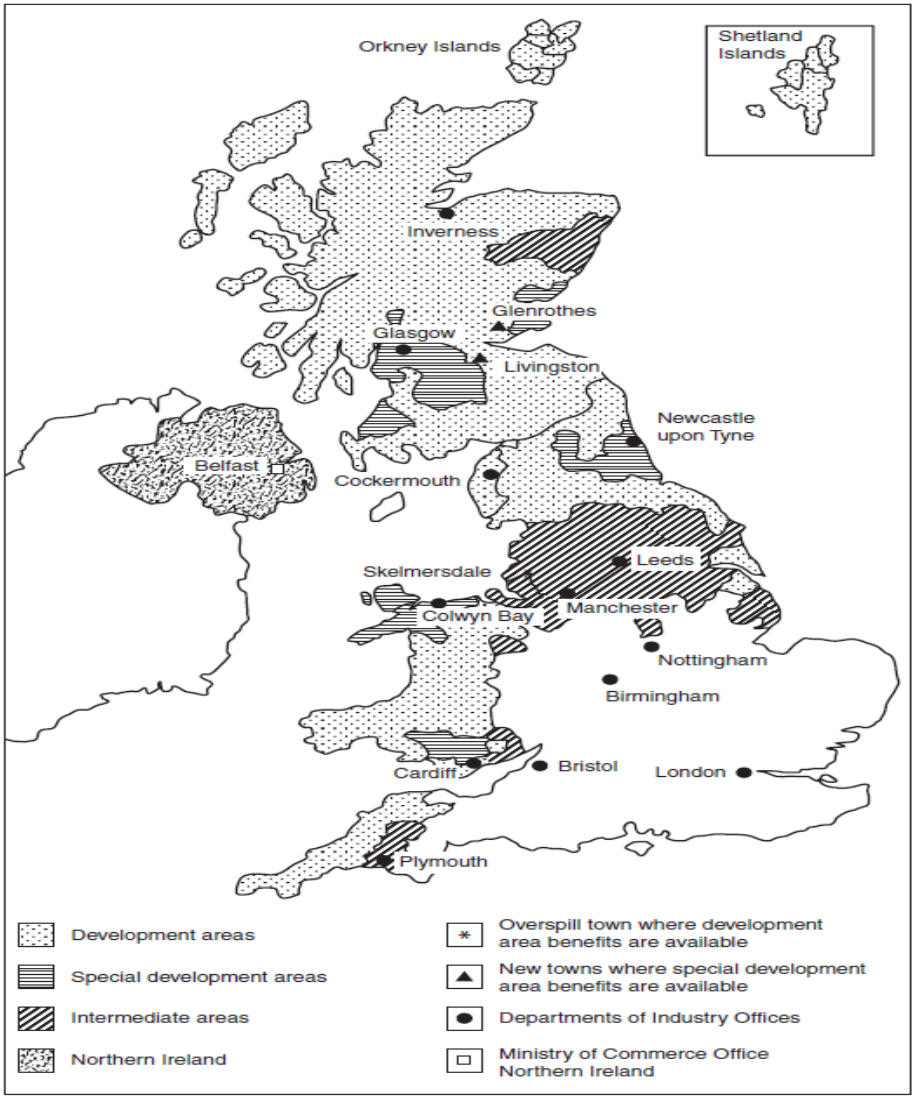

Source : John Glasson and Tim Marshall, Regional Planning, op,cit p.28

ثانيا: المراحل الرئيسية للتخطيط والتنمية

لقد تبّنت الحكومة البريطانية مجموعة من السيّاسات والمبادرات لمواجهة ظاهرة البطالة ومعالجة التباينات الإقليمية الناجمة عن الازدهار الاقتصادي(العرض والطلب)، من أهمها: سياسة الموقع الصّناعي" التي توضّح استراتيجية نقل "العمل إلى العمال"، وسياسة "هجرة العمالة" عن طريق نقل "العمال إلى العمل". والتي أفرزت عدّة قوانين مهمّة نوضّحها ضمن المراحل التالية:[1]

[1]Ibid, pp 28-39

- **مرحلة سياسة التّوسيع الصّناعي وتنميّة الاقتصادات المتدهورة:**

تضمنت هذه المرحلة عدة قوانين من بينها قانون الانتقال الصناعيIndustrial transfer Act الذي أصدر سنة 1928، والذي نص على تحويل حوالي 25000 شخص بين الأعوام(1928–1938)، لكن سرعان ما تعارضت انطباعات العمال الذين شكّكوا في استراتيجية "الانتقال الجغرافي للعمّال باعتبارها حدثا سيئا"؛[1] ولكن في السنوات التي تلت الحرب مباشرة(1945–1951) تبّنت حكومة العمال الجديدة العديد من العوامل التّقليدية لسياسة المواقع الصّناعية وتحديد المناطق المدعومة.

وفي عام 1934 تم إصدار قانون المناطق الخاصّةSpecial Areas(التطوير والتحسين) الذي يُعتبر أول إجراء تشريعي في المملكة المتحدة الذي يؤثر على التّوزيع الصناعي، وتم تحديد أربعة مناطق مكانية: كلايدساید، وويست كمبرلاند وشمال شرق ساحل انجلترا وجنوب ويلز بهدف الدّعم وتقديم المساعدات لجذب الصناعات المتوسعة إليها.

ورغم اندثار المشاكل الإقليمية مع الحرب العالمية الثانية إلا أن المشاكل المتأصّلة ظلّت قائمة، لهذا أصدرت اللّجنة الملكية لتوزيع السكان الصناعيين[2](HMSO 1940) تقريرا صارما حول الروابط بين مشاكل التجمّعات الحضرية المزدحمة والمناطق المتدهورة، الذي مهّد الطريق لتوسيع السياسة الإقليمية. حيث بموجب قانون التوزيع الصناعيDistribution of Industry Act لعام 1945، تم توسيع المناطق الخاصة وإعادة تسميتها" بمناطق التّنمية"Development area، حيث ظهرت عدّة مبادرات حكومية تعمل على تخصيص المنح المالية لإعادة تدريب العمال في المناطق المدعومة، بالإضافة إلى تغطية تكاليف الانتقال والتّركيز على قاعدة المهارات في الأقاليم المتدهورة، ومن ثم التحوّل في طبيعة السيّاسات الإقليمية نحو التّركيز على جانب العرض والاعتراف بأهمية تجديد رأس المال المادي والبشري في الاقتصادات الإقليمية الأضعف.

[1]ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق،ص.307

[2]لقد أعتبر تقرير أندرسون بارلو رئيس اللجنة الملكية للتوزيع الجغرافي للسكان الصناعيين عام 1940 بمثابة وثيقة رئيسية للتخطيط في بريطانيا بعد الحرب، وهو من أهم التقارير التي أضفت البعد العلمي المدروس للتخطيط الإقليمي في بريطانيا. راجع: ثائر مطلق محمد عياصرة،مرجع سابق،ص ص.308–309

- **مرحلة التوجه نحو التخطيط المحلي الحضري "إنشاء أقاليم تخطيطية اقتصادية":**

لقد ظهرت سلسلة من الخُطط الاستشارية الإقليمية والمحلّية تمثّلت في: خطّة لندن الكبرى عام 1944.[1] والخطّة الإقليمية لوادي كلايد عام 1946،كخُطط إقليمية حضرية استراتيجية، وانبثقت تشريعات تخطيط رئيسية مثل قانون المدن الجديدة عام 1946، وقانون تخطيط المدن والرّيف عام 1947 (تخصيص عدة مدن حول لندن ووسط اسكتلندا)، حيث أعطى هذا القانون صلاحيات واسعة للسّلطات المحلية في التّخطيط المحلي.[2]وبناء على القانونين الأخيرين؛ بالإضافة إلى الاعتراف الصّريح بالتّخطيط الإقليمي لتطوير البنية التّحتية خاصّة والمشاكل الإقليمية الاقتصادية على مستوى المناطق المتدهورة السّابقة الذّكر؛ قد أدّى إلى تقسيم بريطانيا إلى تسعة(09) أقاليم تخطيطية اقتصادية عام 1975(أنظر الخريطة رقم(02)[3].

وبعد مزيد من التّعديل في التشريعات سنة 1950، غطّت مناطق التّنمية في عام 1960(وفق معيار البطالة)، أقل بقليل من 20% من مساحة المملكة المتّحدة التي يبلغ عدد سكانها حوالي سبعة ملايين نسمة؛ حيث مثّلت فترة الستينات ذروة السيّاسة الإقليمية وذلك بعودة حزب العمال ودعم المحافظين.

وبحلول عام 1972 تم استبدال هذا النّهج الشّامل البسيط بتسلسل هرمي محدّد لمناطق التّنمية الخاصّة(التي تعاني من أسوأ مشاكل التدهور الصّناعي)، والمناطق المتوسطة وذلك استنادا إلى معايير متعدّدة بما في ذلك البطالة، حيث شملتهذه المناطق أكثر من 50% من البلاد، بما في ذلك حوالي25 مليون من عدد السكان.

أما في سنوات تاتشر The Thatcher عام 1979، كانت تشير إلى نهاية خريطة المساعدات الإقليمية، حيث تم تقليص تغطية المناطق المدعومة في نفس السنة من 40 %من السكان العاملين إلى 25 في

---

[1]انبثقت خطة لندن الكبرى عام 1944، كحصيلة لتقرير كل من بارلو وتوصياته المتعلقة بضرورة توفير فرص العمل داخل هذا الإقليم، بالإضافة إلى تقرير وزير الأشغال والمباني سير باتريك ابركرومبي خاصة بعد الأضرار التي أحدثتها الحرب، وعليه تم اقتراح خطة إنمائية تتضمن مجموعة من السياسات لتنظيم الكثافة السكانية وضبط المواقع الصناعية، واستحداث خطة بنيوية تحدد المناطق المفتوحة والزراعة، وذلك باقتراح أربع دوائر رئيسية: الدائرة الداخلية، دائرة الضواحي، دائرة الحزام الأخضر، الدائرة الخارجية. لمزيد من المعلومات راجع:-سعد خليل القزيري، **تجربة بريطانيا في التخطيط الحضري والإقليمي**،(ليبيا: مكتبة دار الهدى، 2021)، ص ص.47-49

[2] لقد أشار قانون 1947، إلى وجوب وضع خرائط إنمائية شاملة للمناطق التي تتطلب حلول تفصيلية خاصة بها، مقارنة بخرائط المناطق الحضرية الكبرى، ولمعالجة أزمة الحرب وإعادة الاعمارتم إعطاء صلاحيات أكبر للسلطات المحلية للتخطيط لاستخدام الأراضي وتنميتها ضمن مناطقها. راجع: -سعد خليل القزيري، المرجع نفسه، ص ص.6- 7

[3]John Glasson, **An introduction to regional planning :concepts, theory and practice,**op,cit,pp.52-54

المائة، وفي عام 1984 تغيير النظام الثلاثي المستويات إلى نظام ذو مستويين فقط:[1] مناطق التّنمية، والمناطق المتوسطة.

- مرحلة التوسّع الاستراتيجي في السيّاسة الإقليمية والتّخطيط الإقليمي:

برزت في فترة 1990-2000 مبادرات جديدة إقليمية(الانتقال من المستوى المحلي إلى الإقليمي- وسياق الاتحاد الأوروبي؛ من بينها المبادرات الهيكلية الحديثة التي شملت الأقاليم التسعة في إنجلترا عام 1999RDAs، حيث مثّلت نهجا إقليميا مهما للتجديد والتّنمية الاقتصادية لكل منطقة إنجليزية، وقد أعقب ذلك بعض النّجاح مع مبادرات وكالات التّنمية الإقليمية عام 1998 في إسكتلندا وويلز وإيرلندا الشّمالية. بالإضافة إلى الاهتمام المتنامي ببناء التّنمية المستدامة الإقليمية ودمجها في أنشطة التّخطيط الإقليمي ووضع مؤشّرات استراتيجية مع إعداد توجيهات عامة للتمكين من عملية التّقييم. حيث حدّدت حكومة المملكة المتّحدة وثيقة رئيسية بعنوان نوعية حياة أفضل": تتضمن استراتيجية للتّنمية المستدامة وفق أربع أهداف رئيسية: التقدّم الاجتماعي، الحماية الفعّالة للبيئة: الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية، الحفاظ على مستويات عالية ومستقرة من النموالاقتصادي والتوظيف.

ومنذ عام 2000 تقريبا، تبّنت المملكة المتحدة و(فرنسا وألمانيا) سياسات إقليمية تركّز على المناطق الفائزة winning regions"،التي من المتوقع نجاحها في السّاحة الدولية، حيث أصبح جنوب إنجلترا,southern England، القوّة الاقتصادية في المملكة المتحدة التي أدرجتها الحكومة في أجندة السياسات الإقليمية واستراتيجية التّخطيط الإقليمي.

[1]لمزيد من المعلومات حول خريطة المساعدات الإقليمية في المملكة المتحدة ومستويات المناطق المدعومة وأهم التغييرات التي حصلت في عام 1978 و2007، راجع:

Ibid, pp.29-30

الخريطة رقم(02): الأقاليم التخطيطية الاقتصادية في بريطانيا(1975)

ig. 2.5 United Kingdom: economic planning regions (1975)

Source : John Glasson, op, cit, p.52

وفي نهاية هذه المناقشة المتعلقة بالتّجربة البريطانية في التّخطيط الإقليمي والتّدابير السيّاسية المختلفة التي بادرت بها في التّقليل من مشكلتين رئيسيتين هما: عدم التّوازن الإقليمي أوالفوارق الإقليمية بين الجنوب والشّمال خاصّة فترة مابعد الحرب العالمية التي أنتجت ظاهرة الازدهار الاقتصادي المقتصر على مجموعات جنوب وشرق إنجلترا" المناطق المزدهرة دون مجموعات الشمال والغرب"المناطق الرّيفية المحيطة بها" في فترة 1980، وما ترتّب عنها من مشاكل العمالة الإقليمية والهجرة الإرادية وغير الإرادية، إلّا أن التّوجه الحقيقي نحو التّخطيط الإقليمي بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية والمحلّية، التي كان لها دور مهم في تقليل الفجوة الإقليمية وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي خاصّة في مرحلة تحديد "المناطق المدعومة"؛ وبالرغم من أنها حاولت تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في هذه الفترة من خلال خلق فرص عمل وتجنّب النّزاعات القومية وظاهرة الانفصال، إلا أنّنا نجد أن تركيز أنشطة التّخطيط الإقليمي(داخل ومابين الأقاليم) كانت اقتصادية بالدرجة الأولى، حيث تم الاعتماد على استراتيجيات الموقع الصّناعي ومراكز النّمو لتحقيق التّنمية الاقتصادية؛ وفي الاتجاه الأخر توجّهت نحومأسسة

التّخطيط الإقليمي من خلال إنشاء المؤسّسات وخاصّة وكالات التّنمية الإقليمية،هذه كلّها مؤشّرات مستقبلية تشير إلى تبنّي هيكل تنظيمي إقليمي– محلي للتّخطيط بشكل موسّع في إطار الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التّخطيط الإقليمي في فرنسا

الفرع الأول: أسباب التدخل الحكومي في فرنسا

لقد تأثّرت التّجربة الفرنسية في التّخطيط الإقليمي ببعض الجوانب للتجارب الأوروبية، مثل بريطانيا وألمانيا، خاصة وأنها لم تتّبع أسلوب التّخطيط الإقليمي إلا حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، استجابة لبعض المشاكل الإقليمية الملحّة على مستوى باريس والتي تميّزت "بهيمنة التكتلات الحضرية الباريسية"، ومن أهمّ هذه المشاكل مايلي:[1]

أ. المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

لقد تميّزت المنطقة المركزية "باريس" في فرنسا، بالهيمنة السيّاسية والصّناعية والتّجارية مقارنة بباقي الأقاليم الأخرى، وذلك راجع لمكانتها التّاريخية الطويلة منذ عهد لويس العاشر ونابليون، وما يصنع الفارق بينها وبين دول أوروبا الغربية مثل بريطانيا وألمانيا، وهو انفرادها المركزي دون وجود تجمعات حضرية كبرى منافسة له، وهذا ما يجعل منها منطقة جذب لجميع الأقاليم حولها، وهناك ما شبّه العلاقة بين المناطق الحضرية الباريسية وأقاليمها النائية بـ "النظام الاستعماري" الذي يسعى إلى احتكار منطقة باريس لجميع الأنشطة الرائدة وحرمان بقية الأقاليم المحيطة بها من الأنشطة والعناصر الديناميكية.[2]

كما حاول الباحث ماكسيميليان سوريMaximilien Sorre في عمله حول منطقة باريس عام 1961، إلى معارضة المؤلّفين وخاصّة الجغرافيين أمثال جرافيير، حول مسألة تركيز التكتلات الحضرية الباريسية وتداعياتها السّلبية على المقاطعات الأخرى، حيث يُشير بأنها ليست ظاهرة جديدة في مجال التّخطيط الإقليمي، فهناك تجارب مماثلة مثل لندن وبرلين، فعلى حدّ تعبيره بأن المشكلة لا يكمن جوهرها في "مسألة التّركيز وأثاره السلبية" لمنطقة باريس، وإنما الجمود العام للمقاطعة الفرنسية الذي أدّى إلى تراجعها.[3]

وهنا يمكن القول بأنّ هذا الباحث كان له تصوّر ضيّق حول ظاهرة التكتل الحضري وخاصّة حول منطقة باريس،ومن ناحية أخرى لا يمكن التقليل من رأيه حول ضرورة عمل المقاطعات النّائية على إنقاذ نفسها والخروج من بؤرة التخلّف، لكن تزامنا مع نهاية الثّورة كان من المستحيل إعادة إنعاشها بمعزل عن

[1]Ibid,pp.346-348

[2] Bernard Marchand,La haine de la ville : Paris et le Désert français de Jean-François Gravier, **L'Information Géographique**, vol 65, 2001,pp. 234-253

[3]Ibid,loc,cit

المنطقة الرّائدة التي تقوم بتحفيز النّمو وتفعيل التّنمية فيها، فالأمر يمكن ترجيحه إلى درجة التّركيز والهيمنة التي استغلتها لبقاء هذه الأقاليم تابعة(سلبية) فقط، وضمان عدم تراجع مكانتها في البلاد.

ونتيجة العوامل الهيكلية والموقعية بين مناطق البلاد؛ ظهرت مشكلة التّفاوتات الإقليمية في مستويات التّنمية الاقتصادية والاجتماعية مما انبثق عنه التّقسيم الثنائي، منطقة صناعية شرقية "مزدهرة" "باريس، ومنطقة زراعية غربية "فقيرة"، حيث تغطي هذه الأخيرة أكثر من 50% من مساحة البلاد مع كثافة سكانية منخفضة 40 % وحوالي أكثر من 30 % من العمالة في المجال الصّناعي، أما المنطقة الشّرقية باستثناء منطقة باريس يشمل حوالي 43 % من مساحة البلاد، و44 % من السكان، ويعمل مايقارب من 50% من العمالة في الصناعة، بالإضافة إلى المناطق الصناعية المتدهورة مثل مناطق حقل الفحم الشمالي ومنطقة الألزاس واللورين.

ب. المشاكل البيئية المادية(العمرانية)

نتيجة النّمو المفرط للمناطق الحضرية خاصّة باريس والمشاكل البيئية الناجمة عنها، بالإضافة إلى اتساع التّباينات الإقليمية؛ ظهرت ملامح الاعتراف بالتّخطيط الإقليمي وظهور إسهامات جديدة كان لها أثر كبير في دعمه، ومن أهمّها عمل جين فرنسوا جرافيير Jean-François Gravier عام 1947؛ باريس والصّحراء الفرنسية Paris et le Désert Français،[1] الذي ركّز على المشاكل الإقليمية أومشكل "التّنمية الإقليمية غير المتوازنة":[2] النّاتجة عن أثار المركزية الشّديدة ونموباريس، والتفاوتات الإقليمية في مستويات السكان والعمالة والدّخل بين الأقاليم المتموقعة في شمال وشرق الخطّ الممتد من لوهافر إلى مرسيليا وفي

[1] رغم صدور الكتيب أومقال جين–فرانسوا جرافيير J-F. Gravier:باريس والصحراء الفرنسية Paris et le Désert Français، في عام 1947 إلا أنه لم يحظى باستجابة أومناقشة علمية حتى عام 1972 في نسخته الحديثة،حيث سمي عمله بـ"المصير الغريب." وقد حقق نجاحا كبيرا مقارنة بالكتب الجغرافية الأخرى، كما كان له مكانة في ظهور التخطيط الإقليمي، وقد استمد أفكاره الأساسية من سياسات مراكز النمو"لفرنسوا بيرو،"حيث صرح أن تراجع وتدهور المقاطعات أوالمناطق الريفية سببه التكتلات الحضرية الباريسية، ولهذا يجب التقليل من تأثير عاصمة باريس أي "المركزية الشديدة"واستخدام اللامركزية للنهوض وإنعاش المناطق الريفية والقرى الصغرى مع الحرص على ضمان التدخل الحكومي القوي لتحديد السياسات الملائمة. ومنذ ذلك الوقت، أصبح عمل الكاتب بمثابة المبدأ الأساسي لمفوضية تهيئة الإقليم والعمل الإقليمي DATAR، وسياسات التخطيط الإقليمي في فرنسا لنصف قرن(50 عام). راجع: Bernard Marchand, op, cit, loc, cit

[2] M. C. MacLennan,Regional Planning in France,**Wiley : The Journal of Industrial Economics**, Vol. 13, Supplement: Papers on RegionalDevelopment (1965), pp. 62-75, voir sur ce site: https://www.jstor.org/stable/2098649

الجنوب والغرب، الأمر الذي أثار الوعي العام من جهة ودفع الحكومة الفرنسية بالتّوجه أكثر نحو تعزيز مفهوم التّنمية الإقليمية القائمة على التّخطيط والتّنمية المتكافئة.

الفرع الثاني: المسار التّاريخي لتطوّر التّخطيط الإقليمي في فرنسا

أولا: الأهداف الاستراتيجية للدّولة في إطار التّخطيط الإقليمي

لقد أدّت زيادة حدّة المشاكل الإقليمية في فرنسا إلى التّفكير في تحديد أهداف رئيسية مناسبة للسياق العام للبلاد، خاصّة على مستوى المنطقة المركزية باريس والأقاليم المحيطة بها، واتّضح أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا في إطار آليّة التّخطيط الإقليمي التي تتسم "بالكفاءة."[1]وتتمحور هذه الأهداف الجوهرية في التقليل من التباينات الإقليمية وذلك عن طريق:

- التحكّم في عملية النّمو والتّمركز الشديد حول منطقة باريس، حيث تم تكليف مفوضية التّخطيط الإقليمي والعمل الإقليميDatar بإعادة التوازن في الإقليم" من خلال خلق فرص عمل وتقديم مكافآت متنوعة للاستقرار في المقاطعات.[2]
- تنمية الأقاليم الغربية والجنوبية التي تعاني من ظاهرة التخلف والركود الاقتصادي؛
- عملية إعادة إنعاش مناطق المشكلة الصناعية.

ثانيا: مراحل تحديد الأقاليم الإدارية في فرنسا

لقد اتّسم الإطار الإداري الفرنسي بعد الحرب العالمية، بعدم ملائمته لانتهاج مهمّة التّخطيط الإقليمي، مع وجود 90 دائرة و38000 مقاطعة، لكن بعد مرور 20 سنة طرأت تغييرات جديدة انبثقت عن تطور آلية التّخطيط الإقليمي وطبيعته التي تميّزت بتعقيد إداري واسع، وتم إرجاع ذلك التطوّر إلى مصدريين: الجهود التلقائية المبذولة من اللّجان الخاصّة الإقليمية فيما يخص مصير ومستقبل الأقاليم، والحاجة إلى مستوى إقليمي في التّخطيط الوطني الفرنسي.[3]

ويمكن تحديد المراحل الرئيسية التي شهدها التطوّر التاريخي للتّخطيط الإقليمي في فرنسا كالأتي:[4]

- مرحلة استحداث لجان التوسع الإقليمية وأقاليم تخطيطية رئيسية(1955- 1960):

لقد حظيت هذه المرحلة بالعديد من التوجّهات التّنموية الجديدة، التي عالجت مشكل عدم التّدخل المبكر لعمليات التّخطيط الإقليمي والتّركيز الشّديد على منطقة باريس كمركز وحيد لعمليات النّمو

[1]John Glasson, **An introduction to regional planning :concepts, theory and practice,**op, cit, p.349

[2]Jean-Benoît Albertini, De La Datar À La Nouvelle Diact : La Place Des Question Économique Dans La politique D'aménagement Du Territoire, **Revue française d'administration publique**, 2006/3 no 119,pp. 415 - 426- voir sur ce site : https://www.cairn.info/revue-francaise-d-administration-publique

[3]John Glasson, op,cit,p.349

[4] Ibid,pp.349-351

والتّنمية، مما أنتج ضغوطات محلية وإقليمية فرضت على الحكومة الفرنسية بالتّنسيق مع الممثلين المحليين عام 1955، إلى ضرورة تشجيع عملية إنشاء "لجان توسع إقليمية" في 21 منطقة ناشئة، حيث فرضت رقابة صارمة على المنشآت الصّناعية في باريس مع اتخاذ التّدابير اللازمة لتحقيق مبدأ لامركزية التّصنيع، وأطلق على هذه الفترة بإنشاء "أسلحة السياسة الإقليمية"[1].

وبعد تحديد المشاكل الإقليمية عام 1956، أنشأ 21 إقليما تخطيطيا(أقاليم البرامج) يتألف من 2 إلى 8 مقاطعات وحوالي 2 ملايين من السكان: أنظر الخريطة رقم(03)"الأقاليم التخطيطية الفرنسية"،كما صدر مرسوم عام 1960 ينص على إلزامية الوكالات الحكومية بعملية تقسيم الأقاليم الإدارية والوظيفية مع وضع خطة اجتماعية واقتصادية لكل إقليم.

وعليه ظهرت معالم التوجّه نحو تنظيم التّنمية الاقتصادية على مستوى الأقاليم والعمل الحكومي نحو خلق هيئات إدارية ولجان اقتصادية ذات صلاحيات مختلفة هدفها الأساسي تعزيز هيكل تنظيمي متناسق يساهم في إرساء البعد المكاني في سياسات التّهيئة الإقليمية.

الخريطة رقم(03):الأقاليم التخطيطية الفرنسية

Source: John Glasson, op,cit,p.350

- مرحلة التوجّه نحو تفعيل التّخطيط التنموي الإقليمي على المستوى الوطني(1964-1967):

تميّزت هذه المرحلة بعدّة سياسات تخطيطية والتي تم تحديدها في النّقاط الرئيسية التالية:

- التّأسيس لنظام إقليمي جديد، باستحداث في كل مناطق التّخطيط الإدارية العشرون(20) خارج نطاق باريس، منصب إداري لمحافظ إقليمي مع فريق فني يعمل على تنسيق برامج التّنمية داخل منطقته،

[1]M. C. MacLennan,Regional Planning in France, op,cit,pp.62- 75

بالإضافة إلى مساعدة اللّجنة الاقتصادية الإقليمية في التحضير للبرامج الخماسية للتّنمية الاقتصادية، حيث تم تعزيز ذلك من خلال المؤتمر الإداري الإقليمي(CAR) .

- إعداد الخُطط للمدن الكبرى عام 1966، باستحداث هيئات دراسة التهيئة الإقليمية في المناطق المتربوليتانية(OREAM)، أما منطقة باريس فقد خصّصت لها هيئة منفصلة لمعالجة مشاكل التّخطيط في إطار ميزانية سنوية مخصّصة لإعداد المخطّطات الإقليمية المهمة.
- استحداث هيئات تنسيقية للتّخطيط الإقليمي على المستوى الوطني، حيث تشكّلت تحت الهيئة الرّئيسية للتّخطيط الاقتصادي الوطني، "المفوضية العامة للخطط"(CGP)، مؤسستين فرعيتين: مفوضية تهيئة الإقليم(Datar) واللّجنة الوطنية للتّهيئة الإقليمية(CNAT)، التي سرعان ما تم دمجهما معا ليشكلا مؤسسة تخطيط متوسطة –طويلة المدى، لتفعيل التّخطيط المكاني والاقتصادي على المستوى الوطني.

الفرع الثالث: مستويات التّخطيط الإقليمي في فرنسا

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ تميّزت تجربة التّخطيط الوطني في فرنسا بفعاليتها، حيث اندرج ضمن شكل التّخطيط التوجيهي "الإرشادي،" حيث تضع الحكومة بعض المبادئ التوجيهية لعملية النّموالاقتصادي باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية لتحقيقها، وتنقسم مستويات التّخطيط إلى قسمين:[1]

أولا: التّخطيط بين الأقاليمInter- R. P

لقد مرّ التّخطيط بين الأقاليم بمرحلتين مختلفتين، حيث عرفت عملية التّخطيط في بداياتها كمطلب سياسي واجتماعي، تهدف من خلالها الحكومة الفرنسية إلى تجاوز أزمة الحرب بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بين أقاليمها، والمرحلة الثانية التي ظهرت ملامحها في عام 1950، كمدخل لبناء استراتيجية النمو الاقتصادي الوطني، والتي شهدت محاولات لعمليات تحويل النّمو من منطقة باريس إلى بعض المناطق "الحرجة" الفقيرة، عن طريق استخدام معيار البطالة ونظام الحوافز المالية، والتحكّم في التفاوتات الإقليمية من خلال تنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية، أما في فترة 1960 و1964، فقد تمّ الاسترشاد بالمخطّطات الوطنية الخماسية والرباعية كأدوات لمتابعة عملية التّخطيط بين الأقاليم، واستحداث نظام إقليمي جديد يتضمّن تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق لكل منها مساعدات مالية مختلفة

[1]Ibid,pp. 351 -360

تمس قطاع الخدمات، وذلك بهدف ضمان نجاعة سياسة التّوطين والتّنمية الصّناعية، أنظر الخريطة رقم(04) (مناطق المساعدات المالية للتنمية الصناعية)

- المنطقة الأولى والثانية؛ تتضمّن المنح الاستثمارية والإعفاءات الضّريبية.
- المنطقة الثالثة؛ تتضمن الإعفاءات الضّريبية المضمونة.
- المنطقة الرابعة؛ تتضمن الإعفاءات الضّريبية الاختيارية.
- المنطقة الخامسة؛ لا تتوفر على مساعدات.

الخريطة رقم(04): مناطق المساعدات المالية للتنمية الصناعية

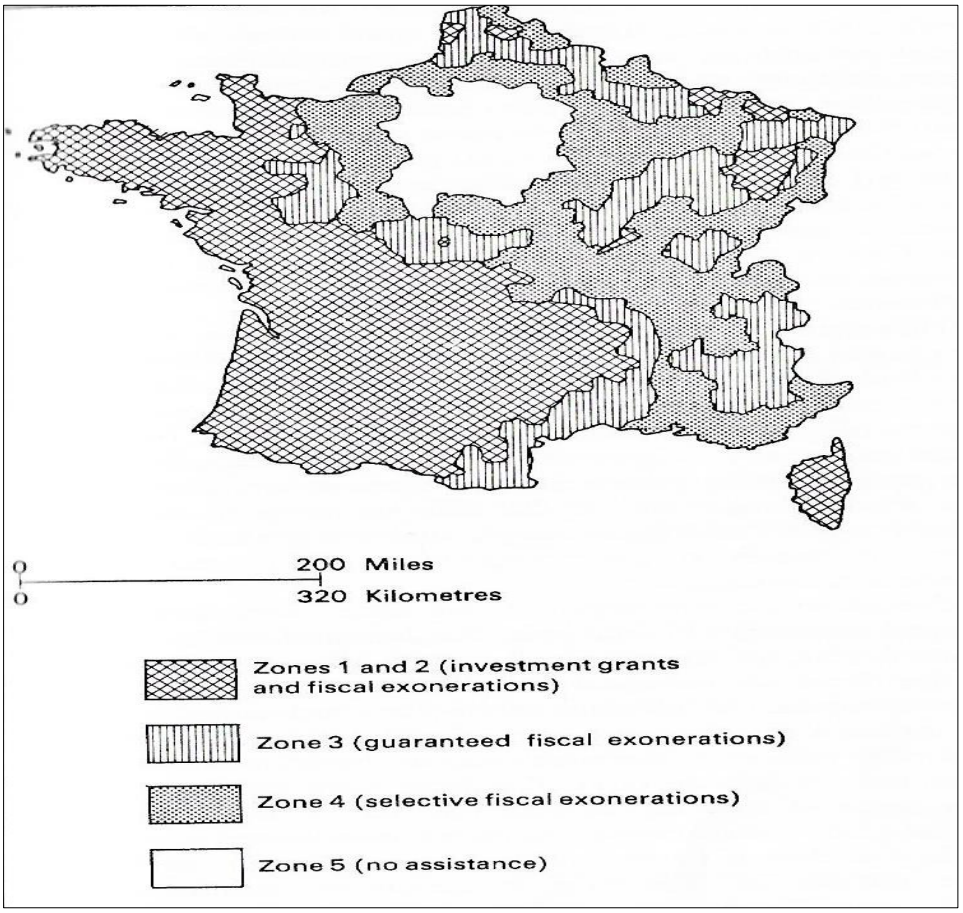

Source: John Glasson, op, cit, p.350

- المنطقة الأولى: تشمل كل من المحيط الغربي والجنوب الغربي المتدهور صناعيا، حيث تغطي ثلث مساحة البلاد، ويتضمّن هذا المجال منح استثمارية لمنشآت جديدة تتراوح من 25% في مواقع معينة مثل شيربورج، بوردووتولوز إلى 12% في أغلبية النطاق، أما فيما يخصّ منح توسيع المصانع القائمة تتراوح من 15% إلى 6% كما تتوفر على إعفاءات مالية(الإعفاء أوالتخفيض من الضّرائب عند شراء

الأراضي، والضّرائب المحلية، وضرائب عوائد رأس المال)، بالإضافة إلى مساعدات التّدريب والإسكان.

- المنطقة الثانية: ويطلق عليها" منطقة التمويل"Conversion zone، وهي أكثر تجزئة في شرق فرنسا، حيث تحتوي على المناطق التقليدية لقطاعات التّعدين والنسيج التي تشهد وضعا متدهورا، كما تتوفّرأيضا على مجموعة واسعة من الحوافز المتساوية التي تقوم بناء على استمرارية المشاكل الهيكلية وعدد الوظائف المستحدثة مقارنة بتوافر حوافز المنطقة الأولى غير المحددة والمتاحة لفترة طويلة المدى.
- المنطقة الثالثة والرابعة: وتسمّى "بالمناطق الرمادية" Grey area؛ وهي أكثر اتساعا، حيث تحصل الشركات التّوسعية على إعفاءات ضريبية تلقائيا، أما في المنطقة الرابعة فتكون العملية أكثر اختياريا.
- المنطقة الخامسة: تغطي المنطقة المحيطة بباريس ولا تتوفّر على أي مساعدة حكومية، كما يتم استخدام نظام التحكّم في التّنمية بدلا من تفعيل التّنمية الصناعية.

يتشابه النّظام المقترح للحوافز والضّوابط إلى حدّ كبير مع النّهج البريطاني؛ لكن جوهر الاختلاف يتمثّل في عملية التّطبيق الواسع للنظام الفرنسي على "قطاع الخدمات"، كما تمّ دعم هذا النظام في المخطّط الرباعي؛ بثلاثة عناصر أساسية:

- "سياسة المرافقة"Policy of accompagnement؛ التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية للمناطق التي تعاني من المشاكل.
- "سياسة التدريب"Policy of entrainement ؛ لتحفيز عملية النمو باستخدام الاستثمار الحكومي كأداة دافعة لذلك.
- تعزيز النّمو الذاتي المستدام؛ من خلال الاعتماد على استراتيجية "مراكز النمو" في التخطيط الإقليمي الفرنسي.

وفي عام 1966، عززت الحكومة الفرنسية استراتيجية أومقاربة "مراكز النّمو،" من خلال إنشاء بؤر للتّنمية الإقليمية وإتباع سياسة المدن الكبرى المتوازنة، Métropoles d'équilibrium في جميع أنحاء البلاد بهدف الحدّ من تأثير منطقة باريس وإحداث التّوازن فيما بينها، حيث تم تقسيم فرنسا إلى تسع أقاليم وظيفية(باريس وثمانية أقاليم أخرى)،(المدن الكبرى وأقاليمها الوظيفية في فرنسا) معتمدة في ذلك على معايير رئيسية أهمّها: حجم المدن وموقعها المركزي، كما تم التّركيز على عامل الاستثمار العام في مراكز النّمو خاصة باريس لخلق اقتصاديات حضرية وجذب شركات جديدة إليها.

ثانيا: التّخطيط الإقليمي داخل الإقليم Intra-R.P

لقد فرض الواقع الحضري لمنطقة باريس والمشاكل المادية العمرانية الناتجة عنه، التوجّه نحوالتّفكير في إعداد خُطط حكومية وتكوين هيئات تخطيطية للنهوض بالتّنمية الصّناعية وتهيئة الإقليم، وهذا ما حدث في عام 1960، حيث تم الموافقة على خُطة التهيئة الإقليمية والتنظيم العام للمنطقة الباريسية(PADOG)، التي دامت لفترة زمنية قصيرة، نظرا للإخفاقات في عملية التقديرات الدقيقة للتكتلات السكّانية، والتحكّم في نمومنطقة باريس مقارنة بالسياق العام للأقاليم الأخرى،لكن في عام 1965، تم استحداث هيئة جديدة للتّخطيط الإقليمي: مُخطط مدير التهيئة الإقليمية والعمران في منطقة باريس، الذي كان له دور في تحديد المبادئ العامة التوجيهية لتنمية المنطقة إلى غاية الألفية 2000، حيث استخدمت التّخطيط كآلية للتحكّم في عملية النّموو‌تنظيم التوسع الحضري لباريس، بهدف تحقيق الهدف المحوري والمتمثّل في استخدام منطقة باريس كوحدة وظيفية والتّخفيف من حدّة تأثيرها بإعادة تجديد وخلق مراكز وتجمعات حضرية متوسطة الحجم، تنتشر على طول الحزام الأخضر لها القدرة على منافستها.

ورغم أهمية هذا المخُطّط إلا أنه لم يصبوإلى تحقيق فعالية برامج التّنمية داخل المحاور الرئيسية المقترحة بحُجة التكاليف العالية المخصّصة لتنفيذه. لكن في الفترة الممتدة مابين 1969–1972 ظهرت بوادر الإصلاحات التّنموية الإقليمية حيث اتجهت الحكومة الفرنسية نحو استحداث هيئات إقليمية جديدة وإتباع "الحكم الذاتي الإقليمي" كأحد الحلول لتجاوز معضلة المركزية المكثفة وتبسيط الهيكل الإقليمي.

وفق الطرح السّابق الذي يتناول التجربة الفرنسية في التّخطيط الإقليمي نلاحظ أن رغم عدم التدخل الحكومي المبكر للتّخطيط الإقليمي، بسبب التّشبث بفكرة أن مدينة باريس تمثل القطب الحضري الوحيد المولد للتّنمية الاقتصادية والسّبيل الأنجع لاستقرار مستويات النّمو بعد أزمة الكساد، مما جعل هذا التصوّر حاجزا أمام التّفكير في اعتماد التّخطيط الإقليمي، إلا أن التّخطيط الوطني الفرنسي قد أثبت نجاحه بعد الحرب العالمية الثانية في إيجاد حلول لمشكل التّنمية الإقليمية غير المتوازنة وإعادة التوازن الإقليمي بين منطقة باريس والأقاليم المحيطة بها، بتبني لجان إقليمية ومؤسسات إدارية ذات كفاءة في مجال التهيئة الإقليمية ساهمت في بوادر التوجّه نحو نهج الحكم الذاتي والأسلوب اللامركزي الذي يعزّز مبدأ تحسين الخدمات المعمول به، وتفعيل استراتيجية مراكز النّمو والتّنمية المستدامة.

المطلب الثالث: التّخطيط الإقليمي في ألمانيا

قبل البدء في توضيح التّجربة الألمانية في التّخطيط، يجب التعرّض إلى السياق المفاهيمي العام لمصطلح التّخطيط الألماني، حيث نشير إلى شقين رغم بعض الاختلافات بينهما إلا أنهما متكاملين يتجسدان في كل من: "Raumordnung" ومعناه التّخطيط والتّنظيم المكاني، الذي يشمل مجموعة المبادئ

التوجيهية والتدابير اللاّزمة القائمة على التّنسيق والتّشاور بين العديد من السياسات ذات التأثير المكاني ومستويات التّخطيط الإدارية، بالإضافة إلى تنظيم وتطوير مناطق معينة تفوق إقليم البلدية وتشمل الإقليم الوطني أوإقليم الولاية، أما مصطلح "Raumplanung (ou Landesplanung – planification des Länder) وهو يشير إلى مفهوم التخطيط المكاني أوالتخطيط "للولايات" –اللاندر، وما يميزه عن المفهوم السابق هوتدخل السلطات العامة التي تهدف إلى تنفيذ عمليات التهيئة الإقليمية والتنسيق بين الوظائف المختلفة على مستوى الولاية، المنطقة والبلدية.[1]

ومن خلال المفهومين يمكن استنباط أن نظام التّخطيط الألماني يشير إلى مستويين من التّخطيط : اللامركزي القائم على عمليات التنسيق والتطوع على مستوى البلديات والمناطق الفرعية" من "أسفل إلى الأعلى" والتخطيط المركزي من "أعلى إلى الأسفل" القائم على الولايات أواللاندر كمناطق رئيسية مهيمنة على التخطيط المكاني للأقاليم التابعة لها، مع الحكومة الوطنية كأداة للتدخل لتنظيم وتنفيد عمليات التخطيط الإقليمي الشامل.

الفرع الأول: المسار التاريخي لتهيئة الإقليم في ألمانيا

لقد شهدت فترة التّخطيط الإقليمي في ألمانيا، أحداث مماثلة للتجارب الأوروبية السابقة الذكر، بريطانيا وفرنسا، إلا أنه يكمن الاختلاف أوالانفرادية في طبيعة التّخطيط اللامركزي وتوزيعاته على مستوى المدن الألمانية الرئيسية، حيث أثر ذلك على تقليل حدة المشاكل والضغط على الخدمات، مقارنة بالمدن الكبرى البريطانية والفرنسية: لندن وباريس، إلا أن ذلك لا يعني خلو ألمانيا من مشاكل مماثلة للسياق الأوروبي العام، بل هناك بعض المشاكل الرئيسية التي كانت محل استجابة لسياسات التّخطيط الإقليمي والمتعلقة بالتركز الصناعي والاقتصادي في كل من مناطق الرور والراين والمين، والآثار النّاجمة عنها كالتلوث الهوائي والمائي.[2] بالإضافة إلى مشكل عدم تطابق الحدود الإدارية للولاية أواللاندر مع المنطقة أوالجزء المراد المراد تنميته أو التّخطيط له، بمعنى رغم حجم المقاطعة الضّخم إلا أن التّركيز السكاني والاقتصادي كان يشمل إقليم مركزي وحيد، مثل مقاطعة هيسن Hiessen يتركز التطوّر في إقليم الراين–مين الحضريRhine-main.

كما هناك تقاطع في تقاطع في الحدود الإدارية لبعض الولايات مع مراكز النّمو أو المناطق المتطورة ذاتها، بالإضافة إلى وجود امتدادات طويلة تشكّلها بعض الولايات الصّغيرة ذات مشاكل معينة، لتتجاوز

[1]Jacques Delors, **L'aménagement Du Territoire Et La Politique Régionale En Allemagne Vers une européanisation en douceur ?** Ute Guder, Groupement d'études et de recherches- Notre Europe,Document de travailoctobre 2003, p.2 voir sur site : https://www.geographie-muniga.org/Atlas_Sdlv/Fiscalite.pdf

[2]وفاء كاظم جاحم الشمري، محمد جواد عباس شبع، **التخطيط الإقليمي–أسس ومبادئ**،مرجع سابق، ص.227

حدود ولايات أخرى تحدّها من اتجاهات مختلفة(شمالا وجنوبا أوشرقا وغربا)، الأمر الذي يتطلّب ربطها مع بعضها لتشكل مجموعة ولايات، ويمكن توضيحها أكثر من خلال الخريطة التالية:[1]

الخريطة رقم(05): مناطق التنمية في ألمانيا الفدرالية(الاتحادية)

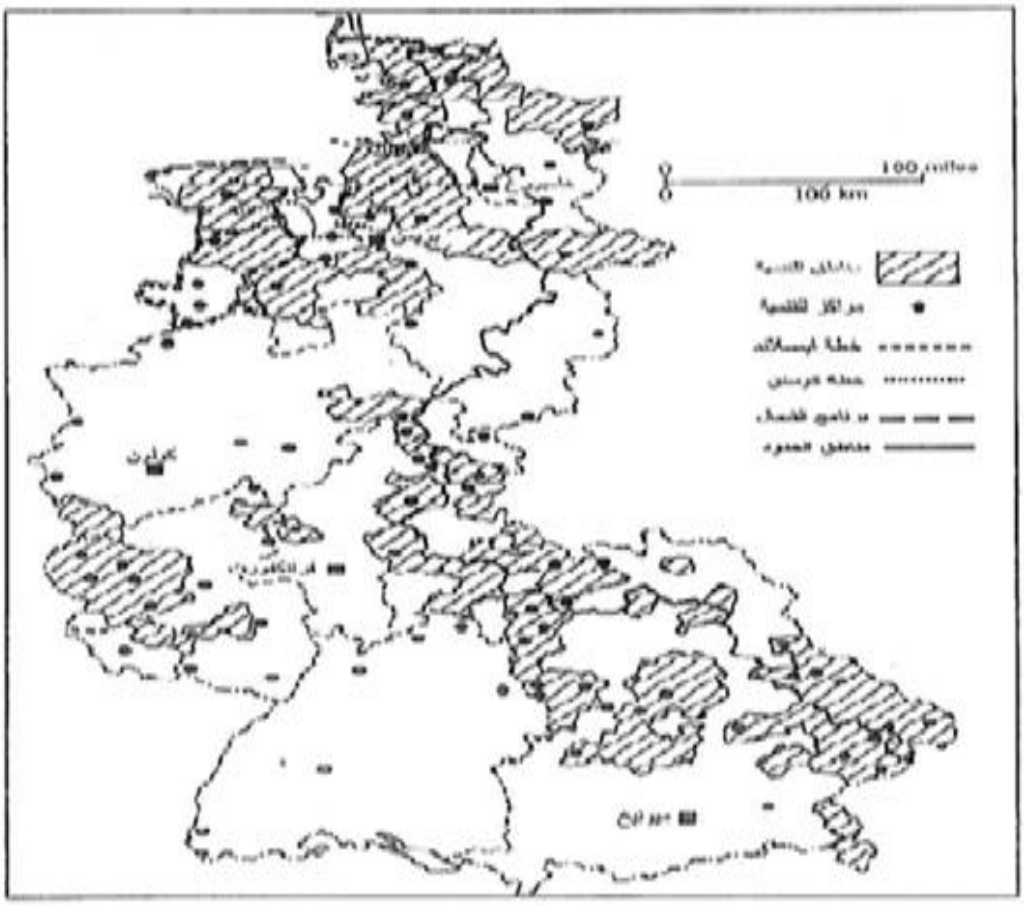

المصدر: ثائر مطلق محمد عياصرة،التخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص.361

أولا: مستويات التّخطيط في ألمانيا

لقد اعتمد نظام التّخطيط الألماني على نمطين من التّخطيط؛ لإيجاد حلول للمشاكل المناطق الرّيفية الفقيرة من جهة وتحديد المستويات الإدارية، ويتم تصنيفهما كالأتي:[2]

أ. المستوى القومي الإقليمي: ويشمل هذا النوع من التّخطيط المناطق الريفية التي تعاني من المشاكل المتعلقة بالهجرة للسكان الزراعيين من الفئة الشبابية المنتجة، والهجرة العمالية من المناطق ذات الصناعات المتدهورة بحثا عن العمل، ولذلك توجهت السلطات العامة الألمانية العامة نحو سياسة إقليمية مشابهة لبريطانيا في تحديدها لأقاليمها حسب طبيعة مشاكلها الإقليمية، والتي تنقسم إلى قسمين:

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، **التخطيط الإقليمي-دراسة نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص ص.360-361

[2] المرجع نفسه، ص ص.362-363

1. القسم الأول: المساعدات الموجهة نحو المناطق ذات موارد محدودة

- المناطق النّامية؛ تقع على الحدود مع ألمانيا الديمقراطية وتشمل: (هولشتين- شيلسفيج)،(شرق وغرب ساكسوني السفلى)، (شرق هيسن وشمال باقاريا)، (غابة باقاريا)، حيث تفتقر هذه المناطق إلى الموارد الطبيعية مما يؤثّر على سرعة نموها الاقتصادي، لهذا حاولت العمليات التّخطيطية العمل على إنعاشها في المجال الزراعي والصناعي، والاهتمام بتحسين جاذبيتها السياحية.
- المراكز النامية، تقع ضمن "المناطق النامية وتضمنت مايقارب 62-81 مركز مابين(1959-1969م) كآلية للنهوض بالأقاليم بشكل عام.
- المناطق الحدودية، تقع مع الحدود الألمانية الديمقراطية، حيث استفادت من الضرائب والمشاريع الاقتصادية في شكل مساعدات من الحكومة الفيدرالية.

2. القسم الثاني: المناطق الخاصة

وهي المناطق التي تتطلّب عمليات تنموية مختلفة، وتشمل كل من آيمسلاند على بحر الشمال في الشمال الغربي، شمال سيلسفيج هولشتين في أقصى الشمال، ساحل بحر الشمال، منطقة الألب في أقصى اليمين.

ب. المستوى الإقليمي المحلي؛ والذي يرتبط بتحديد المستويات الإدارية على مستوى الأقاليم، مثل البلدية(Gemeinde) كسلطة إدارية لها صلاحية التخطيط الطبيعي على المستوى المحلي، بالإضافة إلى أنواع في التخطيط التي تستخدم عمليات التنسيق بين مناطق واسعة تقع تحت دائرة التقسيم الإقليمي المحلي.

الفرع الثاني: السيّاسة التّخطيطية للحكومة الفدرالية(الاتحادية) في ألمانيا

تبّنت الحكومة الفيدرالية العديد من الاستراتيجيات التّخطيطية من خلال الاعتماد على قوانين وخُطط إقليمية تطوّعية وإلزامية على المستويات الوطنية والمحلية، والتي سنحاول تحديدها من خلال طرح مراحل التطوّر التاريخي للتّخطيط الإقليمي في ألمانيا:

- مرحلة قبل الحرب العالمية الثانية-1920-1930

لقد اتّجهت المناطق الصناعية الكبرى في ألمانيا إلى تبني سياسات استراتيجية للنهوض بأقاليمها، خاصّة في فترة التصنيع التي اتّسمت بالتوسعات الإقليمية السريعة التي تفتقر إلى عمليات التنسيق وإنشاء صناعات جديدة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز"النّمو التلقائي" السريع في عدد السكان وزيادة التحضّر،

خاصة في المجتمعات الحضرية برلين والرور بين عامي1870و1910.[1]وللتقليل من المشاكل في هذه الفترة قد استحدثت بعضالآليات كالجمعيات والمنظمات ذات الطابع التطوعي لإعادة هيكلة الأقاليم وتحقيق المنافسة في عمليات التخطيط ومن أهمها:[2]

- إنشاءالاتحاد "الوظيفي" للتخطيط عام 1911،الذي جمع برلين والبلديات المحيطة بها.
- إنشاء جمعية البلدية للأهداف الخاصة في عام 1912 لبرلين الكبرى، والتي تضمنت أهدافها الرئيسية في تنفيذ الهياكل التكاملية المرتبطة بحركة المرور ونظام إمدادات المياه، المساحات الخضراء، المدن الحدائقية.. أما عام 1920 اتبعت منطقة الرور نفس النهج بإنشاء تكتل إتحادي لمنطقة التعدين..
- كما اعتمدت سياسات "التعاون بين البلديات" بشكل خاص على فكرة التخطيط المادي المكاني، كمتغير ثابت في تهيئة الإقليم في ألمانيا، ومع أواخر القرن العشرين اجتمعت المدن والبلديات في إطار ما يسمى بـ "التعاونيات الإقليميةcoopérations régionales"، حيث حدّد نطاق التهيئة الإقليمية في ألمانيا على المستوى الإقليمي، تم توسع ليشمل التخطيط الوطني في ظل النظام الاشتراكي الوطني، ومع إنشاء "المكتب الإمبراطوري للتهيئة الإقليميةBureau Impérial d'A.T " في عام 1935، الذي استهدف جميع أقاليم ألمانيا، خاصة المناطق الصغرى لتحقيق المتطلبات والأهداف العسكرية في كل عمليات التخطيط القطاعي، مما أدى إلى انعدام "الحكم الذاتي المحلي".
- الفترة ما بعد الحرب: "مرحلة إعادة الاعمار–هيمنة الولايات الألمانية"1960–1950

بعد الحرب ظهرت الحاجة إلى إتباع سياسة منسّقة واضحة شاملة لجميع الأقاليم بهدف إعادة بناء المساكن والبنية التحتية، خاصة في ظل النظام الاشتراكي الوطني في عهد الرايخ الثالث، والأعمال الاستبدادية للدولة التي أفقدت القيمة الأساسية للتخطيط المكاني، ومن أهم القوانين والأجهزة التي ساهمت في ظهور تصور جديد لتهيئة الإقليم مغاير للمرحلة السابقة الذكر مايلي:[3]

- القانون الأساسي لعام 1949، الذي يسند جميع صلاحيات التنفيذ والتنظيم للولايات، حيث تبنت تشريعات وقوانين خاصة بها مثل قوانين إعادة الاعمار.
- الحاجة إلى سياسات تنسيقية مهمة؛ تشمل كل من المستوى الأفقي(بين الولايات) والمستوى العمودي (بين الولايات والمستوى الفدرالي).

[1] Jacques Delors, L'amenagement Du Territoire Et La Politique Regionale En Allemagne Vers une européanisation en douceur ? op,cit,loc,cit

[2]Ibid, pp.1-47

[3]Ibid,pp.1-47

- إنشاء لجنة خبراء التخطيط المكاني عام 1955، كلجنة مشتركة بين الوزارات للتهيئة الإقليمية التابعة لوزارة الداخلية، بهدف ضمان تنسيق أفضل للإجراءات الحكومية ذات التأثير المكاني.
- تميزت مرحلة الستينات 1960؛ بمأسسة التخطيط المكاني بين الدولة الفيدرالية والولايات، مع هاجس التردد في الاتجاه نحوسياسة فيدرالية une politique fédérale، ومن أهم القوانين الفيدرالية التي تم الموافقة عليها هما:قانون البناء الفيدرالي عام 1960 الذي حدد الرابط القانوني بين كل من التخطيط المكاني وتخطيط المدن. وفي عام 1965، تم اعتماد أول قانون فيدرالي المتعلق بالتخطيط المكاني، والذي يتضمن المبادئ المعمول بها في الإطار العملي بين الإتحاد والولايات، كما ينص على صلاحية اعتماد الولايات آلية التخطيط لأقاليمها مع الحرص على تحديد المبادئ التوجيهية للسلطات الإقليمية والمحلية المسؤولة على عملية التنفيذ.
- وأنشأ أيضا مؤتمر وزراء التخطيط المكاني كهيئة وساطة بين الدولة الفيدرالية والولايات، وهويعد بادرة أولى لإضفاء الطابع المؤسسي على السياق التعاوني بين هذه الأجهزة، كما حاول مؤتمر الوزراء تجسيد المبادئ العامة للقانون الفيدرالي(الاتحادي)؛ وخاصة المتعلقة بالقضايا التي تهدف إلى تحقيق تكافؤ الظروف المعيشية في جميع أجزاء الأقاليم)، وذلك بناءا على تطوير برنامج التخطيط الإقليمي الأول على مستوى كافة الأقاليم الألمانية، ومحاولة لتوسيع نطاق التخطيط المكاني، وربطه بالتخطيط الاقتصادي والمالي على المستوى الوطني، حيث لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد 7 سنوات في عام 1975.
- وسرعان ما شهدت الفترة الممتدة بين 1975 و1990؛ أزمة حرجة في التخطيط الإقليمي نظرا لعدم وجود مؤشرات يستند عليها لتحقيق أهدف التوازن الإقليمي؛ التعارض التقليدي بين المدن والريف وأثاره السلبية على تحقيق جميع الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى الاهتمامات السياسية بالقضايا البيئية، وتموقع التّخطيط الإقليمي بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.
- تميزت فترة الثمانينات 1980؛ بمرحلة "يقظة الولايات"réveil" des Länder، وذلك بالتوجه نحوتشجيع المبادرات على المستويات الدنيا "الأقرب إلى أرض الواقع" خاصة على مستوى البلديات.
- مرحلة التّسعينات 1990: التوجه نحوتعزيز مبدأ التنمية المستدامة في التخطيط الإقليمي

من بين التحديات الرئيسية الجديدة التي أحدثت تغييرات في النظام التخطيط الإقليمي يمكن تحديدها كالتالي:[1]

- إعادة توحيد ألمانيا؛ وما أفرزه من قضايا مختلفة أهمها؛ مشاكل التفاوتات الإقليمية والتوازن الإقليمي التي ظهرت بين الولايات الجديدة والقديمة، بالإضافة إلى القضايا المناخية والبيئية خاصة التي اكتسبت أهمية بالغة.
- أصبح التّخطيط في ألمانيا يعمل وفق مبادئ الأجندة القرن21 التي أقرها مؤتمر ريودي جانيرولعام 1992، والتي تسعى إلى إحداث توازن في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تعزيز التماسك والتخطيط الإقليمي للاستخدام الأمثل للموارد، وذلك في إطار إستراتيجية سياسية تهدف لتعزيز التنمية المكانية المستدامة، وسرعان ما قامت ألمانيا بدمج هذه الأهداف في معالجاتها القانونية للتخطيط الإقليمي عام 1998، خاصة في قانون التخطيط الإقليمي الفيدرالي، حيث أصبح مبدأ الاستدامة أحد الأهداف الرئيسية للتخطيط الإقليمي في ألمانيا لضمان جودة حياة متساوية لجميع الشعب الألماني والتقليل من عدم المساواة الاجتماعية.
- لعبت الولايات دورا رئيسا في مجال التّخطيط الإقليمي، وتجسد ذلك من خلال إنشاء أطرها القانونية الخاصة، والتعليمات التنظيمية الداخلية لنظام التّخطيط الإقليمي،والتي استندت عليها لبلورة ما يسمى بـ "خطة التنمية الإقليمية المعتمدة من طرف الإقليم" كأداة رئيسية للتخطيط الإقليمي على مستوى جميع أقاليم الدولة الفيدرالية، وتضمنت كل من محاور التنمية وتنظيم المنطقة وحماية الإقليم، بالإضافة إلى إبراز الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية والبيئية الحالية والمستقبلية للإقليم، وأنماط استخدام الأراضي، حيث لا زال المخططون الألمان يعتمدون على نموذج كريستلر" للأماكن المركزية"، لتعزيز التوزيع المتساوي للخدمات في جميع أنحاء الإقليم. حيث استخدمت خطة التنمية على التسلسل الهرمي المتوازن لتصنيف مراكز الخدمة وموقع المناطق الحضرية الرئيسية.
- عدم اقتصار عملية تنظيم التّخطيط الإقليمي فقط من مستوى أعلى إلى الأسفل، بل أيضا يضمن مبدأ التدفق المعاكس"، حيث يجب أن يكون تنظيم وتطوير الوحدات المكانية يتوافق مع الأهداف العامة للإقليم الفيدرالي كما يجب أن يأخذ التخطيط الفدرالي متطلبات السلطات الفرعية واستشارة مستويات التخطيط الأدنى.

[1]Günter Mertins and Dra. Michaela Paal,**Regional Planning in Germany.Institutional Framework, instruments and effectiveness**, Phillips Marburg University(Germany), pp.31-49, voir sur ce site :http://www.ub.edu/medame/PRMertins.pdf

ومما سبق يمكن القول بأن نظام التّخطيط في ألمانيا من خلال التطور التاريخي للتخطيط الإقليمي،قد تميز بطبيعته الانفرادية وأسلوبه اللامركزي، حيث انتقل من التّخطيط المكاني بمعناه الضيّق والذي ركّز على الإطار التعاوني والتطوّعي والتّنسيق بين السياسات إلى التوجّه نحوالتّخطيط الإقليمي الفيدرالي القائم على نهج التّنمية المكانية المستدامة؛ والذي يتجاوز الهيمنة المطلقة للولايات "اللاندر"، وخلق نظام إقليمي متوازن يراعي جميع مستويات التخطيط خاصّة المستوى الإقليمي كحلقة وصل تربط بين الولايات الفيدرالية والبلديات، أما مسألة عدم تطابق الحدود الإدارية للمناطق المراد تنميّتها في ألمانيا أوما يسمّى" بالإقليمية" فتبقى ظاهرة شائكة في إطار السياسات التّخطيطية الأوروبية والعربية وعائق أمام نجاعة العمليات التّنموية إن لم يتم دراستها والتحكم فيها وفق محددات كل إقليم في إطار تخطيط حضري إقليمي استراتيجي.

الفـصـــل الثالث

استراتيجيات التنظيم المجالي والتنمية المحلية المستدامة في الجزائــر

الفصل الثالث: استراتجيات التنظيم المجالي والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

شهدت التجربة الجزائرية في سياسة التهيئة العمرانية الإقليمية جملة من الرهانات والتحديات الوطنية التنموية التي انتهجتها بعد الخسائر والانتهاكات المادية وغير المادية التي خلفتها الفترة الاستعمارية؛ حيث تضمنت مجموعة من المراحل التنموية المهمة التي أثرت على مسارها الانتقالي في التخطيط للتنمية خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية؛ والاهتمام أكثر بالتنظيم الإداري كأحد الحلول للمشاكل الإقليمية والحضرية؛ وذلك من أجل استرجاع مكانتها الدولية وتثمين واستدامة أقاليمها وعدم جعلها عرضة للمصادفة والإهمال، وهذا ما سنحاول معالجته من خلال دراسة المخططات التنموية وأهم المقاربات المجالية والحضرية بعد الألفية وتقييم مدى تجسيدها ودمجها للمعايير والأهداف الدولية للتنمية المستدامة، في جميع مقاييس التخطيط الوطنية المحلية والإقليمية، ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى تلاثة مباحث؛ يتعلق المبحث الأول بأثر السياق السياسي والإداري على البناء التنموي بعد الإستقلال، أما المبحث الثاني فخصص لاستراتيجية الحكومة في دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو المستدام، والمبحث الثالث يناقش مقاربات التخطيط المجالي والحضري في إطار مشروع المخطط الوطني.

المبحث الأول: أثر السياق السياسي والإداري على البناء التنموي بعد الاستقلال

تميز المسار التنموي في الجزائر كعديد من الدول النامية بعدة إصلاحات هيكلية أو مايسمى" بالتكيف الهيكلي" أو التعديل الهيكلي d'ajustement structurel، وذلك بهدف استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية وتهيئة الظروف الملائمة للإنعاش الاقتصادي وتحقيق التعافي الاقتصادي[1] نتيجة الصدمات والأزمات خاصة أزمة الديون في فترة الثمانينات التي كانت لها تداعيات وخيمة على إحداث الاختلالات بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والانتقال من برامج التكيف والإصلاح إلى خطط التخطيط للتنمية.

لهذا سنحاول تحليل أهم السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة لإعادة التوازنات المجالية والتنظيم المجالي، من خلال تجربتها في التخطيط للتنمية، ومحاولة تحقيق الاستقرار في مختلف المجالات السياسية والإدارية، الاجتماعية والاقتصادية. ومدى توافقها مع النماذج الأوروبية الرائدة في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية بناءا على الحقبات الزمنية الجوهرية وتغيير النظام السياسي من الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، التي على أساسها يمكن فهم وتفسير ديناميكية عمليات التخطيط والتنمية المحلية، مع إبراز دور المؤسسات العمومية وخاصة "الجماعات المحلية" في تفعيل هذه الديناميكية، وذلك من منطلق العلاقة الترابطية والتداخلية بين"البنيان السياسي والإداري للدولة"[2] وأثر هذه العلاقة على الشأن التنموي وطبيعة سير مختلف التنظيمات السياسية والإدارية، الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: سياسة إعادة الهيكلة في إطار نظام الاقتصاد الاشتراكي

قبل التطرق إلى أولى بوادر التجسيد الحقيقي لمفهوم أو فكرة سياسة تهيئة الإقليم أو التخطيط الإقليمي في الجزائر يجب توضيح بعض المراحل التمهيدية التي كان لها دور في بناء تصورات مستقبلية لتنظيم الأقاليم الجزائرية والعمل على إعادة التوازنات المجالية، التي كانت تتسم بالتضامن الاجتماعي والتكامل المجالي،[3] قبل الفترة الاستعمارية والتي كانت لها تداعيات سلبية على كل من:

- التحكم في النمو الديمغرافي السريع وتوزيعاته المكانية بين الحواضر الكبرى(المدن) والأقاليم المجاورة(المناطق الريفية)، نتيجة التخطيط الاستعماري المتعمد لمعالم والقيم الخاصة "بوحدة المجتمع الجزائري".

---

[1]République Algérienne Démocratique et populaire, Conseil National Economique et social(CNES), **Rapport-les Effets Economiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel**,12ème Session Plénière, Novembre 1998, p.6

[2]محمد أنس قاسم جعفر، **ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والاشتراكية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص ص.5-6

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا(وضعية التراب الوطني-استرجاع التراب الوطني)**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية-بن عكنون)، ص.63

- إضعاف الجهاز والهيكل التخطيطي الإداري الجزائري، عن طريق التقسيمات الإدارية غير المتوازنة، وسيادة الفراغ الإداري وذلك بسحب الكفاءات الإدارية التي كانت تقتصر على الطبقات البرجوازية الفرنسية، مما أثر على نجاعة الأداء الإداري– التنموي.

- كبح أي مساعي تنموية مدروسة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استنزاف الموارد الإقليمية والقضاء على الأراضي الزراعية التي تزخر بها الدولة الجزائرية، وخلق فوارق إقليمية شاسعة، خاصة بين المناطق الساحلية والمناطق الريفية الطبيعية مما أدى إلى زعزعة استقرار الأقاليم الجزائرية وفتح المجال أمام أكبر مشكل الذي لازال قائما إلى وقتنا الحالي وهو تحقيق"مبدأ العدالة المجالية" وأساليب إحداث توزيع عادل لعوائد التنمية على المستوى الإقليمي–المحلي وعلى كامل التراب الوطني.

الفرع الأول: مرحلة التوازن الجهوي–بين الأقاليم–(1962–1978)

وجاءت هذه المرحلة كنتيجة لزيادة حدة الفوارق المجالية بين أقاليم الدولة وانتشار مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي، مما فرض على السلطات العمومية مراعاة دمج مبدأ التوازن بين الأقاليم للتقليص من المشاكل الإقليمية التي أفرزها الاستعمار الفرنسي، حيث ركزت على الفئات الهشة وذلك عن طريق مخططات تنموية وبرامج مجالية تسعى إلى بعث النسيج الصناعي كآلية لإحداث التنمية.

ومن هنا كانت بداية التوجه نحو التخطيط الاقتصادي في المجال الصناعي كأداة لتنشيط التنمية الاقتصادية الوطنية، خاصة منذ عام 1967 الذي شهد بدايات ومحاولات جديدة في تاريخ التخطيط وتنظيم الاقتصاد الوطني في الجزائر بعد الاستقلال، وبعض الإصلاحات المهمة من بينها مايلي:

أولا: الإصلاحات السياسية

قامت الدولة الجزائرية باختيار النموذج الاشتراكي الشمولي، كخيار سياسي واقتصادي للتنمية ملائم للمرحلة الانتقالية التي شهدتها الدولة، والسيطرة أكثر على الأوضاع والأزمات التي خلفها الاستعمار الفرنسي في كامل التراب الوطني. ومن الأهداف العامة لتبني هذا النموذج هو مساهمته في:[1]

- استخدام التخطيط الاقتصادي والقطاع الاشتراكي كأداة للتوجيه الاقتصادي.

- الاعتماد على التصنيع السريع وتطوير المجال الزراعي، وتحقيق التوازن فيما بينهما لبناء قاعدة تنموية جديدة.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي– مفاهيم وتجارب**(عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ط.1، 2014)، ص ص.218–219

- تبني الأسلوب المركزي لتسهيل عملية التخطيط وتخصيص الموارد وتوزيعها بشكل يتوافق مع الأهداف المسطرة.

ثانيا: الإصلاحات والهيكلة الإدارية

بالإضافة إلى إصدار أول قانون بلدي في 18 جانفي1967:[1]الذي حاول تغيير نمط المؤسسة البلدية الذي كان سائدا في الفترة الاستعمارية: "المكاتب العربية"(بيرو عرب)، البلديات المختلطة، البلديات ذات التصرف التام)، حيث كانت تعتبر مجرد أداة لخدمة الإدارة(الأقلية الأوروبية) دون تلبية الشؤون المحلية للمواطن الجزائري، بمعنى أخر أنها كانت مغيبة أو لا أساس لها في إطار تطلعات المجتمع الجزائري، لهذا توجب على الدولة إصلاح ذلك بوضع بعض المهام الجديدة لهذه الخلية الأساسية أو كما جاءت في صلب القانون "الجماعات الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية." للنهوض بالتنمية الوطنية المتعددة الأبعاد.

رغم أهمية تأسيس مؤسسة البلدية "كجماعة اللامركزية الأولى في الأمة،"إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق بناء دولة ديمقراطية تطمح لترسيخ البناء التنموي القائم من" القاعدة إلى القمة،" وإزالة التنظيم المجالي غير المتوازن(الموروث عن الاستعمار)، ولهذا تم التوجه إلى تأسيس الخلية الأساسية الثانية الوسيطة بين البلدية والأمة، والتي تجسدت في كيان الولاية: "كجماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، لها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتكون منطقة إدارية للدولة."من خلال إصدار قانون الولاية" عام 1969، لتنظيم الجماعة وتجديد الهياكل الإدارية للولايات، والتركيز على التجسيد الفعلي للامركزية وتوزيع السلطات، لتشجيع المساهمة الفعالة والتداخل العلائقي بين كل من البلدية والولاية والجماهير، والتغلب عن المشاكل التنموية وإعادة التهيئة الشاملة للحدود الترابية والعمل على التنظيم الإداري والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، من أجل "التنمية المتساوية" والمنسجمة في إطار" دولة موحدة."[2] أما فيما يخص التعديلات المتعلقة بالتنظيم الإقليمي للبلديات والولايات:[3] فقد

---

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 67/24 مؤرخ في 7 شوال 1386 هـ – الموافق ل 18 جانفي 1967 **يتضمن القانون البلدي**(الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 7 شوال 1386 هـ – الموافق ل 18 جانفي 1967، ص ص.90-93

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 38/69 مؤرخ في 9 ربيع الأول 1389 هـ – الموافق ل 23ماي 1969**يتضمن القانون الولاية**(الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر في9 ربيع الأول 1389 هـ – الموافق ل 23ماي 1969، ص ص.510-521

اعتمدت الدولة عدة إجراءات عام 1971حيث قامت باستحداث بلديات جديدة(671 بلدية)، أما عام 1974، فقد شهد إعادة تنظيم الولايات والبلديات انتهاج سياسة المرافقة والدعم والإصلاحات للبلديات المستحدثة سابقا، والتي تضمنت جملة من الإصلاحات الإدارية، المالية والمحاسبية، وكذلك إطار قانوني جديد يدعم الموظفين والتنمية على المستوى المحلي بهدف خلق بلديات(متوسطة الحجم، ضمان جدواها المالي، تحقيق التوازن الإقليمي وخاصة التنمية المحلية)، وشمل إنشاء التقسيم الأول على مستوى الولايات والدوائر(المقاطعات الإدارية) زيادة عددها من 16 إلى 31 ولاية،ومن 91 إلى 160 دائرة. ومن بين الأهداف المرجوة من هذا التقسيم: تحسين وتسيير العمل الإداري، تفعيل المشاركة الشعبية، تعزيز الاشتراكية والديمقراطية.[1]

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية

أهم ما ميز هذه المرحلة هو إعداد الدولة مخططات استثمارية تنموية قصيرة ومتوسطة المدى تجسدت في كل من:[2]

- المخطط الثلاثي(1967-1969)، إعطاء أولوية في التخطيط للمناطق الريفية" النائية" وذلك لمعالجة ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن، عن طريق تبني برامج تنموية مثل دعم الإسكان على مستوى هذه المناطق والحفاظ على الاستقرار السكاني.
- المخطط الرباعي الأول(1970-1973)، حاول دراسة ظاهرة "التطور الحضري" وذلك باستحداث وحدات وأقطاب صناعية كنتيجة لعملية تأميم مجال المحروقات، بالإضافة إلى وضع مخططات تهيئة البلديات.
- المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، الاهتمام أكثر بتفعيل الأدوات المتعلقة بالتهيئة في المجال العمراني، والاسترشاد بمخططات و"برامج خاصة" التي شملت 10 ولايات:[3] الواحات، الأوراس،

---

[3]الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،**الذكرى الستون للاستقلال 1962-2022، ذاكرة وإنجازات: تاريخ، كفاح، تضحيات، بطولات وتحديات**، جويلية 2022، ص ص.13-14

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 19 جمادى الثانية، عام 1394هـ، المتضمن الأمر رقم 74-69 مؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1394، الموافق ل 2 يوليو 1974 يتعلق **بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات**، ص.1

[2]الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، **أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من فترة 1962-2021**، 4 يونيو2022.

[3]بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية- بن عكنون،2000)ص. 22

تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة. والتي كان لها دور في إحداث تحولات جذرية في الخريطة الصناعية بالجزائر، من بينها توسيع فضاءات المدن ونظام البنى التحتية.

بناءا على ذلك يمكن القول بأن الجزائر في هذه المرحلة تميزت بنوع من الركود في أغلب القطاعات بعد الاستقلال، رغم مبادراتها الموجهة في تحقيق التنمية المحلية من خلال استحداث أدوات توفير موارد التمويل الخارجي وتدعيم الخيار الاقتصادي في ظل قوانين البلدية والولاية السابقة الذكر؛ التي تمثلت في كل من برامج التنمية الخاصة والمخططات البلدية للتنمية؛ الصندوق المشترك للتمويل الجماعات المحلية؛ القرض المحلي، المخططات القطاعية غير الممركزة؛ إلا أنها تميزت بعدة نقائص تجلت في التغطية الشاملة لعجز ميزانية الجماعات المحلية، والمركزية الشديدة في أساليب التمويل المتبعة.[1]

نجد الجزائر اتبعت نفس نهج الدول الأوروبية خاصة(فرنسا وبريطانيا) في التخطيط للتنمية وذلك بتبني الأسلوب المركزي الوطني في التحكم في المشاكل الإقليمية التي انبثقت عن الاستعمار الفرنسي، من بينها الهجرة، الفراغ الإداري، ضعف التسيير والتنسيق، البطالة، النمو الديمغرافي السريع، التفاوت الإقليمي وغيرها.

أدت هذه العوامل إلى دفع الدولة الجزائرية نحو تبني المخططات السابقة التي كانت بمثابة إحدى الحلول الملائمة لتلك الفترة، رغم افتقارها لعامل الشمولية واقتصار عملية التنمية بصفة كاملة على استثمارات الدولة وإهمال القطاع الخاص الوطني، حيث كان حجم الاستثمار المنفق أكثر من 274 مليار دج، وكان مايزيد عن 60٪ موجهة نحو التصنيع، أو كما أسماها البروفيسور دوبيونيس G. De Bernis"الصناعات المصنعة، والاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر ومحرك أساسي لإستراتيجية التنمية.[2] رغم ما تضمنته هذه المرحلة من مخططات إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة خاصة فيما تعلق" بمبدأ التوازن الجهوي" وتحقيق العدالة بين الأقاليم، ويمكن إرجاع ذلك لانعدام ثلاثة مقومات أساسية جاءت في وثيقة "الجزائر غدا" وهي توافر بيئة تفتقر لجملة "الوسائل والهياكل، والسلطة

[1]العربي غويني، **إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر**(الجزائر: النشر الجامعي الجديد، د.ط، 2016)،ص ص.30-34

[2]محمد بلقاسم حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج.1(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999)، ص ص.106-107

الحقيقية."[1] بالإضافة إلى طبيعة التخطيط المركزي الذي كان يخلو من مبادئ "التخطيط المتوازن والسليم،"مما أنتج مخططات تنموية فاشلة وغير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: تفعيل سياسة التهيئة العمرانية للتوجه نحو نظام اقتصاد السوق

في ظل التجربة السابقة التي ميزتها مبادئ وأهداف نظام الاقتصاد الاشتراكي في سياسات التخطيط والتنمية، يمكن القول أنه كانت الإيديولوجية المناسبة لتخطي الوضع الصعب للبلاد، إلا أنه في ظل الانفتاح على السوق ورهاناته الداخلية والخارجية، قد فرض على الحكومة تغيير مسارها السياسي والتطلع نحو اعتماد نهج الاقتصاد الحر"نظام السوق،" الذي يتطلب شروط جوهرية لتطبيقه، خاصة فيما يتعلق بإصلاح وضرورة تحديث دور الدولة نحو اعتماد العقلانية والأداء الفعال في أعمالها، وتطورها نحو تبني الشكل القانوني–العقلاني"La forme légale- rationnelle.وحسب تفسير ا. توران A.Touraine:هو محاولة تجسيد مبادئ دولة القانون وجودة الإدارة العمومية، وتحسين قدرات الدولة في تحقيق التكامل الوطني وبناء مشروع وطني.[2] وهذا ما دفع الدولة إلى تبني استراتيجيات وأولويات جديدة معاكسة لمرحلة سياسة التوازن الجهوي، والتي شهدت العديد من الأحداث التي كان لها تداعيات ايجابية وسلبية لتغيير النظام المعمول به سابقا.

الفرع الأول: مرحلة التوجه نحو سياسة تهيئة الإقليم"1979–2000

نوضح في هذه المرحلة أهم إصلاحات السلطات العمومية في تعميق أكثر لمفهوم التهيئة الإقليمية واتخاذها مسار جديد في التخطيط والتنظيم المجالي والتنمية المحلية.

أولا: الإصلاح المؤسساتي والإداري

رافق هاجس البناء والإصلاح المؤسساتي الدولة الجزائرية منذ فترة الاستقلال، باعتباره آنذاك من أهم الأولويات للتوجه نحو التأسيس لهياكل إدارية ومؤسسات لها القدرة على مواجهة العجز الإداري والعمل على الرفع من مستويات الأداء المحلي، خاصة على مستوى البلديات والولايات، باعتبارها الدعائم الأساسية لبناء الدولة والنهوض بالتنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية، لكن ذلك كان من المستحيل تحقيقه إلا في إطار فضاء سياسي أكثر انفتاحا. لهذا حاولت الدولة تقديم سلسلة من التشريعات القانونية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية–وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا(وضعية التراب الوطني–استرجاع التراب الوطني)**، مرجع سابق، ص.63

[2] Ahmed Dahmani, L'état dans la transition à l'économie de marché- L'expérience algérienne des réformes, Cahiers du CREAD, N°50, 4ème trimestre 1999, pp.1-25.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/14/50/13870

والإصلاحات الإدارية والاقتصادية، التي ظهرت جليا ابتداء من عام 1980، حيث تم إنشاء مجموعة من الوزارات وبعض النصوص التنظيمية، التي كانت لها دلالات على تشكل الإرادة السياسية الصريحة للدولة في تجسيد معالم سياسة التهيئة العمرانية. ودليل على ذلك القيام بتحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1979،المكلفة بالتخطيط وإعداد المخططات الوطنية التنموية والمخططات الولائية والبلدية. كما تم تأسيس الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليمANAAT سنة 1981.[1] التي اكتسبت دورا مهما على طول المسار التنموي للبلاد، خاصة في إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي سنتعرض له في الأقسام اللاحقة. بالإضافة إلى إصدار مرسوم رقم 308/81، يعزز من صلاحيات دور البلدية والولاية في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية من خلال المساهمة في إعداد المخطط الوطني للتنمية والمخططات الولائية والبلدية المحلية في جميع مجالات التنمية وضمان توازنها.[2] كما تم إعادة التنظيم الإقليمي الجديد الثاني للبلديات والولايات في قانون 4 فبراير 1984، وذلك بالزيادة في عدد الولايات والبلديات إلى 48 ولاية، و1541 بلدية، وذلك بغية تعزيز التنمية الوطنية وتحسين المستوى المعيشي للسكان في إطار أسس اللامركزية ولا تمركز الجماعات الإقليمية.[3]

يفسر تطور "الهيكلة الإدارية"التي اتبعتها الدولة بعد الاستقلال، كتقليص عدد البلديات والولايات من أجل تسهيل عملية التسيير وتقريب الخدمة الإدارية للمواطنين إلى مرحلة تجاوز مخاوف ذلك من خلال التوسع واستحداث مراكز إدارية جديدة(أقطاب جذب أو تجمعات حضرية) داخل هذه البلديات والولايات، مقرونة بزيادة المرافق والخدمات المتعددة المجالات، والاعتمادات المالية المخصصة للتسيير والتجهيز والاستثمار لدعم ميادين التهيئة العمرانية والاقتصادية.[4]

---

[1]الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، **أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من فترة 1962-2021**، مرجع سابق.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رقم 308/81 مؤرخ في 29 صفر1402 هـ - **يحدد صلاحيات البلدية والولاية في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية(** الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 2 ربيع الأول 1402 هـ - الموافق ل 29 ديسمبر 1981، المواد: 1و6، ص ص.1882-1883

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 84-09 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 **يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، المواد: 1 و2، ص.140

[4]بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، مرجع سابق، ص.51

تم إصدار أول قانون للتهيئة العمرانية سنة 1987، الذي حاول تجسيد أهداف التهيئة العمرانية على المستوى الوطني والجهوي، من خلال الاعتماد على أدوات: المخطط الوطنيSNAT، والمخطط الجهويSRAT لتهيئة الإقليم، وهذا ما يفسر أكثر على توجهات السلطات العمومية نحو التنظيم المجالي لتحقيق متطلبات التنمية الجهوية والتقليص من مشكل التفاوت الإقليمي عن طريق الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المتنوعة للمجال الوطني، وتخصيص الأعمال الإنمائية داخل الأقاليم، وبالأخص مناطق الجنوب والهضاب العليا.[1]

لكن سرعان ما طرحت انتقادات كثيرة، والتي غالبا ما أشرنا إليها منذ بداية تحليل مراحل التخطيط والتي تتمحور حول دائرة "القرارات المركزية" المتبعة في التخطيط لسياسة التهيئة العمرانية، والاهتمام أكثر"بالتنمية القطاعية' التي تركز على محدودية أجال التخطيط(قصيرة المدى)، دون إعطاء أولوية للمجال كركيزة أساسية للتنمية وتعزيز عمليات التنسيق والتشاور خاصة على المستوى المحلي، مما أثر على النظرة الاستشرافية لتنمية الأقاليم.[2]

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية

دعمت الدولة الجزائرية إضافة إلى الإصلاحات المؤسساتية والإدارية السابقة بعض الإصلاحات الاقتصادية، والتي تضمنت مجموعة من المخططات التنموية المختلفة عن المخططات الثلاثية والرباعية، بهدف التوجه نحو تجسيد التهيئة الإقليمية والتنمية.

- **المخطط الخماسي الأول(1980-1984)[3]**

يندرج هذا المخطط في تصنيفات المخططات طويلة المدى، التي تتضمن تكاليف برامج استثمارية مرتفعة حوالي 560.6 مليار دج، وترخيصه المالي 400.6 مليار دج، وقد تم توزيعها بين الاستثمارات المنتجة(الزراعة، الصناعة، مقاولات الإنجاز)، والاستثمارات شبه المنتجة(النقل والمواصلات السلكية

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 87-03 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27يناير سنة 1987**يتعلق بالتهيئة العمرانية**، ص ص.151-155

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا(وضعية التراب الوطني-استرجاع التراب الوطني)**، مرجع سابق، ص.65

[3]محمد بلقاسم حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج.2(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1999)، ص ص.10-32

واللاسلكية، التخزين والتوزيع، السياحة)، والاستثمارات غير المنتجة(البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية)، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المختلفة والتي نخص منها:

- تنمية القطاعين الزراعي والصناعي ومحاولة إحداث التوازن فيما بينهما،
- التركيز على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية لتجاوز دائرة التخلف ومشكل التفاوت الجهوي الموروثة عن الاستعمار...)
- التركيز في إستراتيجية التهيئة الإقليمية على الصناعة كقطاع حيوي وأداة رئيسية لتحقيق التوازن الإقليمي والمحلي الذي من شأنه تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتنشيط الحركة الصناعية على مستوى المناطق الريفية وتشجيع الاستثمارات الصناعية فيها عن طريق خلق الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشرف عليها الجماعات المحلية كهيئات ممثلة عن السلطات العمومية والقطاع الخاص، وذلك بهدف دعم التنافسية ورفع مستوى الإنتاج المحلي والتحكم في التسيير، مما يساهم في الرفع من مستويات التنمية.
- المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)؛ اتبعت السلطات العمومية في إطار المخطط الخماسي الثاني، وعلى غرار المخططات الإنمائية السابقة على التعمق أكثر في تحليل متطلبات التخطيط والتنمية، من خلال دراسة المستويات والحالات الاقتصادية على كل من المستوى الوطني والدولي، وذلك لإعطائه طابعا عملي وتطبيقي لسياسة التهيئة الإقليمية خاصة في ظل التطورات والأحداث الوطنية والدولية السائدة في هذه الفترة والتي تعد من المراحل الحرجة في مسار الدولة التنموي، والتي يمكن تحديد أهم ما ورد فيها كالتالي:[1]

المستوى الوطني:

ضبط التسيير وإحلال العلاقات التوازنية بين الظواهر التي تحتل مكانة في خضم السياسات التنموية الحكومية، خاصة فيما يتعلق بالتوازنات بين الأقاليم: من حيث تنظيم التوزيع الإقليمي العادل للسكان، وضبط الكثافة السكانية المتفاوتة بين الأقاليم الشمالية والجنوبية.

[1]محمد بلقاسم حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج.2،المرجع نفسه، ص ص. 137-218

المستوى الدولي:

مراعاة الظروف الاقتصادية الدولية، المتزامنة مع الأزمة العالمية الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وتدهور كبير في أسعار البترول والمواد الأولية سنة 1986، مما أدى إلى انتشار الفقر وشح الموارد وزيادة البطالة كأحد الأسباب لأحداث 5 أكتوبر1988 التي عبر فيها المجتمع الجزائري في شكل احتجاجات عن رفضه لذلك، وزعزعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، والتي طالما حرصت السلطة السياسية على تجنب المساس بنهج "العقد الاجتماعي،[1]"منذ الاستقلال من خلال توجيه الاقتصاد والشركات والهياكل لخدمة المجتمع بهدف تقليل التناقضات الاجتماعية والسياسية، خاصة في ظل شح الموارد وانتشار مظاهر عدم المساواة والظلم الاجتماعي، مما زاد من حدة تأزم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي فرض على الدولة تبني مسار تنموي جديد أو "إصلاح اقتصادي جديد،"خاصة مع صدور دستور1989، الذي تضمن جملة من التحولات والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاءت لمحاولة تغيير وتفعيل المنظومة السياسية والاقتصادية وفق متطلبات نظام اقتصاد السوق، كالتوجه نحو إقرار التعددية الحزبية وتعزيز" الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.[2]" وتعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق معالجة الركود والتدهور التنموي لتجنب التهديدات الأمنية على مستوى الإقليمي والقومي.[3]

أما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية فقد تم الاعتماد على محددات وسياسات أخرى في تنظيم الاقتصاد والإنتاج الوطني دون اللجوء إلى الخارج، كتنويع الاقتصاد وعدم الاقتصار على مجال المحروقات كداعم أساسي للتنمية، والاهتمام بتنظيم المجال الفلاحي والري، والتنمية الصناعية، مع ضمان التكامل بين القطاعين المنتجين.

لهذا نلاحظ أن المخطط الخماسي الثاني، كان بمثابة قاعدة رئيسية لتوجه الدولة نحو التجسيد الفعلي لإستراتيجية التهيئة الإقليمية كمقاربة رئيسية ذات مدلول اقتصادي واجتماعي، يسعى من خلالها إلى

---

[1]Ahmed Dahmani, L'état dans la transition à l'économie de marché- L'expérience algérienne des réformes, **Cahiers du CREAD**, N°50, 4ème trimestre 1999, pp.1-25.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/14/50/13870

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18/89 مؤرخ في 22رجب عام1409 هـ – الموافق ل 28فبراير1989**يتعلق بنشر نص تعديل الدستور** الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989(الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في23 رجب1409 هـ – الموافق ل 1مارس1989، المادة: 40، ص.239

[3]نور الدين عنون، دور سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في تعزيز الأمن القومي الجزائري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد(12)، جانفي 2018، ص ص.187-198

معالجة المشاكل الاقتصادية التي تستهدف بشكل كبير المناطق الهشة، والتي صنفها المخطط إلى أربعة مناطق: الجبال، الهضاب العليا، الشريط الحدودية، والصحراء، وذلك لتعزيز التوازن الجهوي وتقليص التفاوت الإقليمي، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي المتوازن للأنشطة الاقتصادية والتمركز السكاني.

يمكن تحديد أهم المحددات الكبرى لتفعيل إستراتيجية التهيئة الإقليمية الجديدة، ومعالجة الاختلالات السابقة الذكر ضمن هذا المخطط الإنمائي كالأتي:[1]

- مواصلة التركيز على عملية التقسيم والتنظيم الإقليمي للبلاد ودعم إنجازات المخططات الإنمائية السابقة، وذلك بهدف معالجة المشكل الرئيسي "التفاوت الإقليمي."

- تعزيز سياسة اللامركزية كمقاربة أساسية تدعم التوازن الجهوي والتهيئة الإقليمية ببعديها الاجتماعي كتقريب المواطن وتلبية متطلباته وطموحاته الإدارية والسياسية، والاقتصادي الذي يتيح المجال لتسهيل عملية التسيير والتعامل السريع مع مستجدات النموالمحلية وضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

- الاعتماد على التخطيط المحلي اللامركزي كأداة فعالة في تدعيم المخططات والبرامج التنموية على مستوى البلديات والولايات، مع الحرص على تجنيد الكفاءات البشرية والمادية كعوامل مساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتفعيل ديناميكية التنمية المحلية، وتعزيز الاستثمار الخاص الوطني.

- تبني سياسة "النموذج الوطني للتهيئة الإقليمية"، وهي عبارة عن إستراتيجية خلق مناطق أو أقطاب نمو ذات نشاطات اقتصادية واجتماعية، تستهدف تنمية مناطق الهضاب العليا باعتبارها الأقاليم الوسيطة أو"الانتقالية" الرابطة بين الشمال ذو كثافة سكانية عالية والجنوب الأقل تمركزا، وذلك لمعالجة مشكل الفائض السكاني وتحقيق الاستقرار السكاني من جهة، وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الجنوب من جهة أخرى.

- تطوير وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال انجاز البرامج المتعلقة بالتجهيزات الجماعية، توسيع شبكة النقل، تهيئة المناطق الصناعية.. والاستثمارات التي تقع ضمن مهام ومسؤوليات الجماعات المحلية، مع متابعة عمليات التنفيذ من طرف السلطات العمومية للحرص على تنفيذ البرامج في أجالها المحددة.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج.2، مرجع سابق، ص ص.5-29-31

ما يمكن استنباطه من خلال القراءة التحليلية لمراحل النظام التخطيطي والتنموي، الذي جسدته السلطات العمومية من خلال المخططات الإنمائية السابقة الذكر ابتداء من فترة الستينات إلى أواخر التسعينات، أنها مثلت خارطة أولية عامة في مجال التهيئة الإقليمية ومحاولة التوجه نحو تحقيق نموذج"التنمية المنسجمة والمتوازنة،" القائمة عل أساس العدالة الاجتماعية والمساواة، التي كان من الصعب تحقيقها في ظل إستراتيجية غير واضحة المعالم، والتي كانت تهتم بالبعد الاقتصادي ومجال التصنيع والمحروقات لتسريع عمليات النمو والتنمية، مما أنتج تنمية وطنية ومحلية غير متوازنة تفتقر لمعايير الاندماج والتماسك الإقليمي، والعمل المشترك المنتج بين الفواعل بين القطاعين الوطني والمحلي والقطاع الخاص، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

- كانت السلطات العمومية الفاعل الوحيد والمباشر(المركزية المفرطة) لتنشيط الاقتصاد الوطني وإقرار النموذج التنموي المناسب.
- رغم الاهتمام بالسياسات اللامركزية والاعتراف بالقطاع الخاص، إلا أنها بقيت خاضعة للتدخل الحكومي، وتجريدها من الاستقلالية التامة في عمليات التخطيط والتنمية للمشاريع التهيئة على المستوى المحلي أو الجهوي.
- إهمال البعد الإقليمي كعامل أساسي في ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة والشاملة، وعدم وجود سياسة حضرية إقليمية واضحة لاعتمادها على أدوات تهيئة وتعمير غير قادرة على التسيير المتكافئ والشامل للمناطق الحضرية والريفية، نظرا لاستفحال العديد من الظواهر والمشاكل: ظاهرة التحضر، ظاهرة الهجرة الريفية، الفوارق المجالية، العلاقات الحضرية والريفية، التي كانت سائدة منذ الاستقلال والتي حاولت السلطات العمومية التقليص منها ومعالجتها عن طريق تبني بعض النماذج والتجارب التنموية الأوروبية والاستفادة منها، وهذا ما نلتمسه من خلال المسار التنموي للبلاد، حيث تمثلت أهم هذه النماذج والسياسات الدولية التي انتهجتها الدولة كدليل مرجعي لنموذجها التنموي السابق والتي لازالت لها أثارا مباشرة في صلب استراتيجيات الحكومة "للتنمية الحضرية المستدامة":
- دعم سياسة "أقطاب النمو"[1]، وذلك من أجل إعادة التوازن الجهوي، والتحكم في ظاهرة النمو الديمغرافي السريع الذي أفرز مشاكل التحضر والتوسعات العشوائية غير المستدامة وانعكاساته السلبية التي تمثلت في اختلال التوازن بين المناطق الحضرية والريفية، والذي رافقته ظاهرة الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية بحثا عن مناصب شغل لتلبية حاجياتهم اليومية، ولمعالجة ذلك تم التركيز على البعد

[1]راجع: الفصل الثاني،**النظريات والتجارب الدولية في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية، نظرية أقطاب النمو، François Perroux**

الاقتصادي، وخاصة مجال التصنيع في المراكز الحضرية أو المدن الكبرى(الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)، كصناعات كبرى قيادية يعول عليها للدفع بعمليات النمو والتنمية، عن طريق عمليتي " الاستقطاب(تركيز الأنشطة في المناطق الكبرى) والانتشار(بدفع التنمية من الأقطاب المهيمنة إلى الأقاليم المجاورة والريفية.

– دعم سياسة الأماكن المركزية(المدن) وأقاليمها المجاورة(المناطق الريفية)،[1] وذلك من خلال استحداث هيكل هرمي يتكون من المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، لتفادي مشكل "تداخل الحدود"[2] بين المراكز الحضرية ومجالاتها الذي كان شائعا آنذاك، بالإضافة إلى توفير الهياكل الأساسية والبنى التحتية كإحدى الحلول لتنظيم موقع المستوطنات البشرية والأنشطة والمشروعات الاقتصادية وربطها وتوجيهها أكثر نحو المناطق الريفية من خلال خلق استثمارات مناسبة لتحقيق الاستقرار السكاني داخل هذه المناطق وتنشيط عملية التنمية.

بناءا على ذلك نجد أن السلطات العمومية قد استمرت في محاولة إيجاد آليات إستراتيجية لتطوير سياستها العمرانية "الحضرية"، حيث تبنت إصلاحات قانونية لتنظيم الإدارة المحلية وتكييفها مع المستجدات الجديدة، تمثلت في إصدار قانون التهيئة والتعمير سنة 1990، الذي تضمن القواعد العامة وأدوات التهيئة والتعمير(المخطط التوجيهيPDAU ومخطط شغل الأراضيPOS) كأدوات تساهم في ضمان شروط تهيئة وتنظيم استخدامات الأراضي القابلة للتعمير، وحماية المجال الوطني من التجاوزات سواء ما تعلق بعمليات البناء والتعمير(التوسعات العمرانية والمناطق الفلاحية والمساحات الحساسة) أو التوزيعات للأنشطة الاقتصادية في الأماكن غير المناسبة والمخصصة لها.[3]

من هنا تظهر رغبة السلطات العمومية في التخفيف من حدة أزمة "التحضر السريع والعشوائي" التي ميزت مراحل التخطيط السابقة، والانتقال إلى إدارة وتسيير النسيج الحضري وفق رؤية مستقبلية وعقلانية، دون المساس بالأراضي الفلاحية التي تمثل موردا مهما لتحقيق التنمية الريفية، وبالتالي تعد بادرة أولى للتوجه نحو التنظيم الشامل والمتوازن للمجال بإحداث التوازن بين التنمية الحضرية والريفية، وذلك عن طريق تسيير المدن أو التجمعات الحضرية دون تجاهل الإقليم ككل، المناطق المجاورة أو المناطق

1راجع: الفصل الثاني، **النظريات والتجارب الدولية في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية، نظرية الأماكن المركزية،Walter Christaller**

2بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، مرجع سابق، ص.3

3الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90–29 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق ل 1 ديسمبر سنة 1990 **يتعلق بالتهيئة والتعمير**، ص ص.151–155

الفلاحية، حتى وإن لم يكن هناك توضيح صريح "للبعد الإقليمي" في صلب القانون، إلا أنه تضمن بعض القواعد التي تشير إلى الالتزام بذلك.

نجد أن الحكومة قد عززت نهجها التنموي الجديد في نفس السياق، من خلال إصدار قانوني البلدية والولاية 7 أفريل 1990، الذي منح للجماعات الإقليمية صلاحيات أكثر في مجال التهيئة والتنمية المحلية، وفتح المجال أمام تعزيز الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين التي أقرها دستور 1989، والتي كرسها القانون السابق الذكر، من خلال المهام الموكلة لكل من المجالس الشعبية البلدية والولائية، وضمان تحقيق الانسجام والتوازن بين المخططات التنموية للبلدية والولاية وعدم تعارضها مع الأهداف العريضة للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.[1]

تم التقليص من ظاهرة المركزية والبيروقراطية الإدارية التي شكلت عائقا في التنظيم الإداري المحلي سابقا، وظهر ذلك جليا من خلال التنظيم الجديد للبلدية "كجماعة إقليمية أساسية" تتمتع باستقلالية أكبر في تسييرها وإدارتها للتنمية المحلية، ولكن سرعان ما شهدت البلاد أزمة سياسية وأمنية منذ 1991، التي كان لها أثار سلبية على تنظيم الإدارة المحلية، خاصة على المستوى البلديات التي عرفت عجزا في التسيير وانسداد على مستوى المجالس المحلية المنتخبة.[2]ولهذا حاولت الدولة الخروج مرة ثانية من الأزمة وإعادة الاستقرار منذ سنة 1994، واستحداث وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية التي أشرفت على تنظيم استشارة وطنية واسعة حول المحاور الإستراتيجية الجديدة للتهيئة الإقليمية والحضرية والتخطيط لمشاريع تنموية متوازنة وشاملة، في إطار "عقد وطني" يرتكز على تدخل والتزام جميع شركاء التهيئة العمرانية بتحقيق معايير ومبادئ الإنصاف والتنمية المستدامة لبناء "جزائر الغد."[3]

---

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-08 و 90-09 مؤرخ في رمضان عام 1410 الموافق 7أبريل سنة 1990**يتعلق بالبلدية والولاية**.

[2]جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**-دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11 (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص ص.8-9

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا(وضعية التراب الوطني-استرجاع التراب الوطني)**، مرجع سابق، ص ص.99-102

المبحث الثاني: إستراتيجية الحكومة في دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو المستدام

لقد فرضت الرهانات والتحديات الدولية والوطنية على السلطات العمومية في بداية الألفية الجديدة إلى انتهاج سياسة وطنية للتخطيط التنموي مغايرة لنمط السياسات التنموية السابقة، والتي كانت تعمل بمنظور تنموي تقليدي قائم على أساليب كمية وإنتاجية في الرفع من معدلات النمو والتنمية وإهمال البعد البيئي ومعايير النوعية والجودة والاستدامة، التي تندرج في إطار نموذج التنمية المستدامة Sustainable Development، كمفهوم حديث ونمط تنموي يمتاز بالرشد والعقلانية.[1] تسعى من خلاله الدول إلى ضمان نجاعة وفعالية سياساتها العمومية التنموية.

المطلب الأول: سياسة التحديث والإنعاش الاقتصادي

- بما أن "التنمية" لها علاقة وثيقة بمفهوم "التحديث"Modernization، باعتبارهما عمليتان متلازمتان تهدفان إلى إحداث تغييرات وتطورات على مستوى مختلف نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومحاولة نقل هذه المجتمعات من نمط تقليدي إلى نمط حديث، تحت إطار ما يسمى "بالمجتمعات الانتقالية."[2] وتعد هذه الأخيرة من المراحل الحاسمة في دراسة الإقتصادي والت رستوwalt Rostow للمسار التاريخي للاقتصاد الحديث الذي يناقش فيها الهيكل القطاعي للاقتصادات والخيارات الاستراتيجية التي اتخذتها المجتمعات المختلفة في توزيع مواردها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وذلك عبر خمسة مراحل رئيسية للنمو الإقتصادي؛ حيث احتلت المجتمعات الانتقالية(أوالتهيؤ للانطلاقPreconditions for take-off المرحلة الثانية الرابطة بين المرحلة الأولى المجتمع التقليدي(The traditional society والمرحلة الثالثة الإنطلاق the take-off . وتميزت بعدة خصائص من بينها: الشروط المسبقة للتصنيع المستدام الذي تطلب تغييرا في ثلاثة قطاعات غير صناعية مثل تراكم الرأس المال الإجتماعي خاصة في مجال النقل؛ ثورة تكنولوجية في الزراعة والتجارة، التوسع في الواردات.[3] بالإضافة إلى المراحل الأخرى المتمثلة في المرحلة الرابعة السعي

---

[1] محمد عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،عمان(دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط.1،2010) ص.15

[2] محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية، الريفية،** الإسكندرية(منشأة العارف، 2003)، ص.1

[3] W. W. Rostow, The Stages of Economic Growth, The Economic History Review , 1959, New Series, Vol. 12, No. 1 (1959), pp. 1-16. https://www.jstor.org/stable/2591077

نحو النضج the drive to Maturity والمرحلة الخامسة عصر الاستهلاك الوفير The age of high mass consumption.

بناء على ما سبق؛ نجد أن الجزائر قد مرت بنفس الوتيرة والتدرج النظمي والتنموي، الأمر الذي دفعها إلى مواكبة عصر التنمية والتحديث، من خلال تأسيسها لقاعدة تنموية جديدة، يدعمها استقرار الاقتصاد الكلي، والتي حاولت تجسيدها من خلال سياسة" الإنعاش الاقتصادي"، التي تندرج في إطارها مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية المهمة التي تمس مختلف القطاعات.وتتمثل أهم الأهداف الرئيسية التي تطمح لتجسيدها هذه البرامج كالأتي:[1]

- تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي نتيجة عجز الاقتصاد الوطني على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- إعادة تنشيط الطلب الإجمالي، الذي من شأنه دعم مكافحة الفقر، خلق فرص التشغيل، التوازن الإقليمي، وتنشيط الفضاء الجزائري.

الفرع الأول: مرحلة الإنعاش الاقتصادي الممتدة من 2001-2014

شرعت الجزائر منذ 2001، في وضع مخططات استثمارية تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش اقتصادها الوطني، وتفعيل عمليات التنمية والنمو الاقتصادي بناءا على آلية التخطيط التنموي الإقليمي، بهدف إحداث التوازنات والتقليص من المشاكل الإقليمية، حيث بلغ مقدار غلافه المالي حوالي 525 مليار دينار. ويمكن تحديد أهم البرامج التنموية التي خصصتها الحكومة لتحقيق ذلك كالأتي:[2]

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي(2001-2004)

سعت الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى النهوض بالاقتصاد الوطني و"ضمان استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية[3]"، من خلال تحفيز ودعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروة والقيمة المضافة، بهدف معالجة أزمة الفقر والبطالة وإحداث التوازن الجهوي التي أفرزتها الأزمات

[1]République Algérienne Démocratique et populaire, Conseil National Economique et social(CNES),**Rapports sur la conjoncture Economique et sociale du premier semestre 2001**, 19ème-20ème Sessions plénières, p.4

[2]عطا الله خالد، **السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ -الجزائر أنموذجا**(عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1،2018)،ص ص.165-187

[3]حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع، ص.15

السياسية والاقتصادية في المراحل السابقة. ولتحقيق المساعي التنموية الخاصة به، تم تخصيص أربع قطاعات رئيسية سنوضحها في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(02):التوزيعات القطاعية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(بـ المليار دج)

القطاعات	رخص البرامج التنموية				المجموع	النسب المئوية(%)
	2001	2002	2003	2004		
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: CNES: Rapports sur la conjoncture Economique et sociale du second semestre 2001, 19ème-20ème Sessions plénières, p.185

نلاحظ من خلال الجدول: أن برنامج الانتعاش الاقتصادي قد ساهم في بعض الإصلاحات المؤسسية وسياسات الدعم المرافقة للشركات الجزائرية لخلق بيئة استثمارية ملائمة لمتطلبات السوق وتشجيع النمو المستدام، حيث نجد أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بنسبة كبيرة 40.1٪ مقارنة بالقطاعات الأخرى وذلك لتوسيع نطاق الشغل والاستثمار المحلي والأجنبي وانعكاساته الايجابية على

[1]République Algérienne Démocratique et populaire, Conseil National Economique et social(CNES) **Rapports sur la conjoncture Economique et sociale du second semestre 2001**, 20ème Sessions plénières, pp.184-186

الرفع من معدلات النمو. كما خصص لقطاع التنمية المحلية والبشرية نسبة 38.9٪، لتعزيز التوازن الجهوي بين أقاليم البلاد خاصة المناطق الريفية المعزولة وتحسين مستويات العيش للمواطنين. أما الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري فقد بلغ نسبة قليلة 12.4٪ لاستفادة هذا القطاع ببرنامج مستقل خاص به "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA سنة 2000، وأخيرا قطاع دعم الإصلاحات بنسبة 8.6٪ والذي خصص لدعم تمويل القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة.

بناء على المعطيات السابقة المتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:[1] نستنتج أن التهيئة الإقليمية خلال السنوات الأربع(2001-2004)، عرفت تطورا ملحوظا في الوضع الاقتصادي، بسبب تسارع وتيرة النمو منذ عام 2002، بحيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 4.2% عام 2002 إلى 6.8%عام 2003 وإلى 5.2% في عام 2004، حيث نلاحظ أنه تم تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003، وذلك بسبب مساهمة كافة القطاعات(باستثناء الصناعة التي ظل نموها متذبذبا ومتخلفا عن معدل توسيع النشاط الاقتصادي، مما أثر ذلك على الرفع من معدل التشغيل بنسبة 29.8% في عام2001 إلى 34.7% عام 2004. والتخفيض من معدل البطالة 29.5% عام 2000 إلى 17.7% عام 2004.

ومن هذا المنطلق؛ يعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كمرحلة أولى قد ساهم في إعادة التوازن الكلي للاقتصاد، ورغم أهمية الإنفاق الحكومي على قطاع المنشآت الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.5% وقطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.9%)، إلا أن قطاع المحروقات لا يزال مهيمنا على الاقتصاد الوطني حيث بلغت قيمته المضافة بنسبة40.7 % عام 2004، بالإضافة إلى الدين الخارجي الذي بلغ في نفس الفترة نسبة 21.821%.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا(2005-2009)

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)؛ يعبر البرنامج التكميلي لدعم النمو في مضمونه على مجموعة الاستثمارات العمومية التي جاءت كنتيجة لتدفق الإنفاق العمومي الذي تزامن وبداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث يكمن الاختلاف بينهما في مدة الانجاز والغلاف المالي الذي

[1] تم الاعتماد على التقارير الرسمية التالية:

République Algérienne Démocratique et populaire, Ministère des finances,**Notesur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) et la loi de finances complémentaire pour 2005**, Réf N18051/MF/DGEP, 17 juillet 2005, pp.1-28

البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر2009، ص ص. 35-82

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، **فصل الثاني التشغيل**، ص ص.68-65

قدر حوالي 4202.7 مليار دج، أما الأهداف الرئيسية المرجوة من هذا البرنامج هو تعزيز النمو المستدام وتنمية البنى التحتية للبلاد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي. كما تم إرفاق هذا البرنامج التكميلي ببرنامجين رئيسيين يتمحوران حول تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا. ولهذا تم الإنفاق العمومي على مجموعة من القطاعات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): التوزيعات القطاعية للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

(بالمليار دينار والنسب المئوية)

القطاعات	الغلاف المالي	النسبة المئوية(%)
تحسين الظروف المعيشية للسكان	1.908.5	45
تطوير المنشآت القاعدية	1.703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير مجال الخدمة العمومية	203.9	4.8
تحديث التكنولوجيا للاتصال	50.0	1.1

المصدر:عطا الله خالد، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ -الجزائر أنموذجا، مرجع سابق، ص ص.172-173

حسب التوزيعات القطاعية الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع تحسين الظروف المعيشية، قد حاز على غلاف مالي قدر بـ 1.908.5 مليار دينار، أي ما يعادل 45.5%، وذلك بهدف تحقيق التنمية المحلية والبشرية، حيث تم إعطاء أولوية "للرأسمال المال البشري" الذي يعد عامل مهم في عمليات تنشيط حركة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى نجد أن من بين القطاعات الفرعية التي نالت نصيب أكبر من الاستثمارات في إطار هذا المجال هو قطاع السكن بـ5550 مليار دج خاصة وأن الديوان الوطني للإحصائيات قد سجل ارتفاع ملحوظ في نسبة السكان 36.0 مليون نسمة، ما يفسر النهوض بمشاريع الإسكان وتحسين المستوى المعيشي الأفضل.[1]تم تليه القطاعات الأخرى: كقطاع التربية الوطنية بـ200 مليار دج.. ، بالإضافة إلى برنامج تطوير المنشآت الأساسية الذي بلغت نسبة الاستثمارات فيه بـ 40.5%، وخصص له حوالي 1.703.1 مليار دج، حيث تم التركيز على كل من قطاعي النقل بمبلغ 700 مليار دج والأشغال العمومية بمبلغ 600 مليار دج على غرار القطاعات

[1]Office National des statistiques, Démographie Algérienne 2010, N°575,p.1voir : https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie_algerienne2010-2.pdf

الأخرى، وذلك بهدف تحديث مجال الطرقات والسكك الحديدية والموانئ، واستحداث مؤسسات خاصة بالنقل الحضري على المستوى الطرق الوطنية والولائية.

أما برنامج التنمية الاقتصادية فقد خصص له مبلغ مالي قدره 337.20 مليار دج، وقد أعطى أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية حيث خصص له حوالي 300 مليار دج، لدور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث بلغ معدل النمو ذروته بنسبة 20.0% سنة 2009، مقارنة بسنة 2008 التي شهدت ركود كبير بنسبة 5.3-%.[1] وخصص لقطاع الصناعة حوالي 13.5 مليار دج، بهدف تحسين القدرة التنافسية بين المؤسسات الصناعية. وما يثير الاهتمام في هذا البرنامج أنه خصص لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية مبلغ 4 مليار دج، باعتبارها كيانات لها دور فعال أيضا في تعزيز التنافسية وتنمية الاقتصاد الوطني والتي لا تقل أهمية عن القطاعات السابقة الذكر. وكذلك تطوير وتحديث مجال الخدمة العمومية بمبلغ مالي قدره 203.9 مليار دج، والتكنولوجيا الاتصال بمبلغ مالي 50 مليار دينار.

ثالثا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا(2006-2009)

1. البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب؛ يهدف هذا البرنامج الخاص التكميلي إلى تحسين الظروف الملائمة للمواطنين وضمان ترقية هذه المناطق لبلوغ تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا ما سعت إليه الحكومة من خلال التركيز على ثلاث قطاعات رئيسية شملت كل من قطاع تحسين ظروف حياة السكان بغلاف مالي قدره 296 مليار دينار، وبرنامج إضافي للتنمية الاقتصادية ما يقارب 74 مليار دينار، وقطاع تحسين وسائل الإدارة استفاد من غلاف مالي يقارب 20 مليار دينار.

2. البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا؛ يشترك هذا البرنامج مع برنامج تنمية مناطق الجنوب، في مراعاة الخصوصيات الجغرافية ومحاولة تحقيق المساواة من خلال ترقية التنمية لفائدة السكان المحليين. حيث خصص له مبلغ إجمالي قدره 620 مليار دج، يتضمن قطاعات مختلفة خصت مبلغ 288.5 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان، و233 مليار دينار لترقية التنمية الاقتصادية، و18 مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دينار لقطاع العدالة، و36.8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية، وكذلك 29 مليار دينار لانطلاق ورشة انجاز مدينة غزول الجديدة.

---

[1] البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2010-2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011، ص ص. 233،205، أنظر الموقع الرسمي:https://www.bank-of-algeria.dz

بناء على المعطيات السابقة المتعلقة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو:[1] نستنتج أنه من البرامج المهمة التي ساهمت في تعزيز ديناميكية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي السابق الذكر، من خلال الرفع في معدلات النمو وخلق الثروة الوطنية خلال السنوات الخمس(2005-2009)، وذلك رغم الركود المسجل في قطاعي المحروقات والفلاحة، بحيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.1% وذلك بفضل دينامكية قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، حيث بلغ معدل النمو "الإجمالي للناتج الداخلي الحقيقي لقطاعي البناء والأشغال" نسبة 9.8%عام 2009. أما فيما يخص خدمات الإدارة العمومية فقد ارتفع نمو إجمالي الناتج الداخلي بنسبة كبيرة 8.4% مقابل سنة 2004(4.0%)،[2] وذلك يعد مؤشرا مهما لتوسيع نطاق التشغيل في نفس الفترة(37.2%) وتخفيض نسبة البطالة(10.2%)، بالإضافة إلى تحسين أداء قطاع الصناعة حيث بلغت قيمته المضافة نسبة 4.4%، إلا أن مساهمتها سنة 2008 في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.36%ظلت متراجعة مقارنة بنسبة 6.35%سنة 2004. بالإضافة إلى استقرار معدل المتوسط السنوي للتضخم بنسبة 4.4%. كما تميزت هذه الفترة بتقليص الدين الخارجي بنسبة كبيرة سنة 2008 بلغت(5.586 مليار دولار).

مما سبق؛ نتج عن البرنامج التكميلي لدعم النمو وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا نتيجة مفادها أنه رغم تخصيص نفقات الدولة على تعزيز دينامكية قطاعات البناء والأشغال والخدمات بهدف توسيع النشاط الاقتصادي، والتسريع في إنجازات المشاريع الكبرى(خاصة التمويل الجزئي لمحور الطريق السيار شرق-غرب، تجهيزات السكك الحديدية لمترو الجزائر العاصمة)، إلا أنها لا تعد مصادر كافية للتنويع الاقتصادي المستدام، لسببين: اعتمادها بالدرجة الأولى على صادرات الهيدروكربونات التي تعمل على استنزاف الموارد الطبيعية للأقاليم، وعلى واردات السلع الصناعية دون السعي نحو تعزيز الإنتاج الصناعي المحلي. بالإضافة إلى نقص مستوى النضج في التخطيط للمشاريع وعدم دقة الدراسات حول توطين الأنشطة والمؤسسات الصناعية(غلق حوالي 629 مؤسسة صناعية منذ 2000، و3184 توقفت نشاطها). سواء على مستوى المناطق الصناعية الحضرية أو في مناطق الجنوب والهضاب العليا مما انعكس سلبا على الانتشار الإقليمي المتوازن لعوائد التنمية الصناعية، مما لا يتوافق مع مبدأ النمو المستدام، خاصة في المجال الصناعي الذي يعد أحد العوامل الرئيسية لبناء التنويع الاقتصادي.

---

[1]République Algérienne Démocratique et populaire, Ministère des finances,**Notesur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) et la loi de finances complémentaire pour 2005,** op,cit.

[2]البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009، ص.2، أنظر الموقع الرسمي:https://www.bank-of-algeria.dz

الفرع الثاني: برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

بالرغم من الصدمة الخارجية وظاهرة الانكماش التي تعرض لها الاقتصاد الوطني سنة 2009، نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والاقتصادية ، إلا أن السلطات العمومية قد تكيفت مع الوضع ابتداء من سنة 2010 نتيجة عودة الاستقرار والانتعاش لبلدان العالم[1]. وكان نتاج لذلك الاستمرار في إستراتيجيتها التنموية وتوسيع نطاق إنفاقها الحكومي في إطار هذا البرنامج الذي تضمن مجموعة من الاستثمارات العمومية بغلاف مالي قدره 21.124 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار، حيث تضمن برنامجين: الأول يشمل المشاريع الجديدة بمبلغ 11534 مليار دج، ما يعادل 156 مليار دولار، والثاني يشمل المشاريع السابقة للسنة 2009 بمبلغ قدره 9.680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(04): التوزيعات القطاعية في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)

القطاعات	المبالغ المالية(بالمليار دينار)	النسب المئوية(%)
تحسين الظروف المعيشية للسكان	10122	45.59
تطوير الهياكل القاعدية	6448	31.59
دعم التنمية الاقتصادية	1566	07.67
الحد من البطالة	360	01.76
تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	01.22
مجموع البرنامج الخماسي	40412	%100

المصدر: كريمة حبيب، عادل زقرير، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، ديسمبر2019،ص.115

قسم هذا البرنامج الخماسي إلى ثلاث برامج رئيسية، حيث خصص لقطاع التنمية البشرية مبلغ 10122 مليار دج، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير المورد البشري، من خلال

[1]البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية، 2001، ص.7، أنظر الموقع الرسمي:https://www.bank-of-algeria.dz

[2]كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، ديسمبر 2019، ص ص.112-129. راجع الرابط: http://dx.doi.org/10.38170/1993-000-005-008

الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف مستوياته، الصحة، السكن، تزويد المنازل بالطاقة والماء..؛ حيث حظي تمويل هذا القطاع تصنيف الجزائر ضمن الدول التي حققت نسبة مرتفعة في مستوى ومؤشر التنمية البشرية.[1]كما خصص لقطاع المنشآت القاعدية مبلغ 6448 مليار دج، حيث تم تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع النقل، وتهيئة الإقليم والبيئة(بناء مدن جديدة ومؤسسات حماية البيئة)، كما خصصت لقطاع تحسين الخدمة العمومية مبلغ 1666 مليار دج، خاصة على مستوى الجماعات المحلية باعتبارها مؤسسات مهمة لتقديم الخدمة للمواطنين، وكذلك قطاعات الأمن والعدالة وغيرها. أما فيما يخص قطاع التنمية الاقتصادية، تم تخصيص مبلغ 1566 مليار دينار، شمل تطوير قطاع الفلاحة ودعم نشاط الصيد البحري، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، والقطاعات المتبقية فخصصت لها مبالغ مالية، شملت برنامج مكافحة البطالة بمبلغ 360 مليار دج، وبرنامج تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال مبلغ قدره 250 مليار دج.

بناء على المعطيات السابقة والمتعلقة ببرنامج التنمية الخماسي:[2] نلاحظ أن هناك تراجع في حجم الإنفاق الحكومي مقارنة مع الفترات السنوات الأولى لسياسة الإنعاش الاقتصادي، مع استمرار الركود في المحروقات بنسبة 19.7% خلال السنوات الأخيرة(2006- 2011)، حيث انبثق عن ذلك تباطؤ في وتيرة النمو في قطاعات النشاط، بالتحديد سنة 2011 بنسبة 2.4% مقابل 3.4% سنة 2010، حيث نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي سجل تراجعا في مساهمته في نمو إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2011 بنسبة 3.0% بانخفاض قدره 5.9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2010(8.9%)، حيث بلغ نموه الإجمالي لأول مرة أقل من نمو إجمالي القطاعات خارج المحروقات الذي بلغ نسبة 5.2%، لكن رغم ذلك يعد مساهما فعالا في زيادة الثروة الوطنية باحتلاله المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والفلاحة.

نجد أن القطاع الفلاحي قد تراجع معدل نموه سنة 2010 بنسبة 6.0%، لكن سرعان ما زادت قيمته المضافة بنسبة 10.5% سنة 2011(تحسن الظروف المناخية) مقارنة بالقطاعات الأخرى. أما قطاع الصناعة فقد شهد تطورا طفيفا سنة 2011 حيث بلغت قيمته المضافة 2.2% مقابل2.5% سنة2010، رغم ذلك مازال يعد عاملا هشا في تطوير الاقتصاد الوطني خلال مسار الإنعاش الاقتصادي. لكن نجد

---

[1]نايلي محمد، متطلبات التخطيط التنموي، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العددالرابع، ديسمبر 2017، ردمد: ISSN : 2507-7635، ص ص.472-483

[2]البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2010-2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر2012.

أن قطاع الخدمات العمومية قد سجل ارتفاعا في قيمته المضافة بنسبة 6.4% سنة 2011 مقارنة بالسنة الماضية(5.7%). أما معدلات البطالة والتشغيل حسب الديوان الوطني للإحصائيات فلم تسجل فوارق كبيرة، فبالنسبة للبطالة فقد عرفت استقرار ما بين 2010 و2011، حيث بلغت 10.0%على المستوى الوطني، أما نسبة التشغيل قدرت بـ26.0% من إجمالي السكان.[1]

يمكن تحديد بأن هذا البرنامج السابق الذكر؛ لم يحقق الأهداف المرجوة منه خاصة على مستوى توفير البيئة الملائمة لتحفيز حيز الشغل وتخفيض ظاهرة البطالة،" وذلك نتيجة تراجع وتيرة النمو الاقتصادي على مستوى جميع القطاعات خاصة القطاع الفلاحي والصناعي، باعتبارهما عاملين ضروريان لبناء الاقتصاد الوطني المستدام، الذي يتطلب الخروج من دائرة التبعية الغذائية، ومحاولة تطوير الإنتاج الصناعي المحلي، وتعزيز أكثر للتنافسية المحلية والوطنية، وتطوير قطاعات أخرى منتجة خارج المحروقات تساهم في تجسيد نموذج النمو الاقتصادي المستدام.

وبناءا على المعطيات السابقة؛ التي تناقش البرامج الاقتصادية التنموية الجديدة التي اتبعتها السلطات العمومية في الفترة مابين 2001-2014؛ يمكن تحديدها كإحدى الاستراتيجيات التي مثلت منعرج محوري يبحث في سياسات تفعيل التهيئة الإقليمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وذلك من خلال الخوض في مشاريع كبرى مهمة استهدفت من خلالها الحكومة إنعاش جميع الأقاليم خاصة في مجال البنية التحتية والأشغال العمومية، وبناء الهياكل القاعدية مثل طريق السيار شرق- غرب؛ والنقل محاولة ربط مناطق الهضاب العليا والجنوب بالمناطق الحضرية الكبرى؛ من أجل إحداث التوازن والربط الإقليمي فيما بينها وتحقيق التوزيع العادل للموارد وخلق فرص التنمية؛ وكذلك التركيز على تهيئة الإقليم بخلق مدن جديدة وتحسين الظروف المعيشية والبيئة ودمج المناطق المعزولة وإنعاشها اقتصاديا. حيث تهدف هذه الحلول الأولية للتقليل من الاعتماد على مجال المحروقات كعامل وحيد لخلق القيمة المضافة؛ ومحاولة الانتقال إلى التنويع الاقتصادي المستدام وتفعيل التنمية المتوازنة والشاملة؛ وكذلك تجسيد الإنصاف والعدالة المجالية الذي كان ولايزال رهانا ومطلبا أساسيا ضمن أهداف المخططات التنموية السابقة والمستقبلية؛ وخاصة بعد دخول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيز التنفيذ سنة 2010؛ الذي كان بمثابة خريطة إقليمية لمحاولة تجسيد هذه الرهانات على أرض الواقع ومتابعة تنفيذها في إطار المخططات التوجيهية المقترحة مع تجنيد جميع الجهات الفاعلة.

[1]الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، مرجع سابق، ص ص.74-75

المطلب الثاني: سياسة النمو الاقتصادي الجديد – آفاق 2030

رغم السياسات التنموية والتحديث الاقتصادي، التي باشرت بها الدولة خلال الفترة الممتدة من 2001-2014، والمندرجة في إطار"سياسة الإنعاش الاقتصادي" وتحقيق "النمو المستدام"، إلا أنها لم تحقق النتائج الكافية للانتقال بالاقتصاد الوطني نحو العالمية ومنافسة السوق الدولية.

لهذا نجد أن الجزائر تبنت إستراتيجية طويلة المدى تمثلت في ما يسمى بـ "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي،" وهي عبارة عن وثيقة مرجعية انبثقت عن دراسة مجلس الوزراء في 26 يوليو2016، والتي تضمنت مجموعة من المقاربات المتجددة والاقتراحات الإصلاحية، على مستوى كل من ميزانية الدولة والاقتصاد الوطني خلال المسار الممتد من 2019 -2030.

الفرع الأول: مراحل وأهداف "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي"

حددت الدولة توجهاتها وطموحاتها المستقبلية الإستراتيجية، باعتمادها على ثلاثة مراحل أساسية للنمو، سنوضحها من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(05)النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بحلول عام 2030

-الرؤى المستقبلية-

مرحلة الإقلاع (2016-2019)	المرحلة الانتقالية (2020- 2025)	مرحلة الاستقرار/التقارب (2026-2030)
ستتميز بتطور حصة القطاعات المتنوعة في "القيمة المضافة" نحو المستوى المستهدف.	ستمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق إمكاناته في اللحاق بالركب	سيستنفذ الاقتصاد الوطني جميع إمكاناته، كما ستتقارب جميع متغيرات الاقتصاد نحو قيمة توازنه

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على معطيات وزارة المالية، سنة 2016، ص. 11

ولتوضيح أكثر للرؤى المستقبلية للسياسة الجديدة، فقد تم التركيز على مجموعة من الأهداف الرئيسية لتجسيد نموذج النمو الجديدلأفاق2019 و2030 من خلال مايلي:[2]

[1]République Algérienne Démocratique et populaire, Ministère des finances, Le nouveau modèle de croissance (Synthese), juillet 2016, p.11

[2]ibid, p.2

أولا: قسم الميزانية، استهدف تحسين قسم إيرادات الضرائب العادية من أجل تغطية كافة النفقات التشغيلية، وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في سوق المالية الداخلية.

ثانيا: قسم تنويع وتحول الاقتصاد(2020-2030)، وتتمثل الأهداف المتوقع تحقيقها خلال هذه الفترة الزمنية في النقاط التالية:

- تعزيز المسار المستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات(BIP HH) بنسبة 6.5 سنويا.
- الزيادة الكبيرة في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(BIP)، مع مضاعفتها بمقدار 2.3 مرات.
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة(من 5.3 % عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030).
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي مع ضمان إمكانية تنويع صادراته.
- التحول في الطاقة يتيح المجال أمام خفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف(من +6% سنويا في عام 2015 إلى+3% سنويا بحلول سنة2030).
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، تم اقتراح محاور إستراتيجية لتوجيه سياسة النمو الجديدة والتي سنوضحها في العناصر التالية:[1]

1. ديناميكية القطاعات؛ تتطلب هذه العملية مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمسألة سبل تنويع الاقتصاد وتطوير فروع جديدة بديلة لقطاعات المحروقات والبناء والأشغال العمومية، بمعنى التفكير في دعائم خارجية تساهم في تسريع فترات النمو، وفي الرفع من القيمة المضافة لحصة الصناعة خارج المحروقات، حيث يجب أن تصل إلى نسبة 10% من إجمالي القيمة المضافة بحلول عام 2030، ولتحقيق هذا الهدف سوف يتطلب نمو في القيمة المضافة الصناعية بمعدل ثابت. أما القطاعات الأخرى فستعمل على تحقيق معدل نمو متوسط ثابت بنسبة 6.5% سنويا للزراعة، و7.4% لخدمات السوق، ومن المتوقع انخفاض حصة البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا لفائدة خدمات المعرفة، مما سيبلغ معدل النمو المتوسط في هذا القطاع 1.7% خلال هذه الفترة.

[1] Ibid, pp. 11-13

2. تطوير نظام الاستثمار؛ يعمل تطوير هذا النظام من تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، لهذا يستهدف بالدرجة الأولى إلى ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتم محاكاة مستوى النمو في الإنتاجية الإجمالية للعوامل التي تسمح لنفس المعدل الإجمالي للاستثمار في الاقتصاد بتحقيق معدلات نمو أعلى. ولتحقيق الكفاءة في استخدامات هذا الرأس المال يجب إنشاء نظام وطني للاستثمار الذي لا يقتصر على الاستثمار الخاص وإنما يدمج في المرافق العامة التي تستفيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال التوحيد الثاني للميزانية تدريجيا اعتبارا من عام 2025 بهدف تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة.

3. الملاءة الخارجية؛ تستهدف هذه العملية إلى تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات، في ظل السياق الاقتصادي الجديد الذي يهدف إلى تسريع النمو والتنويع الاقتصادي، فالواردات ترتبط أساسا بالناتج المحلي الإجمالي الذي ينمو بمعدل 6.5% سنويا، أما الصادرات فهي مدفوعة بشكل كبير من قطاع المحروقات الذي لا يتجاوز نموه 3% خلال السنوات الأولى من الانتقال. ولهذا يمكن تقليص هذه الفجوة من خلال بعدين أساسيين لنموذج النمو الاقتصادي الجديد: تنفيذ سياسة مستدامة لقطاع الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة لأهميتها في توليد فائض معتبر لإنتاج المحروقات القابلة للتصدير ؛ تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات(الزراعة، الصناعة، الخدمات).

المبحث الثالث: مقاربات التخطيط المجالي والحضري في إطار مشروع المخطط الوطني

ساهمت السلطات العمومية لإكمال مسارها التنموي الإصلاحي، بإعداد إستراتيجية للتنظيم المجالي والتنمية المحلية المستدامة، تتضمن آليات وأدوات جديدة، تتماشى مع السياق العام العالمي، تسعى من خلالها إلى تهيئة الظروف الملائمة لخلق ديناميات إقليمية متوازنة ومستدامة، والتخطيط لاقتصاد وطني فعال ومستدام يراعي أهمية الأقاليم كقاعدة رئيسية لتجسيد الاختيارات والسياسات العمومية التنموية المستقبلية، وتنفيذ أهم الرهانات الكبرى التي تستهدفها الدولة والأطراف الفاعلة؛ المتمثلة في التوازن– الجاذبية والإنصاف الإقليمي، لترسيخ مكانتها الوطنية والدولية.

المطلب الأول: الأدوات والوسائل التوجيهية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

ساهمت السلطات العمومية في إطار تسير وإدارة أقاليمهاعلى العديد من المقاربات القانونية والتنظيمية، التي تسعى من خلالها إلى دمج مبدأ الاستدامة في الممارسات والتطبيقات الدورية لتنظيم وتنمية المجال الوطني، وهذا ما نلتمسه من خلال إصدارها لعدة قوانين في مجال التهيئة الإقليمية، والتي ناقشت العديد من الأدوات التوجيهية–التنفيذية التي تعمل على تسهيل عملية التخطيط باختلاف مستوياته(الوطني، الإقليمي، المحلي)، والتجسيد الأفضل للاختيارات والسياسات الإستراتيجية الآنية والمستقبلية.

الفرع الأول: أهداف وضمانات سياسة التهيئة والمخطط الوطني للآفاق 2030

ركزت الحكومة في مبادراتها لإعداد استراتيجيات التهيئة الإقليمية لأفاق 2030، على العديد من الأهداف التي تضمن التهيئة والتنمية المتوازنة والمنسجمة لجميع الأقاليم، مع مراعاة الخصوصيات والمؤهلات والإمكانات التي تمكنها للنهوض بها في إطار مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي تضمن مجموعة من المخططات التوجيهية والسيناريوهات الإستراتيجية الداعمة لضمان تثمين واستدامة الأقاليم، وتتمثل أهم هذه الأهداف والضمانات المتعددة الأبعاد فيما يلي:[1]

– **الأهداف السياسية:** تستهدف الدولة في محاولة تعزيز التخطيط المتوازن والمستدام في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلى إرساء دعائم الوحدة الوطنية والاندماج، وذلك للدفاع والحفاظ على السيادة الوطنية للأقاليم، وتجنب الانزلاقات والأزمات التي تشكل تهديدا لاستقرار وتوازن الأقاليم الجزائرية من الشمال إلى الجنوب.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، قانون رقم 01–20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001،**يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، المواد من 4–6، ص ص،19–20

- **الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:** والتي تمحورت حول سبل تهيئة الظروف المناسبة والملائمة لتنمية الثروة الوطنية وخلق فرص التشغيل، مع الحرص على ترسيخ مبدأ المساواة في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين، وذلك من خلال التوزيع العادل والمناسب لعوائد التنمية بين الأقاليم، بهدف التقليل من الضغوطات على مناطق(الساحل، الحواضر والمدن الكبرى) ومحاولة إعادة التوازن للبنية الحضرية عن طريق تفعيل الدور التنموي لوظائف الحواضر المدن الكبرى على المستويات(الجهوية والوطنية والدولية)، وتعظيم الشأن التنموي للمناطق(الجبلية، الهضاب العليا ومناطق الجنوب)، وتوفير الدعم لها من أجل التقليل من الهجرة الريفية وتثبيت سكانها.

- **الأهداف البيئية:** والتي ركزت على سبل توفير الحماية لمجموع الفضاءات التي تتميز ببيئة هشة ايكولوجيا واقتصاديا، مما يجعلها عرضة للأخطار والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تثمين والاستغلال العقلاني للموارد الإقليمية على مستوى المناطق التراثية والطبيعية والثقافية من أجل الحفاظ عليها وضمان استدامتها.

أما الضمانات التي حددتها الدولة والتي تندرج ضمن أهدافها التنموية السابقة الذكر يمكن تحديدها كالتالي:

- ضمان الاعمار المتوازن للإقليم الوطني، بالأخذ بعين الاعتبار العراقيل والصعوبات الطبيعية والجغرافية التي تميز المناطق والأقاليم.
- معالجة ظاهرة التفاوتات أو عدم المساواة، من خلال تحسين الظروف المعيشية وتطوير الخدمات العمومية وتعزيز الاندماج الاجتماعي على مستوى المناطق الريفية والمدن.
- نشر وتوزيع الأنشطة الاقتصادية وتدعيمها على كامل الإقليم الوطني.
- التحكم في نمو المدن وتنظيمه.

الفرع الثاني: المخططات التوجيهية على المستوى الوطني

لقد اعتمدت الدولة في دراساتها التخطيطية لتهيئة الإقليم على أهم رهان تنموي وقاعدة رئيسية لتوجيه المخططات والمشاريع، تمثلت في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تندرج في إطاره مجموعة من المخططات الفرعية التنفيذية التي تستخدم كأدوات لدعم الفضاءات الجهوية ذات الخصوصيات والمؤهلات المتنوعة.

- **المخطط الوطني:**

يعد المخطط الوطني بمثابة المرجع الأساسي لعمل السلطات العمومية، بحيث يتضمن مجموعة من التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية التي على أساسها يتم بناء خارطة إقليمية طويلة المدى تمتد إلى 20 سنة قابلة للتحين كل خمس سنوات وذلك بهدف ضمان ملائمتها مع الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، والتي تحدد مسار التهيئة وتنمية الأقاليم للدول. وتتمثل أهم أهداف وضمانات المخطط الوطني التي تندرج في إطار الأهداف العامة للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة فيمايلي:

أولا: الأهداف العامة لتنظيم الفضاء الوطني:[1]

1. دمج مبدأ العقلانية في تنظيم واستغلال الفضاء الوطني، وبالأخص في العمليات التنموية التالية:
- تنظيم التوزيعات السكانية والأنشطة الاقتصادية على كامل المجال الوطني؛
- تثمين الموارد الطبيعية ودعم الأنشطة الاقتصادية التي تتناسب وخصوصية الأقاليم؛
2. التحكم العقلاني في تسيير بنية حضرية متوازنة، وذلك من خلال:
- التوزيع الإقليمي المناسب للمدن والمستوطنات البشرية، وضبط نمو التجمعات السكانية؛
3. ضمان حماية وتثمين كل من التراث الإيكولوجي الوطني وتنميته، والتراث التاريخي والثقافي وترميمه؛
4. ضمان مبدأ التماسك والتكامل بين الاختيارات الوطنية والمشاريع الجهوية.

ثانيا: الأهداف الخاصة بالأقاليم ذات خصوصيات إقليمية

نجد أن السلطات العمومية قد ركزت على بعض أجزاء من الإقليم الوطني، لتكييف إستراتيجية محددة لتهيئة وتنمية هذه "المناطق الخاصة" أو" الفضاءات الحساسة"، والتي طالما كانت محور رئيسي ورهان كبير في صلب سياسات التهيئة والتعمير منذ فترة الاستقلال، وذلك بهدف إعادة التوازنات اللازمة لضمان استدامة وترقية مستويات التنمية داخلها، بالإضافة إلى تعزيز الأعمال التكاملية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:[2]

1. المرتفعات الجبلية؛ وقد حدد المخطط الوطني أساليب تنمية اقتصاد متكامل على مستوى هذه المناطق تراعي؛ خلق أنظمة للتقنيات التي من شأنها تعبئة وتطوير كل من الموارد المائية والزراعية

[1] المرجع نفسه، المواد 8-9، ص.21

[2] المرجع نفسه، المواد من 12- 16، ص ص.21-23

وتربية المواشي، وتحسين الفضاءات المسقية، مع الاستغلال العقلاني للموارد الغابية وحماية التنوع البيولوجي. وكذلك الاستغلال الأفضل للموارد المحلية وذلك من خلال تطوير وترقية الصناعة التقليدية والصغيرة والمتوسطة، والسياحة وفق ما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجبلي. بالإضافة إلى تحسين جميع الظروف المعيشية(شبكة المواصلات والاتصالات، الخدمات والتجهيزات تثمين مختلف الممتلكات..) التي من شأنها فك العزلة عن هذه المناطق وتعزيز اندماجها.

2. الهضاب العليا والسهوب؛ قد ركز المخطط الوطني على الأحكام المرتبطة بترقية وتهيئة هذه المناطق من خلال وضع نظام ريفي يتناسب والخصوصيات السهبية مع التحويل والاستغلال العقلاني لكل أشكال الموارد المائية، من الشمال إلى الجنوب، ومكافحة التصحر ومظاهر الاستغلال الفوضوي للأراضي وضمان الحماية والتجهيزات الضرورية للفضاءات الرعوية، بالإضافة إلى تجنيد سكان المناطق السهبية في الأعمال التنموية، وترقية وتحديث كل أنواع البنى التحتية والتجهيزات الكبرى التي تساهم في ورصد ومتابعة تطوراتها.

3. مناطق الجنوب؛ يراعي المخطط الوطني على مستوى هذه المناطق الخصوصيات والمميزات ذات الطبيعة الاقتصادية والطبيعية المتنوعة، بهدف ترقية كل أشكال الموارد الطبيعية وضمان الحماية للمنظومات البيئية في الواحات والصحاري والمناطق الرعوية وتجهيزها، مع تثمين الطاقة الزراعية واستصلاح أراضي جديدة، وعصرنة جميع أنواع البنى التحتية والنقل، بالإضافة إلى ترقية الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتماشى وخصوصيات هذه المناطق، بالتركيز على تحفيز الصناعات المتعلقة بتثمين المحروقات والموارد المنجمية، مكافحة التصحر والاستمرارية في رصد ومتابعة أوضاع حقول المياه الجوفية.

4. المناطق الحدودية؛ لقد تكفل المخطط الوطني لتنمية هذه المناطق بالترتيبات المتعلقة بترقية جميع متطلبات العيش الحسن والتقليص من الاختلالات، مع ضمان التجهيزات الكفيلة بالمحافظة على الثروات الحيوانية والطبيعية لسكانها، والسعي إلى فك العزلة عن طريق تطوير شبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى تثمين الموارد المحلية وتطوير أنشطة تكميلية في إطار الاندماج المغاربي، وانعكاساته على إحداث نظام المبادلات والتعاون والتنمية المشتركة.

5. الفضاءات الهشة والحساسة؛ قد خص المخطط الوطني على إدراج بعض "المناطق الواجب ترقيتها تنمية مدعمة وتفاضلية، حيث صنفها إلى تلك الأقاليم ذات مستويات اقتصادية ضعيفة بسب هشاشة نسيجها الصناعي والخدماتي مثل الأقاليم الريفية الهشة التي تعتريها مجموعة من العوائق

الخاصة، والمناطق الحضرية الحساسة التي تتميز بتدهور أحياءها السكنية والتفاوتات الحادة بين نظام السكن والشغل، بالإضافة إلى كل الأقاليم التي تتطلب أعمالا ترقوية خاصة.

ثالثا:الأهداف المتعلقة بالمخططات التوجيهية القطاعية

– المخططات التوجيهية القطاعية؛ وهي عبارة عن أدوات لتطوير الإقليم الوطني وتمكين الوزارات والسلطات الإقليمية من ولاة ومنتخبين محليين في توجيه أعمالهم القطاعية على المستوى الإقليمي؛ في إطار المخططات التوجيهية التنفيذية للمخطط الوطني،والمتعلقة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية، حيث شملت على 21 مخططا تم دمجها في إطار خمسة ميادين رئيسية:[1]

– ميدان البيئة والتراث: المخططات التوجيهية المرتبطة بالفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية؛ والمناطق الأثرية والتاريخية

– الميدان الاقتصادي: المخططات التوجيهية المتعلقة بالتنمية الزراعية، وتنمية الصيد والموارد الصيدية، والمياه وشبكات الطاقة؛ والمخطط التوجيهية للمناطق الصناعية والأنشطة؛ والتهيئة السياحية؛

– ميدان النقل والمواصلات: المخططات التوجيهية الخاصةبالنقل(الطرق السريعة، السكك الحديدية، المطارات، الموانئ)؛ والمصالح والبنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام؛

– ميدان التكوين: المخططات التوجيهية للمؤسسات الجامعية وهياكل البحث، والتكوين؛

– ميدان الصحة والرياضة: المخططات التوجيهية المتعلقة بالصحة، والأملاك والخدمات والتجهيزات الرياضية الكبرى.

رابعا: الأهداف المتعلقة بالمخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى

طرح المخطط الوطني أربعة محاور كبرى، تتعلق بإعادة تمثيل ورسم حدود فضاءات المدن الكبرى المتمثلة في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران وعنابة، والعمل على تجسيد مبدأ التشخيص على المستويات الإقليمية والقطاعية؛ الاجتماعية والاقتصادية. ووضع مخطط توجيهي لتهيئة المدينة الكبيرة وبرامج التدخل في التسيير الحضري، بالإضافة إلى وضع آليات الانجاز والمتابعة، وذلك بغية تحقيق إحدى أهم الرهانات الكبرى للمخطط الوطني والمتمثلة في معالجة "المسألة الحضرية وسياسة المدينة والنظام الحضري؛ والتي سنحاول التركيز عليها في الأقسام اللاحقة.[2]

---

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، قانون رقم 10–02 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، ص ص.119–121

[2]المرجع نفسه، ص. 123

خامسا: الأهداف المتعلقة بالمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل -SDAL -

يستهدف هذا المخطط بالانسجام مع المخطط الوطني مجموعة المناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الرهانات والترتيبات المرتبطة بالتشخيص الجغرافي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي بهدف تثمين والمحافظة على الفضاءات الهشة، وتكثيف الجهود في إطار سياسة مدمجة للفاعلين للنهوض بمناطق الساحل.[1]

سادسا: الأهداف المتعلقة بنظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية

يندرج هذا المخطط ضمن المحاور الأساسية التي تضمنت خصوصيات والبيئة الحساسة والهشة للفضاءات الجبلية، حيث ركز المخطط الوطني والقانون 04-03 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة كمرجع تشريعي يصبو إلى الاستخدام والتسيير العقلاني لإمكانياتها الطبيعية المتنوعة وتحقيق الاستقرار السكاني؛ تعزيز النظام البيئي وإعادة تنشيط النسيج الاقتصادي(اقتصاد جبلي ملائم)، حيث تم تجسيد ذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 05-469 الذي ساهم في دراسات تنظيم وتجميع المناطق الجبلية في(20) سلسلة جبلية لدعم عمليات التهيئة والتنمية.[2]

الفرع الثالث: المخططات التوجيهية على المستوى الإقليمي

أ. **المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم - برنامج الجهة:** يدرس هذا النوع من المخططات، الإقليم الذي يتكون من مجموع الولايات المتجاورة والتي تتمتع بخصوصيات ومميزات طبيعية- فيزيائية متشابهة أو متكاملة، والذي يطلق عليه "برنامج الجهة، أو كما جاء في صلب المخطط الوطني "فضاءات البرمجة الإقليمية"، فهو يهدف إلى خلق بيئة قائمة على أساس التنسيق والتشاور بين الجهات المعنية لإعداد المخطط الجهوي وبرمجة السياسات المتعلقة بتهيئة وتنمية الإقليم، وذلك عن طريق إتباع الترتيبات والتوجيهات التالية:[3]

1. تحديد دراسات تقيمية واستشرافية لأوضاع إقليم الولايات(المؤهلات والإمكانات)، بالاعتماد على وثائق خرائطية تساهم في التخطيط للمشاريع التنموية على مستوى هذه الولايات ومعرفة مدى جاهزيتها لتجسيد ذلك، مع التركيز على المحددات الآتية:
2. مسألة توطين البنى التحتية والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية،

---

[1] المرجع نفسه، ص. 124

[2] المرجع نفسه، المكان نفسه

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77،**قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، مرجع سابق، المواد من 46-49، ص ص.26-28

3. المحافظة والاستغلال الرشيد للموارد خاصة المائية منها،

4. التنظيم المتوازن للعمران بهدف ضمان تطوير المجال الاقتصادي والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات وتعزيز التضامن والاندماج للساكنة المحلية،

5. ايلاء الاهتمام بتطوير وترقية الأنشطة الفلاحية، من خلال تجديد الأرياف وتحسين الظروف المعيشية مع ضمان مبدأ التنوع في الأنشطة الاقتصادية.

6. الحرص عل تفعيل الاقتصاد الجهوي أو الإقليمي، من خلال عمليات دعم الأنشطة وخلق فرص الشغل وإعادة تجديد ومعالجة الفضاءات الهشة المهددة بيئيا واقتصاديا.

7. التركيز على تطوير المشاريع الاقتصادية في مجال التصنيع، التي من شأنها توسيع سوق الشغل.

8. العمل على ترقية وتثمين أقطاب لتحفيز التراث الثقافي والتاريخي والأثري من خلال تشجيع الأنشطة المتعلقة بالإبداعات الفنية مع الاستغلال الملائم للموارد الثقافية.

9. تنظيم البنية الحضرية والتطوير المتسق للمدن، مع إمكانية تقديم توصيات حول الإجراءات والأحكام الخاصة لوضع أدوات للتهيئة والتخطيط الحضري أو البيئي على مستوى كل فضاء.

الفرع الرابع: المخططات التوجيهية على المستوى المحلي- إقليم الولاية والبلدية-

أ. **مخططات تهيئة الأقاليم الولائية؛** يتم إعداد مخطط تهيئة الإقليم الولائي لنفس المدة الزمنية التي يتم فيها إعداد المخطط الجهوي، والمتمثلة في 20 سنة، لكن يكمن الاختلاف بينهما حول عملية المصادقة، حيث نجد أن المخطط الأخير يتم المصادقة عليه عن طريق التشريع، أما إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية يحدد عن طريق التنظيم، مبادرة من طرف الوالي، بحيث يعرض على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه. كما تتضمن مخططات تهيئة الإقليم الولائي، المسائل التالية:[1]

- تنظيم الخدمات ذات المصلحة العمومية على المستوى المحلي.
- العمل على تهيئة وتعزيز مساحات التنمية المشتركة بين مختلف البلديات
- تنظيم السلم الهرمي العام الذي يتشكل من مجموعة التجمعات الحضرية والأرياف، مع ضبط حدود توسعات البنية الحضرية.

[1] المرجع نفسه، المواد من 53-55، ص. 29

ب. **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU– مخططات البلدية–**

يعد هذا المخطط من أدوات"التخطيط المجالي والتسيير الحضري"، بحيث يحدد التوجيهات والترتيبات الأساسية لبلدية أو مجموع من البلديات التي تربطهم مصالح مختلفة اقتصادية واجتماعية أو بلدية أو جزءا منها بالنسبة لمخطط شغل الأراضي، يراعي في ذلك بعض العناصر المتعلقة بتصاميم ومخططات التهيئة والتنمية، وضبط الصيغ المرجعية، ويتم ذلك في إطار إعداد تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية تساهم في تجسيد المخططين على أرض الواقع.[1]

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي مبادرة ومسؤولية إعداد مشروع المخطط التوجيهي لكل بلدية، أما عملية الموافقة على المشروع فيكون بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي/ أو المجالس الشعبية البلدية في حالة تغطية المخطط التوجيهي لبلديتين أو أكثر، كما يطرح هذا المشروع لتحقيق عمومي بعد الموافقة عليه من طرف رئيس/أو رؤساء المجالس الشعبية في مدة أقصاها 45 يوما، وفي حالة تعديل المشروع بناء على نتائج التحقيق، يقوم المجلس الشعبي البلدي إثر الموافقة عليه للمرة الثانية بتوجيهه للسلطات المختصة للمصادقة عليه، بحيث تأخذ بعين الاعتبار أهمية وحالة البلدية أو البلديات، ونجد أن المشرع قد حدد ذلك من خلال استخدام معيار" التعداد السكاني للبلديات،" كالأتي:[2]

إذا بلغ عدد سكان البلدية أو البلديات أقل من 200.000(المصادقة بقرار من الوالي)، أما في حالة تجاوز هذه النسبة وانخفاضها عن 500.000(المصادقة بقرار من الوزير/أو بالاشتراك مع عدة وزراء المكلفين بالتعمير)، وأخيرا إذا تجاوز عدد سكان البلدية 500.000 وما أكثر(تتم المصادقة بمرسوم تنفيذي بعد إعداد تقرير من الوزير أو بالاشتراك مع الوزراء المكلفين بالتهيئة والتعمير. وتتمثل أهم محددات المخطط الجهوي في إطار التهيئة والتعمير فيمايلي:[3]

– التوجيهات المتعلقة بمسألة التخصيص والتقسيم العام للأراضي البلدية/أو البلديات؛ تتم هذه العملية بناء على قطاعات محددة والتي يطلق عليها "قطاعات التعمير" فهي عبارة عن أجزاء من البلدية المراد استغلالها واستعمالها لأغراض عامة حسب الآجال الزمنية المحددة، وتقسم هذه القطاعات إلى ثلاثة أصناف:

---

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، القانون 90–29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 الموافق ل01 ديسمبر سنة 1990، **المتعلق بالتهيئة والتعمير**، المادة 16، ص. 1654

[2]المرجع نفسه، المواد من 24–27، ص.1655

[3]المرجع نفسه، المواد من 18–24 ، ص ص.1654–1655

القطاعات المعمرة؛ تشمل تعمير مجمل الأراضي والمناطق، سواء كانت منعدمة من التجهيزات أو غير المبنية مثل الحدائق والفضاءات الخضراء، المساحات الخضراء والغابات الحضرية الموجهة لخدمة البنايات المجتمعة، والمناطق المعمرة منها التي تتطلب عمليات التجديد والإصلاح والحماية.

القطاعات المبرمجة للتعمير؛ وهي الأجزاء المراد التعمير عليها لآفاق عشر سنوات، بحيث تتضمن آجال(قصيرة وطويلة المدى)، حسب جدول أولويات المخطط التوجيهي للتهيئة ولتعمير.

قطاعات التعمير المستقبلية؛ يختلف هذا الصنف عن القطاعات المبرمجة للتعمير في المدة الزمنية التي تستغرقها عملية التعمير، والتي تتجاوزها بعشر سنوات، في حدود 20 سنة على المدى البعيد، حسب الآجال المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما تخضع جميع الأراضي القابلة للتعمير مستقبلا "للارتفاق المؤقت بعدم البناء."

القطاعات غير قابلة للتعمير؛ وهي مناطق القطاعات التي تراعى فيها حقوق البناء المنصوص عليها، والمحددة وفق نسب دقيقة تتناسب والاقتصاد العام.

- التوجيهات المتعلقة بالعمليات التي تحكم توسعات المباني السكنية، والمصالح والنشاطات وتمركزها وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.
- التوجيهات المتعلقة بتحديد التدخلات على مستوى المناطق الحضرية وتلك التي تتطلب الحماية.

ت. **مخطط شغل الأراضيPOS**

يندرج مخطط شغل الأراضي ضمن توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فهو لا يقل أهمية عن المخطط التوجيهي لأنه يعتبر أداة لتحديد حقوق استخدامات الأراضي والبناء بشكل دقيق وتفصيلي أكثر على المناطق أو القطاعات المراد شغلها، بحيث يمكن اعتبارهما مخططين متكاملين في إطار سياسة التهيئة والتعمير، حيث يتم إعداد مشروع مخطط شغل الأراضي بنفس الإجراءات المعمول بها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، يكمن الاختلاف بينهما في المدة الزمنية لعملية تحقيق العمومي التي تحدد في هذا المخطط خلال 60 يوما، كما أضاف المشرع وضع المشروع تحت تصرف الجمهور بشرط عدم تجاوز المدة المحددة بحيث يعتبر فاقد المفعول، أما عملية المصادقة فتتم من خلال مداولة المجلس الشعبي البلدي/ أو المجالس الشعبية البلدية.[1] ويتناول هذا المخطط "شغل الأراضي" دراسة العناصر التالية:[2]

[1] المرجع نفسه، المواد من 34-37

[2] المرجع نفسه، المادة 31

- العمليات التي من شأنها تحديد الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.
- التعيين الدقيق للكمية القصوى والدنيا للبناء، وأنماط البنايات واستعمالاتها في الإطار المسموح به، بالإضافة إلى عملية ضبط قواعد الشكل الخارجي لهذه البنايات.
- تحديد المساحات العمومية والخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية ذات المنفعة العامة، بالإضافة إلى تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- يحدد الارتفاقات(حدود لحقوق البناء أو التهيئة أو استغلال ملكية معينة)مدونة العمران
- يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب تجديدها وحمايتها وإصلاحها
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها

المطلب الثاني: أهمية الخطوط التوجيهية الرئيسية في تفعيل توازن وتنافسية الأقاليم

تعد الخطوط التوجيهية المستخدمة في المخطط الوطني كإحدى الآليات المرجعية لتفعيل التنمية الإقليمية الشاملة القائمة على أربعة أهداف متداخلة فيما بينها تتمحور حول أساليب وسبل خلق ظروف بيئة اقتصادية واجتماعية متوازنة والتي حددت في أربعة مبادئ رئيسية يتم تنفيذها من خلال عشرون(20) برنامج للعمل الإقليمي « PAT« مبرمجة بشكل استراتيجي وعملي على المدى البعيد، تقوم على أساس تشاركي بين السلطات المحلية" الولاة والمنتخبين المحليين" على المستوى الإقليمي وفضاءات البرمجة الإقليمية، والحكومة على المستوى الوطني والقطاعي.

لهذا سنحاول مناقشة هذه الخطوط التوجيهية وبعض البرامج الإقليمية التي تندرج في إطارها؛ والتي ستساهم أكثر في فهم ديناميكيات النظام الحضري؛ فضاءات البرمجة الإقليمية؛ التنمية المحلية.

الفرع الأول: بناء أقاليم مستدامة ومتوازنة بيئيا

لقد عمل المخطط الوطني على دمج البعد البيئي أو عامل الاستدامة كأساس للتدخلات في مجال التهيئة والتنمية الإقليمية، وذلك بهدف خلق أقاليم متوازنة ومستدامة؛ وذلك من خلال بعض البرامج الإقليمية التي تسعى إلى تحقيق مشاريع تنموية تتماشى وفق شروط الخط التوجيهي رقم(01)"نحو إقليم مستدام؛" والذي يركز على خمسة(05) برامج للعمل الإقليمي:[1]

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، قانون رقم 10-02، **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سابق**، ص ص. 45-59

– ضمان ديمومة المورد المائي(ب.رع.إ رقم 1)؛ وذلك عن طريق العمل على تعزيز مبدأ "الإنصاف" في الحصول على المياه من خلال تسهيل عملية تحويلات المياه بين الأقاليم، خاصة على مستوى المناطق التي تعاني من نذرة أو عجز في المورد؛ تحسين نوعية المورد المائي؛ توفير موارد جديدة لاستعمالات المياه وأنواعها لتجنب الوقوع في نفاذ المياه خاصة المياه الشروب للأجيال الحالية والمستقبلية. وهذا كثيرا ما نشهده في المناطق الساحلية التي تعاني كثيرا من هذا المشكل، حيث نجد أنه تم تخصيص خمسة عشر(15) وحدة كبرى لمعالجة وتحلية المياه التي بإمكانها إنتاج 938 مليون متر مكعب من الماء خلال السنة الواحدة؛ بالإضافة إلى الاعتماد على تسيير جديد لاقتصاد الماء للتحكم أكثر بين معادلة الحاجيات(الطلب) والاستهلاك للمورد.

– المحافظة على التربة ومحاربة ظاهرة التصحر(ب.رع.إ رقم 2)؛ العمل على جميع الإجراءات المرتبطة بحماية التربة واستصلاحها؛ مثل تأهيل المستثمرات الفلاحية والأراضي؛ المخطط التوجيهي للشاطئ خاصة على مستوى البلديات المطلة على البحر؛ المخطط الوطني لمكافحة التصحر؛ توسيع الثروة الغابية.

– الأنظمة البيئية(ب.رع.إ رقم 3)؛ التركيز على تثمين وحماية الأنظمة البيئية على مستوى المناطق الساحلية؛ الجبلية؛ السهوب؛ الواحات؛ الفضاءات الغابية والمحمية.

– المخاطر الكبرى(ب.رع.إ رقم 4)؛ تعتبر عمليات الوقاية وتسيير المخاطر والكوارث إحدى الاهتمامات الرئيسية للتنمية المستدامة تتطلب تكاثف جهود الحكومة مع المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمتعاملين الاقتصاديين إلى التقليص من أثارها السلبية على الأقاليم؛ وذلك عن طريق برامج العمل المتعلقة بتحديد ومراقبة التعمير في المناطق التي تكون عرضة للمخاطر الطبيعية والصناعية؛ مثل التحكم في التمركز العمراني في المناطق التلية خاصة التي تتموقع على مستوى شريط الشاطئ، والهضاب العليا؛ نقل المؤسسات الصناعية ذات المخاطر من الحواضر السكانية الكثيفة، والمناطق المعرضة للزلازل لتجنب الخسائر المادية وغير مادية؛ دمج مخططات الوقاية والحد من المخاطر في وثائق التوجيه، التخطيط والتعمير، مع إتباع معايير مقاومة الزلازل في مشاريع التوسع وإعادة التجديد الحضري، بالإضافة إلى الحد من الحرائق الغابية ومكافحتها.

– التراث الثقافي(ب.رع.إ رقم 5)؛ العمل على حماية وتثمين التراث الثقافي؛ عن طريق طرح 18 قطب اقتصاد لتراثPEP؛على مستوى مختلف الولايات والحرص على استخدام المخططات التوجيهية المتعلقة بكل من الممتلكات والتجهيزات والخدمات الثقافية الكبرى، والمناطق الأثرية والتاريخية.

الفرع الثاني:هيكلة نظام حضري إقليمي متوازن

تضمن المخطط الوطني بعض الخيارات الإستراتيجية لإقامة نظام حضري جديد ومتوازن ومتسلسل يهدف إلى تحقيق ديناميات وتقسيمات واستقطابات إقليمية جديدة تعزز العلاقات بين المكونات الكبرى للإقليم(الساحل، التل، الهضاب العليا، الجنوب)، أو بين المدن ذات الوظائف المحدودة، أو بين المدن والأرياف. حيث اتبع المخطط خمسة برامج للعمل الإقليمي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف الخط التوجيهي(2) "إنشاء ديناميات إعادة التوازن الإقليمي"[1]والتي تتمحور حول خمسة برامج للعمل الإقليمي:

- كبح التسحل وإعادة التوازن الساحلي(ب.ر.إ رقم 6)[2]؛ وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية إعادة هيكلة لكل من مناطق الساحل والتل وجعل مدن ربط التلية كأساس لتوزيع التنمية المتمركزة في المدن الكبرى بشكل متوازن يتيح المجال أمام بعث النمو والتنمية وإيصالها من مدن الربط إلى الهضاب العليا والجنوب. مثل التركيز على تحديد مراقبة أشكال التعمير والتوسع الطولي للمدن الشاطئية؛ مراقبة النوافذ الطبيعية الساحلية بمسافة 5 كيلومترات؛ خاصة على مستوى التجمعات المجاورة في الساحل ومنع أي تجاوزات؛ حماية الأراضي الفلاحية من التجمعات السكانية العشوائية، تشجيع التعمير في المرتفعات داخل المناطق التلية؛ إنشاء المدن الجديدة(الطوق الأول) كأدوات لتنظيم وهيكلة المدن الكبرى وتخفيف الاكتظاظ مع ضمان وسائل الربط فيما بينها(النقل، الطرق والسكك الحديدية الاتصالات، التكنولوجيا..)، مثل المدن الجديدة في الجزائر العاصمة(مدينة سيدي عبد الله، بوينان..) عقاز، رأس فلكون في وهران.
- خيار التنمية الطوعية للهضاب العليا(ب.ر.إ رقم 7)؛ وذلك بدعم نظام حضري متسلسل يعمل على إنشاء مدن توازن وربط بمناطق الهضاب العليا ومدن جديدة مثل مدينة "بوغزول"؛ لتفعيل تنمية قواعد الإنتاج والخدمات، وخلق إقليم جذاب لضمان استقرار السكان والاستقطاب الطوعي والمتدرج لبعض المهاجرين المتمركزين في المناطق الشمالية؛ وضع مخططات عمل خاصة ووسائل إضافية لدعم التنمية المستدامة والاستثمار المباشر؛ وتفعيل الصناديق الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا والجنوب؛ صندوق مكافحة التصحر؛ صندوق التنمية الريفية.

---

[1]يقصد بالخط التوجيهي "إنشاء ديناميات إعادة التوازن الإقليمي"؛ هو إطلاق حركيات وتوازن جديد بين الشريط الساحلي؛ المناطق الداخلية؛ ووضع نظام حضري في خدمة الأقاليم؛ من أجل خلق هيكل تنظيمي متوازن يتضمن فضاءات متمايزة ولكن أكثر تكاملا وانسجاما.

[2]يهدف هذا الخط التوجيهي إلى عمليات تأطير وتوجيه وضبط التوسع المفرط للساحل على حساب الفضاءات الداخلية؛ دون كبح أو التقليص من الأنشطة البشرية في الساحل.

– خيار التنمية الطموحة لمناطق الجنوب(ب.ع.إ رقم 8)؛ وذلك بدعم نظام حضري في شكل أرخبيل يضم ثلاثة فضاءات للبرمجة الإقليمية(جنوب–غرب؛ جنوب–شرق؛ الجنوب الكبير)؛ بالإضافة إلى ثلاثة مدن جديدة(متليلي الجديدة، المنيعة، إعادة تموقع لوادي المرعى لحاسي مسعود)؛ حماية وتثمين الواحات؛ الاستغلال المستدام لموارد المياه الجوفية الصحراوية؛ دعم التنافسية والجاذبية والنمو مثل إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية(ZIDI) وأقطاب للجاذبية التي من شأنها تثمين وتطوير الموارد الصحراوية؛ دعم هيكلة الفضاءات الصحراوية بتوفير وسائل مواصلات الربط؛ تنمية ثروات الفضاء الصحراوي واستغلالها لتعزيز التنمية المستدامة والإنصاف الإقليمي.

– تغيير تموقع الأنشطة والتمركز الإداري(ب.ع.إ رقم 9)؛ ويكمن هدفه الأساسي في تقليل الضغط على مناطق الشمال(الساحل) ودعم إنشاء قواعد إنتاج وخدمات في الأقاليم الأقل تجهيزا أو ذات تنمية محدودة والتي تتطلب إدراجها في أولويات التهيئة الإقليمية. ولتحقيق "مبدأ النجاعة الإقليمية والاقتصادية" في إطار عملية تغيير مواقع الإنتاج؛ فقد تم تصنيف 08 مؤسسات ذات مخاطر كبرى تحتاج لتغيير تمركزها خاصة في المناطق ذات كثافة سكانية كبيرة؛ إنشاء صندوق وطني لتهيئة الإقليم لمساعدة المستثمر على إعادة التموقع في الهضاب العليا؛ إعادة تمركز المؤسسات الإدارية حسب الأهداف المرجوة منها؛ تسهيل إجراءات المرافقة من خلال تطوير الخدمات وتقديم تحفيزات(مالية، جبائية، مادية؛ قروض بنسب منخفضة..) وذلك من أجل ترسيخ أكثر لسياسة إعادة التموقع واستقطاب أكبر للمستثمرين والسكان.

– نظام حضري وطني مستقطب–متسلسل ومتمفصل(ب.ع.إ رقم 10)؛ لقد اعتمد المخطط الوطني في بناء نظام حضري متجدد يقوم على مجموعة من المعايير والوظائف والعلاقات التي على إثرها يتم تصنيف أربعة مدن كبرى موضحة في الخريطة رقم(06):

– المدن الكبرى؛ التي تتواجد في قمة النظام الحضري؛ دورها يكمن في دفع ديناميكيات النمو والتنمية باعتبارها أقاليم تتميز بتمركز الكفاءات(الرأس المال التقني والمالي)، أقطاب للأنشطة الإنتاجية والخدمات، الانفتاح على الاقتصاد العالمي، مراكز للابتكار والتكنولوجيا، وتتمثل في الجزائر العاصمة(بوابة دولية للجزائر)؛ وهران، عنابة، قسنطينة(مدن كبرى متوسطية).

– مدن الربط للتل؛ تهدف إلى تثمين الصلة بين الشمال والهضاب العليا والمدن الكبرى بباقي المدن الأخرى.

– مدن التوازن للهضاب العليا؛تعمل على تنمية الهضاب العليا وإعادة التوازن الإقليمي.

- مدن تنمية الجنوب؛ وهي بمثابة مراكز للنشاط والخدمات، تتمع بالقدرة على تحريك التنمية في الأقاليم الواسعة التي تستقطبها وتعزيز جاذبية مناطق الجنوب.

- المدن الجديدة؛وتحتوي على ثلاثة أنماط تجسدت في المدن الجديدة للامتياز –الحزام الأول(تتحكم في التوسع الحضري)؛ وإعادة التوازن الإقليمي–الحزام الثاني؛ ودعم التنمية المستدامة–الحزام الثالث). بالإضافة إلى وضع نظام للاتصال والنقل يدعم ويربط النظام الحضري السابق؛ دعم العلاقات الحضرية الريفية من خلال تشجيع التنمية الريفية، تطوير الخدمات الريفية الموجهة للمدن وغيرها.

الخريطة رقم(06) النظام الحضري الوطني في الجزائر

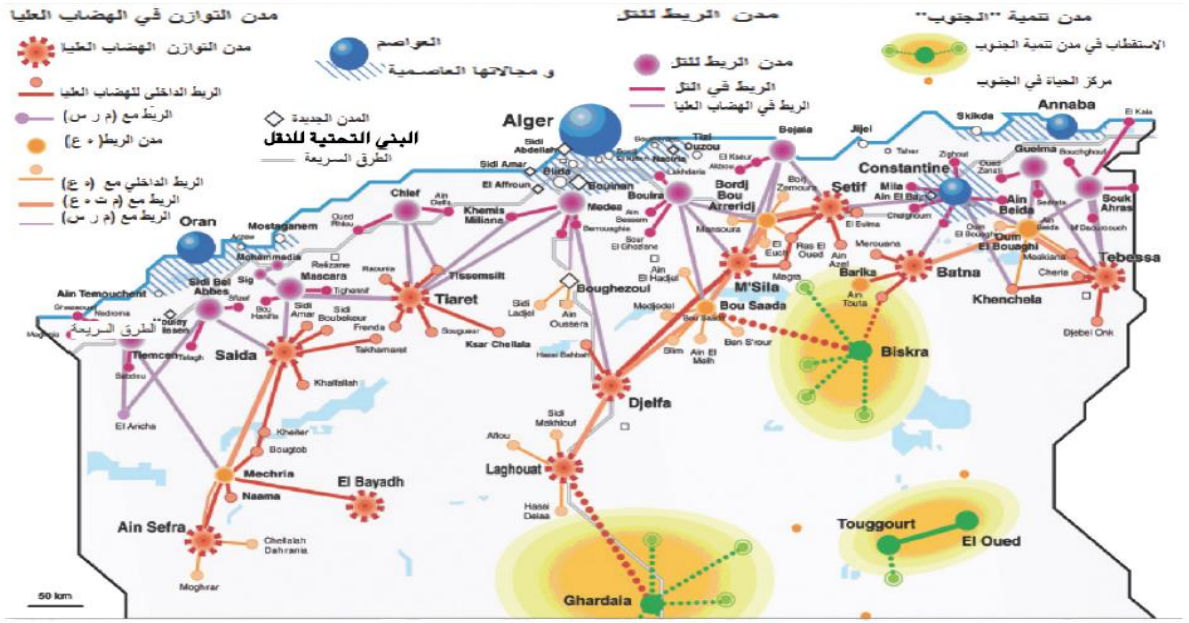

خريطة 13 : إنشاء ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي : وضع نظام حضري في خدمة الأقاليم

المصدر: قانون 10- 02 المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سابق، ص.70.

الفرع الثالث: هندسة أقاليم تتميز بالجاذبية والتنافسية

تزامن النموذج التنموي الجزائري في الآونة الأخيرة بانفتاح اقتصادي عالمي وبروز ما يسمى بـ "اقتصاد المعرفة" الذي يتطلب بيئة ملائمة وخلق أقاليم لها القدرة على التنافس وجذب للمهارات والتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية؛ لهذا عمل المخطط الوطني على تعزيز ذلك من خلال الخط التوجيهي (3) "خلق شروط الجاذبية والتنافسية للأقاليم" في إطار سبعة(7) برامج للعمل الإقليمي:

- عصرنة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإمداد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال(ب.ع.إ رقم 11):حيث يركز على أهمية الهياكل التنافسية كداعم رئيسي لفعالية الإنتاج والمبادلات الداخلية والدولية؛

وضمان تثمين سيولة المبادلات عبر الوطن وكذلك بين بلدان المغرب، وأوروبا الجنوبية؛ وتعزيز التنمية المحلية. ومن بين الأعمال المبرمجة لتفعيل ذلك: تطوير وتدعيم منشآت الطرق والطرق السيارة(شبكات إمداد ترتكز على المطارات وموانئ دولية، منشآت ذات طاقات كبيرة وخدمات نقل فعالة كتحديث السكك الحديدية، إنشاء أرضيات لوجستية)؛ حيث يحفز ذلك عملية التنمية وإبراز أقاليم جديدة قادرة على استقطاب الاستثمارات، بالإضافة إلى رقمنة الأقاليم من خلال دمج تكنولوجيا في القطاع الاقتصادي لضمان التنافسية وتحسين نمو واستخدام التكنولوجيات الفضائية كأداة لدعم التنمية المستدامة والسيادة الوطنية(التموقع والملاحة بالأقمار الصناعية، رصد الأرض وحماية البيئة وتسيير المخاطر...).

– تأهيل وعصرنة المدن الكبرى(الجزائر؛ وهران؛ قسنطينة وعنابة) (ب.رع.إ رقم 12):حيث يركز المخطط الوطني على استراتيجيات تحديث المدن الكبرى كآلية لتوليد النمو والتوجه نحو الاقتصاد المعولم وتوسيع نطاق التنمية المحلية والعالمية؛ وخلق حكم إقليمي قائم على أساس التعاون والتوازن لدعم الانفتاح على دول العالم وتشكيل نسيج حضري متكامل؛ وذلك من خلال برامج العمل الإقليمية المتمثلة في تأهيل وتطوير الخدمات الموجهة لتحديث هذه المدن(خلق أقطاب الامتياز الجامعية والبحث؛ المؤسسات، تكوين الفاعلين الاقتصاديين..)؛ تنمية أقطاب للجاذبية حول الحواضر الكبرى؛ دعم إطار حضري جذاب وعملي من خلال تفعيل المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى في تنفيذ برامج التجديد الحضري من أجل خلق مدن جذابة ومستدامة؛ العمل على إنجاز مداخل طرق وربط ناجعة وفعالة؛ بالإضافة إلى تطوير "صورة المدينة" كنمط وأسلوب حوكماتي تسييري وتسويقي جديد.[1] عن طريق الترويج أو كما سبق ذكره "التسويق الإقليمي؛" الذي تهدف إلى إبراز المقومات والإمكانات التي تتميز بها الحواضر الكبرىواستغلالها لتنمية وتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز جاذبيتها الإقليمية؛ والعمل على إدارة وتسيير المدن الكبرى عبر إنشاء شبكة تعاون بين المدن الكبرى وأقاليمها لتفعيل التنمية وبين الحواضر الكبرى فيمابينها على أساس التخصص والتكامل الذي من شأنه تحفيز ديناميكيتها.

– أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية(ب.رع.إ رقم 13)؛ يتم التركيز على البعد الإقليمي لمواجهة جميع الرهانات التي تهدف إلى دعم قدرات الأقاليم في التوجه نحو "اقتصاد عالمي في تحول" وتشجيع العوامل غير مادية المتمثلة في أساليب معالجة المعلومات للإنتاج وتطوير التكنولوجيا العالية الجودة؛ وتعزيز التنمية الصناعية من خلال خلق شروط للإنعاش الصناعي والتنويع الاقتصادي

[1]صباح حصيد، علامة المدينة نهج جديد لتخطيط وحوكمة المدن في ظل العولمة وتحديات التنمية المستدامة–دراسة تجربة مدينة دبي العربية،**أفاق استدامة وتخطيط المدن مقاربات وتجارب**، مرجع سابق، ص ص.24–41

ودعم تنافسية الإقليم داخل أقطاب الجاذبية التي تتضمن مجموعة من الولايات التي تتطور في إطارها بعض المناطق المندمجة للتنمية الصناعية والأقطاب التقنية التي تشمل على مؤسسات ذات تخصصات وأنشطة مختلفة؛ ودعم مقاطعات وحظائر تكنولوجية في المدن الجديدة بهدف ترقية القيمة المضافة العالية في جميع أقطاب الجاذبية سواء كانت(صناعية، ريفية، سياحية).

- فضاءات البرمجة الإقليمية(ب.ر.إ رقم 14)؛ يستهدف المخطط الوطني من خلالها إلى دراسة المشاريع والبرامج الجهوية المتعلقة بتسعة(09) مناطق موضحة في االخريطة رقم(07)؛حيث تتموقع حول المدن الأربع الكبرى؛ ومدن الربط في التل، ومدن توازن الهضاب العليا، ومدن تنمية الجنوب. حيث يكمن هدفها الاستراتيجي في تطوير اقتصاد إقليمي يعمل على تعبئة إمكانات الأقاليم ودمجها في شكل شبكة وسلسلة نمو؛ من أجل ضمان التنمية المنسجمة والمتوازنة بين المشاريع الوطنية والبرامج الإقليمية، ووضع خريطة إستراتيجية لتنظيم الإقليم والبحث في إشكاليات بناء المشاريع التنموية الإقليمية الناجعة والمشتركة، وتكوين قاعدة إقليمية على أساس معيار الاستقطاب عن طريق المدن.

الخريطة رقم(07): فضاءات البرمجة الإقليمية

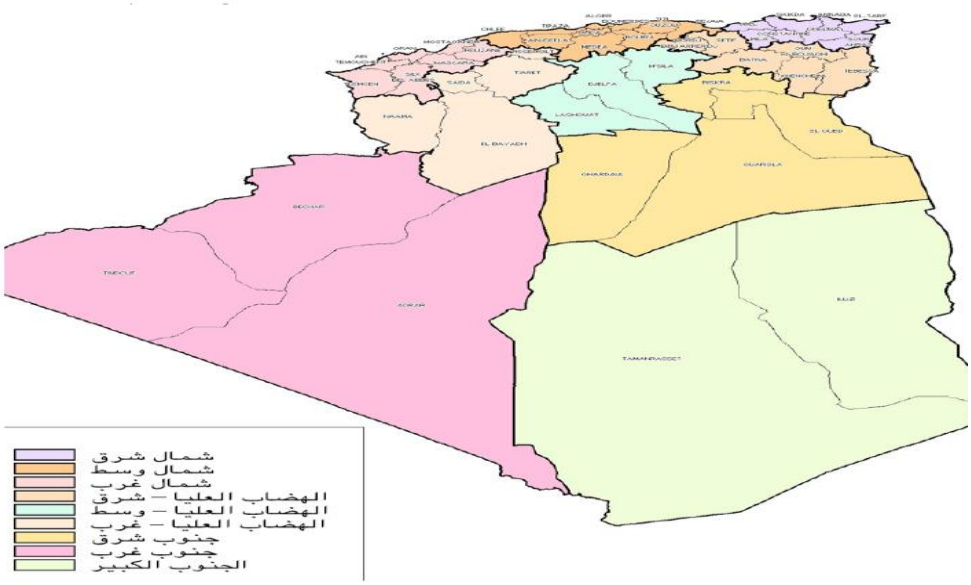

المصدر:المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سابق، ص.90

- التنمية المحلية(ب.ر.إ رقم 15)؛ يعمل المخطط الوطني على تجسيد التنمية على المستوى المحلي؛ وذلك من خلال دعم الدور التنموي الرئيسي لتدخلات الجماعات الإقليمية(الولايات والبلديات) في

خلق اقتصاد محلي وإقليمي شامل يعزز تنمية الأقاليم بتضافر جميع الجهود والعوامل الداخلية والخارجية في تنفيذ كل من مشاريع التهيئة والتنمية؛ من خلال برامج عمل إقليمية تتمثل في إقامة حصيلة فيما يخص موارد والقدرات التنموية المحلية للأقاليم؛ تأهيل ودعم الهياكل والتجهيزات المحلية؛ الاهتمام بمجال المعرفة والتكوين كعامل أساسي لهندسة الإقليم وضمان نجاعة المشاريع التنموية في إطار أبعادها التقنية، القانونية والمالية؛ دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛ هيكلة وتحديد عوامل الجاذبية المحلية المختلفة التي تميز كل مدينة على حدى؛ مع الحرص على وضع قاعدة مشتركة وتبادل بين جميع المستويات الإقليمية لتحفيز ديناميكية الجاذبية الإقليمية الشاملة؛ ودعم الإدارة المحلية بخلق بيئة ملائمة تعزز توزيع الوظائف بين الدولة والجماعات الإقليمية وفضاءات البرمجة الإقليمية.

- الانفتاح على الخارج(ب.رع.إ رقم 16)؛وذلك بوضع إستراتيجية إقليمية تتضمن الشروط الإقليمية ووسائل الانفتاح وإتاحة التعاون الخارجي؛ والتركيز على تهيئة وتنمية المناطق الحدودية من خلال الدراسة التشاورية والمنسجمة للسياسات القطاعية الأكثر حساسية وتأثيرا التي تتطلب عمليات المتابعة والتقييم المنتظم.

- فضاء التعاون المغاربي الاستراتيجي(ب.رع.إ رقم 17)؛كضرورة إستراتيجية لبناء فضاء مغاربي مشترك قائم على أساس التبادل والاندماج ودعم قدرات الأقاليم للانفتاح على الاقتصاد العالمي وخلق سياسة مشتركة وجماعية للتهيئة الإقليمية بين الدول المغاربية(كتطوير مشاريع مغاربية للبنية التحتية).

الفرع الرابع: دعم التوازن والإنصاف بين الأقاليم

ويمثل هذا الهدف الاستراتيجي الحجر الأساس للخطوط التوجيهية السابقة الذكر، لأنه يساهم في تفادي الآثار السلبية لمبدأ التنافسية والجاذبية في تهيئة الإقليم بمعنى التركيز على "المنفعة والإنتاجية" المحضة دون مراعاة سياسات إعادة التوازن الإقليمي ودمج جميع الأقاليم في اقتصاد إقليمي متكامل يراعي كل مظاهر التفاوتات، التهميش والإقصاء التي تعاني منها الأقاليم؛ فالاندماج الإقليمي هو نتيجة لإستراتيجية إقليمية تتطلب ضرورة خلق إقليم مندمج ومستدام عمرانيا.[1]" وهو بذلك يعد أحد المعابر للتنمية الإقليمية المستدامة. ولهذا عمل المخطط الوطني في إطار الخط التوجيهي(04) الرابع"تحقيق الإنصاف الإقليمي؛"والذي يركز على معالجة عدم الإنصاف الإقليمي من خلال استدراك المناطق ذات

[1]بشاينية وفاء، إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة أداة لتجسيد الاندماج الإقليمي" حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد الرابع، المجلد الأول، ص ص.54-66

العوائق وتأهيل تلك التي تعاني من معوقات التنافسية والجاذبية؛ ولتجسيد ذلك تم إتباع ثلاثة(03) برامج للعمل الإقليمي شملت كل من المناطق الريفية؛ المدن؛ والمناطق ذات العوائق، والمتمثلة فيمايلي:

- التجديد الحضري وسياسة المدينة(ب.ر.ع.إ رقم 18)؛خاصة في ظل تميز الأقاليم الحضرية(المدن الأربعة الكبرى) بتدهور وقدم النسيج الحضري الذي يتطلب بعض الأعمال والعمليات الداعمة لتحديث هذه المدن وأحياء الضواحي؛ والمتمثلة على سبيل المثال في: إعادة الاعتبار للتجمعات الكبرى والقضاء على السكنات العشوائية؛ تأهيل التجهيزات والخدمات القاعدية؛ هيكلة النسيج الحضري؛ الاندماج الحضري؛ تهيئة الفضاءات العمومية واستصلاحها وصيانتها؛ تثمين التراث التاريخي والثقافي؛ حماية المواقع الحضرية. وعمليات إصلاح إدارة المدن.

- التجديد الريفي(ب.ر.ع.إ رقم 19)؛ وذلك من خلال تحقيق الإنصاف الإقليمي والمساواة في حصول جميع المواطنين على الفرص التنموية؛ وإحداث التنمية الريفية من خلال وضع سياسة فلاحية محددة تستقطب المدن الصغيرة كآلية لتنشيط وتفعيل التنمية والتجهيز والإنتاج(الريف، الفضاءات الطبيعية، الجبال والسهوب)؛ دعم علاقات التكامل والتضامن بين المناطق الريفية والحضرية.

- تأهيل واستدراك المناطق ذات العوائق؛وذلك بالتركيز على بعض البلديات التي تعاني من الهشاشة ونقص في الحصول على الفرص التنموية بشكل كافي، والتي حددت في بعض مناطق جبال التل، الهضاب العليا، الجنوب، مما يستدعي وضع برنامج وطني للتأهيل يراعي التنسيق مع البرامج العمل الإقليمية السابقة خاصة(ب.ر.ع.إ رقم 2-3-7-8-10-19)؛ تحسين شروط وإطار متوازن للحياة؛ ودعم ديناميات التنمية المحلية وتثمين الأقاليم.

المطلب الثالث: آليات تدخل الجماعات الإقليمية في التخطيط التنموي المحلي الإقليمي

بالنظر إلى الدور التنموي الذي تميزت به الجماعات المحلية في مراحل التخطيط والتنمية المحلية منذ الاستقلال؛ فنلاحظ هناك تطور في نمط التسيير التنموي للإدارة المحلية؛ الذي يعول عليها كفاعل وشريك قوي ورئيسي مقارنة بالفواعل الشريكة-الداعمة الأخرى(الدولة؛ المتعاملين والشركاء الاقتصاديين، وكالة التهيئة وجاذبية الإقليم...) حيث يظهر دور هذه الأخيرة؛ من خلال مدى فعالية وكفاءة تلك الهيئات المحلية؛ في قيادة وتنفيذ المشاريع التنموية بمختلف مستوياتها من جهة؛ وباعتبار أن التنمية المحلية هي تنمية الإقليم الذي قاعدته الأساسية تتشكل من البلديات والولايات وفضاءات البرمجة الإقليمية.[1] وفق

[1]احميداتو محمد، دور الجماعات المحلية في مجالي تهيئة الإقليم والتنمية المحلية، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة**، ص ص.155-180

آليات واستراتيجيات حكومية انبثقت من خلال قوانين البلدية والولاية؛ والتهيئة العمرانية والإقليمية؛ والاستثمار.

الفرع الأول: البلدية ودورها في التسيير التنموي المحلي والجواري

أولا: تحسين مكانة المواطن في إطار مبادئ الديمقراطية المحلية

عمل المشرع الجزائري في صلب الدستور وقوانين الجماعات الإقليمية؛ خاصة على مستوى البلدية التي اكتسبت دورا مميزا من خلال جميع الإصلاحات التي ميزت المسار التنموي للبلاد؛ باعتبارها الجماعة والقاعدة الإقليمية للتنظيم الإداري اللامركزي[1]؛ وهذا ما يلقي على عاتقها مسؤولية تأسيس إطارا متكاملا لتجسيد مفهوم الديمقراطية على المستوى المحلي وكذا إدارة وتسيير الجوار كمعايير جديدة تندرج في نموذج "الحكم الرشيد كأداة لممارسة السلطة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية؛[2]" بالإضافة إلى تهيئة الظروف لبيئة محلية ديمقراطية تستقطب المواطن الجزائري للممارسة المواطنة بشكل فعال؛ وتكون له قابلية للمشاركة في الفعل التنموي واتخاذ القرارات والخيارات الهامة في مختلف المجالات؛ وهذا ما نلتمسه من خلال قانون11-10 المتعلق بالبلدية؛ مقارنة بقانون البلدية رقم 90-08؛ حيث خصص الباب الثالث للتدابير والإجراءات المرتبطة بالآليات والوسائل لتدبير الشأن التنموي للمواطن ومنحه أولوية خاصة في صلب التسيير العمومي للبلدية من جهة؛ وكذلك قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛ وهذا دليل على توافر الإرادة السياسية والإدارية في توسيع نطاق الشراكة في العمليات التنموية.

يمكن إبراز ذلك من خلال الأساليب المتبعة من طرف هيئات البلدية المتمثلة في كل من رئيس المجلس الشعبي كهيئة تنفيذية؛ والمجلس الشعبي البلدي كهيئة تداولية؛ في ترسيخ الإطار التشاركي للمواطنين، ودمج مبادئ المشاركة والشفافية؛ الديمقراطية والمبادرات المحلية؛ الإعلام والاستشارات، المعرفة بمستجدات مداولات المجلس؛ والتي سنوضحها كالأتي:[3]

---

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، قانون رقم 10- 11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، **يتعلق بالبلدية**، المواد 1-2، ص.7.

[2]أحمد حسن الهاشمي، **الحكم المحلي في الجزائر-دراسة تحليلية**(العراق-بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي؛ ط.1، 2019)، ص.152.

[3]المرجع نفسه، المواد من 11- 14 والمادة 26، ص ص 9-8

– تلعب المجالس الشعبية البلدية دورا مهما في تعزيز مكانة المواطنين في إطار السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير اللازمة التي من شأنها توفير قاعدة اتصالية تساهم في عمليات إعلام المواطن بشؤونهم واستشاراتهم حول الخيارات وأولويات عمليات التهيئة والتنمية وفق مبدأ التخطيط التشاركي الذي يضع المواطن في صلب إدارة المشاريع التنموية المحلية والوطنية؛ وهذا ما يشير إليه العديد من المتخصصين في علم الاستشراف الاستراتيجي أمثال فيليب دوران حول أهمية دمج المواطنين في صياغة العمليات والخطط الإستراتيجية لتهيئة الأقاليم التي أطلق عليها "بالإطار المنظم للتبادل مع القوى الحية." لتحقيق الديمقراطية التشاركية التشاورية؛ وإضفاء الشرعية على القرار التنموي العمومي، وتعزيز العمل والتعاون الجماعي بين جميع الفاعلين.[1]

– تعمل هيئات البلدية على إنشاء إطار مناسب للديمقراطية والمبادرات على المستوى المحلي، تسعى من خلالها إلى تحفيز مشاركة المواطنين في معالجة مشاكلهم المختلفة والقدرة على بلوغ العيش الأفضل؛ حيث يتجه رئيس المجلس الشعبي البلدي لتحقيق هذه العملية الديمقراطية إلى استشارة مجموعة من الأطراف الفاعلة(خبير أو شخصية محلية أو ممثل جمعية محلية) التي تتمتع ببعض المؤهلات كل حسب اختصاصاته؛ شريطة أن تكون معتمدة قانونا؛ حيث ينعكس ذلك على تعميم الفائدة للساكنة المحلية عن طريق اختيار هذه الفئة من مواطني البلدية؛ والاستفادة الخاصة للبلدية والمجلس واللجان بتطوير وتحسين أدائها في تسيير شؤونها العمومية.

– دعم المساءلة والشفافية؛ عن طريق فتح المجال أمام الأشخاص بالاطلاع أو الحصول على نسخ مطابقة لكل من مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وقرارات البلدية؛ حيث تكون جلسات المجلس علنية ومفتوحة لكافة مواطني البلدية والمعنيين بموضوع المداولة، باستثناء المواضيع المتعلقة بالحالات التأديبية والحفاظ على النظام العام.

ثانيا: التدخل في مجال التهيئة والتنمية

حدد قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة سنة 2001، في أحد بنوده القانونية على دور الجماعات المحلية "البلدية والولاية" بالمساهمة مع الدولة في إدارة وتسيير الإقليم وتحقيق التنمية الاقتصادية

[1]بوحنية قوي، عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية–دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب أنموذجا**، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي– حالة الجزائر والمغرب– دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي(عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،ط.1، 2015)، ص ص.50–51

والاجتماعية والثقافية؛ حيث نجد أن البلدية قد منحت لها اختصاصات مختلفة تمكنها من تعزيز دورها التنموي في تحقيق التنمية وتهيئة إقليم البلدية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطن باعتباره من المساهمين أيضا في عمليات الإعداد والتنفيذ للسياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة وفق ما تنص عليه القوانين والتنظيمات المعمول بها.

وتتمثل أهم هذه الصلاحيات التي تخص قضايا التنمية المحلية؛ تفعيل الأنشطة الاقتصادية؛ تشجيع البرامج الاستثمارية؛ حماية المجال الفلاحي؛ العمل وفق النظام البيئي؛ ويمكن تحديد هذه الأعمال فيمايلي:[1]

- مراعاة المجلس الشعبي البلدي في إعداده للبرامج السنوية والطويلة المدى؛ مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تضمن أن لا تتجاوز المدة الزمنية لبرامجه التنموية عهدته الانتخابية، ويمكن إرجاع ذلك إلى محاولة المحافظة على مصداقيتها والحرص على تنفيذها والمصادقة عليها في الآجال المحددة مسبقا ولتفادي أي عراقيل وصعوبات مستقبلا؛ وكذا العمل على تحقيق توافق وانسجام هذه البرامج مع الصلاحيات المحددة للمجلس والمعمول بها بما يتناسب مع توجيهات المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛ والمخططات التوجيهية القطاعية التي تم توضيحها سابقا؛ والمخطط البلدي للتنمية.

- يعد إنشاء و/أو تجهيز المشاريع سواء كانت ذات طبيعة استثمارية، أو تندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية من العمليات المهمة التي يقف عليها المجلس الشعبي البلدي والتي تتطلب موافقته المبدئية حول ذلك، وبالأخص في مجال حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، لتجنب انتهاك هذه الفضاءات وتعريض مواردها للاستغلال اللاعقلاني؛ خاصة التربة والموارد المائية؛ وكذا المشاريع ذات تأثير على النظام البيئي؛ وهذا ما حدده قانون التهيئة والتعمير 04-05 المعدل والمتمم لقانون 90-29؛ من خلال الاسترشاد بالأدوات التوجيهية للتهيئة والتعمير في تقديم الشروط الضرورية لأساليب الحماية والاستعمال الرشيد للأراضي؛ وكذا تعيين النشاطات الاقتصادية[2]....

[1] المرجع نفسه، المواد من 107-112، ص.17.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، قانون رقم 04-05 مؤرخ في 27جمادى الثانية عام 1425 الموافق 24غشت سنة 2004، **يعدل ويتمم** قانون رقم 90-29 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1ديسمبر سنة 1990**يتعلق بالتهيئة والتعمير**،المادة 4 تعدل أحكام المادة 11، ص.4.

– يعمل المجلس الشعبي البلدي بهدف تحفيز وتشجيع نظام الاستثمار وترقيته؛ إلى تعزيز المبادرات المتعلقة بتطوير وتنمية النشاط الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات وقدرات البلدية ومخططها التنموي؛

ثالثا: التدخل في مجالات التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

كما سبق الذكر؛ تعتبر أدوات التهيئة والتعمير المصادق عليها بعد مداولات المجلس الشعبي البلدي أهمية كبيرة في تسيير وتوجيه المشاريع والبرامج التنموية؛ باعتبارها إحدى الدعائم الرئيسية المساهمة في ترشيد الأداء التنموي وإعطاء صورة آنية ومستقبلية لتشخيص نوعية المشاريع الاستثمارية الملائمة لطبيعة إقليم البلدية، واحترام شروط وقواعد تخصيص الأراضي القابلة للاستخدام حيث تساعد الوحدات المحلية على تجنب الاستغلال العشوائي واللاعقلاني للعمران والمساس بالنظام البيئي؛ الذي ينجم عنه تجاوزات وأعمال غير قانونية تسبب أضرارا بالدرجة الأولى للساكنة المحلية تم للمناطق المستهدفة(الريفية أو المدن). حيث نجد أن المشرع قد فصل في مسألة إقامة المشاريع التي تصاحبها أضرارا بالبيئة والصحة العمومية على مستوى إقليم البلدية؛ وأحالها إلى الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي؛ إلا التي تكون ذات المنفعة الوطنية فتتم في إطار الأحكام المرتبطة بحماية البيئة. ولأهمية ميادين التعمير والمنشآت القاعدية والتجهيز التي تشكل قاعدة تنموية رئيسية للنهوض بالبرامج البناء والسكن؛ حماية وترقية العمران والعقارات؛ الاستثمارات الاقتصادية؛ فقد منحت للبلدية إمكانية الاستعانة بالمصالح التقنية للدولة لتنفيذ مهامها وفق التشريع والتنظيم المعمول به:[1]

– إيلاء الأهمية القصوى لقضية تخصيص وقواعد استخدام الأراضي؛ وكذا الحرص على مراقبة عمليات البناء المتعلقة بمجال التجهيز والسكن، بشكل دوري ودائم؛ والسهر على مكافحة مشكل السكنات الفوضوية أو الهشة في إطار الأحكام المرتبطة بها.

وفي هذا السياق نلاحظ أنه تم معالجة عمليات" البناء والهدم" بشكل صارم في الآونة الأخيرة وذلك نظرا للتجاوزات المرتكبة من طرف الأشخاص المعنيين بذلك وأيضا مسألة التقاعس من طرف مسؤوليين وموظفي البلدية إلى فتح المجال في اتخاذ التدابير اللازمة للحد من ظاهرة "البناء بدون رخصة، وهذا ما حاول تداركه المشرع من خلال إضافته لبعض المواد القانونية الجديدة المهمة التي تضمنت تفصيلا مرتبطا باحترام شروط وقواعد البناء؛ مثل منع الشروع في أشغال البناء بدون رخصة البناء؛ عدم مطابقة

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، مرجع سابق، المواد من 120-113، ص ص.17-18

البناء للمخططات البيانية التي منحت على إثرها الرخصة؛ فهنا تتخذ مجموعة من الإجراءات اللازمة كقرار الهدم أو تسجيل مخالفات من طرف الجهات المختصة؛ وفي هذا الصدد تم منح صلاحية معاينة البنايات في طريق الانجاز وما تعلق بها؛ وجوبا إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والأعوان المؤهلين قانونا، وفي حالة تأكيد عملية البناء بدون رخصة يصدر الرئيس البلدي قرار الهدم في مدة لا تتجاوز (08) ثمانية أيام؛ وإلا يتم التدخل من طرف الوالي بإصدار قرار الهدم في أجل لا يتعدى 30 يوما.[1]

– الحماية والمحافظة على التراث المعماري؛ لتحقيق ذلك تم منح البلدية بالمساهمة مع المصالح التقنية المؤهلة مسؤولية السهر على الحفاظ وحماية كل من الأملاك العقارية الثقافية، وتحديد الشكل الانسيابي –الهندسي لإبراز التجمعات السكنية بشكل لائق يحترم الأطر التنظيمية والتشريعية المعمول بها في مجالات السكن والتعمير والثرات الثقافي.

– المحافظة على وعائها العقاري؛ بالتركيز في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي؛ وكذا حماية الأملاك العقارية العمومية التابعة للدولة.

– المبادرة بعمليات التهيئة والتسيير والصيانة للهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصات البلدية؛ وكذا تهيئة الفضاءات لاستقطاب الأنشطة في مجال الاقتصاد أو التجارة أو الخدمات.

– خلق الشروط التحفيزية للترقية العقارية والمبادرات؛ التي من شأنها ترقية البرامج السكنية، تشجيع جمعية السكان وضمان تنظيمها لقيامها بالعمليات المتعلقة بحماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء. وكذلك يعمل المجلس الشعبي البلدي على التعريف بالفضاءات الآهلة ضمن إقليم البلدية وتسمية جميع المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية وطرق المرور.

الفرع الثاني: آليات تدخل الولاية في تنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المحلية

منحت السلطات العمومية للولاية باعتبارها الجماعة الإقليمية اللامركزية والوسيط بين الدولة والهيئات المحلية، مكانة وصفة "الدائرة الإدارية غير الممركزة"، بحيث تتميز بعدة صلاحيات واختصاصات تمكنها

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، قانون رقم 04–05 مؤرخ في 27جمادى الثانية عام 1425 الموافق 24غشت سنة 2004، **مرجع سابق**،المادتين 7(المادة 76 جديدة) و12(المادة 76مكرر 4)، ص ص.5–6

من تنفيذ السياسات العمومية القائمة على مبادئ التضامن والتشاور والتوزيع بين الجماعات الإقليمية على المستوى اللامركزي الإقليمي والمستويات المركزية على مستوى الدولة.[1]

أولا: التدخل في مجالات تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية

يعمل المجلس الشعبي الولائي كهيئة تداولية في الولاية على التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بحيث يساهم في تنفيذ النشاطات التي تندرج ضمن السياسات العمومية التي تتعلق بإدارة وتهيئة الإقليم؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحماية البيئة؛ وترقية العيش الأفضل للمواطنين. كما يمكنه اقتراح بعض المشاريع السنوية لغرض تقيدها في البرامج القطاعية العمومية؛ كما يساهم المجلس الشعبي الولائي مع الوالي في إعداد ومراقبة مخطط تهيئة إقليم الولاية الذي سبق التطرق إليه في قسم الأدوات التوجيهية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم؛ الذي يتطلب حرص ومراقبة من هيئات الولاية لسير تطبيقه؛ ولهذا نجد أن الوالي يقع على عاتقه إعلام المجلس المنتخب بجميع النشاطات المتعلقة بتهيئة الإقليم سواء على المستويات المحلية أو الجهوية أو الوطنية؛ وذلك قبل عملية المصادقة.[2] أما فيما يخص الصلاحيات والاختصاصات المخولة للمجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية الاقتصادية فسنحددها في العناصر التالية:[3]

أ. إعداد مخطط التنمية المتوسط المدى؛ يتم الاعتماد على هذا المخطط كإطار مرجعي لعمليات تطوير وترقية الأعمال التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال توضيح مجموعة الأهداف والبرامج والوسائل التي تم تعبئتها من طرف الدولة، مع مراعاة مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية. ومن بين الأعمال والنشاطات التي ينتهجها المجلس الشعبي الولائي في إطار مخطط التنمية كالتالي:

- يعمل على تحديد موقع المناطق الصناعية وفضاءات النشاطات وضمان إعادة تأهيلها؛ مع إعطاء رأيه حول ما إذا كان يتناسب ذلك مع البرامج الوطنية لإعادة التأهيل.
- يقدم جميع التسهيلات للمتعاملين؛ التي تمكنها من امتلاك العقار الاقتصادي؛ مع تشجيع تمويل الاستثمارات على مستوى الولاية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، قانون رقم 12- 07 مؤرخ في 28ربيع الأول عام 1433 الموافق 21فبراير سنة 2012، **يتعلق بالولاية**، المواد 1،4، ص.9

[2] المرجع نفسه، المواد 73،77،78، ص.16

[3] المرجع نفسه، المواد من 83-80، ص.17

- اتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش نشاطات المؤسسات العمومية في إقليم الولاية.

ب. انشاء بنك المعلومات والإحصائيات؛ وهو عبارة عن أداة تستخدمها كل ولاية لجمع جميع البيانات المعلوماتية والإحصائيات المتعلقة بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ حيث يساعدها ذلك في إعداد جدول سنوي يتضمن النتائج ومعدلات النمو الخاصة بكل القطاعات.

ت. ترقية نظام للأعمال؛ يتميز بمبادئ التعاون والتشاور والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية؛ لفتح المجال للإبداع في الميادين الاقتصادية، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار.

ثانيا: التدخل في تنمية وتطوير البنى التحتية الكبرى والهياكل القاعدية

أ. التدخل في تهيئة المجال الفلاحي والري

تعتبر الموارد الفلاحية والمائية من أهم مصادر التنمية الزراعية والريفية؛ التي حظيت باهتمام كبير في دراسات المخطط الوطني والمخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية-" المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية؛" لهذا نجد أن تثمين وترقية الأعمال المتعلقة بتوسيع وحماية الأراضي الفلاحية وتجهيز المناطق الريفية؛ تطلب ضرورة تدخل المجلس الشعبي الولائي في تنفيذ هذه الأعمال وتوفير بيئة مناسبة لتشجيع وازدهار النشاطات الفلاحية؛ شريطة اتخاذ إجراءات وقائية لتفادي تعرض هذه المناطق إلى المخاطر والكوارث التي تهدد استقرارها وتنميتها بشكل متوازن. وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:[1]

- المبادرة بتشجيع جميع أعمال الحماية والوقاية؛ من الكوارث الطبيعية مثل محاربة المخاطر التي تترتب على ظاهرة الجفاف والفيضانات التي تتسبب بخسائر جسيمة للأراضي الفلاحية؛ وكذا العمليات التي تنفذ في حدود إقليم الولاية مثل التهيئة والتطهير والتنقية لقنوات المياه، حماية الثروة الغابية والتربة وإصلاحها؛ ومكافحة الأوبئة لسلامة الصحة الحيوانية والنباتية.

- تنمية وتطوير مجال الري، بأنواعه المتوسط والصغير وذلك بتوفير الوسائل التقنية(الأجهزة والمعدات) والمالية لمساعدة البلديات التي تتجاوز الإطار الإقليمي في إقامة المشاريع المتعلقة بأشغال التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعماله.

ب. التدخل في تهيئة الهياكل القاعدية الاقتصادية

[1] المرجع نفسه، المواد من 87-84، المكان نفسه

تلعب الهياكل والمنشآت القاعدية دورا مهما في مجال التهيئة والتنمية الاقتصادية للمناطق الحضرية والريفية؛ ولهذا يسعى المجلس الشعبي الولائي إلى القيام بالأشغال والأعمال الضرورية على المستوى الولائي لتحسين نوعية وترقية مجال النقل وأنواعه المختلفة؛ ومن بين هذه الأشغال مايلي:[1]

- تهيئة شبكات الطرق والمسالك وضمان صيانتها؛ وكذا عمليات التصنيف وإعادة تصنيفها.
- ترقية وتنمية الهياكل التي من شأنها استقطاب الأنشطة الاستثمارية؛
- العمل على تشجيع وتنشيط الأعمال التنموية في المناطق الريفية، خاصة بتوفير الكهرباء وفك العزلة عن هذه الفضاءات مما ينجم عنه تحسين مستويات التنمية الريفية.

ت. التدخل في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية:[2]

1. تنمية فئة الشباب؛ نظرا لأهمية المورد البشري في تحقيق التنمية المحلية؛ يعمل المجلس الشعبي الولائي والبلديات على استهداف تنمية هذه الفئة واكتساب ثقتها من خلال التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاهتمام أكثر بانشغالات الشباب خاصة ما يتعلق بترقية التشغيل وتوسيع نطاق البرامج التي تهدف إلى دمجهم في سوق العمل وتنمية الفضاءات عن طريق إنشاء الهياكل القاعدية لدعم النشاطات في ميادين الثقافة والرياضة والترفيه.

2. إقامة التجهيزات والهياكل في مجال الصحة العمومية؛ وذلك لأهمية هذا القطاع في تحقيق الاستقرار والأمن على مستوى أقاليم الولاية؛ حيث يعمل المجلس الشعبي الولائي على التكفل بعمليات مراقبة وحفظ الصحة والوقاية من الأوبئة ومكافحتها؛ وانجاز هياكل وتجهيزات الصحة التي تتجاوز قدرات البلديات، والحرص على التنسيق مع البلديات في تنفيذ الأشغال التي تندرج في إطار مخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية.

3. تنمية النشاطات الاجتماعية؛ يشترك المجلس الشعبي الولائي مع البلديات إلى تنفيذ البرنامج الوطني للضبط والتحكم في النمو الديمغرافي والعمل على ضمان بنوده المرتبطة بحماية ومساعدة السكان؛ ذوي الظروف الصعبة.

4. حماية وتثمين التراث الثقافي والتاريخي والفني؛ حيث يتم اتخاذ التدابير اللازمة لجميع الهيئات والمصالح التقنية المؤهلة والمؤسسات والجمعيات المعنية في ترقية وتنمية هذه الميادين، لما له أهمية

[1] المرجع نفسه، المواد من 91-88، ص ص.17-18

[2] المرجع نفسه، المواد من 93-99، ص.18

كبيرة في الحفاظ وحماية التراث الجزائري من الانتهاكات؛ وتنمية القدرات السياحية للولاية وإتاحة الفرص لجلب السياح والمستثمرين.

ث. انجاز التجهيزات في مجال التربية والتكوين المهني؛ بما أن قطاع التربية والتعليم والتكوين من القواعد الأساسية لازدهار ورقي البلاد في جميع المجالات؛ وخاصة في تعزيز التنمية الفكرية؛ والانفتاح على تطوير الذات والمجتمعات؛ فنجد أنه تتخذ الولاية جميع التدابير الضرورية لتطويره في إطار العمل وفق ما يتناسب مع المعايير الوطنية والخرائط التوجيهية المدرسية والتكوينية في انجاز مختلف المؤسسات التربوية ومستوياتها، والتكفل بضمان صيانتها، تجديد تجهيزاتها، وذلك في إطار الميزانية غير الممركزة للدولة والتي تدخل في حساباتها.[1]

ج. ترقية قطاع السكن؛عن طريق انجاز البرامج السكنية وأشغال التهيئة والتجديد وإعادة تأهيل المباني العقارية والحفاظ على الطابع المعماري؛ ومساهمة الهيئات والمصالح التقنية المعنية في القضاء ومحاربة السكنات المهترئة وغير آمنة صحيا.[2]

مما تقدم يمكن القول؛ بأنه رغم آليات التدخل المنوطة لكل من البلدية والولاية في تحقيق المشاريع التنموية الإقليمية ومحاولة دمج لكل من مبادئ الحكم الراشد والاستدامة في الميادين التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها؛ إلا أنه لا زالت هذه الهيئات المحلية لم ترتقي إلى إدارة وتسيير أقاليمها بشكل فعال خاصة فيما يخص هندسة وجودة المشاريع؛ وذلك يمكن إرجاعه إلى عدم توافر سياسة "اللامركزية المكتملة": التي لا تقصي دور السلطات العمومية كفاعل شريك في التخطيط الوطني للمشاريع التنموية الكبرى في اطار تعزيزها لعمليات التخطيط والتوجيه والإشراف والرقابة والدعم المالي. وإنما جعل هذه الهيئات تكتسب الصلاحية الكاملة والواسعة بشكل حقيقي في اتخاذ القرار التنموي وتحمل نتائجه في محيطها الإقليمي دون الرجوع التام والدائم للسلطات الوزارية في الدولة؛ خاصة في المشاريع التنموية الطارئة التي تستدعي إصدار القرارت بشكل استعجالي يراعي مصالح الأقاليم؛ وبالأخص على مستوى الولاية التي تتجسد في المجلس الشعبي الولائي المنتخب والوالي كممثل للولاية والدولة ودورهما القيادي والتنفيذي للمصالح المحلية على مستوى إقليم البلدية والولاية. وهنا يمكن تعزيز هذا الطرح من خلال دعم المجلس الشعبي الولائي واللجان المختلفة المتعددة الاختصاصات خاصة في مجال التهيئة والتنمية عن طريق دمج نظام إقليمي ذكي يعمل على تنفيذ مهام وصلاحياته وفق آليات ومبادئ الذكاء الاقتصادي

[1] المرجع نفسه، المادة 92، المكان نفسه

[2] المرجع نفسه، المادتين 100-101، المكان نفسه

الإقليمي(سياسة اليقظة؛ التأثير وغيرها)؛ مع استخدام التقنيات الحديثة في إطار نظم المعلومات الجغرافيةGIS ؛ التي تساهم في دعم القرار التنموي والتخطيط بشكل أفضل خاصة فيما يتعلق بإشكالية توطين المشاريع الاستثمارية ودراسة انعكاساتها الايجابية والسلبية على المنطقة المراد تهيئتها وتنميتها. وكذلك الحرص على ضمان التنسيق بين المخططات التوجيهية على جميع المستويات عن طريق إنشاء خلية إعلام وتوجيه في مختلف المديريات التابعة للولاية أو البلدية لتسهيل عمليات تدفق المعلومات؛ حمايتها ومصداقيتها، مع ضمان نجاعة عمليات التقييم والرقابة الدورية والسريعة على سير تنفيذ المشاريع التنموية في الآجال المحددة.

المطلب الرابع: التجربة الجزائرية في التسيير المستدام للمدينة على ضوء المعايير الدولية الجديدة للتخطيط الحضري الإقليمي

يحدد موئل الأمم المتحدة[1] السياسات الحضرية الوطنية*(NUP)* على أنها عبارة عن أدوات رئيسية للتغيير ودعم وتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة القرارات المترابطة والموجهة من طرف قادة الحكومة لمختلف الدول؛ في تنسيق وتعبئة مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية مشتركة تهدف إلى إنشاء أنظمة حضرية وإقليمية متوازنة ومترابطة محليا؛ والترويج لمدن وأقاليم ذات تفاعل وظيفي متعدد الأبعاد، وتعزيز فرص التحضر المستدام.[2]

وهذا ما حاولت السلطات العمومية إتباعه من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كمشروع إقليمي يراعي منطق التنمية المستدامة في التخطيط بهدف ضمان العوامل الثلاثة؛ الإنصاف وجاذبية جميع مكونات الإقليم الوطني[3]، بالإضافة إلى المخطط التوجيهي للمدينة الذي جاء في إطار

---

[1]يطلق على موئل الأمم المتحدة "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" UN-Habitat أسس سنة 1978 بعد المؤتمر الأول(الموئل الأول) الذي انعقد في فانكوفر–كندا –سنة 1976؛ مقره الرئيسي في نيروبي– كينيا. ويليه مؤتمرات أخرى تشترك في مناقشة قضايا التخطيط الحضري والإقليمي(التحضر السريع؛ التوسع الحضري المستدام؛ الخطط الحضرية والإقليمية؛ دعم أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف 11 التوجه نحو مدن مستدامة شاملة للجميع آمنة وقادرة على الصمود وغيرها). يكمن هدفه الرئيسي في دعم ومساعدة حكومات الدول وخاصة النامية منها على بناء مدن مستدامة بيئيا واجتماعيا.

[2]National Urban Policies Driving Public Space Led Urban Development, First published in Nairobi by UN-Habitat, Copyright © United Nations Human Settlements Programme, 2020, pp.4,17

[3]هاجر فخار، عايدة مصطفاوي، سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع والمأمول، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر**، ص ص.575–591

تشريعي منسجم يراعي بعض الأسس والاعتبارات لترقية سياسة المدينة ومواكبتها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر[1]؛ ومخطط إنشاء المدن الجديدة كمنحى مغاير لتسيير المدينة الذي كان سائدا في النظام الحضري غير متوازن بعد الاستقلال والذي يجرد المدينة من محتواها الوظيفي الذي يشكل الحجر الأساس لدفع ديناميكيات التهيئة والتنمية المحلية والتأسيس لبرامج تنموية فعالة تراعي الهدف 11 للتنمية المستدامة والمعايير الدولية للتخطيط الحضري والإقليمي؛ والذي سنحاول تقييمه من خلال القوانين المحددة لسياسة المدينة التي أصدرتها ومدى تجسيدها على أرض الواقع.

الفرع الأول: معايير السلطات العمومية في تصنيف المدن

حدد المشرع الجزائري في إطار قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والقانون التوجيهي للمدينة رقم06-06؛ إلى تصنيف المدن على معيار الحجم السكاني والمعيار الوظيفي، حيث استخدم مصطلح "التجمع أو التكتل الحضري" لتعريف المدينة،كما نجد أن 1/3 البلدان تستخدم مفهوم التكتل الحضري « Urban agglomeration »،في تقدير البيانات الحضرية المدرجة في توقعات التحضر العالمية للأمم المتحدة في سنة 2018.[2]حيث حددها على أنها "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية."ويمكن توضيحذلك في الجدول التالي:[3]

الجدول رقم(06): معايير تصنيفات المدن في الجزائر

تصنيفاتالمدن/التجمعات الحضرية	المعيار/الحجم السكاني	المعيار الوظيفي
الحاضرة الكبرى	التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل 300.000 نسمة	تتمتع هذه التجمعات الحضرية بالقدرة والقابلية على التأثير
المساحة الحضرية	الإقليم التابع أو المحيط يهدف لتنمية وتنظيم الحاضرة	

[1]صيد أحمد سفيان، أسماء قواسمية، صيد صالح، استدامة التخطيط الحضري بالجزائر، برلين-ألمانيا**المركز الديمقراطي العربي، أفاق استدامة وتخطيط المدن مقاربات وتجارب**، كتاب جماعي دولي محكم، ط.2020ص ص.301-313

[2]http://unhabitat.org, city definitions, what is a city ?, pp.3-4

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، قانون رقم 06- 06 مؤرخ في 21محرم عام 1427 الموافق 20فبراير سنة 2006،يتضمن **القانون التوجيهي للمدينة**، المواد 4-5، ص.18، أنظر أيضا: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77،**قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، مرجع سابق، المادة 3، ص.19

	الكبرى	وتطويـر وظائف متعددة على المستويات: المحلية– الجهوية – الوطنية– الدولية.
المدينة الكبيرة	تجمع حضري يشمل على الأقل 100.000 نسمة	
المدينة المتوسطة	تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و100.000 نسمة	
المدينة الصغيرة	تجمع حضري يشمل ما بين 20.000 و50.000 نسمة	ترسيخ تراثها التاريخي الثقافي والمعماري
المدينة الجديدة	تجمع حضري مبرمج في موقع خارجي منعزل أو ضمن السكنات الموجودة	
المنطقة الحضرية الحساسة	فضاء حضري هش ومهدد ايكولوجيا(بيئيا)، يراعى خصوصياته قبل برمجته للأعمال الإنمائية.	
التجمع الحضري	فضاء حضري يشمل على الأقل 5.000 نسمة	
الحي	جزء من المدينة يحدد وفق محددات النسيج العمراني: الحالة– البنية التشكيلة– عدد السكان المقيمين	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التصنيفات المحددة في القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 وقانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة رقم01-20

مما سبق؛ يمكن تحديد المدينة كمجال ديناميكي معقد، ذو حجم وكثافة سكانية عالية تتفاوت من دولة إلى أخرى، ذات وظائف متعددة منها اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إدارية، ثقافية، بيئية؛ حسب درجة تأثيرها ومكانتها الوظيفية، الذي ينعكس على دورها في تحقيق التحضر المستدام، وتوفير العيش الآمن والرفاه للساكنة المحلية.

الفرع الثاني: أهمية المدن في إطار الهدف 11 للتنمية المستدامة"المدن شاملة للجميع"

أصبحت مهمة تخطيط المدن المستدامة من أولويات السياسات الإقليمية والحضرية، خاصة في ظل التعقيدات والتحديات المعاصرة(زيادة وتيرة النمو السكاني، تغير المناخ، مشاكل النقل، التفاوتات الإقليمية حيث تعتبر المدن اليوم عبارة عن أنظمة منتجة"Productive systems"[1]، يمكن من خلالها معالجة معظم التحديات وتقديم فرص في أن واحد. خاصة فيما يتعلق بسبل تطوير المستوطنات البشرية على المستوى المحلي(المدينة)، وإيجاد حلول للمشاكل المعقدة، والتي تعد من بين الأهداف المهمة للتخطيط الحضري، حيث يتطلب ذلك مساهمة ومشاركة العديد من المتخصصين لتجنب الوقوع في الأخطاء السابقة في تخطيط المدن التقليدية؛ ولإضفاء الطابع العلمي والعقلاني في استنباط واختيار بعض الآليات والمعايير من خلال السياسات والمبادئ التوجيهية العالمية التي تم دراستها من طرف مجموعة من الخبراء والفنيين المنتمين لعديد من المنظمات الدولية ولبلدان مختلفة. والتي تمخض عنها ترسانة من المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها لقياس مدى كفاءة ونجاح السياسات الوطنية الحضرية والإقليمية في بلوغ أهدافها المتوخاة. ولهذا نجد أن مفهوم الاستدامة أصبح كوسيلة تتناسب مع قوة ومرونة حل المشكلة في المكان وليست كنتيجة محددة، فهي بذلك عملية سياسية أكثر منها مشكلة تصميمية أو تقنية، وأكبر عائق في تجسيدها يرجع إلى ضعف الممارسات الميدانية على المستوى المحلي.[2]

وكنتيجة لذلك أصبح تكريس هذا المبدأ يظهر جليا في مجال تخطيط المدن وفي صلب سياساتها التوجيهية وكذلك الأطر القانونية، والتي كانت ثمرة عدة مؤتمرات دولية تمخض عنها العديد من التقارير التي تعزز عملية الاستدامة في تطوير المدن ومن بينها: تقارير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سنة 1992، الذي تضمن إعلان ريو ديجانيرو–البرازيل، المتعلق بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21، والذي يهدف إلى إقامة مشاركة عالمية منصفة بين العديد من الدول والقطاعات للحفاظ على سلامة النظام العالمي البيئي والتنمية.[3]وكذلك الاتفاقيات العالمية الصادرة بين عامي 2015–2016، التي تشمل خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، والخطة الحضرية الجديدة. وفي سياق متصل اقترح

[1]http://unhabitat.org, city definitions, what is a city ?,op, cit, p.2

[2]فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري:نحو تخطيط استراتيجي مستدام**(عمان: دار الصفاء،2013) ص.188.

[3]لمزيد من التفصيل راجع: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة،المجلد الأول القرارات التي اتخذها المؤتمر (البرازيل– ريو دي جانيرو، 3–14حزيران/يونيه 1992).

موئل الأمم المتحدة الخطة المحددة للفترة 2020-2025، "تحسين ازدهار المناطق" كأحد مجالات تركيزه وتحسين الاتصال والإنتاجية المكانية كنتيجة رئيسية.[1]

تبعا لذلك سعت معظم الدول الأوروبية وخاصة العربية في كسب رهان بناء مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وآمنة قادرة على الصمود ومستدامة(الهدف 11): القائمة على مجموعة من الأهداف الفرعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في ضمان نجاح أو فشل التخطيط التنموي الحضري والإقليمي لآفاق عام 2030 والمتمثلة فيمايلي:[2]

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وتحسين مستوى الأحياء الفقيرة.
- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وذات تكلفة ميسورة، وتحسين السلامة على الطرق(توسيع النقل العام) والاهتمام بالفئات الأكثر عرضة للمخاطر.
- تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام؛ والقدرة على التخطيط التشاركي المتكامل والمستدام.
- تعزيز الجهود المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- التقليص من المخاطر والكوارث وحماية المجتمعات الفقيرة التي تعاني من أوضاع الهشة.
- الحد من الأثار البيئية السلبية للمدن، والاهتمام الخاص بنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها.
- توفير سبل استفادة الجميع من المساحات الخضراء والأماكن العامة بشكل آمن وشامل.
- دعم الروابط الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.
- زيادة عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة؛ وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

[1]https://urbanpolicyplatform.org/wp-content/uploads/2019/08/08082019_URL-GP-Vers_Arabic.pdf

[2]الأمم المتحدة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التنمية الاجتماعية-التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، المجلد 5، العدد4، ص ص.1-8 أنظر الموقع:
http://www.unescwa.org/ar/publications

– دعم البلدان أقل نمو، من خلال المساعدات المالية والتقنية من أجل إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

بناء على الأهداف السابقة الذكر؛ نلاحظ أنها تعكس توجهات السلطات العمومية على محاولة إدراج ودمج بعض تلك المبادئ في إعدادها للقوانين التشريعية الخاصة بتسيير وإدارة سياسة المدينة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها إطارا متكاملا يتضمن مجموعة من الأبعاد–القطاعات–الأطراف؛ وبعض المجالات التي تسعى من خلالها إلى تجسيد وتنفيذ الأهداف المسطرة على أرض الواقع ضمن خطة شاملة ومتوازنة تراعي الأولويات التالية:[1]

أ. الأهداف المرتبطة بمجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري؛ والتي تندرج في إطار الأعمال التي تسعى إلى توفير الحماية للبيئات الطبيعية والثقافية؛ والاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية؛ تعزيز وترقية الدور الوظيفي للمدينة في المجال الاقتصادي؛ وتطوير الوسائل التكنولوجيات الحديثة(الإعلام والاتصال).

ب. الأهداف المرتبطة بالمجال الحضري والثقافي؛ تحتل مسألة ضبط والتحكم في التوسع الحضري للمدينة أهمية كبيرة في إطار التخطيط الحضري؛ وذلك للمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمحميات، لهذا تم وضع بعض الضمانات لحماية هذه المناطق والمتمثلة في: تعديل وتصحيح الاختلالات الحضرية؛ إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني لضمان كفاءة وفعالية وظائفه؛ تثمين التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة؛ ترقية الفضاءات العمومية والخضراء؛ تدعيم التجهيزات الحضرية؛ ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية؛ تنفيذ النشاطات العقارية وترقية عمليات المسح العقاري لتنشيط وظائف المدينة.

ث. الأهداف المرتبطة بالمجال الاجتماعي؛ الذي يسعى لتحسين الظروف المعيشية للسكان؛ ومكافحة تدهورها على مستوى الأحياء؛ ترقية وتطوير أعمال التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي؛ والنشاطات في ميادين السياحة والثقافة والرياضة والترفيه؛ والمحافظة على النظافة والصحة العمومية؛ الوقاية من الانحرافات الحضرية؛ تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية.

ج. الأهداف المرتبطة بمجال التسيير؛ والتي تركز على عمليات ترقية الحكم الراشد من خلال التغيير في نمط التسيير التقليدي؛ وإتباع التسيير العقلاني القائم على الأساليب والوسائل الحديثة والمتطورة؛

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، قانون رقم 06– 06، مرجع سابق، المواد 7–12، ص.19.

تحسين نوعية الخدمة العمومية؛ التسيير الجيد للمدينة من طرف تعبئة مسؤولية السلطات العمومية ومساهمات الحركة الجمعوية والمواطنين في تعزيز ذلك؛ ودعم التعاون ما بين المدن.

ح. الأهداف المرتبطة بالمجال المؤسساتي؛ وتتمثل في كل الإجراءات التي من شأنها دعم وترشيد عمليات تنفيذ سياسة المدينة؛ عن طريق إنشاء إطار وطني لعمليات الرصد والتحليل والاقتراح؛ ترقية التمويل من خلال مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية وآليات الاستثمار والقرض المستحدثة والملائمة مع السياسة الاقتصادية على المستوى الوطني.

بناءا على المجالات السابقة الذكر؛ نلاحظ أنه هناك تحول في نمط التسيير الوطني والمحلي للدولة وخاصة الجماعات الإقليمية في التسيير اللامركزي والجواري للمدن؛ من خلال مراعاة معظم أبعاد التنمية المستدامة ضمن الأطر والأهداف والأدوات التوجيهية الانفة الذكر؛ التي تساهم في التخطيط التشاركي المستدام للسياسة الحضرية على مستوى المدينة؛ تطلعا لتوفير بيئة حضرية مستدامة وسليمة تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية العالمية المعمول بها في التخطيط الحضري والإقليمي، والتي يمكن تحديدها في العناصر التالية:[1]

– النمو الاقتصادي المستدام؛ الذي يهدف إلى تعزيز الدور الاقتصادي للمدن وترقية الاقتصاد الحضري وإتاحة الفرص الاقتصادية الجديدة التي تمكن من المحافظة على الموارد المادية وغير المادية وتطويرها، وتوفير التمويل المحلي لضمان التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

– التنمية والإنصاف الاجتماعي؛ من خلال تحسين وترقية مستويات المعيشة للسكان، وتحقيق التنمية الحضرية المنصفة لجميع شرائح المجتمع الحالية والمقبلة خاصة المتواجدة في الأحياء الفقيرة والمناطق الهشة، مع ضمان التوزيع العادل لتكاليفها ومنافعها وفرصها، وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعي الذي يقع بشكل أكبر على عاتق السلطات المحلية التي تلعب دورا جوهريا في تحقيق تحسين فرص الجميع في الوصول إلى أجزاء المدينة والإقليم.

– الحوكمة الحضرية؛ حيث يعتبر التخطيط الحضري عملية تكاملية وتشاركية؛ تشجع مبادئ الديمقراطية المحلية، المشاركة، الشفافية والمساءلة؛ الرصد والتقييم؛ أي كل ما يرتبط بحوكمة القرار التنموي وترشيد عمليات تنفيذه؛ والعمل بنموذج "الحكم الراشد" لبناء إطار مؤسساتي وإداري يراعي التكامل

[1] برنامج الموئل– لمستقبل حضري أفضل،**المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري الإقليمي**(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-Habitat) نشر لأول مرة في نيروبي في عام2015)، ص ص. 8–24

بين الأبعاد السابقة؛ لبلوغ التحضر المستدام السليم بيئيا وتعزيز الجودة المكانية في التخطيط للسياسات الحضرية والإقليمية. دعم الحكومات للسياسات اللامركزية بشكل فعال وذلك بتمكين السلطات المحلية من تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات

البشرية وتحسين الإدارة الحضرية لخلق "مدن متضامة"[1]؛ تسعى إلى توفير وتحسين الخدمات الأساسية للجميع بشكل منصف وعادل.[2]

الفرع الثالث: واقع مشاريع المدن الجديدة في ظل متطلبات الاستدامة العمرانية

انتهجت الجزائر مؤخرا العديد من التجارب في بناء مشاريع حضرية تدمج مبدأ الاستدامة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الحضرية على مستوى المدن والأحياء المختلفة والتي تشهد تمركز سكاني مرتفع منذ سنة 2010 بنسبة 67.5%، ومن المتوقع زيادتها بنسبة 77.4 سنة 2030[3]؛ بالإضافة إلى طبيعة النسيج الحضري الذي يتميز بقدمه وتدهوره، السبب الذي جعل السلطات المخولة للتهيئة العمرانية محاولة تفعيل سياساتها الحضرية وتبني مشاريع في مدن مختلفة لتقليص من هذه المشاكل من جهة؛ وإبراز مدى قابلية الولوج إلى عالم المدن والأحياء الجديدة التي تتوافر على جميع شروط الاستدامة؛ حيث حددت المناطق العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص من الدول المرشحة لنجاحها في تحقيق التوسع الحضري وإنشاء مدن جديدة جيدة الأداء ومستدامة بيئيا؛ بسب اتساع مساحتها الجغرافية مقارنة بالدول الأوروبية التي تتميز بانخفاض عدد سكانها وتقلص في رقعة المدن، باعتبار أن "جغرافية التحضر" تلعب دورا هاما في التحكم في التحضر السريع.[4]

---

[1] لا تختلف "المدن المتضامة" على مفهوم المدن المستدامة والمفاهيم المشابهة لها مثل: المدن المرنة والمزدهرة؛ المدن الذكية؛ مدن 15 دقيقة؛ حيث نلاحظ هناك عناصر ومبادئ متداخلة بين هذه المفاهيم؛ باعتبارها ترتكز على أهداف رئيسية مشتركة في إيجاد سبل لمعالجة مشاكل التحضر السريع والتوجه أكثر نحو تحقيق الاستدامة الحضرية.

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(موئل الأمم المتحدة) نحو مستقبل حضري أفضل،**المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وسبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع**، 2009

[3] الأمم المتحدة الاسكوا،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **نشرة التنمية الاجتماعية–التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص.4

– يقصد "بالمشروع الحضري"هو الاعتماد على منهجيات ورهانات حول مستقبل المدن، باختيار المواقع الهامة التي ستشكل مادة العمل الأولية في التخطيط الحضري وفق دراسات استشرافية حديثة، لمزيد من التفاصيل راجع: سعد خليل القزيري، **دراسات في تخطيط المدن**(ليبيا: دار الفضيل للنشر والتوزيع، ط.1، 2021)، ص.9

[4] الجمعية العامة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة(الموئل الثالث)، **ورقة السياسة العامة 3: السياسة الحضرية الوطنية**، الدورة الثالثة، 13 جوان 2016، ص.6

كما نجد أن السلطات العمومية قد أدرجت "إستراتيجية انجاز المدن الجديدة" في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمخطط الوطني؛ بهدف إعادة توازن البنية العمرانية ليس فقط على مستوى مدن الجديدة(الأنماط الثلاثة) في الجنوب والهضاب العليا، بل كذلك في المناطق الشمالية بهدف تخفيف الضغط على المدن الكبرى الأربعة؛ بالإضافة إلى جعلها كمراكز لإحداث التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبشري وتوفير كل إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز؛ حيث يحدد مخطط تهيئة لكل مدينة جديدة يعمل على إنجاز برامج عمل متعددة السنوات فيما يتعلق بالمنشآت العمومية والتجهيزات حسب كل قطاع، في إطار من التنسيق والتشاور بين السلطات العمومية والجماعات الإقليمية وهيئة المدينة ومرصد المدينة.[1]

ومن التجارب التي خاضتها الجزائر(العاصمة) للتوجه نحو تجسيد المدن الجديدة والمستدامة؛ كأداة لتقليصها للمشاكل العمرانية للمتربول العاصمة والمتعلقة بأزمة النقل، الاكتضاض السكاني والسكن؛ إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، كنموذج للمدينة الذكية والتي تبعد ب25 كلم غرب العاصمة والتي تقع على أقاليم بلديات المحلمة والرحمانية وزرالدة والدويرة؛ وتغطي مساحتها 7000 هكتار، منها 3000 هكتار تشمل محيط التعمير والتهيئة، و4000 هكتار حول محيط الحماية للمدينة.[2]

حيث تكمن وظيفة هذه المدينة في ميادين متنوعة شملت البحوث العلمية، التكوين؛ وظائف الدعم والتكنولوجيات المتقدمة، كما شهدت العديد من البرامج والأشغال المنجزة والتي لازالت قيد الانجاز والمتعلقة بكل مختلف صيغ الإسكان(93.000 مسكن)؛ المرافق العمومية(205 مرفق)؛ 6 أقطاب استثمارية على مساحة 350 هكتار تشمل الأدوية والتكنولوجيا الحيوية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصحة، مركز المدينة، التجارة؛ الاسترخاء والترفيه.؛ بالإضافة إلى كل الأشغال المتعلقة بالتهيئة وإعادة تحسين النسيج العمراني(معالمة، الرحمانية)، الأشغال العمومية والنقل، الموارد المائية؛ شبكات البنية التحتية؛ المرافق الداعمة للخدمات الحضرية والمحلية..[3]

نجد أنه رغم العراقيل والعوائق التي حالت دون التنفيذ المحدد لمجموعة من المشاريع والبرامج نتيجة تجميد البعض منها والتوقف عن مجموعة من الأشغال؛ إلا أنه هناك دائما مبادرات جديدة لتطوير

---

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد34، قانون رقم 02-08 مؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 ماي سنة 2002، يتعلق **بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها**، ص ص. 4-6

[2]Journal Officiel de la République Algérienne N° 56, 20 Rajab 1425, Décret exécutif n° 04-275 du 20 Rajab 1425 correspondant au 5 septembre 2004 portant **création de la ville nouvelle de Sidi Abdellah**, p. 7

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السكن والعمران والمدينة، **المدينة** الجديدة لسيدي عبد الله، أنظر الموقع الرسمي:https://www.mhuv.gov.dz

وتحديث الجانب التكنولوجي للمدينة؛ حيث تم إطلاق مؤخرا عام 2023 "مشروع مدينة سيدي عبد الله النموذجية في مجال الدفع الالكتروني الذي أشرف عليه كل من التجمع النقد الآلي؛ جمعية البنوك؛ المؤسسات المالية؛ وذلك بغية تطوير أنظمة الدفع الحديثة في إطار تسريع قطاع المالية؛ حيث شمل ذلك تزويد مختلف التجار بوسائل الدفع الالكتروني؛ الأمر الذي سهل من عملية الوصول إلى رقم أعمال التجار بنسبة 70%؛ بالإضافة إلى تشجيع المواطنين إلى التعامل ببطاقات الدفع البنكية والذهبية لدعم مبدأ الثقة اتجاه المنظومة الالكترونية وخلق بيئة اقتصادية تنافسية.[1]

وبالرغم أن هذه المدينة لازالت تعاني من نقائص فيما يخص البنية التحتية للنقل؛ وشبكات التكنولوجيا والاتصالات باعتبارها العوامل المحفزة لديناميكية التنمية المستدامة القائمة على توفير التنمية الاقتصادية؛ الاندماج الاجتماعي وحماية البيئة، وسبيل لبناء نموذج المدن الذكية.[2] إلا أنها تمثل مشروع حضري مستقبلي ناجح يمكن الاسترشاد به؛ كأول نموذج لمدينة ذكية يتم الشروع في تنفيذه بعد المرحلة الانتقالية؛ يتضمن أقطاب صناعية وتكنولوجية بمواصفات عالمية.[3] ونموذج مرجعي لتطوير وتهيئة المدن الجديدة الأربعة(الطوق الأول) التي تتميز بوظائف قيمة؛ والمتمثلة في كل من المدينة الجديدة بوينان(ولاية بليدة) (التقنيات الحيوية، الصحة، تجارة وأعمال ورياضة وترفيه)؛ مدينة بوغزول(الطاقات الجديدة والمتجددة؛ الصناعة الزراعية الحيوية؛ الصناعة عالية التقنية) مدينة المنيعة(أنشطة سياحية وثقافية ترفيهية) حاسي مسعود(أنشطة الطاقة والطاقات المتجددة).[4] بالإضافة إلى تجسيد الرؤية الاستشرافية الموجهة نحو صقل سياسة التوسع العمراني لمدينة الجزائر العاصمة، والمدن الكبرى الأخرى من أجل تحقيق التنمية الحضرية وتوسيع نطاق التنمية الإقليمية على جميع المحيط الحضري والإقليمي.[5]

الفرع الرابع: المعايير الدولية المقترحة في التخطيط الميداني للمدن الذكية والمستدامة

بالرجوع إلى النظرة العامة لعدم نضج الممارسات الميدانية في التخطيط الحضري للمدن المتربول والمدن الجديدة التابعة لها؛ وكذا المبادرات المبذولة في إنجاز مدن ذات بيئة حضرية ذكية ومستدامة؛

---

[1]https://www.elkhabar.com/press/article/235672/

[2]حرقاس زكرياء، مصطفاوي عايدة، دور المدن الجديدة في الحد من التعمير بالمراكز الساحلية، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**،المجلد الثامن، العدد الثاني، 2019، ص ص.84-111

[3]شباب حميدة، الإطار التشريعي للمدن الجديدة بالجزائر"مدينة سيدي عبد الله نموذجا،"**مجلة التعمير والبناء**،المجلد.04، العدد.01، العدد التسلسلي.13، مارس2020، ص ص.138-161

[4]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السكن والعمران والمدينة، **مرجع سابق**.

[5]Mohamed Laiche et Djamal Si-Mohammed, Dynamiques d'urbanisation de la ville d'Alger : quelles opportunités pour le développement territorial?, **El-Bahith Review** ISSN 1112-3613 - 18 (1)/2018,pp.665-678

حاولنا رصد بعض المعايير الدولية التي تم إدراجها في منظمة المستوطنات البشرية للأمم المتحدة؛ والتي تساهم في التعمق في المعرفة الميدانية بمؤشرات ومعايير التصنيف الدولية، واعتمادها كإطار مرجعي يعمل به في التخطيط الذكي والمستدام للمدن الجديدة وفق ما يتناسب والبيئة الحضرية للمجتمعات الجزائرية.

أ. معيـار المـرونة: نحو مدن قابلة للتعافي والصمود

يعد مبدأ المرونة أحد أهم الحلول المقترحة في مواجهة التحديات والضغوطات التي تترتب عن عدة ظواهر ومن بينها التحضر السريع، الأمر الذي يدفع بمختلف صانعي القرار، الحكومات والمستثمرون إلى التفكير في كيفية التكيف مع هاته الظواهر وإيجاد سبل للتعلم في كيفية خلق وبناء المرونة في صلب الخطط والاستراتيجيات. حيث تم تطوير مؤشر مرونة المدينة"The city resilience index "من خلال التعاون بين مؤسسة Arup ومؤسسة Rockefeller Fondation "وذلك بعد مدة خمس سنوات من الأبحاث والتجارب، التي أقيمت بالشراكة مع العديد من دول العالم، التي توجت بتصميم مؤشر المرونة لتمكين المدن من قياس ومراقبة العوامل المتعددة التي تساهم في مرونتها، والهدف الأساسي يكمن في تشخيص نقاط القوة والضعف وقياس الأداء النسبي للمدن. وبناءا على ذلك تم اقتراح أربعة أبعاد رئيسية مدعومة بـ إثني عشر(12) هدفا و52 مؤشرا لتحديد مرونة المدينة والنظم الحضرية، ويمكن توضيحها كالأتي:[1]

البعد الأول: الصحة والرفاهية Heath & wellbeing؛ بمعنى ضمان صحة ورفاهية كل من يعيش ويعمل في المدينة، حيث يأخذ بعين الاعتبار الأهداف التالية:

1. التقليل من أساليب الضعف البشري، وذلك من خلال تحقيق مستوى معيشي أفضل لجميع الأفراد والأسر عن طريق تلبية مختلف احتياجاتهم الأساسية مثل: توفير سكن آمن وبأسعار معقولة، إمدادات طاقة كافية، الوصول الشامل لمياه الشرب، الصرف الصحي الفعال، إمدادات غذائية كافية ومحاولة بلوغ مستوى الرفاه وتجاوز فكرة مجرد البقاء على قيد الحياة.
2. توفير سبل العيش وفرص العمل، الذي يمكن من خلاله إتاحة الآليات للوصول إلى التمويل والتدريب على مختلف المهارات، دعم الأعمال المحلية والابتكار، توفير الحماية لجميع سبل العيش خاصة بعد الصدمات والأزمات.
3. توفير ضمانات لحماية لصحة الإنسان، تعد الأنظمة الصحية لحماية السكان والوقاية من الأمراض

[1]City Resilience Index - The Rockefeler Foundation | Arup,pp.7-24

وانتشارها وذلك وفق مجموعة من الآليات والممارسات والبنى التحتية التي تحافظ على الصحة العامة مثل: توفير أنظمة صحية عامة فعالة، الرعاية الطبية عالية الجودة، خدمات الطوارئ الفعالة.

البعد الثاني: الاقتصاد والمجتمع Economy & Society؛ يتعلق هذا البعد بتنظيم المدن من خلال تحقيق:

1. الهوية الجماعية والدعم المتبادل، ويمكن تحقيقها عن طريق بناء مجتمعات نشطة ومتكاملة مدعومة من قبل حكومات المدينة، وذلك من أجل مواجهة الظروف غير متوقعة بشكل تشاركي ودون اصطدامات مدنية أو عنف.
2. الأمن الشامل وسيادة القانون، أي بناء مدن قائمة على مبادئ العدالة، محاربة الجريمة والفساد، تعزيز المواطنة..
3. اقتصاد مستدام، يلعب النظام الاقتصاد القوي دورا مهما في تشجيع الاستثمار وضمان استدامته داخل المدن للحفاظ على ازدهارها على المدى الطويل. الأمر الذي يتطلب أيضا التخطيط والإدارة السليمة لموارد المدينة وتدفقات الإيرادات المتنوعة، القدرة على بناء صناديق مالية في حالة الطوارئ...

البعد الثالث: البنية التحتية والنظم البيئية Infrastructure Ecosystems، يتعلق هذا البعد بالمكان، جودة البنية التحتية والنظم البيئية. بمعنى كيفية الحفاظ على المدينة من المخاطر المحتملة وغير المتوقعة من خلال تطوير استراتيجيات متكاملة تجمع بين الإشراف البيئي السليم والتصميم القوي وصيانة البنية التحتية، التقديم الفعال للخدمات الحرجة، توفير حركة تنقل واتصالات وتكنولوجيات ذات جودة.

البعد الرابع: القيادة والتوجيه الاستراتيجي Leadership & Strategy، ويرتبط هذا البعد بمدى جودة المعلومات والمعارف. وأن المدينة المرنة تكمن قدرتها في التعلم من الماضي واتخاذ الإجراءات المناسبة بناءا على الأدلة، وهذا يفي بأن المدينة يجب أن تتمتع بقيادة فعالة وإدارة حضرية تتسم بالحوكمة الشاملة، وإشراك الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في ذلك.

ب. معيار التكامل والاندماج–الاتصال :[1] نحو مدن ومجاورات سكنية مستدامة

اقترح موئل الأمم المتحدة مقاربة جديدة تلخص وتصقل نظريات التخطيط الحضري المستدام، والتي تساهم في محاولة بناء علاقة مستدامة بين السكان الحضريين والفضاء الحضري، خاصة في ظل النمو السريع للمدن والتوجه نحو الامتداد الحضري الذي في غالب الأحيان يكون مصحوبا بالعديد من المشاكل

[1]UN- Habitat (Discussion Note 3 : A New Strategy of sustainable Neighbourhood Planning : Five principles,pp.1-3

التي تفقد القيمة الحقيقية لمفهوم المدينة. ومن المبادئ التي اعتمدت في هاته المقاربة كخارطة أساسية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، وترسيخ السمات الرئيسية للمدن مستدامة(مدن ذات شوارع نابضة بالحياة A Vibrant Street Life، تتوافر على قابلية المشيWalkability - ومدن لها القدرة على تقديم خدمات ووظائف ذات تكاليف ملائمة متاحة للجميعAffordability). ولهذا سنوضح المبادئ الخمس التي تمثل الإطار العام لتجسيد مدن متكاملة ومدمجة ومتصلة:

- المبدأ الأول: يجب انجاز شوارع وشبكات طرق فعالة، بحيث تشغل ما لا يقل عن 30 %من الأرض وما لا يقل عن 18 كلم من طول الشارع لكل كلم مربع.
- المبدأ الثاني: كثافة عالية، ما لا يقل عن 15.000 شخص لكل كلم مربع، أي ما يعادل 150 شخصا/هكتار أو 61 شخصا/ايكر.
- المبدأ الثالث: الاستخدام المختلط للأراضي، أي يجب تخصيص ما لا يقل عن 40 %من مساحة الأراضي لاستعمالات الاقتصادية في أي حي.
- المبدأ الرابع: الاختلاط الاجتماعي، يجب توافر مساكن في فضاءات ذات أسعار متنوعة، لاستيعاب الفئات ذات الدخل المتفاوت، حيث لابد أن يكون هناك نسبة 20 إلى 50% من المساحات السكنية مخصصة للإسكان منخفض التكاليف، كما يجب ألا يزيد معدل أي نوع من الحيازة السكنية عن 50% من إجمالي المساكن.
- المبدأ الخامس: الحد من الاستخدام الواحد للأراضي، وهذا للحد من المجاورات أو الأحياء ذات الوظيفة الواحدة. ويجب أن تغطي هاته الوظيفة أقل من 10% من مساحة أي مجاورة سكنية.

خ. معيـــار ازدهـــار المـــدن:[1]

لقد أخذ معيار الازدهار مفهوما مغايرا عما كان سابقا، وهذا ما وضحه تقرير وضع المدن العالم لعام 2012/2013، "ازدهار المدنProsperity of Cities"، حيث قدم مفهوما للازدهار يتخطى حدود النمو الاقتصادي(الدخل، الثروة..)، الذي سيطر على العديد من السياسات التنموية وأجندتها لعدة سنوات. بمعنى أنه يشير في حقيقة الأمر على كيف يمكن للمدن على أن تخلق وتوزع الفوائد والفرص المرتبطة بالازدهار، وضمان الرفاهية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، الاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة بشكل عام. ونلاحظ من خلال هذا المفهوم بأنه لا يجب النظر وخاصة في مجتمعاتنا العربية للمدينة على أن فوائدها والفرص التي تتيحها ليست حكرا فقط على الشرائح المهيمنة في المجتمع بل هي للجميع. وهذا ما عبر عنه في صلب التقرير بأن"المدينة هي موطن الازدهار" The city is the home of the

[1]UN-Habitat, **The state of the world's cities 2012/2013,Prosperity of Cities**

prosperity، ويتمحور ازدهار المدن حول جميع فئات المجتمع. كما حددت خمسة أبعاد لقياس معيار ازدهار المدن:

الشكل رقم(07): أبعاد قياس ازدهار المدنCity Prosperity Index- CPI

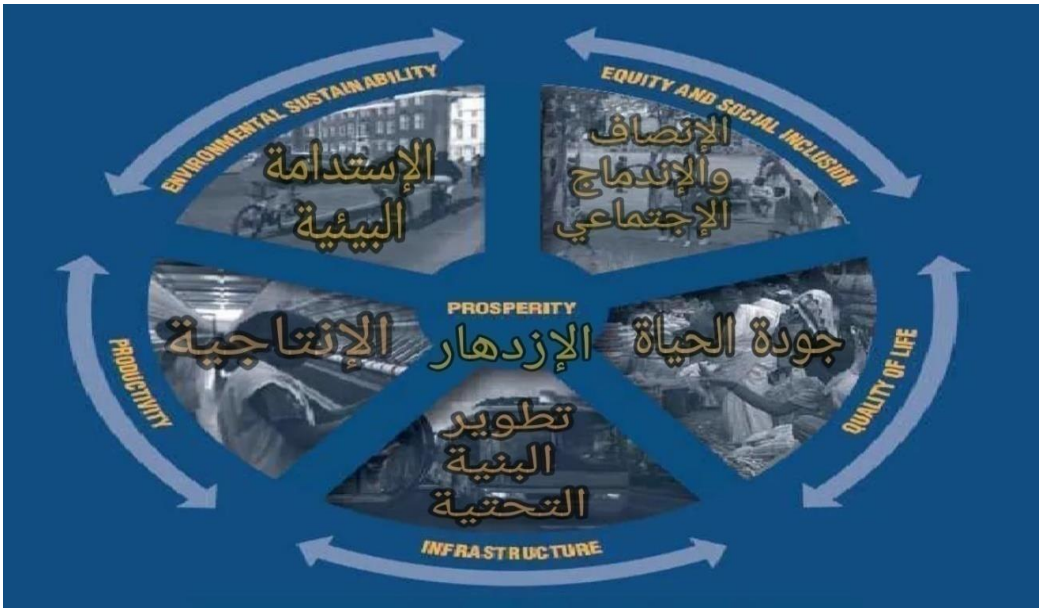

المصدر:موئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-Habitat)

1. الإنتاجيةProductivity: ويقاس معيار الإنتاجية من خلال ما تنتجه المدينة، ويتكون من عدة متغيرات: الاستثمارات المالية، العمالة الرسمية وغير رسمية، التضخم، التجارة، المدخرات، التصدير والاستيراد، معدل الدخل والإنفاق للأسرة. على العموم يركز مؤشر الإنتاجية على الناتج الإجمالي للسلع والخدمات(القيمة المضافة) التي يقدمها سكان المدينة خلال عام محدد.

2. جودة الحياة Quality of life: وهو معيار لمزيج من أربع مؤشرات: التعليم،الصحة، الأمان/ الأمن، رأس المال الاجتماعي، الفضاء العام

3. تطوير البنية التحتيةInfrastructure development: يدمج هذا المعيار بين مؤشرين فرعيين: المؤشر الفرعي للبنية التحتية، ويشمل التوصيل بالخدمات(مياه الأنابيب، الصرف الصحي،الكهرباء، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وإدارة النفايات، البنية التحتية المعرفية والصحية، البنية التحتية للطرقات والنقل. أما المؤشر الفرعي الثاني فيتعلق بالإسكان(مواد البناء، الفضاءات السكنية..)

4. الاستدامة البيئية Environmental sustainability: يتكون هذا المؤشر من أربع مؤشرات فرعية: جودة الهواء PM10 ، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ،الطاقة، التلوث الداخلي.

5. الإنصاف والاندماج الاجتماعي Equity and social inclusion: يقاس من خلال مجموعة من المقاييس الإحصائية: عدم المساواة في معدل الدخل، الاستهلاك، عدم المساواة الاجتماعية في بلوغ الخدمات والبنية التحتية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه أسفر عن تقرير موئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat وهيئة الأمم المتحدة(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ESCAP)، لسنة 2018، والمتمحور حول: مبادرة ازدهار المدن: التصورات والتطبيقات [1] City Prosperity Initiative- Conceptualization and Application، دمج مؤشر الحوكمة الحضرية لأبعاد ازدهار المدن CPI Dimension السابقة الذكر، وذلك بهدف تأسيس إستراتيجية للتوجه نحو تحقيق التنمية الحضرية والعمرانية المتوازنة والشاملة للدفع بعجلة الازدهار الحضري والعمراني للمدينة وتحقيق الرفاه. وهذا ما أكده التقرير من خلال إبراز مدى أهمية "عجلة الازدهار الحضري"، كقاطرة إلى تحقيق مبادئ مدينة القرن الواحد والعشرون The city of 21st Century:[2]

- التقليل من مخاطر الكوارث وتداعياتها على جميع الفئات خاصة الفقراء، وبناء القدرة على الصمود.
- تحفيز خلق فرص عمل على المستوى المحلي، تعزيز التنوع الاجتماعي، يؤدي إلى ضمان البيئة المستدامة وإدراك أهمية الأماكن العامة.
- خلق الانسجام بين الأبعاد الخمسة للازدهار وتعزيز الأفاق نحو مستقبل أفضل.
- ضمان تغيير مناسب في وتيرة الوظائف الحضرية وملائمتها مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحقيق الازدهار.

د. **معيـارالمــدن الذكيــة**

تعد "المدن الذكية" Smart cities، بمثابة المدينة التي لها القدرة على تحقيق مبدأ "التنافسية والاستدامة".[3] وذلك من خلال اعتمادها بشكل رئيسي على تكنولوجيا المعلومات والتقنيات والتطبيقات التي تهدف إلى التطوير والازدهار الحضري، والتركيز على تحسين نمط المعيشة للمواطنين. وهذا ما أشار

[1]UN-Habitat, ESCAP: **City Prosperity Initiative-Conceptualization and Application(26-29March,2018)**

- عبارة عن منصة لجمع البيانات الحضرية، تم تطويرها للمساهمة في تسهيل عملية صناعة القرار وآلية رصد عالمية لكل المعلومات المتعلقة بالمدن.

[2]UN-Habitat,Ibid, p. 13

[3]Rocco Papa, Carmela Gargiulob, Adriana galderisic,**Towards an urban planners, perspective on smart city**, journal of land use, mobility and environment, tema,2013,p.1

إليه الاتحاد الدولي للاتصالات والحريات Commission Nationale Informatique & Libertés(CNIL)، باعتبار المدينة الذكية كمفهوم جديد للتنمية الحضرية، يرمي إلى تحسين نوعية حياة المواطنين وجعل المدينة أكثر قدرة على التكيف وذات كفاءة من خلال استخدام تقنيات جديدة تعتمد على نظام بيئي للأشياء والخدمات. ويغطي هذا الأسلوب الجديد لتسيير وإدارة المدينة بشكل خاص: البنية التحتية العامة، الشبكات، النقل،الخدمات والإدارات.[1]

حيث نجد العديد من المبادرات التي أطلقها كل من الاتحاد الدولي للاتصالات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروباUNECE، مثل: "مبادرة متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة"، لدعم السياسة العامة وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل وتيسير الانتقال إلى مدن ذكية مستدامة.[2] وكذلك التعاون الوثيق بين المركز العالمي للتنافسية TheIMD World Competitiveness Center، وجامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم"SUTD"، الذي انبثق عنه تقرير مؤشر المدينة الذكية سنة 2020، الذي يهدف إلى تعزيز وتوضيح أهمية مؤشر المدينة الذكية كأداة للعمل ووسيلة لتحسين حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم.

ومن بين المدن التي احتلت الصدارة في التصنيف العالمي لمؤشر المدينة الذكية لعام 2020 Smart City Index 2020، سنغافورة، هلنسكي، زيورخ. كما هو موضح في الجدول الآتي:[3]

الجدول رقم (07)التصنيف العالمي لقياس أداء المدن الذكية لعام 2020

المدينة/ City	ترتيب المدينة الذكية/ Smart City Rank 2020	درجة التغيير/ Change	تصنيف المدينة الذكية/ Smart City Rating 2020	ترتيب المدينة الذكية/ Smart City Rank 2019	تصنيف المدينة الذكية/ Smart City Rating 2019
سنغافورة Singapore	1	— (0)	AAA	1	AAA
هلنسكي Helsinki	2	▲ (+6)	AA	8	A
زوريخ Zurich	3	▼ (-1)	AA	2	AAA

المصدر: تقرير مؤشر المدينة الذكية Smart city Index 2020، ص9

[1] https://www.cnil.fr/fr/definition/smart-city
[2]https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/smart-sustainable-cities.aspx
[3]https://www.imd.org/globalassets/wcc/docs/smart_city/smartcityindex_2020.pdf

يوضح الجدول أعلاه؛ تصنيفات المدن التي احتلت المراتب الأولى من أصل 109 مدينة في تقرير العالمي لتصنيف المدن الذكية، والتي تم تقييمها بناء على منهجية يتم من خلالها قياس مستوى أداء العمل، أي ما توفره المدينة من بنى تحتية ومختلف التقنيات والتكنولوجيات لجميع فئات المدينة، ومقارنتها باستطلاعات مواطنيها حول ما مدى تنفيذها على أرض الواقع، أي هل فعلا هناك تغيير ملموس نحو الأفضل في نمط المعيشة؟ وهل إمكانية الوصول إلى الخدمات متاح للجميع وبشكل سريع، أي هل تجسد ما ترنو إليه منظومة المدن الذكية؟ وبعد ذلك يتم إجراء مسح لجميع البيانات الحضرية. حيث تقسم المدن إلى أربعة مجموعات(1–4) على أساس مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة "HDI"، ويتم تصنيفها من AA-D حسب درجة استحقاقها مقارنة بجميع المدن الأخرى من نفس المجموعة. وفي الأخير يتم إعطاء رتبة للمدينة(1–109).

من خلال الجدول، نلاحظ أن مدينة سنغافورة قد حافظت على المرتبة الأولى على التوالي سنة 2019–2020 وضمان تصنيفها المميز AAA، مقارنة بمدينتي زوريخ التي تراجعت من المرتبة (2) في سنة 2019 تصنيف(AAA)إلى الرتبة(3) سنة 2020 تصنيف(AA). ومدينة هلنسكي التي نلاحظ درجة تحسن أدائها سنة 2020 بحصولها على رتبة(03) تصنيف(A) مقارنة بسنة 2019 –الرتبة (8) تصنيف(AA).

إن التصنيف السابق قد تم تحديد نتائجه(الرتبة، التصنيف)، وقياس أداء عمل المدن الذكية، بناءا على ركيزتان أساسيتين: البنى التحتية أو الهياكل القاعدية(Infrastructure) والتقنيات أو التصورات التكنولوجيةTechnological Provisions، والخدمات المقدمة للمواطنين، حيث يتم تقييمها وفق خمسة مجالات رئيسية: الصحة والأمان Health & Safety، التنقل Mobility، النشاطات Activities، الفرص(الوظيفة والتعليم) Opportunities (Work & School)، الحوكمة Governance .

مما سبق؛ يتضح لنا أن ممارسات السلطات العمومية في التخطيط والإدارة الحضرية للمدينة بشكل عام والمدن الجديدة الذكية بشكل خاص؛ ومقارنتها بنتائج المشاريع الحضرية المنجزة والتي هي قيد الانجاز؛ تتطلب العديد من الدراسات الاستشرافية التي تتضمن مجموعة من المعايير الدولية الحديثة والمؤشرات التي يجب تداركها في أدوات المخطط الوطني وسياسات التهيئة الإقليمية، مثل مراعاة دمجها في الخطوط التوجيهية الرئيسة المقترحة في المخطط الوطني؛ وبرامج العمل الإقليمي الأنفة الذكر؛ والمشاريع الحالية والمستقبلية المرتبطة بالتجسيد الميداني لإدارة وتسيير المدينة والتجديد الحضري– الريفي وإدارة التنمية المحلية الإقليمية؛ وتوسيع نطاق العدالة المكانية بين الأقاليم؛ وذلك بتعميق أكبر لمبدأ

اللامركزية والتمكين المستدام للجماعات المحلية خاصة؛ وشركاء التنمية والتهيئة في نجاعة ديناميكية هندسة ورقمنة الأقاليم؛ في إطار حوكمة حضرية إقليمية ذكية تهدف لتسهيل وتسريع عمليات وإجراءات تنافسية وتوازن الأقاليم؛ والارتقاء بالجاذبية الإقليمية المستدامة للمدن وأقاليمها المجاورة؛ وتحقيق الإنصاف والمساواة في الحصول على فرص العيش الجيد والمتكافئ للمواطن الذي يعتبر أساس ازدهار المدينة والمستفيد من جودة وخدمات النظام الحضري المتوازن والمستدام؛ مع الحرص على أن يكون مفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات العربية ثقافة يستوعبها المجتمع قبل أن تكون عملية لمواجهة المشكلات وتحقيق الفرص. بمعنى هي عبارة عن نتاج ثقافة يعيشها العالم قبل أن تكون حتمية للعديد من المشكلات البيئية."[1]

[1] محمد عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط،مرجع سابق،ص.15

الفـصـــل الرابـع

دراسة حالـة إقليم وهران

الفصـــل الرابع دراسة حالة إقليم وهران

تعتبر دراسة المدن من أهم الدراسات الحديثة التي لقت اهتماما كبيرا خاصة بعد الأزمات والمشاكل الإقليمية التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية وتوجه دول العالم نحو التخطيط الإقليمي للمدن والأقاليم المجاورة لها على اعتبار أن المدينة جزء من وحدة إقليمية ترتبط بها في نموها وتطورها، بحيث لا يمكن التخطيط للمدينة بمعزل عن المناطق الهامشية المجاورة لها؛ وهذا ما أكدته السياسة العامة لتقوية الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بهدف تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة؛ وخلق أقاليم قادرة على الصمود ومواجهة الصدمات بناء على تخطيط إقليمي وحضري مستدام يأخذ بعين الإعتبار المبادئ والمعايير الدولية لبناء مدن ذكية مستدامة شاملة وآمنة للجميع.

استناد على ماسبق تم التركيز على دراسة حالة مدينة وهران كوحدة للتحليل وباعتبارها ثاني المدن الكبرى التي خصتها السلطات العمومية في المخطط الوطني والتي يعول عليها لترسيخ دورها القيادي التنموي الوظيفي في اطار فضاءات البرمجة الإقليمية على مستوى التلي(شمال–غرب)؛ وترشيحها لأكبر رهان وهو تجسيد مشروع المدينة المتربولية المتوسّطية وتعزيز أكبر لقدرتها التّنافسية وجاذبيتها الإقليمية المستدامة على المستوى الدّولي والعالمي. ومن هنا ركز هذا الفصل على دراسة حالة إقليم وهران من خلال ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول الذي تناول تطور المعطيات الإقليمية لمدينة وهران منذ سنة 2001، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة المكانة الاستراتيجية لاقليم وهران، والمبحث الثالث فتمثل في الدراسة التحليلية لمخطط تهيئة إقليم ولاية وهران، والتعمق أكثر في مدى أهمية وفعالية منهجية إعداده ودرجة استجابته لمدخلات ومخرجات استراتيجية المخطط الوطني.

المبحث الأول: تطور المعطيات الإقليمية لمدينة وهران منذ سنة 2001

المطلب الأول: الدراسة المونغرافيا لولاية وهران

تعد "المونوغرافيا"[1] كإحدى الأدوات والوسائل الضرورية التي تتبعها المؤسسات العمومية، وخاصة الجماعات المحلية لرصد جميع المعلومات التي تساهم في التعريف بإقليمها وتشخيص جميع المؤهلات والإمكانات والثروات التي تزخر بها من أجل ترقية صورة المدينة والشراكات محليا ودوليا. ولوحة قيادة لاتخاذ القرارات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يدعم تحريك ديناميكية التنمية في ظل عصر رقمنة الأقاليم وعمليات تعزيز تنافسيتها وجاذبيتها؛ من خلال تسهيل وفتح المجال أمام المعرفة الجيدة بالإقليم للمتعاملين الاقتصاديين المحليين أو الأجانب بهدف تشجيع الاستثمار؛ والمواطنين وخاصة الباحثين الذين هم في إطار إعداد الدراسات الميدانية.

الفرع الأول: المراحل التاريخية المهمة في تأسيس المدينة

يعود أصل تسمية وهرانOran إلى كلمة أمازيغية بربرية معناها "الأسدان،" وتنسب إلى واد الهاران، وأول من أطلق عليها هذه التسمية سيدي المعقود المهاجي الملقب بصائد الأسود. كما تلقب أيضا "بوهران الباهية".[2]

وقد شهدت ثلاثة مراحل تاريخية تأسيسية مهمة؛ ساهمت المرحلة الأولى(902-903) في تأسيس المدينة التي كانت تتموقع على جانبي واد الرحى أو وادي رأس العين؛ حيث كان لطبيعة هذه المنطقة أثر كبير على نشأتها وتحديد شكلها ونموها واجتذابها لعديد من النازحين إليها من المناطق المجاورة لها؛ وسرعان ما تم تشيدها في عهد الأميرخزر بن حفص بن صولات المغراوي المنتمي إلى القبيلة البربرية مغراوة التي استقرت في المنطقة الممتدة من سهل مليانة في الشرق إلى وادي تفنا في الغرب، وتم بناؤها من طرف محمد بن أبي عون ومحمد ابن عبدون ومجموعة من البحارة الأندلسيين؛ بدعم من أمراء قرطبة

---

[1] لقد بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في عرض عبر موقعها الالكتروني جميع "منوغرافيا الولايات" باللغتين العربية والفرنسية باستثناء الولايات العشر(10) المستحدثة مؤخرا والتي هي قيد الانجاز؛ وذلك ما هو إلا دليل على محاولة التغيير وإتباع الركب في رقمنة الإدارات المحلية وتسهيل الحصول على المعطيات والمعلومات المتعلقة بإقليم الولاية المراد تشخيصه؛ لكن في نفس الوقت نجد أن المعلومات المدرجة لكل ولاية تحتاج المزيد من التعمق في توفير معلومات أكثر والتحديث المستمر للإحصاءات والأرقام والبرامج التنموية المتعلقة بالإقليم للرفع من مصداقية وصحة المعلومات. أنظر الموقع الرسمي: https://interieur.gov.dz/Monographie/charte

[2] قارة مبروك صالح، **مسار المدن والعمران بالجزائر**–دراسات في تاريخ المدن والتركيبة السكانية خلال العصور القديمة الوسيطة والحديث(الجزائر: المتصدر للترقية الثقافية والعلمية والإعلامية، ط.1، 2017)، ص.66

في أواخر القرن الثالث هجري؛[1] الذين كانوا ينتجعون منطقة المرسى الكبير بموافقة كل من قبيلتي نفزة وبني مسقن المغراويتين باعتبارهما مجاورتين للمدينة، وينحدران من قبيلة أزداجة البربرية[2]، والذين كان لهم دور كبير في تطوير مكانة وهران التجارية وتنمية المرسى نظرا لموقعه الاستراتيجي.

أما المرحلة الثانية(1505) فتمثّلت في الفترة الاستعمارية الإسبانية التي شهدت اتفاقية ضمنية مع البرتغاليين لاحتلال ساحل البحر المتوسط، وساحل المحيط الأطلسي؛ وباعتبار وهران كانت الأقرب إلى ساحل إسبانيا، سهّل ذلك استهدافها من طرف الغزو الإسباني عام 1509م.

كما تميّزت المرحلة الثالثة (1795) بالاستنجاد بالأتراك لتحرير وهران والمرسى الكبير من الاستعمار الإسباني؛ الذين قدّموا عدّة محاولات من بينها عمليات التّنظيم الإداري للبلاد وتقسيمها إلى أربع بايليكات(ولايات)؛[3] وذلك بنقل مقر البايلك من معسكر إلى وهران لأهمية المدينة وإقليمها، وحيازتها على المرتبة الثالثة بعد الجزائر العاصمة وقسنطينة.

أما المرحلة الرابعة فهي فترة الاستعمار الفرنسي؛ حيث تم الاستيطان بالاستحواذ على الأراضي الزراعية وتطويرها؛ واستغلال وهران كمقر استراتيجي لنشر الاستعمار وتغلغل المزارعين الأوروبيين إلى السهول المحيطة بإقليم المدينة؛ لبناء قرى زراعية على طول الطرق المؤدّية إلى المدن الداخلية؛ بهدف السّيطرة على الإقليم وتحقيق فوائد ومداخيل اقتصادية.[4]حيث كان المنطق السّائد في تنظيم الفضاء الحضري هو جعل وهران "مدينة أوروبية"؛ من خلال العمل على تكثيف النّسيج الحضري وتوسيع الضّواحي الطّرفية ببناء قرى صغيرة شبه حضرية مستقلة ذات مرافق جماعية وحياة اجتماعية خاصّة بها.[5]

---

[1]بشير مقيبس، **مدينة وهران –دراسة في جغرافية العمران**(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983)، ص ص.79–80

[2]علي بوتشيشة، مدينة وهران من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة والمؤرخين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص ص.208–215. أنظر الرابط:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74017

[3]يحي بوعزيز، **مدينة وهران عبر التاريخ– مدينة تلمسان عاصمة المغرب المتوسط، –المساجد العتيقة في الغرب الجزائري**(الجزائر:عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009)، ص.45، أنظر الرابط:
https://archive.org/details/20190805_20190805_1935

[4]République Algérienne Démocratique et populaire, Wilaya d'Oran, Direction de l'environnement, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya d'Oran,**Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic**, Décembre 2014, p.58

[5]Amina Ghomari,Genèse de la métropole oranaise : recomposition spatiale et dynamique sociale, **Insaniyat**, n°14-15, Mai –Décembre 2001, pp.83-97

الفرع الثاني: طبيعة الموقع والحدود الإقليمية للمدينة

تعدّ وهران ثاني المدن الكبرى في الجزائر، ذات مكانة مهّمة في المغرب العربي، تتميّز بطابعها السّاحلي في البحر الأبيض المتوسط، تقع في الشمال الغربي من الجزائر، على بعد 432 كلم من العاصمة الجزائر، وعاصمة الولاية التي تحمل الاسم نفسه، على حافة خليج وهران. حيث تقع المدينة في نهاية خليج مفتوح من الشمال ويهيمن على الغرب مباشرة جبل عيدور بارتفاع 420 مترا وكذلك هضبة مولاي عبد القادر الجيلاني. حيث يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا؛ ولاية مستغانم شرقا؛ ولاية معسكر في الجنوب الشرقي؛ ولاية عين تموشنت غربا؛ ولاية سيدي بلعباس الجنوب الغربي.[1]

حسب إحصائيات ديسمبر 2019 تغطي مساحتها 2114كلم²؛ ذات كثافة سكانية تقدر بـ 1152نسمة /كلم² ويبلغ عدد سكانها2118603؛ تتميز بمناخ متوسطي معتدل حار صيفا بارد ممطر شتاء؛ 5-I المناخ تستفيد وهران من مناخ البحر الأبيض المتوسط الجاف الكلاسيكي الذي يتميز بجفاف الصيف والشتاء المعتدل والسماء المشرقة والصافية. خلال أشهر الصيف، يصبح هطول الأمطار نادراً أو معدوماً، وتكون السماء مشرقة وواضحة. يغطي الإعصار شبه الاستوائي منطقة وهران لمدة أربعة أشهر تقريبًا، ومن ناحية أخرى فإن المنطقة تسقى جيدا خلال فصل الشتاء، ويعد انخفاض هطول الأمطار (420 ملم من الأمطار) وتكراره(72.9 يومًا في السنة) من سمات هذا المناخ أيضًا.[2]

كما يتشكّل إطارها المادي الطبيعي وفق المحددات التالية:[3]

أ. التضاريس: يتم تحديدها وفقا لستة (06) مكونات طبيعية:

- الحدود الساحلية؛ وتتمثل في السواحل الصخرية الممتدة من جبال أرزيو إلى المرسى الكبير غربا، ومن رأس لينداز إلى رأس سيقال الحد الإداري للولاية؛ الشواطئ الرملية في سهل بوسفر- الأندلس السفلي وخليج أرزيو.

- تلال الساحل، وتتكوّن من جبال أرزيو وهي عبارة عن مجموعة من التلال العالية التي تحدّ جميع المنحدرات شديدة الانحدار الممتدة من أرزيو إلى كناستل(شرق وهران)؛ المردجاجو وامتدادها إلى الغرب.

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مرجع سابق

[2] ولاية وهران، أنظر الموقع الرسمي:https://www.wilayaoran.dz

[3] المرجع نفسه.

– السّهل السّاحلي المنخفض لمنطقة لبوسفر الأندلسية؛ شبه كوكب ينحدر نحو الشمال، محمي بالتّلال السّاحلية على شكل مدرج هرمي؛ مع نهر رئيسي واحديدفع هذا السّهل المنخفض إلى الغرب، وادي سيدي حمادي بالقرب من مجمع الأندلس السياحي.

– هضبة وهران قديل؛ تمتد على مساحة واسعة، من سفوح مردجاجو إلى ساحل أرزيو؛ حيث تتميّز بانعدام الصّرف الصّحي والعديد من المنخفضات المالحة إلى حد ما: سبخة وهران الكبرى التي تمثل حدود الهضبة إلى الغرب، ودايا مرسلي؛ وبحيرة تيلامين، ومالحة أرزيو حد الهضبة إلى الغرب.

– الجزء الشرقي من سهل مليطة؛ يقع بين السفوح الجنوبية لتيسالة وسواحل غابة مولاي إسماعيل والحدود المباشرة للسبخة الكبرى.

– سبخة وهران الكبرى ومسطحات أرزيو الملحية: سبخة وهران الكبرى عبارة عن منخفض يقع على ارتفاع 80 م وتتجاوز مساحته 30 ألف هكتار(حوالي 6/1 مساحة الولاية). أما مسطحات أرزيو الملحية فهي تمتد عند سفح غابة مولاي إسماعيل، في اتجاه مماثل لاتجاه وهران.

ب. الجيولوجيا: تتكون من الوحدات التالية:[1]

– سواحل شمالية ضيقة، مخلوعة بالانهيارات الرباعية(مرسى الكبير غرابين)، الممتدة من الشرق إلى هضبة مستغانم.

– كتلة صخرية(مردجادجو)؛ التي تهيمن على الغرب في مدينة وهران تقنيا للغاية، ومكسورة، ومتآكلة، وتحولت إلى البلهارسيا، من جهة الشرق، توجد كتلة صخرية في جبال أرزيو.

– الأخدود الجنوبي: الذي تشغله أساسا سبخة وهران الكبرى، امتداد لسنكلين الأضلاع الكبيرة للشلف، حيث تم التعرف على سماكة النيوجين التي تتجاوز 3000 متر عن طريق التنقيب عن النفط.

[1]وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مرجع سابق

الخريطة رقم(08): الحدود الإقليمية لولاية وهران

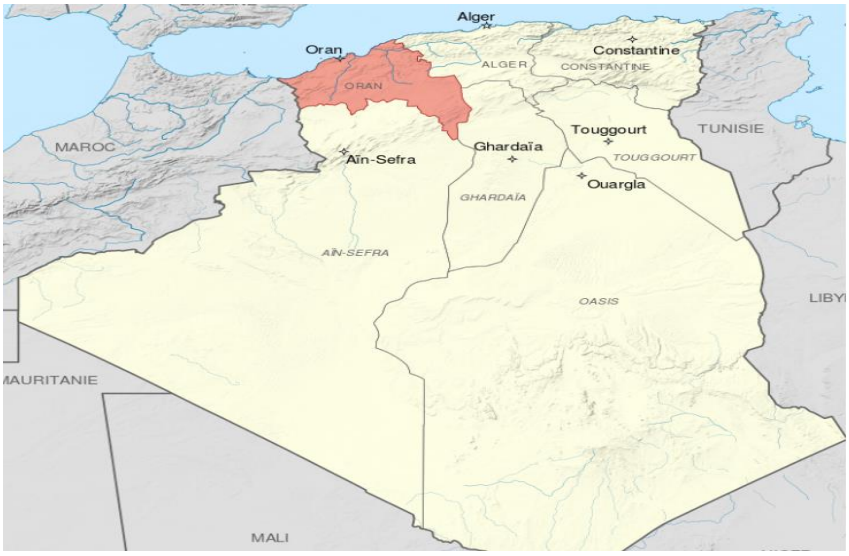

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مرجع سابق

المطلب الثاني: التنظيم الإقليمي والعمراني للمدينة

الفرع الأول: التقسيم الإقليمي والإداري للولاية

نشأت ولاية وهران نتيجة التقسيم الاستعماري للمنطقة تحت تسمية المقاطعة؛ واستمر الأمر حتى سنة 1968 لتحمل صفة ولاية، وفي إعادة التقسيم لسنة 1974 حصلت الولاية على شكلها الحالي بعد اقتطاع أراضي لصالح ولاية سيدي بلعباس المستحدثة آنذاك.[1]

ووفقا للقانون رقم 09/ 84 المؤرخ في 4 فبراير 1984 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد؛ تم تقسيم ولاية وهران إلى ستة وعشرين بلدية(26) و09 دوائر؛ كقاعدة إقليمية مناسبة للتنمية وترقية الساكنة المحلية وذلك مستمر إلى غاية يومنا هذا:[2]

[1] مديرية التجارة لولاية وهران، التعريف بولاية وهران، أنظر الموقع الرسمي:https://www.dcworan.dz/تم زيارة الموقع يوم 25 جويلية 2024، على الساعة18:25

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 84-09 **يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، مرجع سابق، ص.149.

الخريطة رقم (09): التقسيم الإداري لولاية وهران

المصدر: الموقع الرسمي لولاية وهران، مرجع سابق

الجدول رقم(08): الإطار الإقليمي والإداري لولاية وهران

إحصاء وعنونة الدوائر والبلديات	
الدوائرDaïras(09)	البلدياتCommunes(26)
وهران	وهران
عين الترك	– عين الترك – بوصفر – العنصر– المرسى الكبير
أرزيو	– أرزيو – سيدي بن يبقى
بطيوة	– بطيوة – عين البيه – مرسى الحجاج
بئر الجير	– بئر الجير– حاسي بونيف – حاسي بن عقبة
قديل	– قديل – بن فريحة –حاسي مفسوخ
بوتليليس	– بوتليليس –مسرغين – عين الكرمة
السانيا	– السانيا– الكرمة– سيدي الشحمي
وادي تليلات	– طفراوي –البراية – بوفاتيس – وادي تليلات

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على قانون رقم 84–9 والموقع الرسمي لولاية وهران

الفرع الثاني: توسع البيئة الحضرية وأثره على تفعيل ديناميكية المدينة

لقد اكتسبت مدينة وهران شكلها أو نسيجها الحضري منذ تاريخ تأسيسها وتموقعها في منطقة وادي الرحي تلك التي كانت تتّسم بإمكانيات طبيعية(الثروة المائية والزراعية)؛ وكذا مكانة المرسى الكبير في تبادل السلع والمنتجات الصناعية؛ حيث نلاحظ أنها رغم تعرضها للاحتلال المتعاقب إلا أنّها تمكّنت من الحفاظ على هويتها؛ وكذا تطور مكانتها الإستراتيجية في جميع المجالات، خاصّة الاقتصادية والثقافية لتميّز سكناتها وبناياتها القديمة المشبعة بالقيم والثقافات الحضرية. إلا أن هذا التطوّر كان ضئيلا ومتباطئا نتيجة حتمية الظّروف السياسية التي شهدتها البلاد بشكل عام، واستمر ذلك إلى غاية فترة الألفية التي تميّزت بمباشرة التخطيط العمراني وإعادة إحياء وإعمار النّسيج الحضري؛ ومواجهة تحدي المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثية(الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة)؛ خاصّة في ظل ظهور تشكل عمراني عشوائي وغير منظم للمدينة؛ والتوسّعات العشوائية التي طالت الأراضي الزراعية التي كانت تمثّل حيزا كبيرا من مساحة المدينة؛ بالإضافة إلى هذه المشاكل نجد عوائق أخرى تتمحور حول تدنّي مستويات التّخطيط وتهيئة المباني القديمة خاصة التي تقع في وسط المدينة؛ ففي عام 2002 على سبيل المثال شهد هبوط "شارع الأخوات بن سليمان"الأمر الذي هدد استقرار وسط المدينة؛ مما استدعى التوجّه نحو محاولة التشخيص الدقيق وتقييم عواقب الظاهرة؛ من خلال الدراسة الحضرية المتعلقة بأساسيات البناء والاستعانة بمتخصّصين في التّصميم والإنجاز والإدارة؛ لكن رغم المجهودات المبذولة إلا أنه سجلت المدينة عدة انهيارات مشابهة منذ 1998 إلى غاية 2003.[1]

على إثر ذلك؛ أجرت الجزائر عدّة دراسات منذ الاستقلال في إطار التحكم في التوزيع السكاني وظاهرة النمو الحضري على مستوى جميع الولايات؛ تمخضت عنها خمسة تعدادات عامة للسكان والمساكن(1966-1977-1987-1998-2008).[2] تحاول من خلالها العمل على التخفيف من النمو والتوزيع العشوائي للسكان الحضر والأرياف؛ وتنظيم البنية والبيئة الحضرية خاصة على مستوى المدن الحضرية الكبرى التي تشهد استفحال هذه الظواهر مما تؤثر سلبا على دورها "التنموي والوظيفي."

ومن هذا المنطلق؛ سيتم التركيز على التعداد الأخير لسنة 2008؛ وفق ما تتطلبه الدراسة؛ وللتعمّق أكثر في عوامل تطوّر البنية الحضرية للشمال الغربي للجزائر الذي يضم 07 ولايات(تلمسان، سيدي

[1]Ammara Bekkouche, Images d'Oran,**Insaniyat / إنسانيات Revue algérienne d'anthropologie et de sciences Sociales,** 23-24/2004, pp.1-14

[2]Collections Statistiques N° 163/2011Série S: Statistiques Sociales, V°Recensement Générall de lla Popullatiion et de ll''Habiitat – 2008 – (Résulltats iissus de ll''explloiitatiion exhaustiive), Armature urbaine - RGPH 2008,p.81

بلعباس، مستغانم، معسكر؛ وهران، عين تموشنت وغليزان) والذي يمثل إحدى "مناطق البرمجة الإقليمية" التي سبق معالجتها؛ والتي عرفت ارتفاعا في الكثافة السكانية بـ 157.86 سنة 2008؛ مقارنة بسنة 1998(136.37)؛ وتراجع متوسط معدل النّمو السكاني بـ 1.5%عامي 08/98[1]؛ وسنخصّ بالذكر "ولاية وهران" كإحدى مناطق البرمجة السابقة والتي هي قيد الدراسة باعتبارها المدينة الحضرية التي شهدت تطورا وتباينا في كثافتها ومعدل نموها السكاني؛ وتجمعاتها الحضرية (التّصنيف والحجم)، النّمو الحضري؛ التّسلسل الهرمي... بشكل واضح تُظهره الإحصاءات التي سنحاول تحليلها ودراستها: حيث نجد أن الكثافة السكانية لإقليم وهران قد بلغت 685 نسمة/كلم² بعد الجزائر العاصمة(3666 نسمة/كلم²؛ كما أن الفترة بين 1998 و2008 قد شهدت اضطرابا في التوزيع السكاني وذلك بناء على ظاهرتين رئيسيتين(التشتت والتكتل السكاني)؛ حيث سجلت نسبة التكتل السكاني ارتفاعا كبيرا من 53.31% حوالي 6.41 مليون نسمة عام 1996 إلى 85.73% (أي 29.21 مليون نسمة عام 2008) ويمكن إرجاع ذلك للاعتبارات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد سابقا(مثل النّزوح الريفي والعامل الأمني)،[2] كما أثّرت بشكل كبير على المدن الكبيرة التي نمت بشكل متزايد حوالي 4563 تجمعا عام 2008.

وبناء على ذلك تم تشكيل "الشبكة الحضرية" لوهران ووضع هيكلة للإقليم؛ وفق معايير من بينها الحدود الإدارية للمنطقة الحضرية؛ والتجمّعات الحضرية المشتركة بين البلديات[3] AUIC حيث تمثّل السياق الإقليمي في كل من وهران؛ بئر الجير؛ دوار بلقايد؛ السانيا؛ كما هو موضح في الخريطة التالية:

[1] op,cit,p.12

[2] Op,cit,pp.17-18

[3] تختلف التجمعات من بلدية إلى أخرى حسب الحجم؛ فهناك التجمعات التي يقع فيها مقر المجلس الشعبي البلدي والتي تسمى بتجمعات المدن الرئيسيةA.C.L .تجمعات أخرى في نفس البلدية تجمعات ثانوية A.Sأما التجمعات التي تمتد على عدة بلديات تسمى تجمعات بين البلدياتAIC وهناك التجمعات الحضرية المشتركة بين البلدياتAUIC:حيث يمكن أن تضم بلدية واحدة منطقة حضرية واحدة أو أكثر أو على العكس عدة بلديات ضمن منطقة حضرية واحدة.

الخريطة رقم (10): الحدود الإدارية للتجمعات الحضرية ما بين البلديات

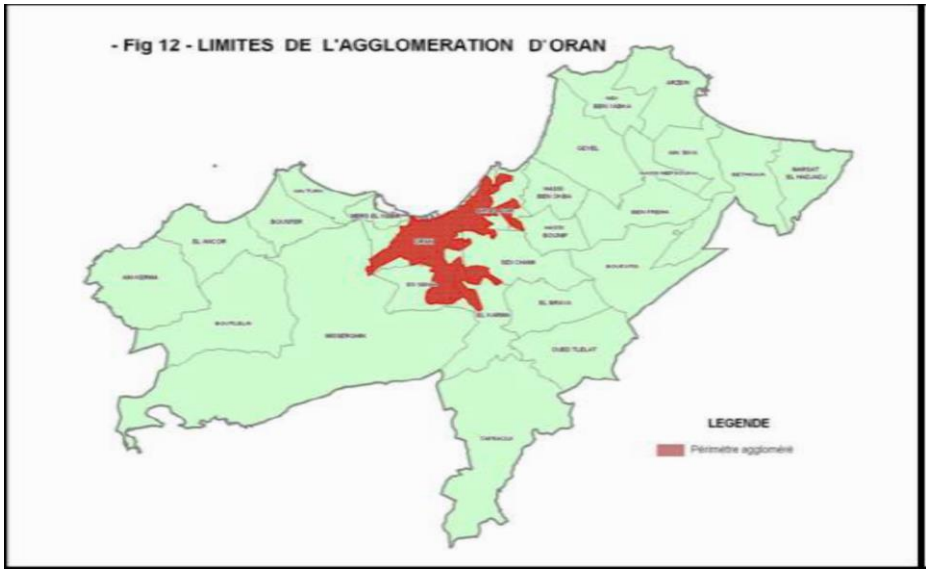

المصدر:الجدول رقم(02) :Armature urbaine - RGPH 2008, op, cit, p.49

كما تم امتداد وتوسع هذه الشبكة إلى ضم بعض التكتلات الجديدة على مستوى كل من بلدية سيدي الشحمي؛ بالإضافة إلى الاستناد لمعايير جديدة للتحكم في التوزيع المكاني للتجمعات الحضرية مثل:[1]

أ. **معيار تصنيف التكتلات:**

والذي ضم 05 تجمعات لكل ولاية تضم أكثر من 300.000 نسمة، بهدف إعادة التوازن النسبي للبنية الحضرية في شمال البلاد لصالح الشمال الشرقي والغربي حيث تم الحصول على 33 تجمعا حضريا على مستوى ولاية وهران(الشمال الغربي) عام 2008؛ على إثر تصنيف الطّبقات الحضرية والموزعة كآلاتي:

الجدول رقم(09): معيار تصنيف التكتلات

تصنيف الطبقات الحضرية لولاية وهران	
الطبقة المتروبولية الحضريةMU	01
الطبقة الحضريةالعلياUS	00
الطبقة الحضرية U	00
الطبقة شبه الحضريةSUB	24
الطبقة غير الحضريةSU	08
المجموع	33

المصدر: Armature urbaine - RGPH 2008, op, cit, p.68

[1]Op, cit, pp.59-91

ب. **معيار حجم التكتلات الحضرية:**

والذي ضم سبعة أحجام مختلفة(33) سيوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(10): معيار حجم التكتلات الحضرية

تصنيف حجم التكتلات الحضرية لولاية وهران	
أقل من 5000	01
5000إلى 10000	14
10000إلى 20000	09
20000إلى 50000	5
50000إلى 100000	3
100000 إلى 300000	/
أكثر من 300000	1
المجموع	33

المصدر: Armature urbaine - RGPH 2008, op, cit, p.70

ت. معيار التسلسل الهرمي الحضري:

لقد نتج عن حصيلة توزيع سكان الحضر لسنة 2008؛ هيمنة سبع ولايات(07) حيث مثّلت 35% من سكان الحضر للبلاد من بينها ولاية وهران التي شملت 1343899 نسمة؛ أي 5.98% بعد الجزائر العاصمة(2817868 نسمة/12.53%)؛ حيث حافظت على رتبتها من الفترة الاستعمارية إلى ما بعد الاستقلال بالرغم من تغيّر حجمها، إلا أنها كانت إحدى المدن اكتظاظا بالسكان؛ ولازالت تحافظ على تصنيفها (الرتبة رقم 02) في التسلسل الهرمي للمدن (الجزائر– وهران– قسنطينة– عنابة) التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 نسمة خلال عامي 1998و 2008.

تم تحليل التّسلسل الهرمي السّابق الذّكر؛وفق "مؤشّرات جيفرسون وستيوارت"Jefferson-Stewart؛ التي على أساسها تم تقديم الجزائر العاصمة كمدينة أولية[1] ville primatiale؛ نتيجة زيادة عدد سكانها بثلاثة أضعاف عدد سكان ثاني أكبر مدينة وهران في عام 2008. ومن خلال ارتفاع في مؤشر الأولوية أفرزت العاصمة ديناميكية تنموية أكبر مقارنة بمدينة وهران وباقي المدن الكبرى؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل مشتركة من أهمها:

[1]يشير العديد من الباحثين إلى أن مفهوم المدينة الأولية يمثل عدد سكانها على الأقل ضعف عدد سكان ثاني أكبر مدينة أو يفوق مجموع عدد سكان مدن الدرجة الثانية والثالثة والرابعة في البلاد.

- اتساع نطاق توسع التجمع السكاني في الجزائر العاصمة ليشمل عددا معينا من التجمعات المجاورة الحضرية والشبه الحضرية.
- تسجيل نمو معدل سنوي متوسط لمدينة وهران لا يتجاوز 1.33 %.
- بالنسبة للمدن الثالثة والرابعة(قسنطينة وعنابة) فقد سجلت معدل نمو سلبي ومنخفض خاصة مع انتقال الفائض الديمغرافي إلى تجمعات سكانية أو مدن جديدة أخرى.

لكن بشكل عام؛ يمكن القول بأن ولاية وهران مقارنة بولاية قسنطينة وعنابة قد حافظت على مكانتها في الترتيب والتصنيفات للتجمعات الحضرية وتسلسلها الهرمي؛ وتوسيع بيئتها الحضرية وإحداث ديناميكية في التّركيبة الحضرية للمدينة؛ دون إحداث ديناميكية واضحة في المجال التّنموي، ويمكن إرجاع ذلك إلى بعض الأسباب من بينها عمل مكتب الإحصاءات الوطنيةL'ONS آنذاك على استبعاد الجوانب الاقتصادية في دراسته للنّمو السكاني والنّمو في عدد المناطق الحضرية، على غرار الدّراسات الأخرى التي تربط مفهوم النّمو الحضري بذلك؛ حيث تمّ الاستعانة ببعض المؤشّرات الحضرية، وقياس وتيرة التحضّر من خلال ثلاثة أبعاد: حجم سكان الحضر(العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في المدن أو المناطق الحضرية)؛ معدّل أو درجة التحضّر(النّسبة المئوية للسكان الحضريين إلى إجمالي السكان)؛ نسبة سكان الحضر إلى سكان الرّيف؛ مقياس معدل التحضّر(الفرق بين معدلات نمو سكان الحضر ومعدلات النّمو لسكان الرّيف).[1]

[1]Op,cit,p.113

المبحث الثاني: المكانة الإستراتيجية لإقليم وهران في إطار فضاءات البرمجة(شمال–غرب)

المطلب الأول: المؤشّرات والإمكانات التّنموية في ترسيخ مكانة الولاية

بالنظر إلى المقومات التاريخية والجغرافية السابقة؛ نجد أن مدينة وهران قد اكتسبت أهمية ودورا فعالا على جميع المستويات:[1]

أ. **المستوى الدولي؛** موقع إقليم وهران في غرب البحر الأبيض المتوسط؛ جعلها بمثابة حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا؛ حيث تبعد المدينة مسافة نصف ساعة جوا عن ميناء أليكانت الإسباني المقابل لها؛ وساعة عن برشلونة ومرسيليا. بالإضافة إلى قربها النسبي من مدن شرق المغرب، الأمر الذي من شأنه فتح المجال أمام تعزيز إستراتيجية التّعاون والانفتاح الدولي؛ وتعزيز دور الولاية في الحوض الأورو المتوسطي والمغاربي.

ب. **المستوى الوطني والإقليمي؛** نجد أنها تتميّز ببعض الخصائص التي منحت لها طابعا حضريا ومكانة إستراتيجية في إطار مناطق البرمجة(شمال–غرب)؛ سواء ما تعلّق بطبيعة إقليمها الحضري المتميّز عن الولايات المتبقية؛ أو بإمكانياتها وبنيتها التّحتية كعوامل مساهمة في اكتسابها أولوية في إقليمها؛ والتي سنحاول دراستها في العناصر القادمة.

الخريطة رقم(11): موقع ولاية وهران في مناطق البرمجة لإقليم الشمال –الغربي

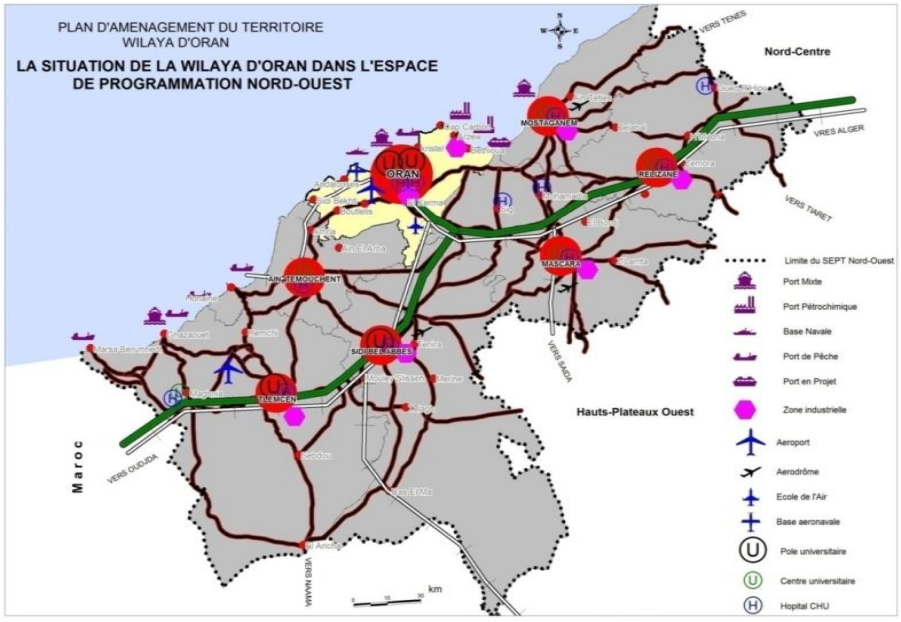

المصدر: ANAAT ,Phase 1 , P.28

[1]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic, Ibid, p.27

الفرع الأول: طبيعة ومؤشرات الإقليم الحضري للولاية

أولا: منطقة شديدة التحضّرfortement urbanisé؛ وهذا ما تمّ الإشارة إليه سابقا؛ في إطار تحليل (البعد الحضري) للولاية؛ حيث تجاوزت نسبة معدل التحضّر في الولاية 90%؛ بالإضافة إلى استيعابها لـ33 تكتل حضري مقارنة بولاية البرمجة الإقليمية الأخرى(مستغانم19؛ تلمسان11؛ تموشنت13؛ معسكر21؛ غليزان 17؛ سيدي بلعباس19).

ثانيا:الجاذبية الديمرغرافيةattractivité démographique؛ وذلك نتيجة تدفقات الهجرة السكانية إلى المناطق الشّبه الحضرية والأطراف.[1] كما أنه من المتوقع أن تشهد وهران تركيزا سكانيا كثيفا لسنة 2033 في كل من المنطقة الوسطى(مجمع وهران ببلدياتها الخمس التي سيبلغ عدد سكانها ما يقارب 1.488.700 نسمة ؛ وفي الساحل الشرقي(أرزيو؛ سيدي بن يبقى؛ بطيوة؛ مرسى الحجاج؛ عين البية) إلى ما يقارب301.300 نسمة؛ ومنطقة الحاسي(بونيف؛ بن عقبة؛ مفسوخ وقديل) التي سيرتفع عدد سكانها إلى 275.100 نسمة. كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

[1]Op,cit,pp.29-31

[2]République Algérienne Démocratique et populaire, Wilaya d'Oran, Direction de l'environnement, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya d'Oran, **Phase 2, Schémas prospectifs d'aménagement et dedéveloppement durable**, Aout 2015, p.67

الجدول رقم(11) التوقعات السكانية للآفاق2033

البلديات	الإحصاء العام للسكان والإسكان 2008	النسبة المئوية 2008	التقدير السكاني 2013	النسبة المئوية 2013	التوقعات		
					2018	2023	2033
المنطقة الوسطى	986680		1056400	1.21	11333900	1229300	1488 700
الساحل الشرقي	140340		165381	2.94	191700	222200	301 300
منطقة الحاسي	121748		145387	3.18	170200	199600	275 100
ماردجاجو	55871		64838	2.66	74100	84 800	111 600
المنطقة الغربية	82105		95510	2.71	109400	125 600	167 100
مليتا	67334		81493	3.43	96700	115 600	166 100
المجموع	1454078	1.9	1609009	1.8	1776000	1977100	2509 900

المصدر: ANAAT, Phase 2 , p.67

ثالثا:الوحدات الصناعيةunités industrielles؛ تتميز الولاية بتمركز أغلبية هذه الوحدات؛ بهدف تعزيز جذب الاستثمارات في المجال الصناعي؛ حيث نجد أنه في عام 2013؛ ظهرت بوادر تأسيس الشركات الأجنبية أو المختلطة؛ وهذا مؤشّر واضح للتوجه أكثر نحو تعزيز ديناميكية الإقليم؛ حيث تم توزيع ما لا يقل عن200 شركة أجنبية متخصّصة في مجال البناء؛ الخدمات؛ والصّناعة عبر مختلف بلديات المتواجدة على مستوى الولاية.

رابعا:انتشار الأنترنتpénétration Internet؛ تحتل ولاية وهران في إقليم الشمال–الغربي تقدما ملحوظا في حصة وسائل الاتصال في إحصاءات عام 2008 بنسبة 36.4% مقارنة بولاية البرمجة الإقليمية الأخرى.[1]

[1]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic , op,cit, pp.30-32

الفرع الثاني: الإمكانات والعوائق التي يواجهها إقليم المدينة

أولا: الإمكانات الطبيعية

بالنظر للمواقع الطبيعية التي يتمتع بها إقليم الولاية(تم تحديدها سابقا)؛ خاصة تلك المتواجدة في كل من(المرسى الكبير، وهران؛ أرزيو) نجد أن لها أثرا كبيرا في تفعيل التّنمية؛ بفضل طبيعة موقعها الاستراتيجي المناسب لإنشاء بنية تحتية مينائية وتكتلات حضرية؛ وأقاليمها المحيطية التي تتميّز بتربة جيدة للبناء. بالإضافة إلى سهولها الساحلية(بوسفر الأندلسية) وشبه الساحلية(بوتليليس؛ مسرغين؛ السانيا؛ الحاسي..)؛ ذات المزارع المخصصة للفواكه وتربية الدواجن؛ والمياه الجوفية؛ بالإضافة إلى الشريط الساحلي الذي له إمكانات مهمة في القطاع البحري(النقل والعلاقات الخارجية)؛ مجال الصيد والسياحة الساحلية؛ كما تمثّل الغابات والنّظم البيئية الطبيعية؛ والمياه ثروة متنوعة.[1]

لكن نلاحظ أن رغم طبيعة الموارد الطبيعية إلا أن هناك عوامل تعيق تطوّرها بحيث تؤول إلى استنزافها أو نذرتها؛ سواء ماتعلّق بالعوامل البشرية نتيجة التطوّر والتوسع الفوضوي للمستوطنات البشرية على حساب الأراضي الزراعية والتربة التي تعدّ أهم تراث ومورد طبيعي؛ أو الظروف العامة "لتغير المناخ" الذي أثّر بشكل كبير على إفراز بيئات هشة وغير متوازنة مما يتطلّب العمل على إيجاد سبل لتغطية العجز وإحداث استقرار في تلبية المطالب خاصّة فيما يتعلّق بمشكل "توفير المياه لجميع أقاليم الولاية"؛ والذي سيؤدي في حالة عدم استدراكه إلى توسيع"نطاق عدم المساواة في التوزيع."

ثانيا: الإمكانات المتعلقة بالبنية التحتية والهياكل القاعدية

- **مجال النقل والأشغال العمومية**

لقد حظي مجال النقل وصيانة واستغلال شبكات الطّرق بأهمية كبيرة منذ الاستقلال، وهذا ما لاحظناه من خلال السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتعزيز التّنمية من خلال البرامج القطاعية التّنموية السابقة الذكر؛ بهدف توفير بنية تحتية ملائمة تسهّل عمليات حركة المرور وتسهيل عملية التنقل حول التكتلات الحضرية والرّيفية؛ وهذا ما سعت ولاية وهران إلى تحقيقه من خلال إنشاء تراموای وإدخاله في إطار الخدمة؛ مع القيام بدراسات حول انجاز مشاريع كبرى مثل(المترو؛ بناء طرق وسكك الحديدية جديدة)؛ بالإضافة إلى تحديث الشبكة القائمة لمواجهة التنقل المتزايدة؛ حيث نجد أنه تمّ الشروع في تقديم التسهيلات لتغطية متطلّبات السفر المختلفة؛ وذلك بتوفير العديد من فئات المركبات في الولاية سنة 2013؛ والتي بلغ مجموعها حوالي 508525 مركبة.

[1] Op,cit, p.47

وابتداء من 2013/12/31؛ أصبحت تتمتع ولاية وهران بشبكة كثيفة من الطرقréseau routier؛ الأمر الذي عزّز من جاذبيتها؛ حيث بلغت 1052.309 كيلومترا؛ يتراوح مجموعها بالنسب المئوية بين الطرق الوطنية18,82%؛ الطرق الولائية 55,14%؛ الطرق البلدية 26,04%؛ حيث سجلت هذه الأخيرة حالة سيئة 8.56%؛ من إجمالي شبكة الطرق البلدية؛ خاصة بلديات وادي تليلات ؛ بطيوة؛ طفراوي؛ قديل والعنصر.[1]

ولا زالت في إطار التطوّر، وذلك نظرا للدّور الفعّال لهياكل النقل في تغطية متطلّبات التّنمية الحضرية والرّيفية وتعزيز إستراتيجية ربط الطّرق بمختلف المواصلات؛ حيث حدّدت الهياكل الأساسية للطرق سنة 2023:[2] الطرق السيارة: 17.950 كلم؛ الطرق الوطنية: 260.2 كلم؛ الطرق الولائية: 567 كلم؛ الطرق البلدية: 274 كلم؛ عدد المنشآت الفنية على الطرق الوطنية: 62؛ عدد المنشآت الفنية على الطرق الولائية: 11؛ عدد الأنفاق على الطرق الوطنية: 03.

أما بالنسبة لشبكة السكك الحديديةréseau ferroviaire؛ فقد تميّزت بمستوى منخفض في السّوق؛ نتيجة هيمنة شبكة النقل البرية ودورها التنافسي في تعزيزمكانتها وتوفير وسائل الربط والاتصال؛ ولهذا تم الحرص على إدماج السكك الحديدية كوسيلة وحل بديل(خاصة الحاويات) للتّخفيف من مشاكل الطرق (الأوزان الثقيلة للشاحنات) وتحسين سلامتها وحماية البيئة؛ وهذا ما سيؤثّر على تفعيل ديناميكية التّنمية للولاية من خلال الرّفع من مستويات الاقتصاد الإقليمي للجهة الغربية إلى غاية أدرار وتندوف عبر الهضاب العليا وبشار؛ تنفيذا للخيارات الإستراتيجية لكل من المخطّط الوطني ومخطّطات البرمجة الإقليمية؛ خاصة وأن هذه الشبكة تتضمن نقاط ربط بين المراكز الرئيسية لمنطقة النفوذ والتأثير في مدينة وهران؛ لكن رغم ذلك تظلّ غير كافية لتنشيط قطاع التّجارة؛ لهذا توجّهت الولاية إلى الشّروع في دراسة برنامج لتحديث وزيادة فاعلية خطوط السّكك الحديدية من خلال إنشاء محطّة للسكك الحديدية؛ في منطقة أوغاز Oggaz؛ التي ستلعب دور"الميناء الجاف" ويتم من خلاله استقبال الحاويات المنقولة بالقطار من ميناء وهران.بالإضافة إلى شبكات الطرق والسكك الحديدية السابقة الذكر؛ نجد أن ولاية وهران تتميّز بشبكة من الموانئ البحريةوالمطاراتMaritimes et Aéroportuaire؛حيث تتضمن ما يلي:[3]

[1]Op,cit,pp.71-76

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛ **أطلس شبكة طرق الجزائر**(الجزائر: انجاز وطباعة المعهد الوطني لرسم الخرائط والكشف عن بعد؛ الثلاثي الرابع 2023)؛ ص. 35

[3]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic , op,cit, pp.78-81

- مطار دولي فئة أولى بمساحة 3600 متر(حالة متوسطة) ومساحة 3060(حالة جيدة)؛ يحتل موقع مركزي استراتيجي على بعد 100 كلم في أقصى الحدود للمنطقة الشمالية الغربية؛ مع توافر طرق ربط فعالة؛ ومطار داخلي بالإضافة إلى (02) مهابط للطائرات المروحية.[1]

- ميناء تجاري(وهران) Port d'Oran للنقل المختلط للبضائع والمسافرون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط؛ حيث يعد أول ميناء للمياه العميقة انطلاقا من مضيق جبل طارق؛ ويمتد على 05 كلم من الأرصفة و33 مستودع ومركز لاستقبال السفن؛[2] بحيث يحتل مكانة إستراتيجية مهمة في قدرة التأثير على الاقتصاد في كامل الجهة الغربية؛ ويكتسب المركز الثاني بعد ميناء الجزائر العاصمة.

- ميناء نفطي(أرزيو- بطيوة)Port d'Arzew-Bethioua؛ لنقل المحروقات والسلع التابعة لها؛ وتكمن أهميته في توفير مستوى الضرائب التي يمكن تحصيلها في نظام الحكم اللامركزي والتي تتطلع إليه السلطات العامة.

- ثلاثة(03) موانئ للصيد والمنتجات السمكية Les ports de pèches et Produits halieutique

بوهران-أرزيو- كريشتل؛ والتي بلغ إنتاجها 5760 طن من الأسماك(الزرقاء-البيضاء-الرخويات-القشريات) سنة 2013؛ وسجلت هذه الفترة انخفاضا كبيرا بنسبة 14.6% مقارنة بالفترة بين عامي 2010-2012؛ بنسبة قدرت بـ 11.6%.

وبالنظر للمبادئ التوجيهية للمخطّط الوطني؛ حول عمليات نقل البضائع؛ خاصة عن طريق البحر تعتبر من الشروط الرئيسية للانفتاح وتوسيع القدرة التنافسية والجاذبية من خلال تطوير قدرات نقل الحاويات عبر الموانئ مثل مدينة وهران والشروع في توسيع محطة الحاويات؛ والاستعداد لتجهيزها بمعدات عالية الأداء وتحسين التّسيير الإداري عن طريق التقليل من الإجراءات والمواعيد النهائية لخفض مقدار التّكاليف؛ وإنشاء منصات لوجستية بالقرب من المناطق المحيطة بالميناء الجاف لتعزيز نطاق المنافسة؛ ومن أجل تدارك العجز والتأخير في تنشيط عملية النقل بالحاويات؛ وهذا ما أكّدته البيانات الصادرة عن مديرية النقل عام 2013 في تراجع مجموع الحاويات المنقولة عبر ميناء وهران؛ حيث سجّلت 232.161 حاوية منها 122.238 حاوية مملوءة و109.923 فارغة؛ وهذا ما سيؤثر على مردودية التجارة الخارجية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛ **أطلس شبكة طرق الجزائر**، مرجع سابق.

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية؛ مرجع سابق

الخريطة رقم (12): البنية والهياكل القاعدية لولاية وهران

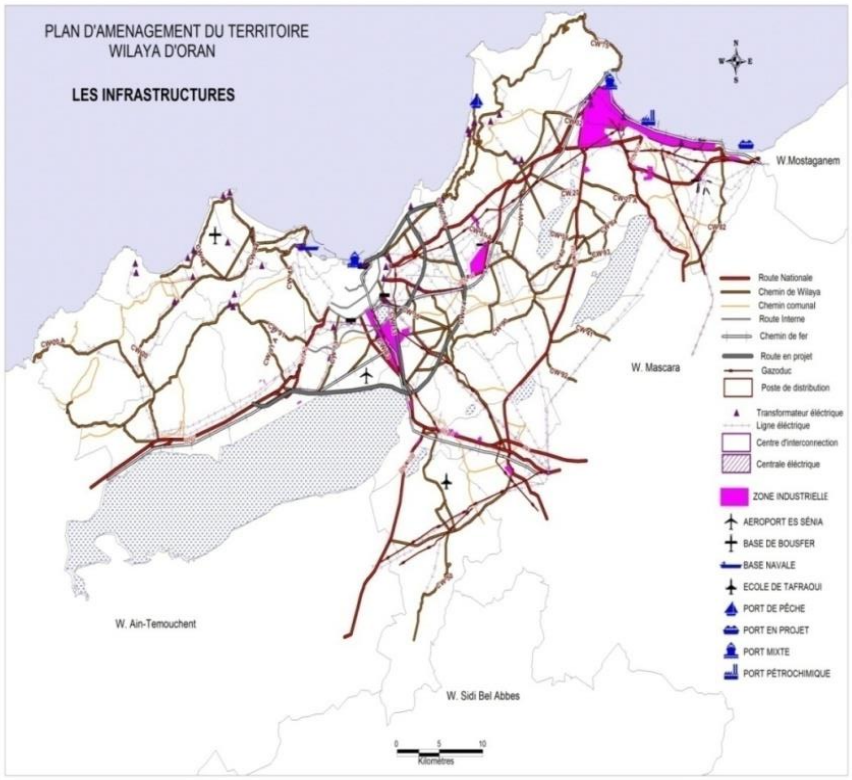

المصدر:ANAAT, Phase 1, p.82

ثالثا: الإمكانات الاجتماعية والثقافية والرياضية:

- قطاع السكن: يعدّ تدعيم هذا القطاع من أولويات السيّاسة الوطنية من أجل توفير الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين؛ باعتباره الخليّة الأساسيّة لتنظيم الفضاء، وجعله مكانا للعيش وتحقيق الذّات؛ ولهذا طُرحت خيارات إستراتيجية جديدة تهدف إلى تنويع البرامج السّكنية وتعبئة مشاركة المواطنين؛ وهذا ماحاولت ولاية وهران تداركه خاصّة في ظلّ زيادة النّمو الديمغرافي؛حيث بلغ الإحصاء السكني لعام 2008 من(310.157) وتطوّر بشكل ملحوظ سنة 2013 إلى(353.192) وحدة سكنية؛ وذلك يمكن إرجاعه إلى أهمية البرامج، والوتيرة المستمرة في عملية التّنفيذ؛ بالإضافة إلى الإصلاحات التي تمّ إدخالها على القطاع مثل فتح المجال للتدخّل وتنوّع المقاولين في إنجاز مختلف الصّيغ السكنية؛ مما سينعكس على رفع الأداء الكمي والكيفي وتعزيز ديناميكية إنتاج البيئة المبنية.

ولكن رغم هذه الإنجازات إلا أنه هناك بعض المشاكل المتعلقة بالأحياء والمباني التي تتميز بحالات متقدمة من التدهور خاصة التي تتركز في وسط المدينة؛ وهي من العوائق التي لا تميز مدينة وهران فقط وإنما ظاهرة عامة في المدن الحضرية الكبرى؛ والتي استدعت اتخاذ التدابير اللازمة والدورية لإعادة الترميم والتأهيل الحضري لجميع الأحياء التي لها قابلية لتحقيق ذلك؛ ووضع وتَنفيذ مخطَط الحماية

للتّكيف مع المخاطر والكوارث الكبرى التي أصبحت تشكل هدفا رئيسيا في إستراتيجيات تخطيط المدن بهدف محاولة الاستعداد والتّنبؤ في الوقت المناسب بجميع الأخطار التي تهدد تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.[1]

وبناء على ذلك يبقى قطاع السّكن وتغطية متطلّبات السّاكنة المحلية من أهمّ أولويات الولاية في محاولة التطلّع أكثر إلى المساهمة أكثر في تنفيذ المشاريع السكنية بأنواعها؛ خاصّة في ظلّ التطوّر السكاني المتزايد؛ حيث تقدر الإحصاءات لأفاق 2033 احتياجات السكن(المدى الطويل) بحوالي 504.622 وحدة سكنية.[2]

- قطاع التربية والتّعليم والبحث العلمي: لقد حظي هذا القطاع بعّدة مبادرات من طرف الدولة لدعم وتجهيزه بالبنية التّحتية اللاّزمة لاستيعاب جميع المراحل التّعليمية بين عامي 2010-2013؛ بالإضافة إلى تشجيع التكوين المهني ودعمه بعدّة تخصصات مناسبة(الخدمات والإدارة؛ السياحة؛ الزّراعة والثروة الحيوانية؛ صناعة؛ حرف وديكور) بالإضافة إلى المؤسّسات الخاصة المعتمدة، ومؤسسات التكوين والبحث العلمي التي تغطي جميع المجالات: جامعة وهران(1-2)؛ جامعة العلوم التكنولوجيا؛ مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية..؛ والتي تساهم في تطوير وترقية جودة القطاع خاصة في ظل التحديات الراهنة لرقمنته وتعزيز استخدام التكنولوجيا من أجل مواكبة الجامعات العالمية، وهذا ما توجهت إليه وزارة التعليم والبحث العلمي مؤخرا بتدشين أول مكتبة رقمية على المستوى الوطني بجامعة وهران1؛ وكذلك إبرام عدة اتفاقيات وعلاقات التعاون على المستوى الوطني(الجامعات والشركات، المنظمات)؛ وعلى المستوى الدولي(الدول الأوروبية والعربية، الأرو المتوسطي، الاتحاد الإفريقي وغيرها).[3]

-قطاع الصحة: تهدف ولاية وهران إلى تحسين وتوفير تغطية شاملة من حيث الوحدات والعيادات الطبية حسب حجم الساكنة؛ لكن يظهر بعض الاختلال في التوازن لفائدة المراكز الحضرية خاصّة مدينة وهران؛ فكل منها يتوفر على وحدة صحية على الأقل حسب حجم السكان؛ تتوافر على طاقم طبي (العام-الخاص- جراحة الأسنان؛ الصيدلة)؛ وفق ما يتناسب والمعايير الوطنية المحددة للنسب السكّانية.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، قانون رقم 24—04 مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 ه الموافق ل26 فبراير سنة 2024م، يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

[2]Phase 2, Schémas prospectifs d'aménagement et de développement durable, op,cit.p.68

[3]https://www.mesrs.dz

أما بالنسبة لعملية توفير المعدات الصّحية(الثّقيلة والمحلية)؛ فتواجه الولاية مؤخرا أكبر تحدي خاصّة في ظلّ استفادتها من مشاريع صحية مهمة، وهياكل محلية موزّعة عبر كامل الإقليم؛ وذلك من أجل تلبية الاحتياجات العامة(العيادات المتعددة الخدمات؛ غرف العلاج) خاصة على المستوى المحلي من 15 إلى 10 على المدى القصير والطويل(2033).[1]

ومن التحديات التي شهدها القطاع مؤخرا 2023-2024، استحداث عدة عيادات طبية في بعض المناطق التي كانت من بين المشاريع المجمدة ومن بنيها عيادة الشهيد- حي بوعمامة؛ عيادة متعددة- في القطب العمراني الجديد بدائرة بوتليليس- مسرغين؛ عيادة بسرير الجيلالي بواد تليلات، عيادة المجاهد تشيكو الهاشمي – بلقايد، ومؤسسات إستشفائية حديثة أخرى مثل المستشفى المتخصصة في معالجة الحروق على إختلاف درجاتها، مستشفى بقديل 240 سرير، مستشفى 120 سرير بكناستل، مستشفى 120 سرير بواد تليلات، مؤسسة 60 سرير بالكرمة، مستشفى بسيدي الشحمي، المعهد الوطني للبحث في السرطان(قيد الإنجاز).[2]

- قطاع الثّقافة والرياضة: بالنّظر إلى أهمية هذين القطاعين بالنسبة للساكنة المحلية؛ نلاحظ أن الولاية تحتاج إلى تقنيّات جديدة للتوزيع المتساوي أو المتوازن على جميع البلديات؛ بحيث تقع في بلدية وهران أهمّها؛ مقارنة بالبلديات الأخرى التي لا تتوافر على معدات ذات مستوى عالي وتم إرجاع ذلك لعدم وجود أرضيات لبناء الملاعب أو مراكز ثقافة)؛ ومن بينها(عين الكرمة؛ طفراوي؛ البراية؛ بوفاتيس؛ قديل؛ حاسي مفسوخ؛ بن فريحة..) وأخرى تقع في جنوب الولاية.[3]

- الإمدادات المائية والطاقة والاتصالات:

1. الموارد المائية:[4]وفق ما عالجناه سابقا حول زيادة النّمو الديمغرافي وانعكاساته على مدينة وهران؛ نجد أنه كان له أثار أو عوائق أخرى تتمثل في ارتفاع الطلب على مياه الشرب والمياه الصناعية؛ فرغم طابع الولاية وتكوينها الإقليمي؛ إلا أنها لا تمتلك أيّ احتياطات مائية خاصّة بها؛ فهي تعتمد بالدرجة الأولى على المياه القادمة من منطقتها الغربية والتي تمتد من تلمسان؛ معسكر؛ مستغانم؛ غليزان؛ الشلف. بالإضافة إلى العائق الثاني الذي تمثل في الجفاف الذي بلغ نسبة كبيرة في الغرب الجزائري(50%)؛ مما أدى إلى انخفاض منسوب المياه المخصص للولاية.

[1]Phase 2, Schémas prospectifs d'aménagement et de développement durable, op, cit, p.72
[2]http://www.dsp-oran.dz
[3]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic, op ,cit, pp. 96-97
[4]Ibid, pp. 98-104

وبناء على ذلك نجد أنه في إطار المخطط الوطني عام 2010؛ فقد تم تنفيذ إستراتيجية جديدة للمياه بشكل عام؛ وفي وهران بشكل خاص من أجل إيجاد حل نهائي ودائم للمشكل؛ حيث ترتكز على مجموعة من الإجراءات المشتركة المتمثلة في استخدام المياه غير تقليدية(تحلية مياه البحر)؛ تجديد شبكة التوزيع؛ تحديث خدمة وإدارة المياه في البيئة الحضرية؛ بالإضافة إلى استخدام المياه التقليدية؛ حيث سيحقق ذلك توازنا وفائضا محتملا في حجم المياه.

وتتمثل الموارد المائية التقليدية في: طبقات المياه الجوفية التي يغذيها مردجاجو وتنحدر نحو الجنوب على مستوى بوتليليس؛ وبرادية؛ مسرغين؛ أو نحو الشمال على مستوى سهل الأندلس؛ إلى الجنوب: وادي تليلات ؛ طفراوي ومليتا؛ وإلى الشرق طبقة الحاسي(حاسي بن عقبة؛ حاسي بونيف؛ حاسي عامر)؛ وفي الوسط (السانيا)؛ حيث يتم استغلالها بسبب نوعية موادها الكيميائية والبكتريولوجية؛ وملوحتها الكبيرة التي تجعلها غير صالحة (طبقة السانيا)؛ وكونها أيضا مهددة بسبب جميع أنواع التلوث.

بالإضافة إلى السّدود؛ حيث تم تزويد الولاية حتى عام 2004؛ بموارد محلية وإقليمية بحجم تعبئة قدره 133.000 متر مكعب في اليوم؛ منها 95.000 متر مكعب في اليوم قادمة من سدود الولايات المجاورة؛ و8.000 متر مكعب يتم ضخها من المياه الجوفية؛ و20.000 متر مكعب في اليوم من المياه المالحة المستمدة من مصدر برادية.

ورغم ذلك فالسلطات العمومية حاولت القيام بتوسعة نطاق تحلية مياه البحر؛ واللّجوء إلى الموارد غير تقليدية منذ سنة 2001 كحل استراتيجي لتلبية الاحتياجات المائية للسكّان؛ حيث تم شروع الولاية منذ سنة 2005؛ في إنجاز 05 محطّات تحلية المياه صغيرة الحجم: (الكهرمة تم بناؤها وتشغيلها سنة 2001 على مستوى أرزيو كأول محطة حيث يقدر إنتاجها اليومي 90.000 متر مكعب؛ جزء منها(20.000 مخصص لتلبية احتياجات المنطقة الصناعية؛ أما الباقي مخصص لكل من وحدات وهران من محطة الضخ بالبياع إلى خزان كناستل)؛ محطّة بوسفر(تم تشغيلها سنة 2005؛ تعالج 12480 متر مكعب حيث توفر 5000 متر مكعب يوميا من المياه الصّالحة للشرب لولاية وهران)؛ محطة عين الترك(الكثبان) تم تشغيلها نوفمبر2005؛ بإنتاج 5500 متر مكعب؛ منها 3000 متر مكعب لولاية وهران والباقي يلبي الاحتياجات المحلية خاصّة السياح لهذا الكورنيش)؛ (محطة شط الهلال تم تشغيلها سنة2009 بحجم إنتاج يومي200.000 متر مكعب منها 120.000 م لاحتياجات ولاية وهران أمّا الباقي فسوف يزوّد مدينتي عين تموشنت وبني صاف)؛ محطّة مستغانم؛ بإنتاج قدره 150.000متر مكعب يوميا؛ حيث يبلغ

التدفّق الموجّه لوهران 30 ألف متر مكعب حيث تم تغطية عجز السّدود في الشرق خاصة قرقار) تغطي محطة (01) كبيرة المقطع(التي تقع في بلدية مرسى الحجاج بطاقة إنتاجية تبلغ 500.000 متر مكعب؛ وستلعب دور رئيسي في تلبية احتياجات المنطقة الغربية من مياه الشرب؛ كما يتم تخصيص جزء كبير للمناطق الصناعية بطيوة – أرزيو ومرسى الحجاج؛ أما ولاية وهران فيخصص لها 250.000 متر مكعب يوميا، وحاليا تبلغ إنتاجيتها 370.000 متر مكعب[1]؛ والباقي للولايات المجاورة معسكر؛ غليزان؛ تيارت؛ ومستغانم؛ كما من المتوقع تلبيته لاحتياجات المياه لـ 5 ملايين نسمة؛ والموضحة في الجدول رقم(09)؛ والتي تبين مدى مساهمة عملية تحلية المياه في تحقيق التوازن لتوزيع المياه الصالحة للشرب؛ بحيث حققت نتائج مرضية في تقديم الخدمة لجميع الأسر.

الجدول رقم (12): محطات تحلية مياه البحر لولاية وهران

محطة تحلية المياهSDEM	الإنتاج(م3/ج)	الحجم المخصص(م3/ج)	الملاحظات
الكرمة	90000	50000	تشغيلية
بوسفر	12480	50000	تشغيلية
عين الترك(الكثبان)	5500	3000	تشغيلية
شط الهلال	200.000	120.000	تشغيلية
محطة مستغانم	150.000	30.000	تشغيلية
محطة المقطع	500.000	250.000	
المجموع	**957980**	**458000**	

المصدر: ANAAT, Phase 1, op , cit, p.101

بالإضافة إلى المحطات السابقة الذكر؛ تم مؤخرا تدشين أكبر مصنع لتحلية مياه البحر في منطقة الرأس الأبيض–عين الكرمة؛ باعتباره أهم إنجاز استراتيجي لتعزيز الأمن المائي وضمان استدامة الموارد المائية؛ حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المشروع 300 ألف متر مكعب من المياه المحلاة يوميا؛ وهو بذلك سيساهم في توفير المياه الصالحة للشرب بمناطق الغرب الجزائري– أكثر من ست ولايات مجاورة؛

[1]http://www.mh.gov.dz

ومواجهة التحديات المائية خاصة في ظل التغيرات المناخية التي تؤدي سلبا على الموارد المائية التقليدية.[1]

أما بالنسبة للصرف الصحي وتسير النفايات الصلبة؛ فنجد أن معدل الاتصال بشبكة الصرف الحي أقل بكثير بمعدلات الإمدادات المائية السابقة؛ حيث يقتصر عملية الربط على مستوى الولاية بنسبة تقدر بـ 91.88%؛ أما في المناطق الريفية فتسجل عجزا وتأخرا ملحوظا بنسبة 67 %؛ وكنتيجة لذلك تم التوجه نحو تنفيذ برامج واستراتيجيات لتحسين شبكة الصرف الصحي؛ وخاصة في المراكز الحضرية الكبيرة والعمل على تزويدها بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي؛ على غرار محطة مجمع وهران؛ عين الترك.

أما فيما يخص تسيير النفايات(الصلبة أو السائلة)؛ فيمثل أكبر تحدي للولاية بحيث يتطلّب التزام السّلطات المحلّية بضرورة حماية البيئة عن طريق إتباع عمليات جمعها ومواقع تخزينها، ومرافق التخلّص منها..؛ حيث يحدد مخطط تسيير النفايات ثلاث مجمعات كبرى(المركز؛ الغرب؛ الشرق) ترتبط مع ثلاث مجموعات من البلديات للتحكم في إنتاج النفايات لسنة 2014 الذي يبلغ(64171) والمتوقع لآفاق 2025 الذي سيبلغ(845113).[2]

2. الطاقة (الكهرباء– الغاز):[3] تحليل شبكة الطاقة لولاية وهران مرتبط بالشّبكة الوطنية؛ حيث تمتلك الولاية 04 محطات للطاقة(وهران رافين بلون؛ بئر الجير؛ مرسى الحجاج؛ بطيوة؛ بطاقة إجمالية قدرها 1394 ميجاوات؛ منها ما يتم وضعها كمراكز ربط على مستوى الشبكة الوطنية التي تعمل على نقل الطاقة وتوزيعها.

كما نجد أنها تعبرها نوعين من الخطوط ذات قدرة عالية/ وعالية جدا(220.000 و110.000 كيلو فولت)؛ حيث سيتم تعزيزها بخط العفرون– حاسي عامر بقدرة 400 كيلو فولت؛ بشكل عام سيبلغ معدل اتصال إقليم الولاية بنسبة تتجاوز 98.81%؛ بحيث تستفيد جميع البلديات وخاصة المناطق الريفية من الكهرباء؛ باستثناء منطقة مسرغين التي عانت من العجز.

[1] الجمعية الوطنية الجزائرية للجغرافيا والتهيئة الإقليمية، التخطيط والاستشراف، اعتماد رقم 026/ 2023 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

[2] Phase 2, Schémas prospectifs d'aménagement et de développement durable, op,cit, p.161

[3] Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic,op ,cit, pp. 106-107

أما معدّلات الرّبط بالغاز في الولاية فبلغت نسبة 63.49% سنة 2013؛ حيث نجد أن هناك 04 بلديات من أصل 26 بلدية؛ لم يتم ربطها وتتمثل في كل منالعنصر؛ عين الكرمة؛ بوفاطيس؛ طفراوي؛ على عكس بلديات مجمع وهران والجهة الشرقية؛ والمناطق الحضرية الكبرى؛ التي سجّلت مستويات جيدة من الرضا؛ مع حرمان الأحياء الجديدة من ذلك؛ إلا أنه في السّنوات الأخيرة نجد أن نسبة التوصيل بالغاز بلغت نسبة 72.69%؛ عدد المنازل الموصولة بالغاز 772.280.[1]

وكذلك تم استفادت مجموعة من مناطق النشاطات أو الأقطاب الصناعية بتوسيع البنية التحتية للطاقة من أجل استقطاب الاستثمار وتحفيز النمو الصناعي الأمر الذي سينعكس على توفير فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية مثل المنطقة الصناعية طفراوي حيث تم ربطها بشبكة توتر متوسط طولها 4 كيلومترات، وبلغت نسبة ربط المنطقة الصناعية بطيوة 100 بالمائة بعد وضع أكثر من 16 كيلومتر من شبكات التوفر المتوسط، ومنطقة نشاطات واد تليلات بطول 5.05 كيلومتر من القنوات الغازية، وربط المنطقة الصناعية السانيا بشبكة غاز جديدة بطول 0.890 كيلومتر.[2]

3. الاتصالات: نلاحظ أن هناك تطورا منذ عام2003؛ في تحسين المؤسسات البريدية في وهران؛ حيث توفر على 124 مؤسسة(مؤسسة واحدة ل 7481 ساكنا)؛ والتي تبلغ حاليا حوالي 149 مؤسسة و68 موزع آلي. أما من ناحية التوزيع فتبقى الوحدة الساحلية الشرقية غير مجهزة بشكل كافي؛ وفي مجال الاتصالات؛ حيث يبلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت 320775؛ وعدد مشتركي الهاتف النقال 2423939؛ وفيما يخصّ الانترنت فتعدّ قطاعا استراتيجيا نتيجة التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها العولمة؛ التي تتطلّب اتصالات جديدة وخلق فضاءات للتبادلات في الولاية؛ حيث تحتوي هذه الأخيرة على عدد مشتركي الانترنت الثابت 263477.[3]

رابعا: الإمكانات الاقتصادية

1. التشغيل:[4] لقد ساهمت ولاية وهران كغيرها من الولايات منذ عام 2001؛ بوضع برامج خاصة بها فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي للبلاد؛ وذلك من أجل خلق وتعزيز فرص العمل ومكافحة الفقر؛ حيث اتبعت عدة آليات تنموية من بينها(..L'ANSEJ, CNAC, ANGEM)؛تهدف إلى تحسين مِؤشر البطالة؛ بحيث سجلت مديرية التشغيل عام 2013 معدلات مرتفعة في عدد العاملين بولاية

[1]https://interieur.gov.dz/Monographie/charte, op,cit
[2]https://www.elwatani.dz
[3]https://www.mpt.gov.dz
[4]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic,op ,cit, p. 113

وهران 810.678 عامل مقارنة بإحصاءات سنة 2008؛ بحيث مكن من خفض نسبة البطالة بشكل ملحوظ بنسبة 10.89%؛ أما البلديات في الجهة الجنوبية فتحصلت على معدلات مرتفعة من البطالة.؛ كما انخفضت البطالة حسب البلديات إلى غاية 2019 بنسبة 9.8%[1] .

2. النشاط الزراعي: لقد شهد القطاع الزراعي في الولاية إلى تصادم بين ثلاثة عوامل تمثلت في انهيار الشبكة التقليدية التي تربط بين القرى أو البلدات ومزارعها؛ والتوسع الحضري للتكتلات الحضرية على حساب المناطق الزراعية؛ مما استدعى إلى طرح آلية تطوير استخدام الأراضي من أجل الحفاظ على الزراعة وتطويرها؛ وذلك بالتفكير في إعادة نموذج التحضر وتوسيع البلدات والمدن؛ أي دراسة العلاقة بين التحضر والزراعة؛ وتحديد وإعادة تأهيل المناطق الزراعية والغابية مع الحفاظ على استخدامات الأراضي الزراعية لإقليم مدينة وهران وضواحي المراكز الحضرية الكبيرة؛ وذلك عن طريق أدوات التخطيط خاصة أداة التهيئة والتعمير للسلطات المحلية.

وما يمكن ملاحظته من خلال ذلك؛ بالرّغم من الطّبيعة الحضرية للولاية إلا أن القطاع الزّراعي يمتاز بأهمية بالغة كالقطاعات الأخرى؛ حيث سجّل من 2010 إلى 2013 نموا واضحا في المساحات المشغولة بالحبوب إذ انتقل من 50941 هكتار إلى 55420 هكتار سنة 2013؛ مقارنة بالمساحات المزروعة بالأشجار المثمرة؛ بالإضافة إلى العمل على زيادة المساحات المسقية بمقدار 5500 هكتار التي تشمل كل من الحدود الواقعة بين وادي تليلات والطفراوي؛ وحدود العنصر.[2]

3. الإمكانات الغابية: يشكل التراث الغابي أهمية بيئية تكمن في المحافظة على التنوع البيولوجي؛ وتوفير مناطق للصيد والاستكشاف؛ في حالة حمايته من أشكال التدهور والظواهر الطبيعية الصعبة؛ وبالنظر إلى المساحة الغابية للولاية نجد أنها تبلغ 41.259.663 هكتار، نسبة التجشير 22.48%؛ و14 غابة؛ كما نجد أنه تم الشروع في برنامج إعادة تأهيل هذا التراث من أجل حماية التربة والمياه الجوفية؛ أما فيما يتعلق بتوزيع الغطاء الغابي حسب بلديات الولاية فنجد أن جميعها تمتلك مساحة معينة؛ باستثناء بلدية حاسي مفسوخ.[3]

4. نشاط صيد الأسماك: تبقى إمكانيات هذا النشاط محدودة مقارنة بكميات الاستهلاك الكبيرة على مستوى ولاية وهران؛ حيث نجد أنه تتم ممارسة نشاط الصيد عبر ميناءين بحريين(وهران وأرزيو) لاستغلال يقدر ب29.500 طن من الأسماك؛ حيث قدر الإنتاج سنة 2013؛ بـ 5760.23 طن فقط؛

[1] https://interieur.gov.dz/Monographie/charte, op,cit
[2] Op, cit, pp. 116-126
[3] Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic,Ibid, p.127

لهذا نجد أن الولاية توجهت نحو تبني مشروع تربية الأحياء المائيةAquacole؛ والذي يطمح إلى إنتاج 5000 سمكة لعام 2007 بالمنطقة الساحلية؛ عبر إنشاء 08 مؤسسات(مشروع دلفين على مستوى البحر الأبيض المتوسط؛ مشروع سيبكومر–مرسى الحجاج؛ مشروع أكوامان–عين الفرانين–كريستل؛ مشروع زراعة البذور–كريستل؛ مشروع تورادا–كريستل).[1]

5. النشاط الصناعي[2]: لقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1999–2000؛ إلى تباطؤ النشاط الصناعي بشكل عام؛ وتوجه الاستثمار الخاص أكثر إلى المجالات الأكثر ربحية (التجارة؛ الاستيراد والتصدير؛ الخدمات؛ النقل؛ المنسوجات؛ الأغذية الزراعية...)؛ لكن رغم ذلك تم تصنيف ولاية وهران في المركز الثاني بعد الجزائر من خلال مؤشر الجاذبية؛ واستمرارها في التمتع بنسيج صناعي مناسب.

حيث نجد أنه في عام 2013؛ تم إنشاء ما يقارب 115 وحدة صناعية رئيسية؛ تنتمي منها 78 % موجهة نحو القطاع الخاص؛ أما الاستقطاب الصّناعي فتمحور حول وحدتين أو قطبين يهيمنان على جميع المناطق الصناعية(القطب المركزي: ويشمل على صناعات متنوعة انطلاقا من أنشطة الإنتاج إلى أنشطة التسويق والمستودعات(النسيج الصلب؛ البلاستيك؛ الكيماويات؛ الصناعات الغذائية؛ ووحدة البناء وغيرها)؛ القطب الشرقي: منطقة أرزيو وبطيوة متخصصة في الكيمياء والمحروقات)؛ وتعتبر هذه الأخيرة "المحرك الرئيسي للتنمية" في الولاية؛ حيث تعمل على تعزيز عدة نشاطات مثل تحويل المحروقات؛ التكرير؛ التصفية؛ حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 2640 هكتارا؛ وتضم 15 وحدة إنتاجية؛ و17 وحدة خدمية؛ وتوفر هذه الوحدات حجم العمالة بما يقارب 12000؛ بما في ذلك 30% في الوحدات الخدمية؛ ويبلغ متوسط العمالة في كل وحدة 375 وظيفة.

بالإضافة إلى ذلك تم ضم شبكة كاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التي اكتسبت منذ سنة 2001 ديناميكية وتطورا ملحوظا في ولاية وهران نتيجة توجهات الدولة الجديدة التي تعمل على تنشيط وتعزيز القطاع الصناعي؛ ودعم الفرص على مستوى الإقليم باعتبارها الوحدات المحلية التي يعول عليها في خدمة الاقتصاد المحلي؛ مع أهميتها الخاصة للوحدات الصناعية الكبرى؛ حيث بلغت حسب الدليل الإحصائي عام 2013 حوالي22.748 وحدة؛ كما صنف كل من قطاعي الخدمات والتجارة في المرتبة الأولى(61.8%).

[1]Ibid, p.130
[2]Ibid , pp.131-132

وشهدت الفترة الممتدة إلى غاية2019/12/31 تطورا في عدد المؤسسات حيث بلغ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 26796 مؤسسة؛ واكتساب قطاع التجارة أيضا المرتبة الأولى في التصنيف بنسبة 28.02%؛ ويليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 19.5%.[1]

ومن هنا يمكن تحديد توجهات الولاية نحو تعزيز نشاط التجارة كإستراتيجية لتقوية الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وبالتالي توسيع نطاق التنمية المحلية.

6. النشاط التجاري: لقد حدد النشاط التجاري في الولاية لسنة 2013؛ من خلال وضع هيكل يشمل80.177 مؤسسة ومصلحة من جميع الفئات والمتمثلة في كل من "الأشخاص الطبيعيين" التي تحصلت على نسبة مرتفعة بـ66.527 وحدة؛ حيث تم توزيعها بشكل متناسب على جميع السكان في أنحاء الولاية مقابل 17.20 وحدة لفئة الأشخاص الاعتباريين؛ حيث تتمركز هذه الفئة بشكل خاص في الوحدة المركزية؛ بحيث يستقطب مجمع وهران الحصة الأكبر من المشغلين ونسبة عالية(47.4%) من نشاط الخدمات والتجارة. وهذا ما يفسر تموقع أغلبية المنشآت في المجمع بنسبة 66.9%؛ وبالتالي هيمنة النسيج التجاري والخدمات على جميع الأنشطة التّجارية الأخرى بنسبة 38.3%. حيث يعمل عامل التّسلسل الهرمي وحجم المدن دورا مهما في تحليل توزيع الخدمات والتجارة؛ وموقع تمركزها وعدد الأسواق(التجارة بالجملة أو بالتجزئة) التي تتضمنها.[2]

7. النشاط السياحي: تندرج ولاية وهران ضمن قطب التّميز السيّاحي الشمال –الغربي(POTNO) الذي تبلغ مساحته 35.000 كيلومتر مكعب و6.000.000 نسمة باعتباره الوجهة والاختيار الأنسب على الخريطة السيّاحية وله دور فعّال في التّرقية والتّرويج للسياحة داخل وخارج البلاد.[3] وهذا وفق ما حدّده المخطّط التّوجيهي للتهيئة والتنمية السياحية SDAT؛ والذي يمثل جزء أو مكون من المخطط الوطني لآفاق 2030؛ كما يشكل خريطة لتسييح الولاية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.[4]

ونظرا لإمكانياتها الغنية والمتنوّعة التي تتمتّع بها نتيجة الموقع الاستراتيجي مقارنة بالمواقع الأخرى للولايات الغربية السّبعة؛ بالإضافة إلى المكوّنات الإقليمية المهمّة التي ساهمت أكثر في بناء وتطوير السياحة وإعطاء خصائص معينة مثل: الساحل والمعروف بكورنيش وهران المعترف به وطنيا؛ حيث

[1]ولاية وهران، أنظر الموقع الرسمي:https://www.wilayaoran.dz

[2]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic,op, cit,pp.136-137

[3]République Algérienne Démocratiqueet Populaire, Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement, Schéma Directeur d'Aménagement Touristiqueet du TourismeSDAT 2025, **Livre 3 Les sept pôles touristiques d'excellence (POT),** Janvier 2008, pp.59-60

[4]وزارة السياحة والصناعة التقليدية؛ أنظر الموقع الرسمي:https://www.mta.gov.dz

يواجه ازدواجية بين العمران والتنمية الاقتصادية والسياحية؛ التراث الطبيعي والتاريخي؛ مثل خلجان أرزيو ووهران التي مكنت من إنشاء أهم الموانئ الشواطئ؛ السواحل الصخرية مثل قمة سانتا كروز التي شهدت مؤخرا توسعات وإعادة تأهيل أكسبتها مكانة في جبل مردجاجو؛ إلا أنه نجد بعض المواقع الرومانية والتاريخية الواقعة في وسط مدينة وهران تواجهها مشاكل التوسّعات الحضرية؛ مما يتطلّب إعادة دراسة عمليات التّرميم وإعادة التّأهيل(الحماية؛ والتّجديد). بالإضافة إلى التّراث الثّقافي والأحداث الثقافية الكبرى على مستوى الإقليمي والوطني(المهرجانات، المعارض..) كلها فرص لتعزيز وحماية التنوع والتقاليد الثقافية والبنية التحتية الفندقية والإقامة حوالي 56% في مدينة وهران؛ ما يقارب 82 من الفنادق المصنفة.[1]

وبالرغم من أنها تحتوي على مواقع ومناطق سياحية متنوعة على جميع الإقليم؛ إلا أن منها ما هو مخصص ومميز أكثر لتطوير السياحة ذات المستوى الدولي مثل المشاريع المبرمجة للاستثمار في قرية مداغ السياحية التي تتموقع في بلدية عين الكرمة؛ والتي ترتقي لمعايير السياحة العالمية؛ وذلك بتنفيذ إحدى الديناميكيات الخمس التي يرتكز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030؛ وهي "تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة" والعمل وفق مخطط جودة السياحة(PQT) لترشيد الاستثمار وتثمين العروض السياحية الوطنية؛ وعلى غرار ذلك نجد أنه تم إدراج الولاية ضمن 14 ولاية ساحلية؛ شملتها عملية توزيع 166 منطقة توسع سياحي من إجمالي 225 سنة 2018؛ الأمر الذي يعزز من قدرتها التنافسية وجاذبيتها السياحية كقطب حضري سياحي بامتياز؛ ويمكن توضيح مناطق التوسع والمواقع السياحية ZET التي تتمتع بها؛ من خلال الجدول التالي:[2]

[1]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic,op, cit,pp.138-144

[2]المرجع نفسه

الجدول رقم (13): مناطق التوسع السياحي لولاية وهران ديسمبر 2021

الاسم	البلدية	المساحة	قدرة الاستيعاب	نوع السياحة
مداغ	عين الكرمة	180	2500	شاطئية
مداغ2	عين الكرمة	110	500	//
الرأس الأبيض	عين الكرمة	312	700	//
الأندلس	بوسفر العنصر	484	15000	//
رأس فالكون	عين الترك بوسفر	335	16000	//
عين فرانين	بئر الجير	87	500	//
كريشتل	قديل	110	1400	//
رأس كاربون	أرزيو	105	1600	//
مرسى الحجاج	مرسى الحجاج	410	40000	//

المصدر: الموقع الرسمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية؛ مرجع سابق

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمخطط تهيئة إقليم ولاية وهران

المطلب الأول: هندسة مشروع مخطط تهيئة إقليم الولاية–الكيفيات والأدوات

الفرع الأول: الجهات الفاعلة ودورها التشاركي في إعداد وتنفيذ المخطط الولائي

يعد مخطط تهيئة إقليم الولاية بمثابة أداة لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى إقليم الولاية؛[1]من خلال عمليات تقدير الإمكانات والمؤهلات وكذا الضغوط التي يواجهها في إطار وسطها الجغرافي مع تحديد موارده الطبيعية؛ بالإضافة إلى أنماط وأشكال استخدامات الأقاليم والتأثيرات الناجمة في إطار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ سواء في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية؛ التجهيزات المهيكلة؛ والأنظمة البيئة. مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف الرئيسي وهو تحقيق الانسجام بين المخططات والأدوات العمرانية(المجالية والحضرية)؛ والتي تم التعرض إليها بشكل من التفصيل (الفصل السابق)؛ في محتوى كل من قانوني تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة(01–20)؛ والمخطط الوطني(10–02)؛ والتي نستذكرها من خلال المخطّط المقترح أدناه بهدف إبراز الموقع المهم لمخطط تهيئة إقليم الولاية ضمن أدوات التهيئة والتنمية الإقليمية؛ والمتمثل في توسيطه كحلقة وصل بين المستويين الوطني والمحلي؛ بحيث يؤكد ما تم مناقشته في الفصول السابقة.

وعليه سنحاول التعرض للجهات المسؤولة عن عمليات إعداد وتنفيذ مشروع مخطط تهيئة إقليم الولاية على المستويات المحلية والوطنية؛ وإبراز ماهي أهم الإجراءات والكيفيات والمقاربات المعمول بها في إخراج هذا المشروع وتجسيده على أرض الواقع.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 13؛ 22 جمادى الأولى عام 1437 هـ؛ 2 مارس 2016 م؛ **مرسوم تنفيذي** رقم 16–83 مؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 01 مارس 2016؛ **يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية.**

الشكل رقم(08): الأدوات والمخططات المجالية والحضرية

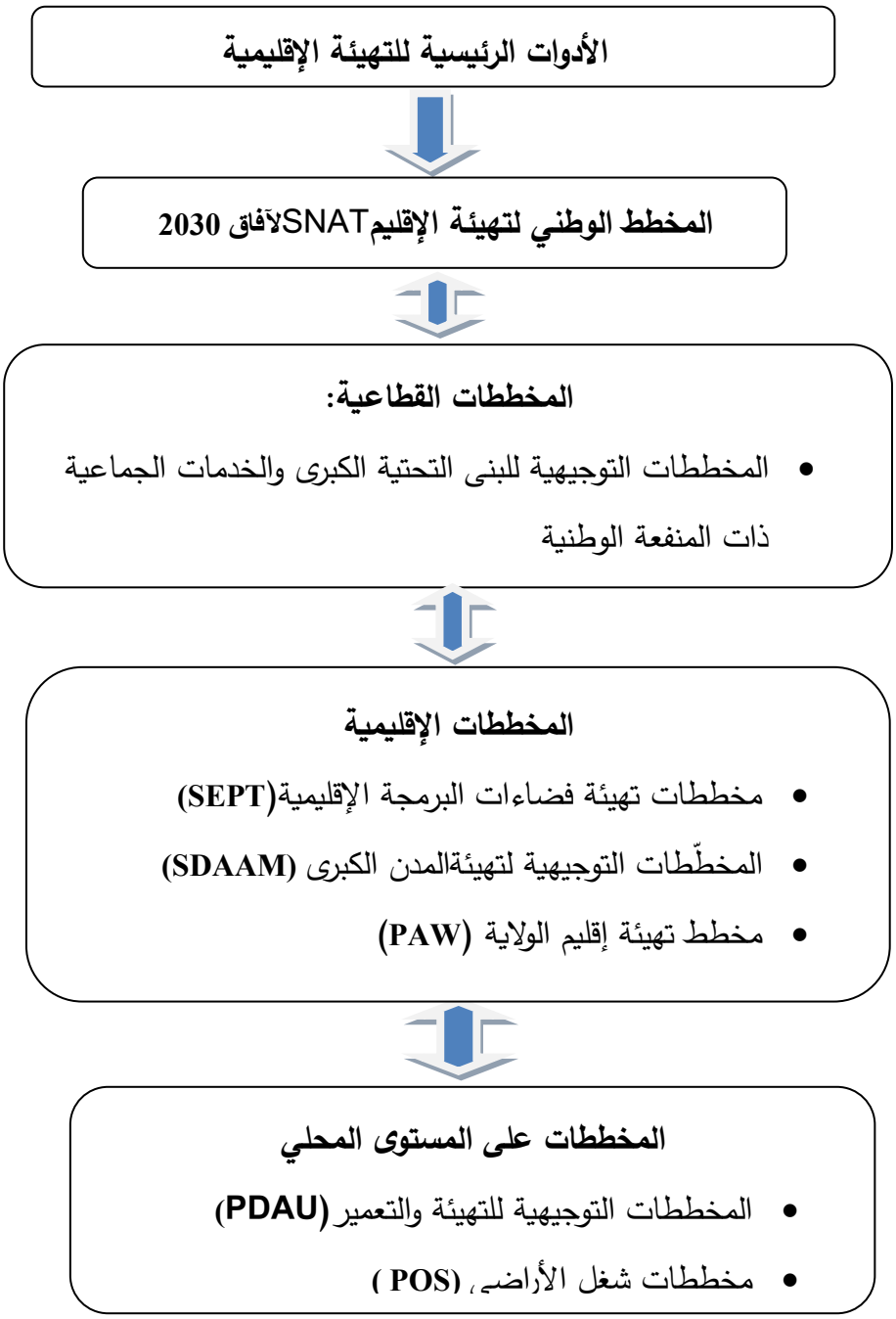

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الوثيقة الإستراتيجية للمخطط الوطني لآفاق 2030

أولا: الدور القيادي– لوالي الولاية – في إعداد مخطط التهيئة على المستوى المحلي

لقد منحت أحكام قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمرسوم التنفيذي رقم16–83[1] الدور القيادي والمبادرة للوالي بإعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية عن طريق التنظيم؛ باعتباره السلطة المختصة على

[1]المرسوم التنفيذي رقم 16–83 مؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 01 مارس 2016؛**مرجع سابق**، ص ص.6–7

مستوى الجماعة الإقليمية(الولاية)؛ وله الصفة القانونية التي تخوله بمزاولة ذلك؛ حيث يعمل في إطار ذلك على وضع بعض الإجراءات المهمة والمتمثلة في تحديد لجنة وتنصيبها من أجل القيام بعمليات المتابعة والإشراف على مشروع مخطط التهيئة؛ مع تعيين أحد أعضائها كرئيس لهذا المشروع.

حيث تكلف "اللجنة" كما وردت في صلب النص مهام مختلفة تتمثل في إعداد البنود المرجعية ودفتر الشروط الذي يتضمن جميع المسائل المتعلقة بالجوانب(المالية؛ التقنية؛ المترشح)؛ بالإضافة إلى تقديم دراسات التقارير المرتبطة بجميع مراحل إعداد المخطط الولائي؛ وإثرائها بشكل مناسب ومن تم فتح المجال للموافقة عليها.

وبعد إتمام المهام السابقة للجنة وأعضائها؛ والمتمثلين في كل من رئاسة الوالي أو ممثله؛ رئيس المجلس الشعبي الولائي(APW)؛ مديري المصالح غير الممركزة للدولة؛ رؤساء المجالس الشعبية البلدية(APC)؛ رؤساء الغرف المهنية والحرفية؛ رؤساء المنظمات المهنية؛ مع إمكانية الاستعانة بأشخاص أو هيئات تلعب دور فعال في أشغال اللجنة.

يتم بعد ذلك تعزيز دور "رئيس المشروع" في القيام بمهام متنوعة وجوهرية من بينها: الإعلان عن المناقصة؛ ومسؤولية تكليف "مكتب دراسات معتمد" قانونا يتمتّع بمؤهّلات خاصة في مجال تهيئة الإقليم، ويتمثل نشاط هذا الأخير المساهمة في إعداد أدوات المخططات التوجيهية مثل مخطّط تهيئة إقليم الولاية؛ و/أو دراسات لتهيئة الإقليم خاصة تلك المحددة في القانونين الرئيسيين للتهيئة سنة 2010/2001.[1] كما يقوم رئيس المشروع أيضا بالإجراءات المتعلقة بانعقاد اجتماعات وأشغال اللجنة وتولي أمانتها من خلال التحضير والتنسيق؛ التنشيط والحوصلة)، بهدف ضمان سيرها والرفع من جودة التقارير المرحلية.

ونلاحظ أنه رغم الدّور القيادي للوالي في عمليات المبادرة بالإعداد والإشراف على الإجراءات المتّبعة لتنفيذ مخطّط تهيئة إقليم الولاية كممثل الدولة على المستوى المحلي؛ إلا أن هذه العملية تتطلب توسيع أكبر لنطاق العملية وضمان فعاليتها باستحداث "خلايا فرعية معلوماتية" على مستوى البلديات والدوائر والمديريات؛ وذلك من أجل تفعيل دور "اللجنة" ونظامها الإعلامي الجغرافي الذي يسعى إلى تسهيل التّنفيذ الفّعال والدّقيق لمخطّط الولاية؛ بناء على معلومات صحيحة ومحدّدة بشكل يتيح تسهيل دورة المعلومات وفعالية مدخلات ومخرجات الدراسة.

[1] للمزيد من المعلومات حول الكيفيات القانونية "لمكتب الدراسات" راجع: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 20؛ 23 شعبان عام 1442 هـ؛ 17 مارس 2021؛ **المرسوم التنفيذي** رقم 21-93 مؤرخ في 25 رجب عام 1442 الموافق ل 09 مارس 2021؛ المتضمن شروط وكيفيات ممارسة نشاط مكاتب الدراسات لتهيئة الإقليم؛ ص.4

ثانيا: دور المصالح الوزارية في الإعداد والمصادقة على المستوى الوطني

يظهر دور كل من مصالح وزارة الجماعات المحلية والتّهيئة العمرانية ضمن الإطار التّشاركي لأشغال "اللّجنة"؛ وكذا في عملية المصادقة على مشروع مخطط تهيئة إقليم الولاية بعد الموافقة عليه من طرف المجلس الشّعبي الولائي؛ وبقرار مشترك بين الوزيرين المكلّفين بالجماعات المحلية وبالتهيئة العمرانية[1]؛ مع مراعاة أجال المدة الزمنية التي لا تتعدى ثلاثة(03) أشهر؛ انطلاقا من تحديد تاريخ إرساله من طرف الوالي. وبعد المصادقة عليه يخضع إلى إجراءات التقييم بشكل دوري؛ والتحيين كل خمس(05) سنوات.

كما تجدر الإشارة إلى الصّلاحيات المهمة لكل من وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ومصالحه المتعدّدة(المديرية العامة لتهيئة وجاذبية الإقليم؛ مديرية الحكامة المحلية؛ مديرية التّخطيط والاستشراف...)؛ التي تندرج في كل من مجالي التّنمية المحلية والتهيئة العمرانية؛ باعتباره المكلّف بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم واقتراحها وتنفيذها؛ مما يخوّله قانونا من المساهمة على مساعدة الجماعات الإقليمية في عملية إعداد مخططاتها التنموية؛ وأيضا العمل على تنشيط ومتابعة إعداد وتنفيذ أدوات التهيئة الإقليمية وضمان تقييمها ومراجعتها.[2]

الفرع الثاني: مضمون ومحتوى مخطط تهيئة إقليم الولاية-إعداد التقارير المرحلية

لقد حددت السلطات المختصة في عملية إعداد مشروع مخطط التهيئة على مجموعة من المراحل التي تتضمن بعض التقارير التوجيهية والاستشرافية؛ والتي تتوافق مع إستراتيجية المخطط الوطني ومخططاته التوجيهية المعمول بها؛ وكذا الأهداف القطاعية والجهوية للتنمية المحلية المستدامة؛ حيث نلاحظ أنها تعمل وفق نظام SWOT الذي يفسر نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للظاهرة محل الدراسة؛ وتتمثل هذه المراحل الرئيسية فيما يلي:

أ. مرحلة المعاينة والتشخيص الاستشرافي وإعداد السيناريوهات الاستشرافية للتهيئة؛

تتضمن تقرير يحدد المؤهلات والضغوط؛ الرهانات الإقليمية؛ الاجتماعية والاقتصادية(المدى المتوسط والبعيد)، وضع التوجيهات الموافقة لكل من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛ مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية(انتماء الولاية)؛ المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات ذات المنفعة الوطنية؛ المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل وأنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية.

---

[1] تجدر الإشارة بأنه تم دمج الوزارتين في وزارة واحدة "**وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**"

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77؛ 15 ربيع الثاني عام 1440 هـ 23 ديسمبر سنة 2018 م؛ مرسوم تنفيذي رقم 18-331 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1440 الموافق ل 22 ديسمبر سنة 2018؛ **يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**؛ المادة 13و16؛ ص.6

ب. مرحلة مخطط تهيئة إقليم الولاية؛ اقتراح سيناريو التهيئة المعتمد؛ برامج العمل الإقليمي ذات آفاق مختلفة (مواجهة الرهانات؛ تقييم ورصد الوسائل الاقتصادية والمالية).

ت. مرحلة لوحة القيادة لمتابعة تنفيذ مخطط تهيئة إقليم الولاية، تحديد مؤشرات متابعة تنفيذ المخطط.

وفيما يخص؛عملية إعداد التقارير فتكون مرافقة لجميع المراحل الثلاثة السابقة الذكر؛ حيث تحدد بشكل تدريجي من الخاص إلى العام وفق منهجية مدروسة ودقيقة قائمة على عدة مقاربات متقاطعة ومتكاملة بهدف تقديم صورة كاملة(حالية ومستقبلية) عن إقليم الولاية؛ من أجل إنجاز المشروع باحترافية يحاكي الواقع المحلي في إطار أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ البيئة). وفي الأخير يتم تقديم التقرير الملخص الذي يتضمن عرض نتائج التقارير وتحديد مستقبل الولاية، مع اقتراح إستراتيجية ومخطط عمل؛ ويمكن تحديد هذه العملية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(09): منهجية إعداد مشروع مخطط تهيئة إقليم الولاية(التقارير المرحلية)

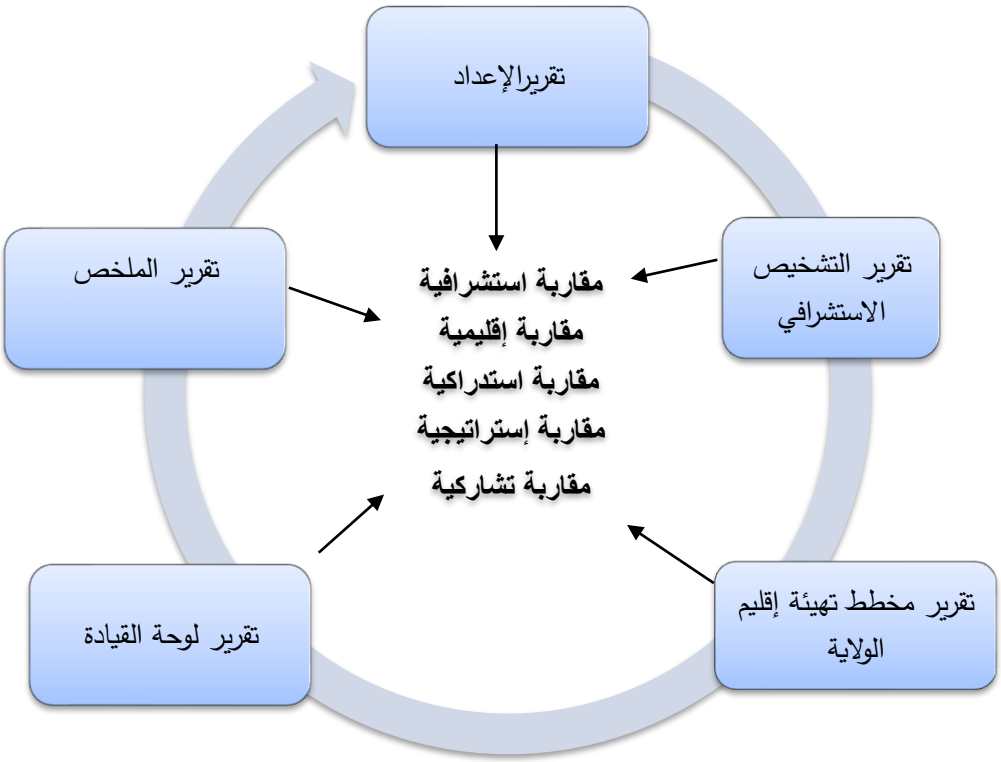

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما ورد في المرسوم التنفيذي المتعلق بكيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية؛ مرجع سابق؛ ص ص 6-7

المطلب الثاني: دراسة مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران–الواقع والطموحات–

لقد كلفت مديرية البيئة لولاية وهران "الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليمANAAT؛ بدراسة مخطط تهيئة إقليم ولاية وهرانPATW؛ وذلك وفق الشروط التنظيمية التي حدّدت في صلب قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة(20–01)؛[1] وذلك لما تتمتّع به هذه الوكالة من مهام ودور فعّال في تهيئة وتعزيز جاذبية الأقاليم المختلفة سواء الساحلية؛ المدن الكبرى؛ المناطق الحدودية والجنوبية والهضاب العليا؛ كأداة لدعم القرار التّنموي وكشريك مميّز للسّلطات المحلية والقطاعات الوزارية في تنفيذ سياسات وبرامج التّنمية الإقليمية؛ إدارة الموارد؛ تحسين البيئة المعيشية للسكان؛ إعداد وتقييم الدراسات المستقبلية وأدوات تهيئة الإقليم.[2]من خلال ابتكارها لعدة أدوات تساهم في صنع القرار نظرا لخبرتها ودراستها المعمقة بجميع أقاليم الولايات وتجمعات البلديات: من بينها لوحات القيادة والبنوك المعلوماتية للسلطات المحلية والهيئات اللامركزية التي امتدت إلى 40 ولاية من بينها الجزائر العاصمة والمدن الثلاثة الكبرى –وهران عنابة وقسنطينة – كفضاءات كبرى متوسطية يطمح ترقيتها إلى مصاف المدن المتوسطية الدولية بامتياز.[3]

كما عملت الوكالة منذ سنة 1986 بدراسات لتهيئة الإقليم لولاية وهران مثل:[4]

- المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران بطيوة وعين البيه سنة1991؛
- مخطط شغل الأراضي سنة 1997؛
- دراسات البنية الحضرية: المخطط التنظيمي للبنية الحضرية للشمال الغربي–أرزيو باعتبارها البلدة التي يتحكم فيها بالمحيط الأمني لمنطقة البتروكيماويات؛
- دراسات حول التحكم في النمو الحضريMCUسنة 1996
- مخطط تهيئة الإقليم للولايةPATW سنة 2013
- استخدام لوحات القيادة من طرف السلطات المحلية لولاية وهران سنة 1999؛ ودمجها في مخطط تهيئة الإقليم للولاية منذ سنة 2016.

---

[1]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic,op, cit,p.4

[2]لمزيد من المعلومات حول مهام ودور "الوكالة" راجع: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20؛ 25 ربيع الثاني عام 1432 هـ 30مارس سنة 2011م؛ مرسوم تنفيذي رقم 11–137 مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 28مارس سنة 2011؛ **يتضمن إنشاء الوكالة لتهيئة وجاذبية الأقاليم**؛ ص.8

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ **الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليمANAAT؛ دورها وإنجازاتها**؛ 2022؛ ص ص.19–1

[4]المرجع نفسه؛ المكان نفسه

وبناء على دراسات الوكالة السابقة الذّكر؛ سنحاول التفصيل في المراحل والتقارير المعتمدة لإعداد مشروع مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران في العناصر القادمة.

الفرع الأول: المرحلة الأولية للتقييم والتشخيص الإقليمي لولاية وهران سنة 2014

أولا: الإشكالية والمقاربة المنهجية في تقرير إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية

لقد حددت مدينة وهران في الأقسام السابقة؛ كمدينة كبرى إقليمية تهيمن بشكل كبير على الشمال الغربي للمناطق البرمجة الإقليمية؛ كونها تتمتع بوظائف عديدة مثل الوظائف الحضرية؛ الربط والإنتاجية ولها مكانة في المسائل المالية والصناعية؛ حيث أن نمو وتنمية هذه الأنشطة الخدمية والتجارية لها تأثيرات مستقبلية في تعزيز دور المتروبولية التي تطمح إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك؛ نجد أن "الإشكالية"[1] التي تمحورت حولها مدينة وهران لا ترتبط بحجم وظائفها ومهامها المتنوعة؛ وإنما حول مدى مستوى إستراتيجية التنمية المحلية التي يجب تكييفها مع إمكانيات كل إقليم؟

وقد تمّ تحديد فرص نجاح هذه الرؤية انطلاقا من الدّور المركزي الذي ستؤدّيه كل وحدة إقليمية في إطار إقليمها المحيطي(مدينة صغيرة أو قرية صغيرة)؛ بحيث تكون لها القدرة على توفير الخدمات الضرورية لخلق منطقة حضرية متوازنة. وهنا نتوجه نحو تأكيد أهمية نظريات التخطيط الإقليمي التي ناقشناها في الأقسام السابقة؛ والتي تتجلى في أهمية إقليم المدينة والدور الوظيفي الذي تلعبه التجمعات أو الوحدات الحضرية الإقليمية(النقاط المركزية) في تحسين الخدمات والأنشطة والرفع من مستويات التنمية المحلية والإقليمية.

لكن ما يثير الجدل حول إقليم(المناطق المحيطية أو الرّيفية) مدينة وهران هو أنه يتمتّع بتنمية محدودة وصعوبات مختلفة؛ وهذا ما قد أشرنا إليه فيما يخصّ إمكانات الولاية والعوائق التي تواجهها؛ بحيث ظهر مشكل جوهري تمثّل في"وجود تأثير وتكامل إقليمي ضعيف" في هذه المرحلة؛ بمعنى أن أقطاب النّمو الاقتصادية المتمركزة حول وهران؛ لا تؤدي الدّور الحقيقي للإشعاع التّنموي وتحقيق التكامل بين أقاليمها؛ كما أنه تمخّض عن الجاذبية الديمغرافية للولاية مدن على شكل تجمعات فوضوية وبعض البلدات الكبيرة المحيطة بوهران؛ وإنشاء كيانات هامشية جديدة وظهور ممرات حضرية تسببت في التجمعات الحضرية

[1]Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic,op, cit,pp.7-8

العشوائية؛ والزحف العمراني غير منظم على حساب الموارد الطبيعية. ورغم العمل على بناء العديد من المساكن والتجهيزات والبنية التحتية؛ إلا أنه تم تسجيل فشل في التقليل من التناقضات وتنشيط وتنمية جميع الأقاليم؛ مما أنتج تنمية حضرية غير متوازنة؛ لهذا تم التوجه نحو التعمق في مراجعة جميع القضايا المتعلقة بظاهرة التحضر بشكل كامل؛ مع تعزيز مجهودات السلطات المحلية في الاعتماد على عوامل جديدة تدعم "مفهوم المتروبولية" الذي يتعارض مع فكرة الانفصال أو عدم التكامل الإقليمي بين المناطق القريبة من مجمع وهران؛ ويتوافق مع الأقاليم الواسعة والمتصلة.

نلاحظ في نفس السياق أن هذا المشكل الإقليمي إذا لم يتم استدراكه؛ سيؤثر مستقبلا على "عملية التوزيع العادل لعوائد التنمية المحلية على جميع شرائح الإقليم"؛ وبالتالي توسيع دائرة عدم الإنصاف واللاعدالة المكانية؛ وهذا ما سيؤدي إلى أمرين محتملين: تهديد مكانتها الإقليمية في ظل فضاءات البرمجة شمال –غرب؛ والتقليل من حظوظ ترقيتها إلى المدينة المتروبولية المتوسطية.

ووفقا لذلك؛ نجد أن مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران يتميز بخصوصية معينة ألا وهي تطبيقه على فضاء شديد التحضر وديناميكية حضرية؛ مما يفرض تقديم دراسة للمخطط مبنية على تماسك برامج العمل والتوازن والعدالة الإقليمية والجودة المعمارية؛ والحفاظ على الموارد الطبيعية؛ من أجل عدم وضع فرص الموقع والمكانة الحضرية للمدينة عرضة للخطر.

وعلى إثر ذلك قد استند التّقرير الأولي في وضع "منهجية:[1]"لدراسة مشروع مخطّط تهيئة إقليم الولاية تتخذ الوثيقة الإستراتيجية للمخطّط الوطني للتهيئة الإقليم لآفاق 2030؛ كمرجع رئيسي للتوجهات الإستراتيجية للتّنمية المستدامة؛ لما تتضمّنه من الوثائق التّخطيطية التي تُوجّه العمل القطاعي للوزارات(المخطّطات التّوجيهية للبنى التّحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية)؛والعمل المكاني للسّلطات المحلية والمسؤولين المنتخبين(مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية؛ والمخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى)؛ والإحصاءات المختلفة التي تم مناقشتها سابقا؛ خاصة تلك المرتبطة بالدور والمكانة الإقليمية لوهران؛ النمو الديمغرافي والحضري؛ القطاعات المساهمة في التنمية؛ مستقبل الوظائف الجهوية(المينائية؛ الفلاحية؛ السياحية..).

وفي إطار تنفيذ متطلبات هذه الدراسة المنهجية؛ لجأت الولاية إلى بعض الإجراءات العملية التي تدمج مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المستمدة من الأبحاث التي أجريت داخل وخارج الجزائر والمتعلقة

[1]Ibid, pp.9-10

بقضايا تهيئة الإقليم؛ الاستدامة؛ العدالة الاجتماعية؛ الرصد؛ القدرة التنافسية؛ وذلك بهدف هندسة الإقليم وفق ما استخدم في المخطط الوطني. بالإضافة إلى الاعتماد على أهم المؤشرات التي يمكن أن تساهم في توفير عناصر التحليل اللازمة لفهم ديناميات التنمية؛ خاصة وأن هناك علاقة ترابطية وتكامل بين كل من التنمية المحلية والإقليمية والتهيئة؛ بحيث يؤدي هذا التكامل إلى تعزيز وتثمين الإمكانات الحقيقية للإقليم. ومن أهمها: تحديد عناصر التنمية السوسيو–اقتصادية؛ إجراء تقييم من حيث الفجوات والتأثيرات (المشاريع المخطط لها؛ المنجزة؛ قيد الانجاز)؛ توزيع عوامل التنمية بهدف اكتشاف الاختلالات المحتملة من الناحية المكانية والاقتصادية.

ثانيا: التوجهات والخيارات الإستراتيجية للتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة لولاية وهران

في ظل تحقيق أهداف مخطط تهيئة إقليم الولاية كأداة للجماعات المحلية في صياغة وتسلسل أدوات التهيئة المنصوص عليها في السياق التنظيمي الذي ظهر منذ سنة 2001؛ فانه يتعين عليه تحديدها كإطار مرجعي لضمان تجسيد المبادئ التوجيهية؛ التي يتم تنفيذها في إطار برامج العمل الإقليمية المعمول بها(المحددة في الفصل السابق).

أ. الأهداف المبرمجة لإقليم الولاية في إطار المبادئ التوجيهية الوطنية الأربعة(04):[1]

– **من أجل إقليم مستدام:** يمثل هذا المبدأ أهمية إستراتيجية في منطقة البرمجة الإقليمية شمال–غرب؛ وبالتالي في وهران؛ حيث يسعى للأخذ بعين الاعتبار هشاشة بعض البيئات وندرة بعض الموارد على مستوى الولاية، والصّراعات المحتملة حول عمليات الاستخدام؛ مع تركيز المنطقة على تنشيط الجبال وحماية وتعزيز الخط الساحلي؛ والتراث الطبيعي والزراعي والثقافي.

– **خلق ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي:** بما أن ولايات فضاءات البرمجة الإقليمية شمال–غرب تتمتع بإمكانيات تنموية كبيرة؛ فهي بذلك تواجه تطوير إستراتيجية إعادة التّوازن إلى إقليم الجزائر؛ وبحكم موقع وهران في قلب هذا الفضاء فهي معنية بشكل مباشر بهذه المشكلة؛ خاصة في مسألة التوجه نحو مرحلة المتربولية.

– **ضمان تنافسية وجاذبية الأقاليم:** وهنا يظهر دور الفضاءات في تعزيز علاقات التّكامل والقرب فيما بينها لإتاحة ظهور أقطاب التنمية والقدرة التنافسية؛ وهو يعد شرط ضروري للانفتاح الذي يمكن أن تقوده مدينة وهران؛ من خلال موقعها الاستراتيجي على المستوى الوطني والمتوسطي؛ والخدمات التي تقدمها على المستوى الإقليمي.

[1]Ibid, pp.11-13

- **تنفيذ الإنصاف الإقليمي:** وهو يقع بشكل أساسي ضمن اختصاص السّلطات المحلية من خلال إجراءاتها لتنظيم الاستثمارات العامة وتوزيعها؛ ويرتبط تنفيذها بعدة جوانب مثل تعزيز التراث المادي والإنساني؛ والأصول الإقليمية؛ وكذلك تحفيز الأنشطة الاقتصادية المستدامة في منطق إعادة "التركيب الإقليمي".

ب. المخططات التوجيهية الخاصة بولاية وهران– تنفيذ برنامج العمل الإقليمي رقم 18

لقد اهتمت ولاية وهران بشكل خاص ببرنامج العمل الإقليمي رقم 18؛ الذي يندرج في إطار تحقيق المبدأ التوجيهي "الإنصاف الإقليمي"؛ والذي يعالج مسألة "إعادة التجديد الحضري وسياسة المدينة"؛ حيث توجهت إلى تنفيذ مجموعة المخططات القطاعية؛ وتجسيدها على إقليم الولاية والتي استهدفت الخطط الرئيسية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية التي حددها المخطط الوطني لآفاق 2030؛ والمتمثلة فيما يلي:[1]

- **المخطط التوجيهي للمساحات الطبيعية والمناطق المحمية:** تتمتع الولاية بموارد وتراث استثنائي (الغابات؛ الكثبان الرملية؛ المناطق الجبلية؛ السواحل؛ المياه الجوفية؛ الأراضي الرطبة؛ السبخة..)؛ ولكن في نفس الوقت ينتج عن هذه الموارد جملة من الضغوطات التي تمارس على مستوى إقليمها؛ مما يضفي الشرعية على الحاجة إلى حمايتها من خلال العمل على إنشاء مناطق محمية في المناطق الرطبة والجبلية.

- **المخطط التوجيهي للمياه:** تعمل الولاية على تطوير برنامج كامل مرتبط بالمياه؛ وذلك انطلاقا من تسيير مواردها إلى غاية تصريفها. كما تتيح عمليات استخدام تحلية مياه البحر بتطوير الرّي إلى جانب السّدود والموارد الأخرى عبر نظام كامل من الأنابيب؛ سيحسن بشكل كبير إمكانية الوصول إلى المياه لجميع أقاليم الولاية. أمافي مجال إعادة تدوير مياه الصرف الصحي فتعمل الولاية على إنشاء مجموعة من محطات المعالجة والتقنية لفائدة المراكز الحضرية الكبرى.

- **المخطط التوجيهي للبنية التحتية؛** لقد تمثل البرنامج الخاص بالولاية في الإجراءات الرئيسة التالية:

  - حماية البنية التحتية للطرق من خلال صيانة وإعادة تأهيل الطرق وتعزيز الهياكل.
  - تطوير وتوسيع الشبكة من خلال البناء
  - تمديد طريق اختراقي من وهران إلى الميناء؛

[1]Ibid, pp.13-17

- الطريق الدوراني الساحلي الذي يهدف إلى ربط الساحل بأكمله من الشرق إلى الغرب؛ بحيث يساهم ذلك في: تجنب الازدحام المبكر للطريق السريع بين الشرق والغرب، ضمان سهولة تدفقات حركة المرور؛ ربط المنافذ المختلفة في عملية تجميع الموارد؛ الترويج للساحل الشمالي سياحيا؛ فتح المنطقة الريفية وتسهيل التجارة مع المدن الرئيسية في المنطقة؛ بناء الهياكل والأنفاق كجزء من تهيئة المراكز الحضرية الكبرى؛ تعزيز الوسائط المتعددة؛ الحفاظ على التراث والبيئة. كما يعد هذا المشروع منفذ استراتيجي تنموي للمدينة الذي يساهم في تجسيد أهداف المخطط الوطني لتطوير شبكة الطرق السيارة خاصة في المدن الكبرى بهدف التخفيف من الضغط المروري، وكذا منح سيولة أكبر لحركة الشاحنات التي ترتاد الميناء عبر الطريق القديم، حيث تم دخول المشروع حيز التنفيذ سنة 2024 بعد سنوات من التجميد في شطره الأول الممتد على مسافة 08 كلم.[1]

- **المخطط التوجيهي للنقل:** بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية للطرق؛ فقد استفادت الولاية من الجهود الكبيرة في مجال النقل الترامواي الذي يضم إثنان وثلاثون(32) محطة على مسافة 19 كلم لتسهيل تنقل السكان في مختلف المناطق الحضرية التي يعبرها[2]؛ مشروع المترو؛ محطة النقل المتعدد الوسائط؛ محطات الحافلات؛ السكك الحديدية؛ الميناء والمطار وغيرها).

- **المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية:** تعمل الولاية على تطوير منطقة مسقية كبيرة في سهل مليتا؛ وذلك باستخدام المياه المعاد تدويرها من محطة معالجة مياه الصرف الصحي لوهران.

- **المخطّط التّوجيهي لشبكات الطاقة:** الاستغلال الرشيد لموارد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة ومكافحة التلوث البيئي والاحتباس الحراري.

- **المخطّط التّوجيهي لخدمات الاتصالات والمعلومات والبني التحتية:** فقد عملت على تعزيز معدل انتشار الانترنت من جهة؛ وخدمات الربط.

- **المخطّط التّوجيهي للمؤسسات الجامعية وهياكل البحث:** العمل على أساس وضع إستراتيجية شاملة تهدف إلى تنظيم نظام التعليم العالي والبحث؛ بحيث يتكامل والنسيج المحلي وتحقيق التماسك الإقليمي على أساس شبكات العمل.

---

[1] http://www.mtp.gov.dz

[2] ميلود بخنون، عادل بلجبل، إمكانيات تحول مدينة وهران(الجزائر) إلى مدينة ذكية: الفرص والمعوقات،جويلية 2023

راجع: https://www.researchgate.net

- **المخطّط التّوجيهي للتّكوين:** يوجد في جميع أنحاء الولاية 21 منشأة تدريبية لتلبية احتياجات المتدرّبين، ويجب أن يتجه القطاع الاستراتيجي نحو التكوين بما يتماشى والاقتصاد الحضري؛ حيث نجد أنه تم فتح مركز تكوين في وادي تليلات لقطاعات جديدة مرتبطة بصناعة السيارات.

- **المخطّط الرّئيسي للصحة:** بناء وتهيئة المستشفيات المحلية(سيدي الشحمي والكرمة) يتناسب مع منطق تحقيق المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية في جميع الأقاليم.

- **المخطّط التّوجيهي للتنمية السياحية:** تحتوي الولاية على ثروات طبيعية متنوعة وإمكانات سياحية استثنائية، كما أنها تحتوي على تراث ثقافي وفني غني وسكان معروفون بكرم ضيافتهم وتقاليديهم وعاداتهم؛ ولكن رغم هذه الإمكانات؛ إلا أن الاستثمارات السياحية الحالية قيد التنفيذ أو في إطار المشاريع؛ باستثناء مشروع قرية مداغ Madagh السياحية الذي يوجه عدة مشاريع التي من شأنها زيادة القدرة الاستيعابية.

ومع ذلك؛ فان انجاز "مركز التميز السياحي في الشمال الغربي"pôle touristique d'excellence ؛ يعتمد على أشكال الاستثمار المصمّمة والمنفذة في إطار استراتيجية عالمية مسبقة. بالإضافة إلى التنسيق لتوجيه الاستثمارات وفق معايير التخصّص: السيّاحة الثّقافية؛ التجارية والحضرية وسياحة المؤتمرات على مستوى المدن الكبرى؛ السيّاحة الساحلية للمجموعات المتوسطة في المواقع التي يرتادها عادة السكان ذو الدخل المتوسط؛ السياحة البيئية حول التراث الطبيعي؛ السياحة للمجموعات الراقية؛ مثل "القرى السيّاحية" و"المجمعات المتكاملة" في مواقع مثل مداغ ط؛ السياحة المعدنية والصحية في المياه الحرارية والمواقع الجبلية وغيرها.

- **المخطّط التّوجيهي للسلع والخدمات والمرافق الثقافية الكبرى:** إنشاء قطب مسرغين pole de Misserghin؛ والمعروف حاليا بالقطب العمراني أحمد زبانة الذي تبلغ مساحته الإجمالية 1375 هكتارا، مع قدرة استيعابية تصل إلى 50.000 وحدة سكنية وعدد سكان متوقع يبلغ 250.000 نسمة، لكن لازال تعترضه العديد من النقائص المتمثلة في النقل؛ غياب المساحات الخضراء؛ مناطق الترفيه، الربط مع الطرق الرئيسية،التجهيزات التربوية ومشكلة النفايات الصلبة ومخلفات البناء؛ مما يتطلب تحيين لمخطط التهيئة للمدينة الذي يهدف إلى استيعاب أكثر من 99.000 وحدة سكنية وقرابة نصف مليون نسمة، وإقامة مراكز جديدة تجمع بين الثقافة والتراث التقليدي والابتكارات التكنولوجية.[1]

[1]http://eldjoumhouria.dz

- **المخطّط التّوجيهي للرياضة والمنشآت الرياضية الكبرى:** إنشاء الملعب الكبيروالمجمعات الرياضية المصغرة عبر المدن الرئيسية للولاية سيمكن من تحقيق الأهداف(الرياضة حق الجميع- تطوير مراكز رياضية).

- **المخطّط التّوجيهي للمناطق الصناعية والنشاطية:** وفي إطاره تعمل ولاية وهران على تطوير ومحاولة تنفيذ مشروع المنطقة الصناعية ببطيوة و وادي تليلات ؛ بعد تسوية قيود النظام على الأراضي.

ت. التّوجهات العامّة للولاية ضمن منطقة البرمجة الإقليمية شمال-غرب

كما سبق الذكر؛ نجد أن المخطط الوطني حدد مناطق البرمجة الإقليمية(09)؛ كآلية للتخطيط للتنمية المستدامة في إطار عدة قضايا ومحاور رئيسية تترجم واقع التنمية المحلية في كل منطقة؛ وتحدد التحديات المختلفة في تهيئة الأقاليم؛ والمتعلقة بعدة جوانب من أهمها:[1]

- **استدامة الموارد:** بما أن ولاية وهران تتوفر في منطقتها على أكبر تجمع للوظائف والأنشطة في بيئات طبيعية هشة؛ وذات منطقة حضرية-فرعية تهدد ديناميكيتها مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي. لهذا وجب البحث عن آليات لخلق التوازن والتماسك الاجتماعي وحماية الموارد الطبيعية لضمان تهيئة قائمة على أساس التضامن والإنصاف الإقليمي.

- **الانفتاح الإقليمي والدولي:** وهو يمثل قضية أساسية بالنسبة للمدينة الكبرى وهران وتوجهاتها المستقبلية والاستشرافية لجعلها عاصمة للإقليم؛ حيث أن تكييف السياسات القطاعية والتخطيطية مع متطلبات الاقتصاد الحضري الفعال؛ يتطلب الرفع من مستوى المدينة والأقاليم المتكونة منها وإنشاء مجموعات تنافسية محلية وتعزيز التبادلات مع العالم الخارجي. وكذلك الخدمات الاقتصادية العليا من بين سمات الانفتاح؛ حيث سيشهد أسلوب توزيعها عبر الإقليم على تكامل أكبر لمناطق النفوذ بشكل واسع ومباشر.

- **القدرة التنافسية الإقليمية:** تعد وهران في منطقة البرمجة الشمالية الغربية مسؤولة عن قياد التغييرات المتعلقة بكل ما يعزز من خلق الخدمات الحضرية الجيدة التي ستساهم في الارتقاء بالبنية التحتية؛ وإعادة تأهيل النسيج الحضري؛ ترقية النشاط الفلاحي؛ تكوين اقتصاد المعرفة.

- **التّكامل الإقليمي:** يتم هذا التصور بين المدينة وبقية أقاليم المنطقة بمكوناتها الساحلية والأحواض الداخلية والمجموعات الإقليمية الفرعية المختلفة للولاية نفسها؛ وعلى هذا النحو يأخذ التواصل بين البلديات بعدا خاصا نظرا لتداخل المصالح والقضايا.

[1]Ibid, pp. 19-20

وفي نفس السياق؛ يقدم المخطط الوطني ومخططات البرمجة الإقليمية بتوصيات أخرى تندرج ضمن تعزيز الانفتاح الخارجي والمتمثلة في هيكلة مدينة وهران عن طريق مجموعة من الأقطاب التّنافسية والتميّز (POC) ؛ أقطاب التّكنولوجيا؛ بما في ذلك انفتاح الجامعات على السوق الدولية من خلال تطوير القدرات في مجال الابتكار والبحث(منافذ التميز)،وإنتاج التخصّصات المبتكرة. كما يجب أن تعتمد هذه الأقطاب بالضرورة على إطار حضري جذاب وفعال، من خلال تشجيع السياسة العامة لإنشاء المرافق الحضرية الكبرى. ومن حيث الانجاز؛ سيؤدي ذلك إلى تعزيز القدرات البحثية الجامعية؛ والمستشفيات المتخصصة؛ والمناطق الصناعية؛ والمجمعات التجارية واللوجستية؛ والفعاليات الثقافية والتجارية الدولية.

ث. التوجهات الخاصة لتهيئة المناطق الكبرى لولاية وهران

يركز مشروع تهيئة المناطق الكبرى للولاية SDAAM؛ بشكل خاص على مراقبة عمليات التحضّر في المنطقة الحضرية لوهران التي تتكوّن من ثلاثة فضاءات؛الوسط: وهران كفضاء للقيادة والانتشار ؛ الشّرق: مستغانم منطقة المساندة الأولى؛ الغرب: عين تموشنت منطقة الربط؛ والحفاظ على الساحل والأراضي الزراعية المهددة بالعوامل الطبيعية والبشرية.

وفي إطار ذلك يهدف مخطط هذا المشروع على عدة أهداف وبرامج تنموية حضرية وسكنية كما هو موضح في الخريطة رقم(13):[1]

– إعادة هيكلة لمنطقة الحضرية حول ست بلديات مرتبطة ارتباط جيدا من خلال وسائل النقل الحديثة والفعالة.

– إقامة برامج حضرية محددة تدمج الأحياء السكنية تراعي المعايير الدولية؛ كمراكز التسوق ومرافق تقديم الطعام أو الترفيه والمرافق الثقافية التي تروج للهويات الجزائرية والمغاربية والإفريقية والمتوسطية ولها إمكانية استضافة الأحداث الثقافية الدولية الكبرى(المهرجانات والحفلات الموسيقية؛ المعارض وما إلى ذلك.)

– إمكانية الوصول البحري والجوي الجيد؛ بفضل تعزيز قدرات الموانئ والمطارات وقدرات المناولة والتخزين والتعبئة؛ وسلسلة الخدمات اللوجستية المتكاملة؛ والمعدات اللوجستية(الموانئ الجافة؛ منصات النقل والإمداد متعددة الوسائط) والتنوع والسيولة مع قدرة الربط مع المناطق النائية من أجل نقل البضائع (السكك الحديدية؛ والطرق؛) ومجموعة واسعة من الوجهات الدّولية.

– تعزيز وتنمية الوظائف الحضرية وتمكينها من دمج المكونات الرّئيسية لاقتصاد القرن الحادي والعشرين؛ وذلك بوجوب تحسين التوزيع بشكل جذري؛ وتجهيز الفضاءات عن طريق إعطاء الأولوية

[1] Ibid, pp.22-23

لبعض المشاريع المهمة: تخصيص الأنشطة التكنولوجيا ذات المستوى العالي والبحث والتطوير؛ إعادة التأهيل الحضري؛ إنشاء المركز الحضري الجديد(مرسلي)(Morsly)؛ تأهيل منطقة المزارعين، إنشاء ممر أخضر؛ حماية المناطق الزراعية؛ إحداث مجمع ترفيهي جهوي؛ تنفيذ المشاريع السياحية؛ توسيع امتداد الترامواي للوصول إلى مسافة 53 كلم من خلال إنشاء ثلاثة خطوط جديدة تمتد إلى جامعة بلقايد(شرق وهران) ومطار السانيا الدولي[1]؛ بناء نفقين؛ إحداث فضاءات لوجستية؛ برمجة البنية التحتية الداعمة؛ بناء ميناء ماكتاPort de la Macta؛ إنشاء شريط للأقطاب التكنولوجيا.

الخريطة رقم(13): المخطط التوجيهي لدراسة مشروع تهيئة الفضاءات الكبرى لولاية وهران

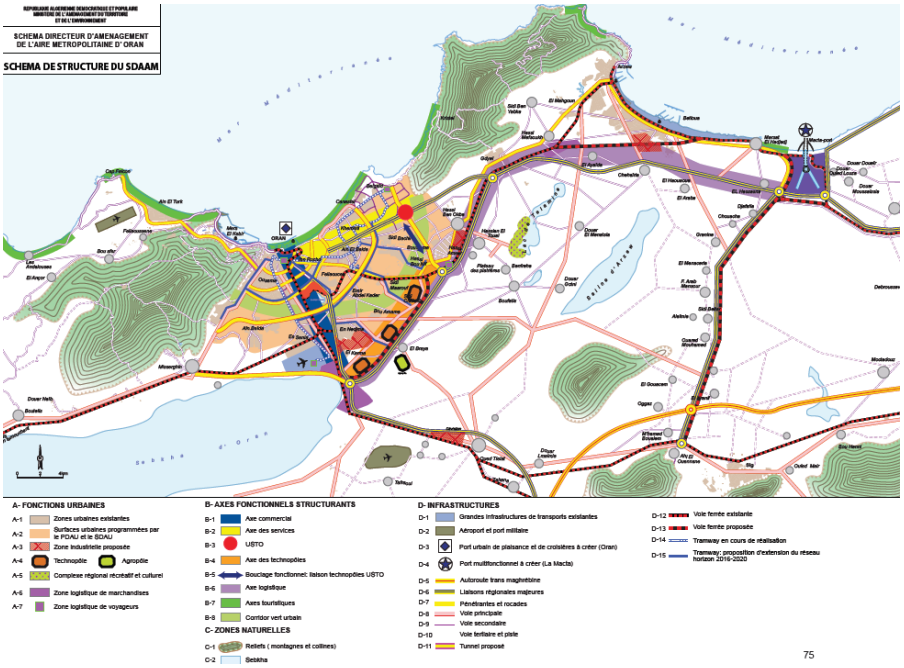

المصدر: ANAAT, Phase 1, op, cit, p.24

الفرع الثاني: النتائج الرئيسية المستخلصة– المؤشرات والتحديات

نتيجة عملية التقييم والتشخيص الإقليمي على مستوى ولاية وهران؛ والتي تمثلت في جرد وتجميع المعلومات الإقليمية حول إمكانياتها ومواردها المتنوعة؛ فنجد أنها قد اكتسبت مكانة وموقع إقليمي مناسب يتوافق والمشروع المهم "مدينة وهران المتوسطية" Oran Métropole méditerranéenne؛ الذي تم السعي في تحقيقه منذ عام 1998 من طرف الوكالة الوطنية؛ باستخدام المخططات وأدوات التهيئة الكلاسيكية والجديدة؛ بالإضافة إلى عمليات تحديث وعصرنة المدينة modernisation d'Oran؛ لضرورة مواكبة هذه الدينامكية والعمل على تقديم تصور عام يشترك فيه جميع الفاعلين وخاصة الأكاديميين والمختصين في

[1]https:// CAP dz

مراحل التفكير والتخطيط ومحاولة إيجاد سبل للحفاظ على الموروث التاريخي والحضاري الذي يميز هوية المدينة.[1]حيث يشكلان أكبر تحدي للتأهل والمطالبة بالدور الإقليمي المتوسطي؛ ولكن في نفس الوقت نجد أن الاتجاه الموازي نحو تحقيق هذا المسار وتأكيد فرص نجاحه يتطلب شروط وتحديات خاصة بذلك؛ ويمكن تحديدها كالتالي:[2]

أولا: الشّروط المتعلّقة بمعالم الفضاء الحضري

- العمل على دعم التحضّر النّوعي للفضاء الحضري من أجل تحقيق أداء أفضل لوظائفه القيادية والتّوزيعية؛ وفرض مكانته في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تعزيز التّنمية المستدامة بهدف التنظيم المتوازن والمتكامل للفضاء، وتزويده بمركز رئيسي لصنع القرار ومراكز ثانوية تكميلية؛ مع الحفاظ على موارده.
- تطوير الوظائف الحضرية للمدينة من خلال إتباع سياسة تهيئة إقليمية استباقية للقدرة على التحكّم في إعادة توزيع الثروة؛ أو خلق ظروف عادلة للتّنمية بين مختلف الأقاليم التي تشكل منطقة البرمجة الشمالية الغربية.

ثانيا: التحديات المتعلقة بتسيير وإدارة المدينة

- دور الجهات الفاعلة المحلية بالبناء التّدريجي للمشروع؛ تم العمل على اندماجها في شبكة التبادلات العالمية. بمعنى الانطلاق من العمل المحلي تم العالمي.
- العمل التشاركي بين جميع الشركاء والمجتمع المدني والنخب المحلية.
- قياس فرص الارتقاء بوهران إلى رتبة "المدينة المتوسطية"؛ من خلال معرفة العوائق والعراقيل التنموية مقارنة بالمدن المتوسطية الأخرى. حيث تظهر تجارب هذه المدن؛ أن حل التناقضات والاختلالات المتعلقة بالتنمية؛ تعتمد بشكل كبير على موقف الجهات الفاعلة المحلية وقدرتها على التواصل لإدارة وتسيير أقاليمها وإعدادها لتحديات التنافسية والجاذبية.
- توسيع مجال التدخل وتجاوز الحدود الإدارية؛ ودعم الشبكة الحضرية لمعالجة مشكلة تسيير وإدارة المدينة.

[1]الصفحة الرسمية مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية وهران، راجع الرابط:
https:// www.facebook.com/directiondurbanisme.oran

[2]Ibid, p.25

– إعادة النظر في العلاقة الترابطية بين المدينة وأقاليمها الريفية؛ التي لا تزال تعتبر مناطق بسيطة لإعادة الانتشار الحضري السكني؛ بالرغم من مواردها التنموية الكبيرة.(تأكيد الدور الوظيفي للمدينة مع الإقليم)؛ وهذا ما يتنافى مع مبدأ التنمية المستدامة الذي يتعارض مع مفهوم الازدواجية الحضرية – الريفية). ويتوافق مع دعم "الروابط الحضرية الريفية التي تعتبر أساس تحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة.[1]

– العمل على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الحضرية؛ وتعزيز الحفاظ على التراث وتحسين المستوى المعيشي من أجل تحقيق التنمية النوعية ودعم صورة المدينة.

– إبراز المدينة لمكانتها وموقعها باعتبارها "كقاطرة للتنمية الإقليمية"، على جميع المستويات الوطنية– الإقليمية والمحلية؛ وذلك في إطار إستراتيجية حضرية ملائمة لدفع عملية المتربولية وكذا الاستفادة من نتائجها. (أهمية العلاقة الترابطية بين المستويات)لأن مدينة وهران لازالت في منتصف المسار لتحقيق هذا التحدي؛ وذلك لتمتعها بنقائص فيما يتعلق بتوفير معيار التوسّع والمكانة الاقتصادية الدولية وضمان الاتصالات مع الشّبكات العالمية.

ثالثا: التحديّات المرتبطة بتجاوز المشاكل الإقليمية الرئيسية

وكما سبق الذكر؛ فإن وهران تواجهها العديد من المشاكل المختلفة؛ وهناك من تعد إحدى العوائق التي يجب استدراكها من أجل تحقيق التوازن والإنصاف الإقليمي؛ الذي على أساسه تحدد توجهاتها المستقبلية. ومن أهمها ما يلي:[2]

– التغلب على المشاكل الناجمة عن التنمية والتوسعات الحضرية غير متوازنة.

– تناقض الواقع المحلي مع إستراتيجية مشروع الصورة الحقيقية للمدينة(صورة حضرية جديدة ونمو اقتصادي إقليمي) نتيجة مشكل الترقيعات greffes؛ بمعنى أن التجزئة المكانية الاجتماعية للإقليم وعدم تكامل المدينة مع محيطها الريفي الذي يعتبر كبيئة مادية للمشاكل الاجتماعية؛ وشعور المجتمع بالاستبعاد من المدينة.

– فقدان الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المتواضع لفرص السكن في وسط المدينة.

– تخصيص العمليات العقارية خاصة للعملاء الأثرياء؛ مما يؤثر على التنوع الحضري الاجتماعي.

[1]الروابط الحضرية الريفية: المبادئ الأساسية–إطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة؛ لمزيد من المعلومات أنظر: www.unhabitat.org

[2]Ibid, pp.180-181

– استحواذ أصحاب المصلحة على الأراضي الزراعية؛ مما ينعكس على صعوبة التحكم في التماسك الحضري.

– التحكّم في التحضّر وتجنب الزّحف العمراني العشوائي؛ من خلال تعزيز الاستقطاب ومراكز جديدة واستيعاب جميع الأنشطة والخدمات المحلية للسكان في الإقليم؛ خاصة في المناطق الريفية التي لازالت تعاني من نقص في جميع الأنشطة.

المطلب الثالث: الدّراسة الاستشرافية لبرامج العمل الإقليمية والسيناريوهات المعتمدة

لقد تمّت هذه الدراسة كمرحلة ثانية بعد التقرير الأول الذي ناقش عمليات التقييم والتّشخيص والمشاكل والقضايا المتعلّقة بإقليم الولاية؛ حيث نجد أن ذلك ساهم كثيرا في الكشف عن العديد من الاحتمالات المستقبلية لولاية وهران؛ كما تعدّ بمثابة خطوة رئيسية تتيح لجميع المعنيين بتهيئة وهندسة الإقليم؛ على صياغة السيناريوهات والمخططات الاستشرافية التي ستمكن من الاستجابة للمشاكل الإقليمية التي تواجهها وهران.[1]

الفرع الأول: مرحلة اعتماد السيناريوهات الاستشرافية للتهيئة والتنمية المستدامة سنة 2015

تهدف السيناريوهات المعتمدة على مستوى الولاية؛ بإتاحة المجال أمام معرفة التطورات المتوقعة التي سيشهدها الإقليم؛ وكيفية الحفاظ على البنية الحضرية والشبكة الريفية بشكل عملي؛ وذلك بهدف التخفيف من تفاقم حدة الاختلالات التي ستؤدي مستقبلا إلى إحداث التمزقات والانقسامات الإقليمية؛ كما ستشكل عائقا أمام تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز جاذبية المدينة الحضرية على مستوى الفضاء المتوسطي؛ والتشكيك في مفهوم التضامن الإقليمي والإنصاف.

كما نجد أن هذه المرحلة تميزت باعتماد عملية الاستشراف كإستراتيجية للتهيئة والتنمية الإقليمية بعيدة المدى لدراسة المستقبل الإقليميla prospective territoriale للولاية لآفاق2033؛ في مختلف مكوناته المكانية(مناطق التهيئة الإقليمية)؛ وأيضا كأداة لصنع القرار مخصصة لأصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام و/أو الخاص(المسؤولين التنفيذيين في الولاية؛ المسؤولين المنتخبين؛ الجمعيات المهنية المسؤولين عن الحوكمة الإقليمية وذلك من أجل:[2]

[1]Phase 2, Schémas prospectifs d'aménagement et de développement durable, op,cit, pp.8-9
[2]Ibid, pp.59-60

- تحديد مجموعة الأنشطة الأساسية للاقتصاد المحلي(لدمج ولاية وهران في اقتصاد المنطقة الغربية)؛ والمناطق الجغرافية ذات الإمكانات الاقتصادية الهائلة؛ والموارد الطبيعية الضرورية لتطوير الأنشطة(الزراعية؛ الصناعة؛ التجارة؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الحرف؛ السياحة..).
- تحديد الموقع الاقتصادي للإقليم؛ واختيار السيناريوهات التي تهدف إلى محاربة زيادة حدة الفوارق الإقليمية السكانية والأنشطة؛ الهشاشة الإقليمية لبعض الفضاءات بسبب انخفاض جاذبيتها أو عدم كفاية مواردها (الأرض؛ الماء..) و/أو التجهيزات؛ المجالات الاقتصادية التي لا تحمل قيمة مضافة عالية.

أولا: المبادئ والاحتمالات المرجحة في بناء المشروع التنموي الإقليمي المتوازن

لقد أفرزت نتائج التّشخيص وتحليلاته على بعض القضايا الإقليمية الملحّة التي نتجت عن الاختلالات في استخدامات وشغل الفضاءات؛ وعدم التّوازن بين العالم الرّيفي والنسيج الحضري والبنية الحضرية؛ وفي توزيع الخدمات والمرافق؛ الأمر الذي أدى إلى تعزيز "الفوارق المحلية"؛ وظهور هذه المشاكل كإحدى التحديات التي ستعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية على مستوى الولاية؛ لهذا نجد أنه تم التوجه إلى الاستناد إلى عدة مبادئ وأهداف إستراتيجية تعالج ذلك وتتمحور حول ما يلي:[1]

- جعل وهران فضاء متربولي وقوة مركزية دافعة لتنمية فضاءات البرمجة الإقليمية شمال–غرب؛
- معالجة الاختلالات الإقليمية؛
- تعزيز دورها ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسط؛

ولتحقيق هذه الأهداف لجأت الولاية في مجال التهيئة الإقليمية:[2]إلى الاستناد على القضايا القطاعية والإقليمية الناجمة عن التشخيص ورصد أهداف وتوقعات أصحاب المصلحة المحليين. بمعنى أخر نجد أن الولاية رسمت اتجاه محدد ينطلق من معالجة المشاكل الإقليمية من خلال الأدوات التوجيهية على المستوى القطاعي والإقليمي والمحلي والتراجع قليلا عن التوجهات والأدوات العالية المستوى التي تفوق قدرتها الحالية وأولوياتها المتبعة في تحقيق التوازن الإقليمي.

بالإضافة إلى العمل وفق مقاربات التنمية الجديدة؛ المقترحة في المخطط الوطني؛ خاصة بالرجوع إلى هذا الإقليم الغني الذي سيعيش فيه أكثر من 2.5000 نسمة؛ مع مكوناته ومعوقاته الإقليمية؛ وبالنظر

[1]Ibid, p.89
[2]Ibid, p.90

أيضا إلى السياق الإقليمي والمتوسطي؛ الذي يتطلب بناء رؤية استشرافية لتهيئة وتنمية الولاية لآفاق 2033.

كما تم اقتراح دمج ثلاث خيارات أو مبادئ رئيسية؛ لتمكين الولاية من تبني مشروع تنموي إقليمي ناجح؛ وتجلت في كل من تحقيق النمو الاقتصادي والسكني المستدام؛ تعزيز التضامن الإقليمي والاجتماعي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لسياسة التخطيط الإقليمي للبلاد والمنطقة؛ ضمان الجودة البيئية التي تعد عاملا من عوامل التنمية ومحددا رئيسيا لتحسين نوعية الحياة؛ مع مراعاة العوامل الداخلية والخارجية في توجيه هذه الخيارات؛ باعتبار إقليم الولاية "فضاء مفتوح"؛ مما يجعلها مجالا لمختلف الفواعل.

وبناء على ذلك تم التوجه نحو تطوير مخطط تهيئة إقليم الولاية من خلال نهج متكامل للتهيئة الإقليمية والحضرية؛ بحيث يعيد الدور المركزي لمدينة وهران في الهيكلة الجديدة للإقليم الحضري (السيناريو الأول)؛ وتحقيق التوازن الإقليمي(السيناريو الثاني).

ولكن في نفس السياق؛ نجد أن هناك تناقض بين السيناريوهين حيث تسعى الولاية إلى تحقيق هدفين متعاكسين؛ فالأول يحاول تعزيز مكانة مدينة وهران من خلال التّركيز على "مجمع وهران" في جميع البرامج القطاعية والإقليمية؛ وهذا ما لاحظناه في توزيع البرامج التنموية السابقة؛ وفي الاتجاه الأخر نجد التوجه نحو إحلال التوازن بين الأقاليم في ظل استحواذ المجمع على جميع المميزات والإمكانات التنموية؟

ولذلك سنحاول الكشف عن أهم المبررات لاعتماد هذين السيناريوهين ودورهما في تطوير المشروع التنموي.

ثانيا: شدة الاستقطاب الإقليمي لتعزيز الوظائف الحضرية– السيناريو الأول–[1]

وهو جزء من رؤية تعتبر مجمع وهران(بلديات وهران؛ بئر الجير؛ السانيا؛ سيدي الشحمي؛ الكرمة) هو "قلب المشروع الحضري"cœur du projet de métropolisation"لفضاء البرمجة الشمالي الغربي؛ بحيث يجب أن يشمل على بلديات أكثر أهمية لديناميكية المجمع وهي (المسرغين؛ المرسى الكبير؛ حاسي بونيف)؛ أما المناطق الأخرى فسوف تتطور حسب قدرتها على النفوذ المحلي.

[1] Ibid, pp.91-92

لكن رغم أن هذه الوحدة المركزية التي تمثل قلب النظام المحلي والإقليمي؛ إلا أنها غير منظمة وتفتقر للقدرة على المنافسة لكي تعادل مكانة العاصمة؛ وذلك راجع لعدة أسباب من بينها المشاكل والعوائق التي لا زالت تحتاج إلى حلول؛ وعدم ارتقاء الأسس الاقتصادية والتجهيزات لمستوى الأداء المطلوب. بالإضافة إلى عجز مستوى الحوكمة في الوحدة المركزية التي تمتد على أقاليم عديدة من البلديات إلا أنها لا تخضع لإدارة مشتركة؛ حتى ولو يظهر الدور الحاسم للولاية في برمجة الخيارات؛ إلا أنه من الضّروري تحديد حدود الوحدة المركزية؛ ووضعها في إطارها المادي والوظيفي المناسب من أجل توقع التغييرات المؤسسية المحتملة في تسيير وإدارة المدن الكبرى(المجتمعات الحضرية).

وعلى إثر ذلك؛ تم اقتراح تنظيم إقليم الولاية إلى مجموعة الوحدات الوظيفية؛ والحفاظ على توزيع المشاريع المستقبلية المخططة؛ مع تعزيز مشاريع الوحدة المركزية. أنظر الخريطة رقم(14)؛ واعتبار البلديات السابقة كمحيط للحكم ومجال للوظائف بحيث يتم تنظيمها حول أربعة(04) أقطاب:

- جنوب شرق بلقايد: مخصص للأنشطة الصناعية والزراعة شبه الحضرية؛
- جنوب الكرمة: تواجد بنيات تحتية لوجستية للتكنولوجيا والتخزين.
- الغرب: سيكون هذا القطب سكنيا بشكل أساسي حول القطب الحضري الجديد مسرغين– عين البيضاء.
- القطب المركزي: وهو إقليم مجمع وهران في حدودها الحالية؛ حيث بعد تجديدها وتحديثها ستشكل منطقة حضرية مركزية ذات وظائف حضرية؛ كما سيتم دعمه من طرف وادي تليلات .

كما ستضم الوحدات والأقاليم الأخرى ما يلي:

- الوحدة الشرقية: وستضم جميع المدن المحيطة بالمنطقة الصناعية أرزيو؛ بحيث ستكون منطقة الشهايرية قطب الترويج.
- الوحدة الغربية: وستعمل على تطوير الزراعة والسياحة والتنوع البيولوجي؛ وستكون كل من مدينتي الكرمة وبوتليليس أقطاب الترسيخ الرئيسية.

أما الأقاليم الأخرى للولاية؛ فستحتفظ بطابعها الفلاحي مع تنمية وادي تليلات حول منطقة نشاطها ومحيطها السقوي؛ ومدينة بوفاطيس للحد من نمو ممر الحاسي؛ وقديل كمركز تجاري ثاني لوهران.

ومن خلال ذلك؛ يمكن القول إن هذا السيناريو يتضمن العديد من المزايا؛ بحيث يمكن للوحدة المركزية من صياغة الإجراءات المناسبة لمواجهة جميع الضغوطات في الحالات الطارئة؛ ودعم قدرتها على

الاحتفاظ بسكانها وتلبية احتياجاتها المستقبلية. وكذلك العمل على تعزيز نفوذها الإقليمي وتحقيق وفورات كبيرة؛ دون تجاهل فعالية الوحدات الأخرى؛ باعتبارها عوامل تنموية مهمة تساهم في استقرار التدفقات وتوازن البنية الحضرية.

الخريطة رقم (14): شدة الاستقطاب الإقليمي لتعزيز الوظائف الحضرية

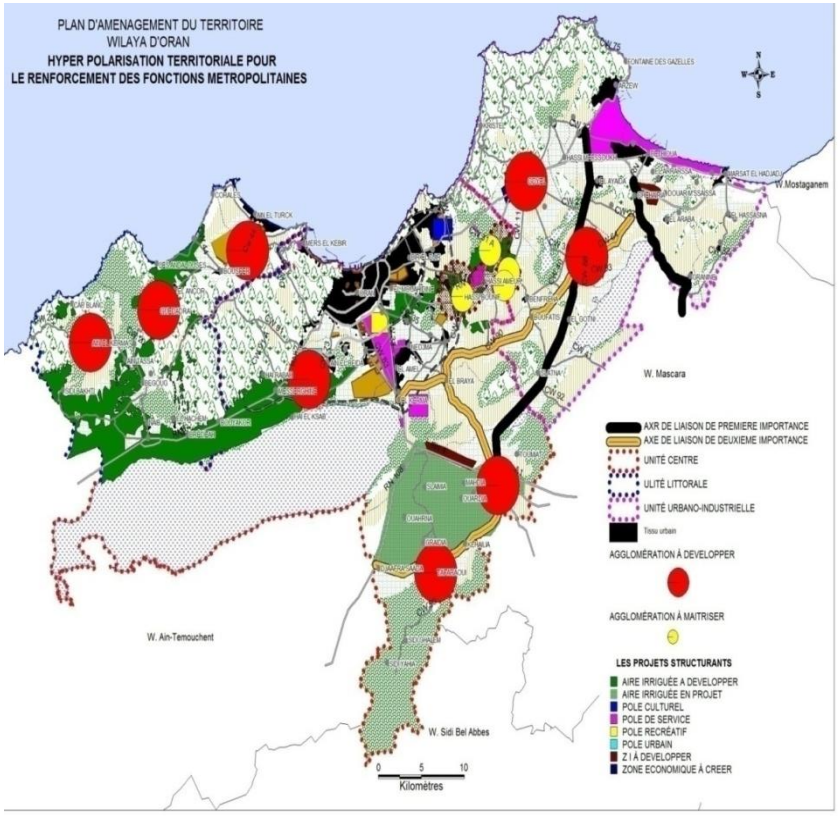

المصدر: ANAAT , phase 2, op , cit, p.93

ثالثا: نحو هيكلة متوازنة للإقليم– السيناريو الثاني–[1]

يوصي هذا السيناريو في إطار التوافق مع الهيكلة الحالية لإقليم الولاية؛ بالتنمية الحضرية المتوازنة والمراكز المتعددة؛ المدعومة بمشاريع مستقبلية بهدف تحقيق تنظيم إقليمي يركز على تطوير إمكانات كل وحدة حول مشروع أو أكثر ومدينة للترويج لها. حيث سيكون هذا الاتجاه بمثابة تصحيح لمنطق التحضر الحالي الذي أدى إلى إنشاء ممرات سكنية غير مجهزة وبدون أسس اقتصادية، مما أدى إلى اختلال توازن جميع الإقليم؛ وتطور مجمع وهران على حساب بقية أقاليم الولاية؛ بدلا من تنظيم كل وعاء سكني حول مناطق حضرية صغيرة ذات وظائف معينة.

[1]Ibid, pp.94-95

لهذا تحتاج وهران إلى إعادة النظر في توزيع عوامل التنمية من خلال منح كل إقليم إمكانيات معينة من أجل تحقيقه للتنمية الداخلية المتكاملة. بالإضافة إلى إعادة عملية التوزيع السكاني؛ خاصة في الأحياء الهشة التي يصعب إعادة إعمارها؛ بحيث تكون هذه العملية أكثر ملائمة على مستوى المناطق الأقل كثافة؛ بشرط أن تكون الأقطاب السكنية الجديدة سهل الوصول إليها ومجهزة بمستوى عالي من المعدات ووسائل الراحة وذات بيئة معيشية جذابة(عمل؛ سكن لائق..).

كما تضمن بعض البرامج العمل الإقليمية؛ والمتمثلة في إعادة تنظيم البنية التحتية من خلال(ازدواجية الطريق الوطني رقم 13؛ إنشاء طريق دائري جنوبي؛ توسيع محطة وادي تليلات مع توسيع الترامواي...)؛ ومحاولة تعزيز المراكز الحضرية الجديدة وتنمية قطاعات اقتصادية جديدة. حيث يتم تحديد على مستوى كل وحدة الإجراءات المستهدفة لترقية الأقاليم(أنظر الخريطة التالية)

الخريطة رقم (15): نحو هيكلة متوازنة للإقليم

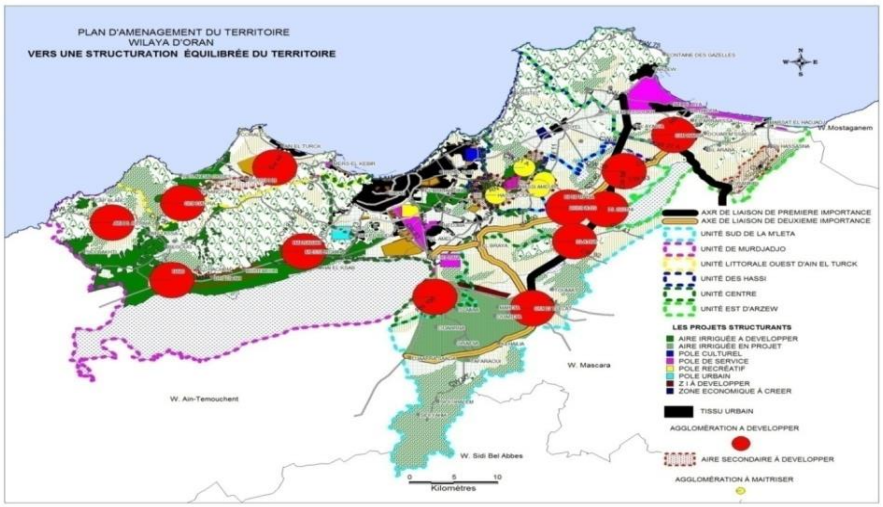

المصدر: ANAAT, Phase 2, op, cit, p.96

المطلب الرابع: التوجهات الإستراتيجية لتهيئة وبرمجة مناطق التنمية

تهدف هذه المرحلة إلى وضع خطة للتهيئة لآفاق عشرين(20) سنة؛ بحيث تكون مبرمجة حسب وحدات التهيئة؛ وذلك بعرض القضايا والأولويات والإجراءات التي سيتم تنفيذها؛ خاصة فيما يتعلق بمختلف القطاعات والديناميات التي تؤثر على التنظيم الإقليمي للولاية؛ ووضع عملياتها الداخلية في منظورها الصحيح؛ دون التركيز الحصري على التطورات العالمية؛ والاهتمام أكثر ببيئتها المباشرة (الديناميكيات الخارجية؛ العلاقات الأقاليمية؛ المدينة المتربولية في طور التشكل؛).

فالغرض من برامج العمل المحددة على مستوى مناطق التنمية والبلديات المشتركة(بلدية واحدة أو أكثر)؛ لا يكمن فقط في تحقيق التماسك والتضامن في المناطق المعنية؛ وإنما ستمثل إطار مرجعي للسلطات المحلية في إنشاء وتنفيذ خطط التنمية البلدية.[1]

الفرع الأول: منطقة التنمية الحضرية – وهران: العاصمة المحتملة للبحر الأبيض المتوسط

أولا: المتطلبات والأهداف الإستراتيجية

في ظل الطموحات المتعلقة بتحويل مدينة وهران إلى إحدى المدن المتروبولية على مستوى البحر الأبيض المتوسط؛ نجد أنها تحتاج العديد من العوامل القاعدية الداعمة لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية؛ والتي يمكن تحديدها من خلال العناصر التالية:[2]

– زيادة حظوظها في الحصول على الدعم من الجهات الوطنية؛ لدورها الفعال في تطوير الاقتصاد الجزائري وتنمية المنطقة الغربية؛ خاصة في إطار تداعيات العولمة وانتقال الاقتصاديات إلى منطق المنافسة الدولية.

– جعل توقعات المناطق المراد برمجتها في تفعيل عملية التنمية مقترنة بالتوقعات المقترحة على المستوى المحلي بهدف جعلها أكثر إنصافا.

– التركيز على ثلاثة مبادئ رئيسية تراعي أبعاد التنمية المستدامة: الخطة الاقتصادية؛ والتي تركز على سياق المنافسة والجاذبية؛ بحيث لا يمكن للمدينة المتربولية أن تفوز بالمنافسة الاقتصادية؛ وأن تستقطب الأنشطة والاستثمارات؛ إن لم تكن ذات جاذبية.

والخطة الاجتماعية؛ والتي تسعى إلى تنفيذ إستراتيجية تحدد مستوى التنمية البشرية المطلوب(تلبية احتياجات السكان وجودة الخدمات الحضرية والبيئة المعيشية؛ صورة المدينة؛ لابد من إحداث نقلة نوعية وكمية على المستوى الاقتصادي للاستجابة للتحديات الاجتماعية؛ مع مراعاة معايير ومتطلبات البيئية؛ التي لها أثر مباشر على نوعية حياة الفئات الاجتماعية.

– تحديد المكونات والمقومات الرئيسية والمهمة للولاية(نقاط القوة)؛ واستدراك المشاكل والعوائق العجز (نقاط الضعف).

[1]République Algérienne Démocratique et populaire, Wilaya d'Oran, Direction de l'environnement, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya d'Oran, **Phase 3, Plan d'Aménagement Intégré par Aire de Planification**, Mai 2016, p.5

[2]Ibid, pp.89-90

- تعزيز الدور الوظيفي للولاية؛ وذلك من خلال الأهداف متوسطة وطويلة المدى:

- مجمع وهران مدينة كبرى؛ حيث يوفر البيئة المناسبة للعيش الجيد والعمل اللائق؛ الرفع من مستويات الدخل للساكنة الذي سيبلغ عددهم في المستقبل حوالي 1.2 مليون نسمة؛ بالإضافة إلى ترقية التعليم (خريجي جامعات التعليم العالي)؛ تحسين ظروف السكن للجميع.

- مدينة أكثر نشاطا؛ ذات نسيج صناعي فعال؛ أنشطة التكنولوجية فائقة المستوى؛ تطوير الخدمات المالية والتجارية؛ حيث لازالت تحافظ على تطوير وظائفها التجارية بشكل خاص داخليا ودوليا.

- مدينة المعرفة والثقافة والابتكار والتبادلات؛ ذات التأثير على المستوى الدولي؛ من خلال تطوير مدارسها العليا وجامعاتها في الهندسة ودعمها لتصدر مراكز مهمة في معاملات التأثير والتصنيف العالمية؛ وإقامة الفعاليات الدولية في مراكز المعارض والمؤتمرات.

ثانيا: برامج العمل الإقليمية المقترحة

لقد تم تحديد بعض البرامج التنموية ذات الأولوية لفتح المجال أمام تحقيق الرؤية المستقبلية للمدينة؛ والتي استهدفت البرامج التالية:[1]

- هيكل الطريق كثيف نسبيا ومتشابك بشكل جيد؛ لكن رغم ذلك يتطلب انجاز ازدواجية الطرق الولائية لإنجاز اتصال رئيسي بين الشرق والغرب؛

- إعادة تأهيل تراث المدينة؛

- زيادة المساحات الخضراء بمنطقة وهران: معالجة أطراف السبخة Sebkha؛ كفضاء ترفيهي ووقائي للمطار؛ تخصيص الأراضي غير مستخدمة ضمن النسيج الحضري إلى مساحة خضراء؛ تهيئة جبل الأسود وكريستل؛ زراعة محيط محوري الدوران؛ وإنجاز الممر الأخضر المخطط له من قبل المخطط التوجيهيSDAM؛ والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU؛ إنشاء قطب بيئي جديد حول دايات مرسليDayat Morsley؛

- تعزيز الوظائف الحضرية الجديدة للمدينة؛ بما أن المدينة المتربولية؛ هي عبارة عن عملية مكانية تتمثل في وضع ترتيبات جديدة لتنظيم الفضاء الإنتاجي؛ وإضفاء الشرعية على فكرة الفضاء المتربولي المنظم الذي لا يقتصر على التجاور البسيط للمدينة المركزية والضواحي السكنية؛ فإن ذلك غير جاهز لتطبيقه على حالة وهران التي لازالت في بداية هذه العملية؛ فحقيقة الانتشار لا تزال ضعيفة؛ لهذا يجب

[1]Ibid, p.90-91

الاهتمام بهذه الوظائف الحضرية: بناء مركز تجاري مهم في عمارات الطاليان في الصديقية à Talien Seddikia؛(حديقة للترفيه حاليا تستقطب العديد من السياح)؛ مجمع سكني في مكان الحي الشعبي لكلار la Calere قرب ميناء وهران؛ مدينا على مستوى القطب الحضري الجديد؛ مركز أرشيف ومدينة العلوم قرب بلقايد.

الفرع الثاني: منطقة التنمية أرزيو– بطيوة Arzew-Bethioua[1]: الصناعية– الحضرية

أصبحت تتميز هذه المنطقة باستقطاب معظم التكتلات الحديثة؛ خاصة فترة إنجاز المنطقة الصناعية حيث تركزت على أهم الوحدات الصناعية الإستراتيجية في البلاد؛ بالإضافة إلى تمتعها بعدة مقومات من بينها مينائها المتخصص والمتصل بالدول الأجنبية والذي يربطها بعدة مدن في العالم؛ تركز العمالة والأنشطة؛ كما تقاس أهميتها بعدد سكانها وعمالها؛ ومينائها الصناعي للغاز.

وقد تطورت منطقة بطيوة بفضل الديناميكيات الصناعية خاصة بعد إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة التي تقدر مساحتها 592 هكتار مما يجعلها مؤهلة لاحتضان المشاريع الاستثمارية الجديدة[2]، وتوسيع ميناء مرسى الحجاج؛ ومعظم التكتلات الأخرى على مستوى الهضبة(عين البيه؛ الشهيرية؛ حاسي مفسوخ؛ موغون..) والتي تتركز حول مجمع أرزيو– بطيوة؛ كمواقع سكنية تستمر في جذب كبير للسكان. كما تم مؤخرا ربط منطقة بطيوة بالشبكة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية على مستوى محطة حاسي مفسوح، حيث سيسمح هذا الخط الجديد بنقل المواد المنجمية من مناجم غار جبيلات جنوبا إلى وهران، يحتوي على عدة منشآت فنية و14 منشأة هيدروليكية مما سيساهم في دفع عجلة التنمية للمنطقة والمناطق المجاورة وإضفاء حركية اقتصادية تستقطب العديد من المستثمرين وفتح مجال أكبر لفرص العمل.[3]

وفي هذا السيّاق؛ نجد أن الأهداف التي يسعى مخطط تهيئة إقليم الولاية بلوغها من خلال إستراتيجية التهيئة والتنمية المعتمدة؛ لا تدعو للتّشكيك في البنية الحالية للمنطقة؛ وإنما محاولة إعادة تنظيم استخداماتها؛ مع مراعاة المخاطر التكنولوجية الناجمة عن التركيز الصناعي؛ وإيلاء الاهتمام الخاص بالتكتلات الصغيرة على الممرات(الجفافلة؛ المناستيا؛ الشهايرية..)؛ التي تحتوي على احتياطات كبيرة من الأراضي الحضرية.

[1] Ibid, pp.93-94
[2] https://www.industrie.gov.dz
[3] http://www.mtp.gov.dz

وأيضا نظرا للمكونات الطبيعية والمادية المحدودة وغير متجانسة لهذه المنطقة؛ وتميز كل عناصرها بطابع فردي وخاص مثل: سبخة أرزيو؛ والمقطع؛ جبال أرزيو؛ السهل والشواطئ؛ حيث يتطلب ذلك التمييز بين ثلاث مجموعات ذات وظائف متنوعة: الحافة الساحلية الذي يشغله مجمع الغاز والمناطق الرئيسية(أرزيو بطيوة ومرسى الحجاج)؛ الهضبة الوسطى التي تشغلها مناطق الأنشطة الجديدة على طول الطريق الوطني السريع RN11؛ المناطق الوسيطة الطرفية المخصصة للأراضي الزراعية.

وعلى إثر ذلك؛ سيتم تنظيم المنطقة وفق إستراتيجية تتوافق مع المجموعات الثلاثة السابقة الذكر؛ بتكثيف الربط والاتصال فيما بينها من خلال تطوير البنية التحتية للطرق البلدية المؤدية إلى الطرق الوطنيةRN 11-RN13)؛ حيث ستؤدي هذه العملية على تطوير التنمية الصناعية–الزراعية حول ممرين حضريين وفق تسلسل هرمي؛ أحدهما مرتبط بالنشاط الصناعي وأخر بالنشاط الزراعي؛ وتنظيم إطار للمستوطنات البشرية من خلال العمل بمبدأ "المركز–المحيط" centre-périphérie.

ويمكن توضيح أهم الإجراءات العملية المقترحة:(أنظر الخريطة رقم16)

- الحاجة إلى حماية المناطق الزّراعية الرّيفية؛ من خلال التحكّم في البناءات غير مرتبطة بالنشاط الزراعي في المناطق النائية لأرزيو–بطيوة؛
- الحد من مخاطر الزحف العمراني نتيجة استخدامات الأراضي العشوائية؛
- حماية وتنمية منطقة المقطع وأحواض سبخة أرزيو؛
- حماية المناطق الغابية؛
- تنفيذ وانجاز المناطق الصناعية لمرسى الحجاج.

الخريطة رقم (16): تهيئة منطقةأرزيو – بطيوة

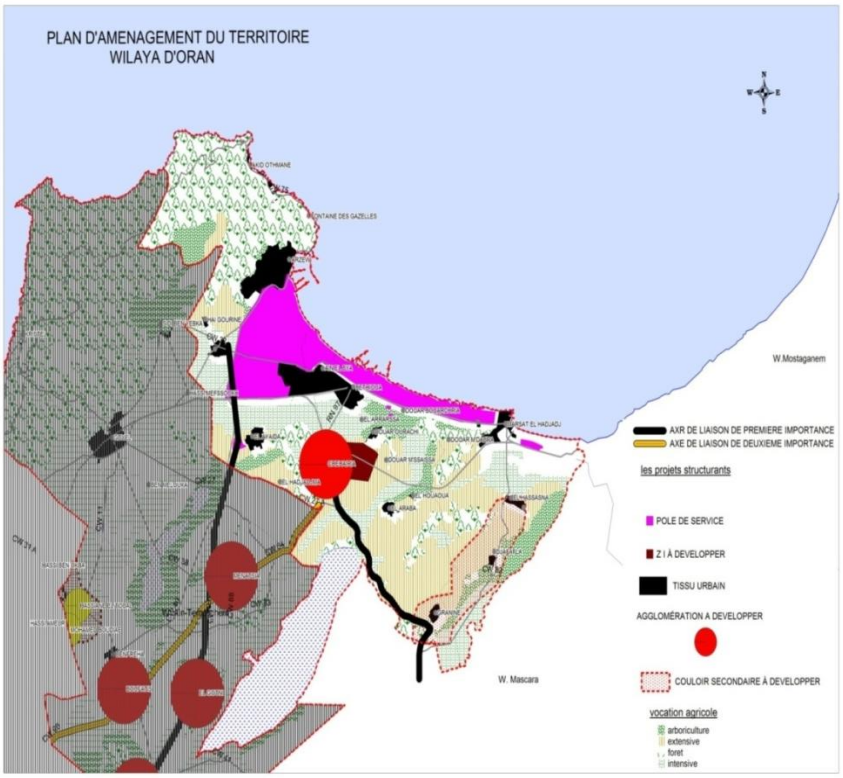

المصدر: ANAAT, Phase 2, op, cit, p.94

الفرع الثالث: منطقة التنمية عين الترك[1] Ain El Turck: قطب للتنافسية السياحية

تمتد هذه المنطقة على خط يزيد عن 20 كيلومترا من مجمع الأندلس السياحي إلى غاية شاطئ سان روك شرقا؛ وتبقى منطقة المرسى الكبير همزة وصل بين وهران ومنطقة عين الترك؛ تتميز بطابعها السياحي؛ نظرا لشواطئها السياحية المتنوعة؛ كما تشتهر مناطقها النائية بأراضيها الخصبة(السهل الأندلسي) وفواكها الحمضية وغاباتها.

مؤخرا شهدت هذه المنطقة تحضرا قويا؛ غالبا ما كان فوضويا على حساب الموارد الطبيعية الهشة (الساحل؛ الشاطئ؛ الكثبان الرملية..)؛ مما أدى إلى تدهور المراكز المحيطة بعين الترك من رأس فالكون إلى شاطئ سان روك. ولطابعها الساحلي نجد أنها تحولت إلى مركز كبير للاستثمارات السياحية حيث

[1]Ibid, p.96-97

أصبحت تغطي جميع مناطق نفوذها وتأثيرها الإقليمي.؛ ولهذه الأسباب تم التوجه نحو إيجاد سبل لتهيئتها وإعادة هيكلتها؛ خاصة فيما يتعلق بمشكل التوسع الحضري المفرط حيث لوحظ بأن إطار المستوطنات البشرية على مستوى هذه المنطقة متماسك ولا يتطلب المزيد من التوسع الحضري أو مواقع جديدة نتيجة مساحة فضائها الصغير نسبيا.

أما مسألة ازدواجية الوظائف السياحية والفلاحية في منطقة التّخطيط؛ فهي تعمل على تعزيز الحفاظ على الموارد المرتبطة بها؛ ومن المرجح أن يلبي تطوير الري في السهل الأندلسي العديد من الاحتياجات للساكنة المحلية والسياح من المنتجات والفواكه الطازجة؛ كما يوفر البحر في حد ذاته موارد قيمة للصيادين وأصحاب الفنادق؛ وفي ظل هذا الضغط والتكثيف العالي الذي سيلحق الضرر بمكوناتها الرئيسية؛ تم التوجه نحو وضع هيكل مستقبلي للسيطرة الكاملة وحتى حظر البناء داخل محيط الخط الساحلي؛ وتوجيه التحضر نحو العنصر وجدارة.

وتتمثل إجراءات العمل المقترحة فيما يلي:(أنظر الخريطة رقم17)

- تعزيز القدرة على الاستقبال السياحي(توسيع مجمع الأندلس؛ والنزل الغابوية؛ التزلج على الماء..)؛
- إحداث حديقة للزراعة المائية بعين الترك؛ ومتحف بحري بالقرب من الأندلس؛
- تمديد الخط البحري نحو أرزيو وبوزجار Arzew et Bouzedjar
- إنشاء معهد للبحوث في مجال الغابات والزراعة؛
- افتتاح خط إلى جزر الحبيباس iles Habibas

الخريطة رقم (17): تهيئة منطقة –عين الترك–

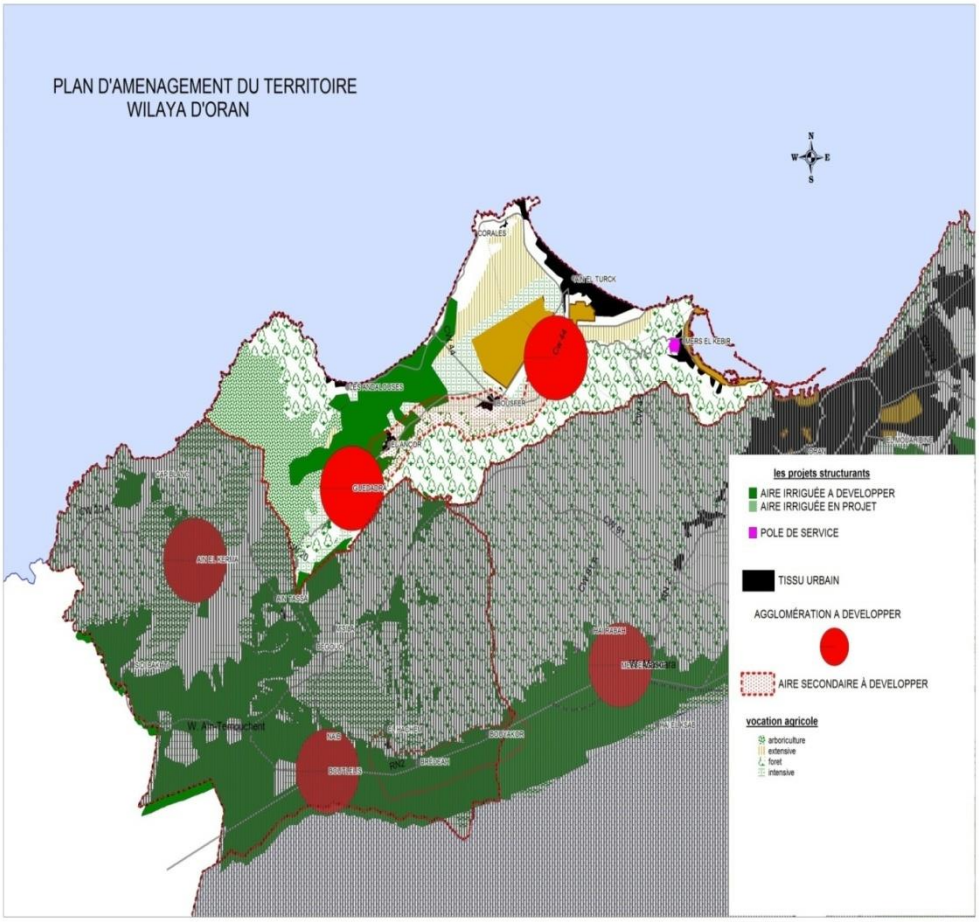

المصدر: ANAAT, Phase 2, op, cit, p.98

الفرع الرابع: منطقة التنمية قديل– وادي تليلات Gdyel- Oued Tlélat[1] – الزراعة شبه الحضرية.

في ظل الاهتمام المتجدّد للدّولة بإنعاش القطاع الزراعي في إطار إستراتيجية عالمية تدمج التّنمية الزّراعية والتّنمية الرّيفية؛ حيث أتاحت للعالم القروي مجموعة من أدوات التدخل والتّمويل؛ بهدف تنمية هذا القطاع الحيوي من منظور يضمن الأمن الغذائي للبلاد؛ وكأداة لتحقيق مكانة للصادرات الزراعية؛ وكل ذلك يطرح إشكاليات جديدة تتمحور حول تنمية الزراعة من خلال عمليات التحديث والإنتاجية وجودة المنتجات؛ وخلق فرص العمل والاستدامة.

[1]Ibid, p.99

وبناء على ذلك نجد أن الفضاء الريفي لولاية وهران؛ قد شهد تحولا في استخداماته الفلاحية وتعديل المظهر الريفي؛ من خلال عدم الاقتصار على النشاط الزراعي فقط؛ وإنما استقطاب عدة أنشطة جديدة ومتنوعة(سكنية؛ صناعية؛ تخزين..).

ومن أهمّ التحديّات التي واجهتها الولاية؛ بحكم مساحاتها الزّراعية المحدودة؛ التوجّه نحو اتجاهين: محاولة الحفاظ على الأراضي ذات القيمة الجيدة؛ ومواجهة التوسّع الحضري السريع والالتزام بمسار الزراعة الشبه الحضرية[1]؛ نظرا لانتشار عدد من المدن في جميع أنحائها؛ حيث تحتفظ منطقة التخطيط وادي تليلات– قديل بأفضل الإمكانات الزراعية في الولاية؛ بحيث لم تنتج أي أضرار عن عملية التحضر مقارنة بالأضرار التي شهدتها كل من(سهل سيدي الشحمي؛ السانيا؛ بئر الجير؛ حاسي بونيف).

كما تشكل كل من وادي تليلات وقديل؛ وبوفاطيس شبكة من المدن تتمتع كل منها بموارد زراعية هائلة وتدعمها تكتلات صغيرة لا تزال ذات طبيعة ريفية؛ الأمر الذي ساهم في التوجه أكثر نحو الاستمرار في تكثيف التوسع الحضري على مستوى هذه المدن الثلاثة وتجهيزها؛ وتعزيز فرص التنمية في المناطق السقوية طفراوي– وادي تليلات؛ وتكثيف الفلاحة والثروة الحيوانية(حزام الألبان) حول قديل وسيدي بن يبقى؛ واستغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الفضاء الغابي.

وتمثلت الإجراءات العملية المقترحة فيما يلي:(أنظر الخريطة رقم18)

- العمل على الربط وتقوية الاتصال بين مناطق التخطيط؛
- إنشاء سوق الماشية في قديل؛
- انجاز مركز البحوث الفلاحية بوادي تليلات؛ مشتلات بطفراوي ومركز الفروسية بسيدي بن يبقى.

[1]يعبر "بريجيت بروست" عن هذا المسار بعبارة"الهامشية الإقليمية"Marginalisme territorial"، الذي يتصادم ويتواجه فيه النظام الحضري مع النظام الريفي؛ والعديد من الفاعلين في إطار من التحدي والمنافسة للحد من الفجوة بين الأقاليم الحضرية والريفية؛ للمزيد من المعلومات حول الظاهرة راجع:

- Hayette Nemouchi et Anissa Zeghiche, « Oran : des terres agricoles sacrifiées pour un urbanisme sauvage », **Belgeo**[En ligne], 1 | 2021, URL : http://journals.openedition.org/belgeo/46093 ; DOI : https://doi.org/10.4000/belgeo.46093, pp.1-29

الخريطة رقم (18): تهيئة منطقة قديل- وادي تليلات

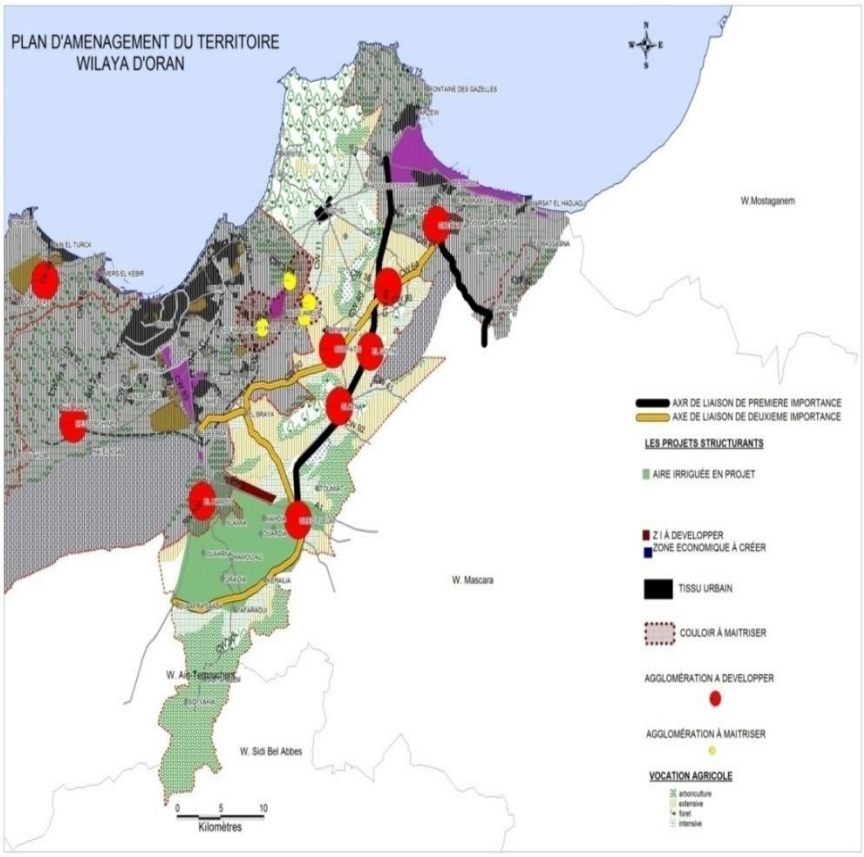

المصدر: ANAAT, Phase 2, op, cit, p.100

الفرع الخامس: منطقة التنمية بوتليليس Boutlelis[1]- الطبيعية والبيئة

تجمع هذه المنطقة جميع إمكانات مناطق التخطيط السابقة؛ باستثناء الفضاء الصناعي حيث تشمل على موقع "مداغ الساحلي والجذاب الذي يبلغ طوله 600 متر؛ ويمتاز منتزه غابة المسيلة بالتنوع البيولوجي المحلي الذي يجب المحافظة عليه؛ والسهل الموجود أسفل مردجاجو الذي ينفتح على نطاق واسع نهر مليطا؛ ولا يعبره إلى الجنوب إلا السبخة الكبرى في وهران.

ورغم أن هذه المنطقة تشمل المقومات السيّاحية والزّراعية إلا أنها تتطلّب مشاريع سياحية مخطّط لها بعناية من أجل إنشاء قرى سياحية بمعايير دولية؛ لتلبية جميع احتياجات المرافق السيّاحية(النّقل؛ المياه؛ الغاز..)؛ كما يجب تشجيع دمج الأسر الرّيفية وإشراكها في أعمال التّنمية في المناطق الريفية؛ والاستعانة بالزّراعة المختلطة على مستوى الأقاليم الجبلية والسهلية؛ والتي نجدها متركزة أكثر في بلديتي عين الكرمة وبوتليليس؛ بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1]Ibid, pp.101-102

وتتمثّل الإجراءات العملية المقترحة فيما يلي: أنظر الخريطة رقم19)

- فتح الممرات الغابية لتسهيل ممارسة الرياضة والترفيه وركوب الدراجات؛
- توسيع محمية الغابات إلى 1000 هكتار؛
- تطوير المزارع المنتجة للمنتجات المحلية: العسل؛ الخضروات؛ الدواجن الزيوت؛
- تطوير المشتلات؛ وصناعة تجهيز الخشب.

الخريطة رقم (19): تهيئة منطقة –بوتليليس

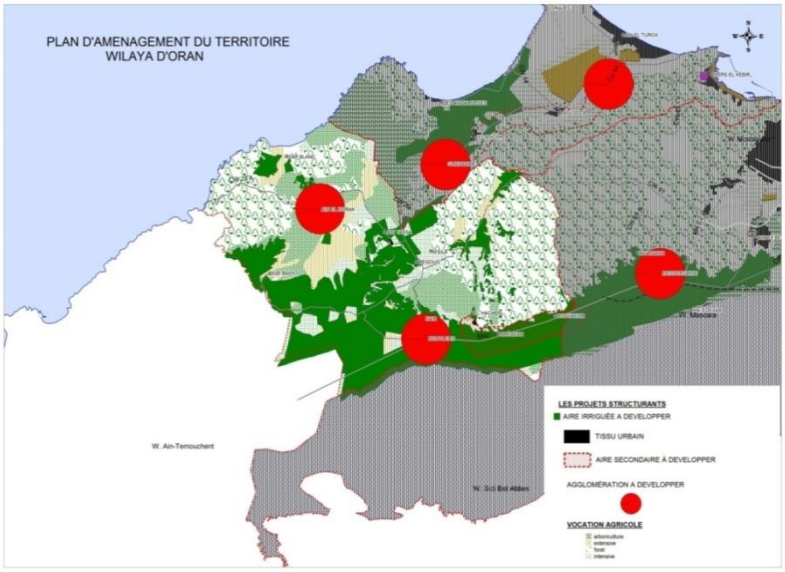

المصدر: ANAAT, Phase 2, op, cit, p. 103

المطلب الخامس: تطوير نظام التنفيذ المتابعة والتقييم لمخطط تهيئة إقليم الولاية– سنة2016

يتعلق التقرير النهائي لتنفيذ مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران بالمرحلة الأخيرة لدراسة هذا المخطط؛ حيث يركز بشكل خاص على تطوير أداة وآلية للمتابعة والتقييم في إطار ما يسمى بلوحة قيادة المعلوماتTableau de bord″ أو لوحة التحكم:[1]كأداة للتسيير وتوفير المعلومات اللازمة عند اتخاذ القرارات التنموية؛ وكذا مراقبة التوجيهات المدرجة من برامج ومشاريع في دراسة مخطط التهيئة والتنمية لولاية وهران وتسهيل عملية تنفيذها. ولهذا سنحاول تحديد منهجية هذا النظام وأهميته في تنفيذ مخطط التهيئة.

[1]https://www.facebook.com/profile.php?id=100064794873779

الفرع الأول: منهجية مقاربة نظام التنفيذ المتابعة والتقييم

أولا: العناصر الأساسية لإنشاء النظام المقترح

تتضمّن دراسة نظام التنفيذ والمتابعة والتقييم؛ مجموعة من الخطوّات الرّئيسية من أجل إبراز أهمية عملية تنفيذ مخطّط تهيئة إقليم الولاية؛ حيث يستند في ذلك إلى إنشاء وتطوير"لوحة قيادة المعلومات"؛ من خلال التطرق إلى توضيح أهم الأهداف والأسباب لإنشاء هذه الأداة؛ واقتراح متابعة المناطق المراد تنميتها بجمع البيانات ومراقبة تنفيذ المخطط؛ بالإضافة إلى تحديد واختيار مجموعة من "المؤشرات" لوصف الاتجاهات وتحديد التدخلات الممكنة على مستوى جميع الكيانات الجغرافية المحددة مسبقا.

حيث نجد أنه بمجرد الموافقة على مخطط تهيئة إقليم الولاية يصبح أداة قابلة للتنفيذ؛ وتعمل إدارة الجماعات المحلية بتنفيذ مبادئها التوجيهية؛ بإنشاء نظام يتبع عملية تنظيمية محددة مسبقا؛ والمتمثلة فيما يلي:[1]

- تحديد إستراتيجية التهيئة والتنمية الإقليمية للولاية(تقارير المراحل السابقة)؛ من خلال تعزيز سياسة إقليمية قائمة على التشاور والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في تصميم استراتيجيات التنمية؛ وخاصة الجماعات المحلية من أجل تفعيل دورها في تسيير وإدارة أقاليمها؛ وكضمانة لتحسين عملية التنسيق بين سياسات الدولة وسياساتها المحلية؛ وكذلك تقييم أفضل لمواردها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- تحديد المؤشّرات؛ حيث تمثل خطوة معقدة إلى حدّ ما؛ وتتطلب اختيارات ترتبط أساسا بتوافر المعلومات؛ خاصّة في ظلّ عدم التّجانس والتّنظيم وفق معايير موحدة يمكن فهمها بسهولة للتمكن من معالجة المحتوى والقيام بإجراءات مقارنة.

- جمع وإدخال ومعالجة المعلومات؛ التي تنطوي على الموارد البشرية(تدريب الفنيين والمديريين) وتقنية الكمبيوتر والبرمجيات) وموارد مالية لمواصلة تطوير قواعد البيانات وتحديثها.؛ وفيما يخص المعلومات؛ نجد أن كل قطاع يتمتع بمعلومات رأسية؛ ومحدودة يصعب ربطها بمصادر معلوماتية أخرى؛ مما يتطلب تحصيلها وفق قواعد بيانات أفقية بهدف تحديد الاتجاهات وتصحيح الاستراتيجيات المعمول بها.؛ وبذلك تعد لوحة قيادة المعلومات خطوة رئيسية في هذه العملية قابلة للتطوير؛ فهي أداة رصد وتحليل تتيح للجماعات المحلية التعرف على جميع الأوضاع وسير تطورها زمكانيا.

[1]République Algérienne Démocratique et populaire, Wilaya d'Oran, Direction de l'environnement, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya d'Oran, **Phase 3,** op, cit, p.98

ثانيا: عملية المتابعة والتقييم – الأهداف والأساليب

تعتبر عملية المتابعة والتقييم جزء لا يتجزأ من عملية تنفيذ مخطط تهيئة إقليم الولاية وجميع مراحله؛ حيث تتطلب المتابعة الاستمرارية في جمع المعلومات وفقا للمؤشرات المختارة لتزويد المديرين وأصحاب المصلحة بإجراءات التطوير المخطط لها؛ أو الأهداف المحققة؛ التقدم المنجز؛ واستخدام الموارد البشرية والمالية المخصصة. كما يتيح التقييم؛ في إجراء تقييم منهجي وموضوعي لعملية أو سياسة أو إجراء(برنامج أو مشروع)؛ قيد التنفيذ أو مكتمل؛ لتصميمه وتنفيذه ونتائجه؛ فهو عبارة عن نهج يهدف إلى تحسين القرارات المتخذة ومساعدة الجهات الفاعلة المعنية في أنشطة التخطيط؛ والبرمجة وصنع القرارات المستقبلية. ويتكون هذا النظام من مجموعة الأهداف وإطار منطقي يحدد إستراتيجية مخطط تهيئة إقليم الولاية؛ ويمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:[1]

أ. **الأهداف:** بحيث تتيح إمكانية قياس كل من الأهداف الأكثر نوعية(الهدف الرئيسي)؛ والأهداف الكمية(الأهداف الفرعية)؛ وذلك بالتركيز على الهدف الرئيسي وتقسيمه إلى أهداف فرعية؛ لإظهار التسلسلات الهرمية وتبعية بين الأهداف؛ وإدراجها في ثلاثة محاور إستراتيجية ترجمت إلى 28 برنامج عمل إقليميPAT28

ب. **الإطار المنطقي:** كأداة لضمان اتساق إستراتيجية مخطط تهيئة إقليم الولاية؛ وإتاحة الفرصة لتدخل جميع الجهات الفاعلة؛ ومساهمتها في التقييم المسبق والمنتظم لهذا المخطّط؛ والعمل على إجراء التعديلات المحتملة؛ ومقارنة توجهاته مع الوضع الفعلي للمنطقة؛ ومن تم تكييفها مع التطوّرات الحالية والمستقبلية.

ثالثا: أهمية لوحة قيادة المعلومات

تتمثل مهمتها في توفير البيانات في الوقت الفعلي(أي ضمن أجال زمنية معقولة تسمح بالاستجابة الفعالة)؛ مما يتيح إمكانية متابعة التطورات في الإقليم؛ وبشكل خاص في المواقع الحساسة والقضايا الحرجة ذات الأولوية؛ وبالتالي فهي ليست تراكما للبيانات أو المؤشرات؛ بل إنها قاعدة بيانات تفاعلية تم إعدادها لأهداف محددة تتعلق برصد إقليم الولاية؛ وكأداة للتسيير ودعم القرار تتضمن مجموعة من المؤشرات؛ والتي تسمح بمتابعة الأهداف المسطرة سابقا؛ لتحليل حالة أو الاتجاه العام لتطور الإقليم؛

[1]Ibid,pp.99-100

حيث تعمل على عرض المعلومات الأساسية لمتابعة مشروع أو برنامج في شكل عدد من المؤشرات التي يتم تحديدها بشكل دوري؛ والاهتمام بالموارد المعبأة والانجازات والنتائج؛ وتتمثل فائدة لوحة القيادة في السماح بالتصور المستمر لإعدادات التدخل الرئيسية.[1]

- **أهداف وأساليب تطوير لوحة قيادة المعلومات**

أ. **القياس والإدارة؛** تمكين المتابعة في الوقت الفعلي للأهداف التشغيلية؛ السماح باكتشاف الانحرافات والتصرف نحو تحسينها. جعل المعلومات في متناول الجميع؛ ربط الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها؛ متابعة الأهداف والنتائج/ مراقبة التسيير؛ تطبيق الإستراتيجية؛ ترجمة إستراتيجية مخطط تهيئة إقليم الولاية إلى أهداف تشغيلية وتمكين تنفيذها؛ والتركيز على موائمتها مع الإستراتيجية والأولويات؛ إنشاء لوحة قيادة المعلومات.

ب. **المؤشّرات؛** ينبغي تنظيم وتطوير شبكة تسمح باستخدام أساليب لمراقبة المؤشّرات الإستراتيجية والمتمثّلة في مؤشّرات الديناميكيات الاقتصادية؛ مؤشّرات الأداء البيئي؛ مؤشّرات جودة الحياة في المدينة وتحسين الراحة الحضرية؛ مؤشّرات الديناميكيات الاجتماعية؛ مؤشّرات جودة الحوكمة الحضرية؛ حيث نجد أن لوحة القيادة مبنية على ثلاثة أنواع من المؤشّرات المطبقة على كل برنامج عمل إقليمي(PAT):[2]

- مؤشرات الإنجاز لقياس مستوى التنفيذ؛
- مؤشرات النتائج لقياس تأثير الإجراءات المنفذة؛
- مؤشرات الأثر لتقييم أثار الإجراءات على السياق الإقليمي والاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الثاني: المقترحات العامة والخاصة لتنفيذ مخطط تهيئة إقليم الولاية

أولا: المقترحات العامة– تعزيز المستوى التنظيمي–

في إطار التّوجيهات والأدوات الإستراتيجية المعمول بها سابقا؛ تم اقتراح التّركيز على غرار تحديد الجوانب المالية والمؤسّسية لعملية التنفيذ؛ التوجّه نحو أهمية العمل على المستوى التنظيمي لضمان التنفيذ الفعال والمتابعة والتقييم المناسبين وذلك من خلال إنشاء اللجان التالية:

- لجنة توجيه على مستوى الولاية؛ تتألف من أعضاء المصالح التنفيذية وأعضاء المجلس الشعبي الولائي والأكاديميين والجمعيات(القطاعات الخاصة والاجتماعية...)؛
- لجنة توجيه فرعية على مستوى كل وحدة؛
- خلية للبلدية أو البلديات المشتركة هدفها الرئيسي هو جمع المعلومات على نطاقها.

[1]Ibid, p.102
[2]Ibid,p.103

- خلية فنية مسؤولة عن تطوير لوحة قيادة المعلومات للمتابعة والتقييم.

ثانيا: المقترحات الخاصة- تنفيذ برامج عمل ذات الأولوية حسب منطقة التنمية-PAPT

لقد حدد المخطط الولائي استراتيجيات التنمية والتهيئة الإقليمية؛ المرتبطة بكل موضوع من خلال تصميم نهج أفقي لتماسكها؛ وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد؛ ومع ذلك يبدو أنه أكد على بعض الإجراءات ذات أولويات وكشرط ضروري لتحقيق الأهداف المتوقعة من مشروع PAPT ؛ الذي هو عبارة عن مجموعة من التدخلات ذات تكاليف محددة مصحوبة بمؤشرات المتابعة والنتائج؛ وذلك بالاستناد إلى الأهداف الإستراتيجية التي تم الاحتفاظ بها في نهاية التشخيص؛ التكامل والتماسك بين البرامج داخل وفيما بين القطاعات. تقاسم الأولويات المحددة بين معظم شركاء الولاية.

كما تتم عملية مراقبة وتقييم هذا المشروع عبر أربعة(04) مراحل:[1]

- ترجمة الأولويات إلى أهداف دقيقة قابلة للقياس؛
- تعبئة موارد تمويل الخطة؛ بالإضافة إلى تماسك البرمجة وضمان كفاءة الإنفاق من أجل الالتزام بأهداف الولاية المنصوص عليها في المخطط الوطني،
- آلية المراقبة والتقييم؛ التي تتيح المراقبة الدورية لمدى تقدم المشاريع باتخاذ جميع التدابير التصحيحية اللازمة. بحيث يعتمد هذا النظام على مجموعة من المؤشرات التي تمكن من قياس وتحليل انجاز المشروع وأثاره؛ لأن نظام المتابعة والتقييم الجيد يتطلب أن يدمج برنامج PAPT في أهدافه بشكل واضح؛ التكاليف الفعلية للمشاريع؛ الأنشطة، العمليات التي سيتم تنفيذها.
- توفر المتابعة، معلومات عن درجة تقدم البرامج أو المشروع(الآجال-المكان) مقارنة بالأهداف والنتائج؛ والتقييم بدوره يشير إلى سبب تحقيق الأهداف والنتائج من عدمه؛ وشرح أسباب الانحرافات المحتملة وآثارها.

وفي الأخير يمكن القول بأن عملية تطوير مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران قد قامت على أساس تشاركي شملت جميع الفاعلين؛ وذلك من أجل الحفاظ على رؤية مشتركة للتنمية وتحديد الأولويات المكانية والاقتصادية.

كما اقترحت الإستراتيجية المبادئ والأدوات وخطط العمل لتحقيق الأهداف التي حددتها الولاية؛ بما يتماشى مع ديناميكية التنمية الوطنية والأهمية المتعلقة بالمدن الكبرى.

التحدي الذي يواجهه مخطط تهيئة إقليم الولاية هو تنفيذه بشكل فعال لهذا يجب:

[1]Op,cit, pp.105-106

العمل على تطوير إستراتيجية التخطيط الإقليمي المتبعة في إطار مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران وذلك: بتحفيز وتشجيع التنمية المحلية الداخلية والخارجية على مستوى مناطق التخطيط أو الأقاليم التنموية المحددة في المخطط باعتبارها مصادر أساسية لتحقيق التنافسية(التنمية المحلية الداخلية) والجاذبية الإقليمية(التنمية الخارجية). مع ضرورة الحفاظ على مواردها ومحاولة خلق موارد جديدة كفيلة بتحقيق الجاذبية الإقليمية المستدامة التي تشجع الاستثمارات المحلية والدولية وتعزيز اقتصاد القرب(الجغرافي؛ التنظيمي؛ المؤسسي)؛ والتوطين المناسب للمشاريع مع المعرفة المستقبلية لآثارها الايجابية والسلبية على الإقليم؛ وفتح المجال أمام المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق التي لها دراية الكافية بمتطلبات التنموية وتبادل الخبرات مع المؤسسات الكبرى في هذا المجال خاصة التي تتركز في مجمع وهران. من أجل حوكمة المشاريع التنموية الإقليمية بما يتلاءم مع خصوصيات هذه الأقاليم؛ ومحاولة دمج المواطنين(الجمعيات؛ المجتمع المدني؛ الشباب...) في عمليات التهيئة والمشاركة الفعلية في التسيير المحلي لتثمين دور الجماعات المحلية في الإدارة الفعالة لأقاليمها وتعزيز حوكمة القرارات التنموية المشتركة والمتبادلة بين البلديات.

العمل على ترسيخ السيناريوهات والمبادئ التوجيهية المقترحة في إستراتيجية المخطط الوطني: (التوازن الإقليمي؛ الإنصاف؛ التنافسية والجاذبية؛ التنمية المستدامة)؛ حيث نجد أنه إذا حققت السلطات المحلية التوازن الإقليمي في توزيع المشاريع وعوائد التنمية المحلية بشكل فعال وذكي قائم على معايير التخطيط الإقليمي والحضري المستدام(بعد الاستدامة) الذي يراعي أهداف التنمية المستدامة في برامج العمل الإقليمية؛ خاصة الهدف 11 المتعلق بالمدينة شاملة للجميع؛ وإحداث الروابط بين المناطق الحضرية والريفية؛ ودمج جميع الفئات الهشة والمحرومة "مناطق الظل"؛ سيطرح عدة حلول لمشاكل المدينة(اللاعدالة المجالية؛ الانفصال الإقليمي؛ عدم التوازن الإقليمي..

حيث نجد أن جميع هذه الأهداف والشّروط السّابقة الذّكر؛ تحتاج إلى "نظام ذكي فعّال" يُدمج جميع المؤشّرات والسيناريوهات والآليّات(لوحة قيادة المعلومات) المقترحة في مخطّط لتهيئة إقليم الولاية؛ بحيث يمكن تفعيله على مستوى الجماعات المحلية التي يعوّل عليها كقاطرة للتّنمية المحلية والوطنية؛ وكتعميق لمبدأ اللامركزية، الذي يتمثّل في "نظام أو سياسة الذّكاء الإقليمي الاقتصادي" وجميع أدواتها المحدّدة سابقا(الفصل الأول)؛ الذي من شأنه تحقيق الحوكمة الذكية بين الأقاليم(الفاعلين؛ الإقليم) والتّنمية المحلية الشّاملة والمتوازنة؛ والتحكّم ومعالجة وحماية المعلومات الإستراتيجية وإتاحة تنفيذ سياسة التّأثير لتوطين أفضل للمشاريع والاستثمارات المحلية والخارجية؛ وتحقيق الهدف الرئيسي لبلوغ التّنافسية والجاذبية

الإقليمية(أبعاد التّنمية المحلية) للولاية؛ وهو تمكين السّلطات المعنية بتحقيق "العدالة الاجتماعية المجالية"؛ من أجل القدرة على التوجّه والتّحضير "لمشروع مدينة وهران المتوسطية" القائم على تعزيز مفهوم الأقاليم المتّصلة والمبتكرة والمرنة القادرة على الصّمود ومواجهة التّغيّرات(البيئة؛ الاقتصادية؛ الاجتماعية..).

الخـاتمــة

الخاتمة:

تمحورت هذه الدراسة حول موضوع التّخطيط العمومي الإقليمي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر منذ سنة 2001- دراسة حالة ولاية وهران. حيث تعد فترة الألفية من أهم المراحل التّنموية الحاسمة التي شهدها التّنظيم الإقليمي في الجزائر؛ والتي تضمنت جملة من المقاربات المجالية والحضرية التي تصبوا إلى تعزيز دور التّخطيط الإقليمي في تفعيل ديناميكية التنمية المحلية المستدامة على مستوى مختلف المناطق الجغرافية. حيث يعود اختيار دراسة حالة ولاية وهران كإقليم حضري له قابلية لاستقطاب وترسيخ الديناميكيات الإقليمية، واعتماده من بين المعايير الرئيسية التي على أساسها يمكن تفسير مدى انعكاس السياسات التخطيطية المكانية المتبعة على تجسيد التنمية في ظل مستوياتها الوطنية- الإقليمية والمحلية.

إن البحث في تحليل الارتباط والتداخل بين متغيرات الدراسة والتساؤلات المرتبطة بها، ما هو إلا دليل على الأهمية والقيمة العلمية والعملية التي يضفيها الموضوع لتوجيه السّلطات العمومية في الجزائر وتمكين الجماعات المحلية بشكل خاص في دراسة مقاربات التخطيط – التهيئة –الإقليم والتنمية، التحضر المستدام؛ ومتطلبات الإنصاف والعدالة المجالية؛ تعزيز القدرة التنافسية وجاذبية الأقاليم؛ الحوكمة الإقليمية: من بين الحلول الإستراتيجية للتكيف ومعالجة المشاكل التنموية المحلية–الإقليمية التي أصبحت منفذا ضروريا؛ لترسيخ مكانتها التنموية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاديات العالمية مع الحفاظ على هوية وثراث اقتصادها الوطني.

تبنت الدراسة أربعة من الفصول المتكاملة التي حاولت البحث في الحيثيات والإشكاليات المرتبطة بالموضوع بهدف التحليل وضبط أهم المتغيرات الوسيطة التي تساهم في الفهم العميق للحالة محل الدراسة؛ حيث ناقش الفصل الأول–الإطار المفاهيمي النظري وذلك بتقديم تصور شامل من العام إلى الخاص يحدد العلاقة الترابطية بين المفاهيم وفق طرح جديد: التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية(المتغير المستقل والتابع) – العدالة المجالية(المتغير الوسيط)؛ والبحث في أهم المقاربات التّنموية المعاصرة التي لم تحظى بدراسات عربية كافية للإلمام بها منها دراسة مكانة العدالة المكانية والإنصاف في عمليات التخطيط الإقليمي الحضري للمدن العادلة، مقاربة الذكاء الاقتصادي الإقليمي وأدواته التكنولوجية المعلوماتية المختلفة، التي يمكن أن تشكل سياسة عامة تنتهجها السلطات العمومية وخاصة الجماعات

المحلية كآلية لهندسة المشاريع الإقليمية وتعزيز تنافسية وجاذبية الأقاليم وضمان استدامتها. مما سيساهم في التجسيد الفعلي للمتغيرات السابقة الذكر على أرض الواقع.

حدد الفصل الثاني كمرجعية نظرية تناقش النظريات العلمية الأصيلة والتّجارب الدّولية لكل من فرنسا– بريطانيا وألمانيا؛ باعتبارها من بين النماذج المختارة الرائدة في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية التي لازالت يسترشد بها في دراسة سياسات التخطيط الوطنية الإقليمية وانعكاساتها على تفعيل استراتيجيات التنمية الإقليمية؛ وتقاربها مع النموذج التنموي المتبع في الجزائر. بناء على مجموعة من الأساليب والمبادئ التي تساعد في التّنظيم المكاني لإحداث التنمية، فهناك من اعتمدت على الأساليب الاستنباطية في دراسة الموقع، والاستقرائية في دراسة أقطاب النمو، والتحليل المكاني في دراسة المركز والهامش.

تطرق الفصل الثالث إلى التجربة الجزائرية في مجال التنظيم المجالي واستراتيجيات التنمية المحلية المستدامة؛ من خلال تقديم لمحة عن المراحل التنموية والمخططات الاقتصادية التي تضمنتها في مسارها التنموي والإصلاحي في ظلّ نظام الاقتصاد الاشتراكي إلى غاية التوجه نحو نظام اقتصاد السوق؛ والانفتاح على العالم الاقتصادي مع التركيز على سنة 2001 إلى غاية اليوم؛ حيث تميزت بدمج البعد المكاني ومعيار الاستدامة كمعايير رئيسية في سياسات التخطيط الوطني –الإقليمي والحضري؛ والتي أقرها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الصادر سنة 2010(المستوى الوطني) ومخططاته التوجيهية (المستويات الإقليمية والمحلية).

في الفصل الرابع تم معالجة دراسة حالة إقليم وهران وتجربتها التنموية في ظل ما تضمنته الرؤية الاستشرافية للمخطط الوطني لآفاق 2030؛ من خلال توضيح تطور المعطيات الإقليمية للمدينة منذ سنة 2001؛ مع تقديم تصور عام عن مرحلة التأسيس ومقوماتها التاريخية والجغرافية– والتّنظيم الإقليمي والإداري. ومكانتها ودورها الإستراتيجي على جميع المستويات الدولية–الوطنية وخاصة على المستوى الإقليمي في إطار فضاءات البرمجة الإقليمية شمال–غرب. مع التركيز على الدراسة التحليلية لمخطط تهيئة إقليم الولاية وأهم الأدوات والكيفيات المتبعة من طرف الفواعل الرئيسية في تنفيذه عمليا؛ بتسليط الضوء على مدى توافقه مع سيناريوهات المخطط الوطني.

مثلت الدراسات السابقة الرصينة المعتمدة في الفصول السابقة الذكر؛ بمثابة تقديم رؤية عامة حول موضوع الدراسة مع توظيفها بشكل يتناسب مع أهداف والإشكالية المطروحة؛ تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات المهمة والمحددة في النقاط التالية:

- يعتبر التّخطيط أداة رئيسية ونهج متكامل يستخدم في ترشيد وتفعيل مدخلات ومخرجات السياسات التّنموية وإيجاد حلول استباقية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك في إطار إستراتيجية مستقبلية تراعي جميع مبادئ وخصائص التّخطيط السليم المتوازن؛ خاصة تلك المتمثّلة في التّنسيق، الابتكار والمعرفة والتعلّم التّشاركي الاجتماعي؛ كأساس للتّغيير الكمي والنّوعي على جميع مستويات التّخطيط.
- يعتبر التّخطيط الإقليمي من أهم مستويات التّخطيط العام الذي تنتهجه السلطات العمومية في التخطيط للسياسات التنموية؛ فهو يرتبط أكثر بالنظام اللامركزي في تنفيذ وتفعيل الاستراتيجيات المركزية الوطنية على المستوى المحلي.
- أهمية مبادئ الإقليمية والأقلمة في تحقيق الإنصاف والعدالة التوزيعية الإقليمية.
- أهمية الاعتبارات الإقليمية في نجاح وكفاءة الاستراتيجيات التّنموية الوطنية والمحلية.
- التّخطيط الوطني والإقليمي والمحلّي، له وظائفه ونشاطاته الخاصة في إحداث تغييرات وتحسين جودة صنع القرار التنموي الذي ينتج عنه تحقيق التّنمية الشّاملة المتوازنة، فمسألة تعزيز التكامل والاندماج بين مستويات التّخطيط ستأثر بشكل مباشر على تفعيل التنمية المحلية وتحقيق التوزيع العادل والإنصاف بين الأقاليم؛ خاصة في حالة التركيز على المستوى الإقليمي كحلقة وصل تربط بين المستويات الأخرى.
- أثرت ظواهر العولمة– العالمية والاقتصاد المحلي المعولم؛ وكذلك التجارب والمعايير الدولية الرائدة في التخطيط للتنمية على توجه الجزائر نحو محاولة اللحاق بالركب العالمي والاندماج في أسواق الاقتصاديات العالمية من خلال الاسترشاد بالمقاربات المعاصرة مثل التنمية المستدامة؛ تنافسية وجاذبية الأقاليم؛ هندسة المشاريع الإقليمية، المدن الذكية، كخارطة طريق لتحسين جودة سياسات التهيئة والتخطيط للتنمية.
- ساهمت المخططات الوطنية والتوجيهية المندرجة في ظل الرؤية الاستشرافية الوطنية لتهيئة الإقليم؛ بتقديم منظور تنموي جديد في التنظيم المجالي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر؛ لكن رغم ذلك لا تزال تعتريها العديد من النقائص والثغرات فيما يخص التطبيق الفعال للسيناريوهات وبرامج العمل الإقليمية المقترحة، ويمكن إرجاع ذلك إلى تعدد المخططات الفرعية التوجيهية وتداخلها الذي من

شأنه التأثير على تنفيذ المشاريع التنموية بشكل سريع وفعال؛ خاصة في ظل غياب عامل التنسيق المسبق بين المديريات أو الوحدات المحلية المسؤولة على انجازها.

- تؤثر المدن الكبرى بشكل عام ومدينة وهران بشكل خاص في تفعيل ديناميكية التنمية المحلية والإنصاف والتوازن الإقليمي، وذلك من خلال مكانتها الإستراتيجية ونفوذها الإقليمي في ظل فضاءات البرمجة الإقليمية شمال– غرب، ومحاولتها تجسيد لاقتصاد القرب(الجغرافي؛ التنظيمي؛ المؤسسي)، الأمر الذي ساهم أكثر في تعزيز قدرتها التنافسية(التنمية المحلية الداخلية) وجاذبيتها الإقليمية(التنمية المحلية الخارجية)؛ مما انعكس إيجابا على الرفع النسبي من مستويات التنمية ومعدلات الإنصاف والتوازن بين /وداخل الأقاليم.

أثبتت الدراسة صحة الفرضيات المقترحة سابقا والتي شملت على خمس فرضيات:

الفرضية الأولى؛ المرتبطة بعمليات تفعيل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؛ والتي انبثقت من خلال تبلور إرادة سياسية واضحة للحكومة في الانتقال من الأساليب والآليات التقليدية في تسيير وإدارة الأقاليم التي تقتصر على الرفع من مستويات النمو الاقتصادي ورؤية الإقليم كفضاء استاتيكي ليس له دور في التنمية؛ إلى إتباع آليات معاصرة تساهم في تثمين وضمان استدامة الأقاليم ورؤية الإقليم كبناء وقاعدة تنموية متعدد الأبعاد؛ خاصة في ظل التغيرات العالمية التي فرضت على جميع الدول خلق بيئة محلية ووطنية ملائمة قائمة على تعزيز مفاهيم التنافسية وجاذبية الأقاليم ودمج مقاربة الذكاء الإقليمي الإقتصادي في نظام عمل السلطات العمومية وخاصة الجماعات المحلية التي يعول عليها في خلق أقاليم تنموية منتجة.

الفرضية الثانية: والمتعلقة بدرجة استفادت السلطات العمومية من التجارب الدولية والنظريات في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية. حيث نلاحظ من خلال تتبع المسار التنموي والمخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر في معالجة مجموعة من القضايا والمشاكل الحرجة: عدم التوازن الجهوي– الهجرة من الريف إلى المدينة– التحضر العشوائي السريع، وخاصة مبدأ العدالة المجالية الذي لازال يمثل رهانا وتحديا أمام السلطات العمومية؛ فقد اعتمدت إستراتيجية التخطيط والتنظيم الإقليمي لتحقيق التنمية المتوازنة والعادلة والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

- إستراتيجية الاستفادة من النظريات والتجارب الدولية في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية، من خلال تبني نموذجين رئيسين: النموذج الفرنسي كدليل مرجعي في إستراتيجية التخطيط الإقليمي

انطلاقا من التركيز على نظرية أقطاب النمو وإنعكاستها على الأقاليم المجاورة؛ واستخدام المعيار الوظيفي في تقسيم الأقاليم. حيث ركزت السلطات العمومية على البعد الاقتصادي، وخاصة مجال التصنيع في المراكز الحضرية أو المدن الكبرى(الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)، كصناعات كبرى قيادية يعول عليها للدفع بعمليات النمو والتنمية، عن طريق عمليتي "الاستقطاب(تركيز الأنشطة في المناطق الكبرى) والانتشار(بدفع التنمية من الأقطاب المهيمنة إلى الأقاليم المجاورة والريفية. وكذلك النموذج الألماني القائم على أساس نظرية الأماكن المركزية؛ من خلال استحداث هيكل هرمي يتكون من المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وتوفير الهياكل الأساسية والبنى التحتية كإحدى الحلول لتنظيم موقع المستوطنات البشرية والأنشطة والمشروعات الاقتصادية وربطها وتوجيهها أكثر نحو المناطق الريفية من خلال خلق استثمارات مناسبة لتحقيق الاستقرار السكاني داخل هذه المناطق وتنشيط عملية التنمية.

- إستراتيجية استخدام الأدوات والمخططات المجالية والحضرية المتعددة المقاييس(الوطنية الإقليمية، المحلية)، التي ساهمت بشكل كبير في محاولة تحقيق التنمية المحلية المستدامة لكن فيما تعلق بسياسة تجسيد العدالة المجالية داخل وبين الأقاليم فهي تتطلب سياسات تنموية أكثر تنسيقا تعمل بشكل موازي مع عمليات التخطيط للمشاريع التنموية والدراسة الرقابية، والمتابعة للتقليل من التفاوتات الإقليمية من أجل ضمان أفضل للتوزيع المتوازن والعادل لعوائد التنمية المحلية بين المناطق الحضرية والريفية.

الفرضية الثالثة: المرتبطة باستجابة مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران لمخرجات وأهداف المخطط الوطني. لقد ساهم المخطط الولائي باعتباره إحدى آليات تنفيذ سياسات التنمية الوطنية على المستوى المحلي في تنفيذ بعض البرامج العملية التي تندرج في إطار المبادئ التوجيهية الرئيسية لتهيئة المدينة وجعلها إقليم مستدام؛ متوازن إقليميا؛ تنافسي جذاب؛ ويتميز بالإنصاف الإقليمي. إلا أنه من خلال الدراسة التحليلية نجد أن هناك العديد من التحديات والمشاكل الإقليمية التي يواجهها الإقليم على أرض الواقع تتطلب حوكمة في تسيير وإدارة المدينة: خاصة فيما تعلق ببرنامج العمل الإقليمي رقم 01 المتعلق بديمومة المورد المائي؛ برنامج العمل رقم 10 المرتبط بإعادة التوازن والتكامل بين النسيج الحضري–الريفي؛ برنامج العمل الإقليمي رقم 12 المرتبط بتحديث المدن الكبرى وبالتحديد ما تعلق بالتحديات التي يواجهها مشروع المستقبل لمدينة وهران المتوسطية وانفتاحها على العالم؛ وكذلك برنامج العمل الإقليمي رقم 18 المرتبط بالتجديد الحضري وسياسة المدينة.

الفرضية الرابعة: والمتعلقة بالدور الوظيفي التنموي لولاية وهران في تحقيق الانصاف والعدالة المجالية. يظهر في السنوات الأخيرة بأن درجة تأثير الدور التنموي للمدن الكبرى في تحقيق الإنصاف والتنمية المحلية أصبح رهانا وتحديا أمام تحقيق مشروع العالمية والانفتاح على العالم. وهذا ما تحاول مدينة وهران بلوغه من خلال تجسيد مشروع المدينة المتوسطية وخلق علاقات أوروبية ومغاربية؛ انطلاقا من الدور القيادي والمكانة الإستراتيجية الإقليمية التي اكتسبتها المدينة في تفعيل عمليات الاستقطاب والانتشار لتحقيق التوزيع العادل لعوائد النمو والتنمية؛ جودة التسيير والحوكمة؛ خلق التضامن والتكامل والتماسك بين أقاليمها؛ وهنا نجد أن المخطط الولائي قد حقق بعض الأهداف من بينها تعزيز قدرتها التنافسية(صورة المدينة)، وتطوير إمكاناتها المختلفة وتحسين بنيتها التحتية مقارنة مع المدن الكبرى قسنطينة وعنابة؛ بالإضافة إلى ترسيخ جاذبيتها الإقليمية ضمن فضاءات البرمجة الإقليمية شمال–غرب لتشكيل فضاء للتنمية قائم على التعاون والتكامل لتشكيل فضاء للتنمية؛ ودعم المناطق الوظيفية للتنمية؛ كلها مؤشرات تدعم طموحها المستقبلي في ترسيخ مكانتها على المستوى الدولي؛ ومواجهة المنافسة الاقتصادية مع مدن متوسطية في دول أخرى.

وبناء على ما سبق ذكره؛ يمكن تقديم بعض **التوصيات الرئيسية** التي من شأنها توجيه السلطات العمومية في إستراتيجية التخطيط وإدارة التنمية المحلية:

- ضرورة مراعاة مبدأ المرونة في عملية تقسيم وتحديد الأقاليم من أجل التكيف مع المشاكل والصدمات التي تواجهها عملية التخطيط وإدارة التنمية.
- ضرورة بناء سياسات إقليمية–حضرية تهدف إلى تعبئة وتجسيد معيار العدالة المجالية الشاملة والمتوازنة؛ والتّقليل من ظاهرة التفاوت الاجتماعي– المكاني عن طريق التقصّي والبحث في متطلبات الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمكانية.
- ضرورة تعزيز مكانة لوحة قيادة المعلومات المتبعة في إطار المخططات الولائية لتهيئة الأقاليم بإدراجها في إطار نظام الذكاء الاقتصادي الإقليمي الذي يعمل على التوجيه وإدارة وحماية وتحليل المعلومات بشكل ذكي وآمن؛ خاصة في ظل التوجه نحو إستراتيجية الرقمنة وتكنولوجية المعلومات(رقمنة الأقاليم).

- التفعيل الحقيقي للجان وخليات فنية وتقنية معلوماتية لمتابعة رصد وتنفيذ برامج عمل المخطط الولائي لتهيئة الإقليم بهدف تسهيل عملية تقييم تأثير نتائج المشاريع الإقليمية والتنسيق بينها في آجالها المحددة على مستوى مختلف المؤسسات.
- تهيئة الظروف والمتطلبات الملائمة لتعميق النظام اللامركزي المحلي كآلية لحوكمة التخطيط التنموي الإقليمي الحضري.
- ضرورة التوجه أكثر نحو تطوير المشاريع المبرمجة للاستثمار في السياحة ذات معايير عالمية؛ في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030؛ والعمل وفق مخطط جودة السياحة(PQT) لترشيد الاستثمار وتثمين العروض السياحية الوطنية.
- تعزيز الدور الوظيفي التنموي لمدينة وهران في إطار هدف التنمية رقم 11 "المدن آمنة وشاملة للجميع" واستدراك النقائص في بعض برامج العمل الإقليمية عن طريق:
- معالجة مشكل التكامل والاندماج بين أقاليمها وخاصة المناطق المبرمجة للتخطيط للتنمية في إطار المخطط الولائي باستخدام مجمع وهران كدافع للاستقطاب والتوزيع العادل للمشاريع التنموية حسب إمكانات وموارد الأقاليم من أجل دعم التنمية المحلية الشاملة المتوازنة؛ وخلق روابط بين الأقطاب الحضرية–المدن الجديدة– الأقاليم الريفية(ب،ر،ع رقم 10).
- دمج نظام الذكاء الاقتصادي الإقليمي للتسيير والتحكم في مشكل تدفق المياه بين مناطق ولاية وهران، واستخدام أساليب اليقظة في حالة خلل أو نفاذ كمية المياه خاصة على مستوى مراكز تحلية مياه البحر لضمان استدامة المورد المائي(ب،ر،ع رقم1).
- تعزيز إستراتيجية التعاون والانفتاح الدولي ودور الولاية في الحوض الأورو المتوسطي والمغاربي؛ تتطلب البحث في آليات جديدة لاستقطاب وترسيخ الاستثمار المحلي والأجنبي مثل اعتماد سياسة التسويق الإقليمي المستدام لعلامات تجارية خاصة بمدينة وهرانCity Brand، مما سيساهم أكثر في تعزيز تنافسيتها وجاذبيتها الإقليمية المستدامة والانفتاح على اقتصاديات العالمية(ب، ر،ع رقم 12).
- ضرورة هندسة المشاريع التنموية الإقليمية بين فضاءات البرمجة الإقليمية شمال–غرب من خلال التنسيق المتبادل في استخدام لوحة قيادة لمتابعة وتنفيذها عن طريق الاستخدام الفعال لنظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد Gis والحرص على تحديثة بشكل دوري مع ضمان تكوين وإشراك جميع الفاعلين في تفعيل العملية وتعزيز الحوكمة الإقليمية(ب،ر،ع، رقم 14).

- ضرورة مراعاة في عمليات إصلاح تسيير وإدارة المدينة(ب،ر،ع رقم 18) تبني المعايير والمؤشرات الدولية في بناء مدن جديدة مستدامة وفق ما يتناسب والبيئة الحضرية للمجتمعات الجزائرية ودمجها في السيناريوهات والمبادئ التوجيهية لمخططات التهيئة. مثل الاستدامة– الازدهار– المرونة والتعافي– الأنسنة– الذكاء بأنواعه المختلفة.

والتفعيل الحقيقي لمؤسسات تسيير المدينة: المجلس الوطني للمدينة؛ دعم الجماعات المحلية واللجان المحلية ومكاتب الدراسات؛ خاصة في إطار التوجهات والتحولات الأخيرة نحو الجيل الجديد للمدن والذكاء الاصطناعي الذي يحمل تساؤولات كثيرة حول إدراجه في صلب عمليات التخطيط للتنمية الإقليمية والحضرية خاصة في المدن العربية مستقبلا.

في إطار دراسة موضوع التخطيط الإقليمي في الجزائر وإشكالية تفعيل التنمية والإنصاف والعدالة المجالية من خلال المدن الكبرى والأقطاب التنافسية وفضاءات البرمجة؛ يتطلب ذلك إعادة النظر في تسيير وإدارة الأقاليم من خلال العمل وفق مقاربة الحوكمة الإقليمية وتعميق مبدأ اللامركزية الكاملة التي تمنح للإدارة المحلية الاستقلال والحكم الذاتي في هندسة وبناء المشاريع التنموية الإقليمية والبحث في آليات جديدة لخلق موارد إقليمية جديدة وضمان استدامتها من أجل ترسيخ مقاربات التنافسية وجاذبية الأقاليم وتعزيز العمل المحلي التشاركي المنتج الذي يساهم في تفعيل منطق الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. باللغة العربية

أ. الوثائق الرسمية:

1. الأمم المتحدة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التنمية الاجتماعية–التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية،المجلد 5، العدد4. أنظر الموقع الرسمي: http://www.unescwa.org/ar/publications

2. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(موئل الأمم المتحدة) نحو مستقبل حضري أفضل، **المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وسبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع**، 2009.

3. برنامج الموئل– لمستقبل حضري أفضل، **المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري الإقليمي**، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-Habitat) نشر لأول مرة في نيروبي في عام2015.

4. البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009.

5. البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009.

6. البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية، 2001.

7. البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2010–2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011، راجع الموقع الرسمي: https://www.bank-of-algeria.dz

8. البنك الجزائري، **التقرير السنوي 2010–2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2012.

9. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، المجلد الأول القرارات التي اتخذها المؤتمر، البرازيل– ريو دي جانيرو،3–14حزيران/يونيه1992. https://urbanpolicyplatform.org/wp-content/uploads/2019/08/08082019_URL-GP-Vers_Arabic.pdf

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 19 جمادى الثانية، عام 1394هـ، المتضمن الأمر رقم 74-69 مؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1394، الموافق ل 2 يوليو 1974 يتعلق **بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات.**

11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، قانون رقم 12- 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، **يتعلق بالولاية.**

12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، قانون رقم 06- 06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن **القانون التوجيهي للمدينة.**

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20؛ 25 ربيع الثاني عام 1432 هـ 30 مارس سنة 2011م؛ مرسوم تنفيذي رقم 11-137 مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 28مارس سنة 2011؛ **يتضمن إنشاء الوكالة لتهيئة وجاذبية الأقاليم.**

14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، قانون رقم 10- 11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، **يتعلق بالبلدية.**

15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، قانون رقم 04-05 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 24 غست سنة 2004، **يعدل ويتمم** قانونرقم 90-29 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990 **يتعلق بالتهيئة والتعمير.**

16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 الموافق ل01 ديسمبر سنة 1990، **المتعلق بالتهيئة والتعمير.**

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، قانون رقم 10-02 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، **يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.**

19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77؛ 15 ربيع الثاني عام 1440 هـ 23 ديسمبر سنة 2018 م؛ **مرسوم** تنفيذي رقم 18-331 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1440

الموافق ل22 ديسمبر سنة 2018؛ **يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.**

20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 84-09 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 **يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.**

21. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 87-03 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 **يتعلق بالتهيئة العمرانية.**

22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-08 و 90-09 مؤرخ في رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 **يتعلق بالبلدية والولاية.**

23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-29 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990 **يتعلق بالتهيئة والتعمير.**

24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 13؛ 22 جمادى الأولى عام 1437 هـ؛ 2 مارس 2016 م؛ **مرسوم تنفيذي** رقم 16-83 مؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 01 مارس 2016؛ **يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية.**

25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 20؛ 23 شعبان عام 1442 هـ؛ 17 مارس 2021؛ **المرسوم التنفيذي** رقم 21-93 مؤرخ في 25 رجب عام 1442 الموافق ل 09 مارس 2021؛ المتضمن شروط وكيفيات ممارسة نشاط مكاتب الدراسات لتهيئة الإقليم.

26. الجمعية العامة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة(الموئل الثالث)، **ورقة السياسة العامة 3: السياسة الحضرية الوطنية،** الدورة الثالثة، 13 جوان 2016.

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد34، قانون رقم 02-08 مؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 ماي سنة 2002، يتعلق **بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.**

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 67/24 مؤرخ في 7 شوال 1386 هـ – الموافق ل 18 جانفي 1967 **يتضمن القانون البلدي**(الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 7 شوال 1386 هـ – الموافق ل 18 جانفي 1967،

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 38/69 مؤرخ في 9 ربيع الأول 1389 هـ – الموافق ل 23 ماي 1969 **يتضمن القانون الولاية(** الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر في9 ربيع الأول 1389 هـ – الموافق ل 23 ماي 1969،

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رقم 308/81 مؤرخ في 29 صفر1402 هـ – **يحدد صلاحيات البلدية والولاية في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية(** الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 2 ربيع الأول 1402 هـ – الموافق ل 29 ديسمبر 1981.

31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18/89 مؤرخ في 22 رجب عام 1409 هـ – الموافق ل 28 فبراير 1989 **يتعلق بنشر نص تعديل الدستور** الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989(الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في23 رجب 1409 هـ – الموافق ل 1 مارس 1989.

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السكن والعمران والمدينة، **المدينة** الجديدة لسيدي عبد الله، راجع الموقع الرسمي:https://www.mhuv.gov.dz

33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛ **أطلس شبكة طرق الجزائر**، الجزائر: انجاز وطباعة المعهد الوطني لرسم الخرائط والكشف عن بعد؛ الثلاثي الرابع 2023.

34. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ **الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم ANAAT؛ دورها وإنجازاتها**؛ 2022.

35. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **الذكرى الستون للاستقلال 1962–2022، ذاكرة وإنجازات: تاريخ، كفاح، تضحيات، بطولات وتحديات**، جويلية 2022.

36. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، **أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من فترة 1962–2021، 4 يونيو2022.**

37. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962–2020، **فصل الثاني التشغيل.**

ب. المعاجم

1. وضاح زيتون، **المعجم السياسي**،عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع والمشرق الثقافي، د.ط،2010.

ت. الكتب

1. إحسان حفظي،**علم اجتماع التنمية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، د.ط،2011.

2. أحمد حسن الهاشمي، **الحكم المحلي في الجزائر–دراسة تحليلية**، العراق–بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي؛ ط.1، 2019.

3. أمحمد جبرون وأخرون، ما لعدالة في السياق العربي؟: محمد الأشهب، **الحق في العدالة في الخطاب الفلسفي المعاصر**.

4. أمحمد جبرون وأخرون، مالعدالة في السياق العربي: عبد الكريم داود، **العدالة المجالية والتنمية في تونس– قراءة جغرافية في مفهوم العدالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية: بيروت، حزيران/يونيو،2014.

5. بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية– بن عكنون، 2000.

6. بشير مقيبس، **مدينة وهران –دراسة في جغرافية العمران**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

7. بوحنية قوي، عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية–دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب أنموذجا**، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي– حالة الجزائر والمغرب– دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2015.

8. ثائر مطلق محمد عياصرة، **التخطيط الإقليمي–دراسة نظرية وتطبيقية**، عمان، دار الحامد،ط.1، 2009.

9. جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة: دار الكتب، ط.2 منقحة.

10.جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**–دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

11.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية–وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا(وضعية التراب الوطني–استرجاع التراب الوطني)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية–بن عكنون.

12.حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي– مفاهيم وتجارب**، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ط.1، 2014.

13.حنان أوشن، **الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2020.

14. خلف حسين علي الدليمي، **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم** ، الأردن: دار العلمية الدولية ودار الثقافة، ط.1، 2002.

15.خلف حسين علي الدليمي، **نظم المعلومات الجغرافية GIS أسس وتطبيقات**، عمان: دار الصفاء، ط. 2010،1.

16.رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002.

17.رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط. 2011،1.

18.سعد خليل القزيري، **تجربة بريطانيا في التخطيط الحضري والإقليمي**،ليبيا: مكتبة دار الهدى، 2021.

19.سعد خليل القزيري، **دراسات في تخطيط المدن**، ليبيا: دار الفضيل للنشر والتوزيع، ط.1، 2021.

20.سمير محمد عبد الوهاب، **التنمية الريفية والمحلية– وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**– الحكم المحلي والتنمية المحلية، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

21.صبري فارس الهيتي، **التخطيط الحضري**، مكتبة الإكسير الإلكترونية، د.ط.

22.صفوح خير،**التنمية والتخطيط الإقليمي**، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، د.ط،2000.

23. عايدة بشارة، **المدخل إلى التخطيط الإقليمي**، مصر، دار الكاتب العربي، 1966 .

24. عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية،2001.

25. عثمان محمد غنيم، **التخطيط– أسس ومبادئ عامة**، عمان، دار صفاء، ط.1، 1999.

26. عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، عمان، دار صفاء، ط.1،1998.

27. العربي غويني، **إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، د.ط، 2016.

28. عطا الله خالد، **السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ –الجزائر أنموذجا**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط. 1،2018.

29. عمر محمد علي محمد، أحمد حسن إبراهيم، **التخطيط الإقليمي وتطبيقاته الجغرافية بين الأصالة والمعاصرة**، الإسكندرية: دار الوفاء، ط.1، 2020.

30. عنتر عبد العال أبو قرين، **مدخل إلى التخطيط الحضري**، موسوعة التخطيط–الكتاب الأول، ط.1،2020.- https://www.researchgate.net/publication/344152579_Urban_Planning_An_Introduction_almdkhl_aly_altkhtyt_alhdry

31. فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط. 1،2015.

32. فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري:نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، عمان: دار الصفاء،2013.

33. فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، **مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**، عمان، دار المنهجية، ط.1، 2016.

34. قارة مبروك صالح، **مسار المدن والعمران بالجزائر**– دراسات في تاريخ المدن والتركيبة السكانية خلال العصور القديمة الوسيطة ، الجزائر: المتصدر للترقية الثقافية والعلمية والإعلامية، ط.1، 2017.

35. محمد أنس قاسم جعفر، **ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والاشتراكية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

36.محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج.1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

37.محمد بلقاسم حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

38.محمد جاسم شعبان العاني، **التخطيط الإقليمي- مبادئ وأسس- "نظريات وأساليب"**،عمان، دار صفاء، ط. 1، 2010.

39. محمد خميس الزوكة، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1991.

40.محمد عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط.1،2010.

41.محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية**، الإسكندرية: منشأة العارف، 2003.

42.مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط،2011.

43.هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.2006،1.

44.وفاء كاظم جاحم الشمري، محمد جواد عباس شبع، **التخطيط الإقليمي-أسس ومبادئ**، عمان، دار صفاء، ط.1، 2019.

45.يحي بوعزيز، **مدينة وهران عبر التاريخ- مدينة تلمسان عاصمة المغرب المتوسط، - المساجد العتيقة في الغرب الجزائري**، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009. راجع الرابط: https://archive.org/details/20190805_20190805_1935

46.يسرى الجوهري، **جغرافية التنمية**، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

ث. المقالات

1. احميداتو محمد، دور الجماعات المحلية في مجالي تهيئة الإقليم والتنمية المحلية، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة**.

2. بشاينية وفاء، إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة أداة لتجسيد الاندماج الإقليمي" حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد الرابع، المجلد الأول.

3. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب– تونس، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع.

4. حرقاس زكرياء، مصطفاوي عايدة، دور المدن الجديدة في الحد من التعمير بالمراكز الساحلية، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2019.

5. سلطاني فاطيمة، **جون رولز والتصور الإجرائي لنظرية العدالة**، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: مخبر تطوير للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/206/5/2/99993

6. شباب حميدة، الإطار التشريعي للمدن الجديدة بالجزائر"مدينة سيدي عبد الله نموذجا،"**مجلة التعمير والبناء**، المجلد.04، العدد.01، العدد التسلسلي.13، مارس2020.

7. صباح حصيد، علامة المدينة نهج جديد لتخطيط وحوكمة المدن في ظل العولمة وتحديات التنمية المستدامة–دراسة تجربة مدينة دبي العربية،**أفاق استدامة وتخطيط المدن مقاربات وتجارب**.

8. صيد أحمد سفيان، أسماء قواسمية، صيد صالح، استدامة التخطيط الحضري بالجزائر، برلين–ألمانيا**المركز الديمقراطي العربي**، **أفاق استدامة وتخطيط المدن مقاربات وتجارب**، كتاب جماعي دولي محكم، ط. 1،2020.

9. علي بوتشيشة، مدينة وهران من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة والمؤرخين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، جانفي 2018 راجع الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74017

10.كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، ديسمبر 2019. راجع الرابط: http://dx.doi.org/10.38170/1993-000-005-008

11.مراد عرابي، المشروع الترابي ورهان التنمية الترابية المندمجة والمستدامة، **مجلة الجيوبولتيك والذكاء الجيو استراتيجي**، المجلد 3،ع.3، سبتمبر 2021.

12.منير الكوشو، نظرية جون رولز في العدالة التوزيعية ونقادها، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات: **التبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، العدد،9/36، ربيع2021.

13.ميلود بخنون، عادل بلجبل، إمكانيات تحول مدينة وهران(الجزائر) إلى مدينة ذكية: الفرص والمعوقات،جويلية 2023 راجع: https://www.researchgate.net

14.نايلي محمد، متطلبات التخطيط التنموي، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ردمد: ISSN : 2507-7635 .

15.نور الدين عنون، دور سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في تعزيز الأمن القومي الجزائري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد(12)، جانفي 2018.

16.هاجر فخار، عايدة مصطفاوي، سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع والمأمول، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر**.

ج. أطروحات الدكتوراه

1. سايل مليكة، "**دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، سنة 2019-2020.

ثانيا: باللغة الأجنبية

A. Documents officielles

1. "le patriotisme économique n'est pas une idéologie, pas plus que l'intelligence économique n'est un concept: c'est une politique sociale," voir : www.vie-publique.fr,Bernard Carayon, Intelligence économique, compétitivité et Cohésion sociale, 2003.
2. République Algérienne Démocratique et populaire, Conseil National Economique et social(CNES) **Rapports sur la conjoncture Economique et sociale du second semestre 2001**, 20ème Sessions plénières.
3. Collections Statistiques N° 163/2011Série S: Statistiques Sociales, V°Recensement Générall de lla Popullatiion et de ll''Habiitat – 2008 – (Résulltats iissus de ll''explloiitatiion exhaustiive), Armature urbaine - RGPH 2008**.**
4. Journal Officiel de la République Algérienne N° 56, 20 Rajab 1425, Décret exécutif n° 04-275 du 20 Rajab 1425 correspondant au 5 septembre 2004 portant **création de la ville nouvelle de Sidi Abdellah**
5. National Urban Policies Driving Public Space Led Urban Development, First published in Nairobi by UN-Habitat, Copyright © United Nations Human Settlements Programme, 2020.

6. Office National des statistiques, Démographie Algérienne 2010, N°575, https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie_algerienne2010-2.pdf
7. Rapport présenté par M. Roger Mongereau République FrançaiseAvis et Rapports Du Conseil Economique Et Social 2006, N°15 Nor: C.E.S. X0600115V, www, vie- publique,fr
8. République Algérienne Démocratique et populaire, Conseil National Economique et social(CNES), **Rapport-les Effets Economiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel**,12ème Session Plénière, Novembre 1998
9. République Algérienne Démocratique et populaire, Conseil National Economique et social(CNES), **Rapports sur la conjoncture Economique et sociale du premier semestre 2001**, 19ème-20ème Sessions plénières.
10. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique et du Tourisme SDAT 2025, **Livre 3,Les sept pôles touristiques d'excellence (POT),** Janvier 2008
11. République Algérienne Démocratique et populaire, Ministère des finances,**Note sur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) et la loi de finances complémentaire pour 2005**, Réf N18051/MF/DGEP, 17 juillet 2005.
12. République Algérienne Démocratique et populaire, Ministère des finances, Le nouveau modèle de croissance (Synthese), juillet 2016
13. République Algérienne Démocratique et populaire, Wilaya d'Oran, Direction de l'environnement, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya d'Oran, **Phase 2, Schémas prospectifs d'aménagement et dedéveloppement durable**, Aout 2015
14. République Algérienne Démocratique et populaire, Wilaya d'Oran, Direction de l'environnement, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya d'Oran, **Phase 1, Evaluation territoriale et diagnostic**, Décembre 2014
15. République Algérienne Démocratique et populaire, Wilaya d'Oran, Direction de l'environnement, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya d'Oran, **Phase 3, Plan d'Aménagement Intégré par Aire de Planification**, Mai 2016

.

B. Dictionaires

1. http://www.politics-dz.com
2. https://www.almaany.com
3. https://www.oxfordlearnersdictionaries.com

C. Livres

1. Bernadrd Besson Jean,claude Possin, **L'audit d'intelligence économique, Mettre en place et optimiser un dispositif coordonné d'intelligence collective**, Paris : Dunod,1998.
2. Christian longhi, jacques spindler, politiques locales,**le développent local**, paris : Librairie générale de droit et jurisprudence,2000
3. Daniel Rouach, **La veille technologique et l'intelligence économique** ,ITCIS : 5ed,2010.
4. David Harvey, **Sociale justice and city,** Uk :Basil Blackwell oxford, 1ed 1973.
5. Didier Nobile et Aranis Marin, **Management de la dynamique territoriale**, Paris : édition universitaires de l'orraine,2017.
6. Dominic Stead, Vincent Nadin, **Spatial planning**. Key instrument for development and effective governance with special reference to countries in transition, **United Nations New York and Geneva,** 2008.https://www.researchgate.net/publication/309196220
7. Edward W. Soja,**Seeking spatial justice,**Globalization and Community Series, University of Minnesota Press, Minneapolis London, 2010.
8. H. A. Eiselt Vladimir Marianov, Foundations of Location Analysis**,International Series in Operations Research & Management Science**,V.155,Junuary 2011. http://dx.doi.org/10.1007/978-1-4419-7572-0 (Kathrin Fisher, Central_Places :_The Theories of von Thunen Christaller and Losch, https://www.researchgate.net.
9. H. A. Eiselt , Vladimir Marianov, **Foundations of Location Analysis**(Springer :International Series in Operations Research & Management Science,v.155-Junuary 2011 :Part VII Customer Choice And Location Patterns**,** kathrin Fischer**,** Central Places: The Theories of von Thünen, Christaller, and Lösch.
10. Jacqueline Mengin, Gérard Masson,**Guide du développement local et du développement social**,Paris : Editions l'hamattan,1989.
11. Jacques . R. Boudeville, **Aménagement du Territoire et polarisation**, Paris: 1 Editions M-TH. Genin-Librairies Techniques,1972**.**
12. Jeremy Alden, Robert Morgan, **Regional planning : A comprehensive view,**G.Britain, Leonard hill books,first pt,1974.
13. Jhon Friedman,William Alonso,**Regional Development and Planning,** Regional, planning as field of study**,**U.S.A,Cambridje,Massachusetts,2nd pt, 1965.
14. Jhon Friedman,William Alonso,Regional Development and Planning**, Regional development as a policy issue,** U.S.A,Cambridje,Massachusetts,2nd pt, 1965.
15. Jhon Friedman,William Alonso,Regional Development and Planning:**The concept of planning Region-the evolution of an idea in united states**,U.S.A(Cambridje,Massachusetts,2nd pt, 1965.
16. Jhon Friedman,William Alonso,Regional Development and Planning:**Cities in social transformation**,U.S.A(Cambridje,Massachusetts,2nd pt, 1965.
17. John Glasson and Tim Marshall, **Regional Planning**, British, Routledg : the Taylor & Francis e-Library, 1 Ed, 2007.

18. John Glasson, **An introduction to regional planning: concepts, theory and practice,** Hutchinson of London(built environment,2 end, 1978
19. Kheladi mokhtar,**le developpement local,** éditions de l'office des publications universitaires,2012.
20. Laurent Hermel, **Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique** ,Paris: Afnor éditions, 2010.
21. Ludovic François,Intelligence territoriale-lintelligence économique appliquée au territoire**, L'intelligence économique au profit de la compétitivité économique des territoires : l'intelligence territoriale** lavoisier :Editions Tec& Doc,2008.
22. Lynelle Watts, David Hodgson,Social Justice Theory and Practice for Social WorkCritical and Philosophical Perspectives, **Springer Nature Singapore Pte Ltd**. 2019. https://doi.org/10.1007/978-981-13-3621-8
23. Mohamed Dahmani,**Planification et Aménagement du territoire-Quelques éléments théoriques et pratiques,** Alger :office des publications universitaire,Ben Aknoun.
24. Peter Hall, Mark Tewdwr, Jones,**Urban and Regional planning**, London,Routledge:5th ed
25. Pierre prejean ,Gilbert le pironnec,I**ntelligence économique :du diagnostic à la mise en place de la démarche**, CSOEC,ed2017.
26. Pierre Teisserenc**, les politiques de développement local**, collection collectivités territoriales, dirrigée par louis favoreu, paris : economica,2eédition.
27. Radia Bernaoui,**Veille et intelligence economic** :**Quelleproblématique pour un système d'information en Algérie?** Alger :office des publications universitaire,2016.
28. ServalSarah, **L'attractivité Territoriale à L'épreuve du Temps:Comment favoriser L'ancrage territorial des entreprises étrangères?** Paris: L'Harmattan, 2017.
29. Sylvie Fol, Sonia Lehman-Frisch et Marianne Morange, **Ségrégation et justice spatiale : Ségrégation et justice spatiale : perspectives**, Nanterre, Presses universitaires de Paris Ouest, 2013.
30. Thierry.**Sauvin, Entrepriseset territoires- desliaisonsdangereuse?**(A. colin, Éd.) collection U Economie,2015.
31. Walter Isard, **Methods of Regional Analysis: an Introduction to Regional science**, United States of America, the M.I.T press, Combridge, Massachusetts.

D. Articles

1. A.G. Wilson, Research for regional planning, **Regional Studies**,(1969), v. 3, issue.1, DOI: 10.1080/09595236900185021, Published online: 04 Feb 2007 by Taylor & Francis

2. Ahmed Dahmani, L'état dans la transition à l'économie de marché-L'expérience algérienne des réformes, Cahiers du CREAD, N°50*,* 4èmetrimestre 1999.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/14/50/13870

3. Amina Ghomari,Genèse de la métropole oranaise : recomposition spatiale et dynamique sociale, **Insaniyat**, n°14-15, Mai –Décembre 2001.

4. Ammara Bekkouche, Images d'Oran, **Insaniyat / إنسانياتRevue algérienne d'anthropologie et de sciences**

5. Andreas Faludi, **The Performance of Spatial Planning**, Planning Practice and Research, *Vol. 15, No.* 4,2000, Doi: 10.1080/713691907

6. Arnaud Brennetot ,Les Géographes Et la Justice spatiale: Généalogied'une relation compliquée, **Armand Colin « Annales de géographie** » https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2 n°678, 2011

7. Audrey Knauf , stéphane Goria:**Spécification des métiers et compétences impliqués dans le dispositif régional d' intelligence economique** ,2008. https://www.researchgate.net /publication/281299703_ -

8. B. Curtis Eaton and Richard G. Lipsey, An Economic Theory of Central Places, **The Economic Journa**l, Vol. 92, N°. 365 (Mar., 1982),. https://doi.org/10.2307/2232256. http://www.jstor.org/stable/2232256

9. Benjelloun Ahmed, Tazi Mehdi, **Marketing territorial, vecteur de développement d'unedestination touristique, étude Benchmarking de Fès etLyon**, Revue Internationale des Sciences de Gestion, vol.2,juillet, 2019.

10. Bernard Marchand,La haine de la ville : Paris et le Désert français de Jean-François Gravier, **L'Information Géographique**, vol 65, 2001.

11. Bernard Pecqueur, **Coordination d'acteurs et valorisation des ressources territoriales- Les cas de l'Aubrac et des Baronnies,** Economie rurale n°293 June 2006, Source: OAI, https://www.researchgate.net/publication/32222117

12. Bernard Pecqueur, Pôles de compétitivité et spécificité de la ressource technologique : une illustration grenobloise, **Lavoisier, « Géographie, économie, société**,2008/3 Vol. 10 https://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2008-.htm

13. Brian J. L. Berry and William L. Garrison, A Note on Central Place Theory and the Range of a Good, **Economic Geography**, Vol. 34, No. 4 ,Clark University Oct., 1958. http://www.jstor.org/stable/142348

14. Charlotte Recoquillon, Néolibéralisation et (in)justice spatiale : Le cas de la gentrification de Harlem,**justice** spatiale | **spatial** justice, n°6 juin 2014, http://www.jssj.org.

15. Claude Courlet & autres, Le projet de territoire comme construit d'acteurs et processus de révélation des ressources : l'exemple marocain, **GéoDév.ma**, Vol. 1, 2013. https://revues.imist.ma/index.php/GeoDev/article/download/612/510

16. Colletis, Gilly et al,Construction territoriale et dynamiques productives**,** **RePEc**, January 1999.https://www.researchgate.net/publication/5058238

17. Della Porta G. Planification nationale et planification régionale. In: **Économie appliquée**, tome 13 n°4, Octobre-Décembre 1960.
https://www.persee.fr/doc/ecoap_0013-0494_1960_num_13_4_3908

18. Edward W. Soja,**The city and spatial justice**, -https://www.jssj.org/wp-content/uploads/2012/12/JSSJ1-1en4.pdf,

19. Elcock, H. Regionalism and Regionalisation in Britain and North America. **The British Journal of Politics and International Relations**, 2003,5(1),. https://doi.org/10.1111/1467-856X.00096

20. Eric Delbecque,Jean-Renaud Fayol, **Intelligence économique**, Magnard-Vuibert-2eme ed,2018.

21. François Perroux,Economic Space: Theory and Applications,Oxford University Press :**The Quarterly Journal of Economics**, Vol. 64, No. 1 ,Feb., 1950. http://www.jstor.org/stable/1881960

22. Frédéric Dufaux, Pascale Philifert, **Des politiques sous l'éclairage de la Justice spatiale**, Justice spatiale et politiques territoriales, Presses Universitaires de Paris Ouest, https://shs.hal.science/halshs-01108497/file/Intro_Dufaux_Philifert.pdf ,voir sur www.google shcolar.

23. G H Pirie, On spatial justice, **Environment and Planning A**, 1983, volume 15.

24. Gilles Pinson, Hélène Reigner**, Introduction-Politiques urbaines et (in)justice spatiale,**Sociétés contemporaines,N°107, Éditions : Presses de Sciences Po,2017/3, voir sur :https://www.cairn.info/revue-societes-contemporaines-2017-3-page-5.htm

25. Günter Mertins and Dra. Michaela Paal, **Regional Planning in Germany.Institutional Framework, instruments and effectiveness**, Phillips Marburg University Germany.voir sur ce site :http://www.ub.edu/medame/PRMertins.pdf

26. Hayette Nemouchi et Anissa Zeghiche, « Oran : des terres agricoles sacrifiées pour un urbanisme sauvage», **Belgeo**[En ligne], 1 | 2021, URL : http://journals.openedition.org/belgeo/46093;DOI: https://doi.org/10.4000/belgeo.46093,

27. https://www.cairn.info/revue-internationale-d-intelligenceeconomique- 1-200 - 15.htm

28. J. R. Lausen, On Growth poles, **Urban Studies**, V.6,N°.2,June 1969.Look at this cite : https://doi.org/10.1080/00420986920080231

29. Jacques Delors, **L'aménagement Du Territoire Et La Politique Régionale En Allemagne Vers une européanisation en douceur ?**Ute Guder, Groupement d'études et de recherches- Notre Europe, Document de travail octobre 2003, voir sur site : https://www.geographie-muniga.org/Atlas_Sdlv/Fiscalite.pdf

30. January 2010, https://www.researchgate.net/publication/280711470

31. January 2010,https://www.researchgate.net/publication/280711470

32. Jean Benoit, Zimmermann. Le territoire dans l'analyse econmique- proximité géographique et proximité géographique et proximité organisée. (Paris, Éd.) **Lavoisier, Revue française de gestion**,2008. N° 184.

33. Jean Legroux, Théories de la justice sociale et spatiale: dialogues avec la géographie à partir des années 1970, São Paulo,Brazil :**Geousp**, v. 26, n. 1,2022.

34. Jean-Benoît Albertini, De La Datar À La Nouvelle Diact : La Place Des Question Économique Dans La politique D'aménagement Du Territoire, **Revue française d'administration publique**, 2006/3 no 119, - voir sur ce site : https://www.cairn.info/revue-francaise-d-administration-publique

35. John Friedmann (1993) Toward a Non-Euclidian Mode of Planning, **Journal of the American PlanningAssociation**, Downloaded by [University of Nebraska, Lincoln] at 20:26 09 October 2014, Doi: 10.1080/01944369308975902

36. Julien, F. **Les AOC dans le développement territorial une analyse en termes d'ancrage appliquée aux cas français des filiéres fromagères**., Thése de doctorat, spécialité:Espaces,sociétés Rurales et logiques économiques, 12Dècembre. 2005, http://www.theses.fr

37. Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, pourqoui croire au modèl du développement territorialauMaghreb ? Uneapprochecritique,***Revue:*****EchoGéo,**september2010,https://www.researchgate.net/publication/47388874, DOI : 10.4000/echogeo.12065, source: OAI.

38. Leonidas G, Anthopoulos, Athena Vakali, **Urban planning and smart cities : Interrelations and Reciprocities**,computer science,vol 7281.springer,berlin,heidelberg.2012 ,https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-642-30241-1_16.pdf

39. M. C. MacLennan, Regional Planning in France, **Wiley : The Journal of Industrial Economics**, Vol. 13, Supplement: Papers on Regional Development (1965), voir sur ce site: https://www.jstor.org/stable/2098649

40. Marie Delaplace, La politique des poles de compétitivité :La question de l'articulation entre compétitivité des entreprise et compétitivité des entreprise et compétitivité des territoires,**Revue Geographie,Economie,Société**, 2011.

41. Maud Pelissier, Étude sur L'origine et les fondements de L'intelligence territoriale: L'intelligence territoriale comme une simple déclinaison de L'intelligence économique à l'échelle du territoire?**Lavoisier « Revue internationale d'intelligence économique** »,2009/2 Vol 1.

42. Maud Pelissier, Étude sur L'origine et les fondements de L'intelligence territoriale: L'intelligence territoriale comme une simple déclinaison de L'intelligence économique à l'échelle du territoire? **Lavoisier « Revue internationale d'intelligence économique»,** 2009/2 Vol 1, https://www.cairn.info/revue-internationale-d-intelligenceeconomique-1-2009-.htm

43. Mihai Pascaru, **L'intelligence territoriale et Gouvernance Locale**, Cncsis – Romania, Book, December 2006, Presa Università Clujeanà, https://www.researchgate.net/publication/236671703

44. Mohamed Laiche et Djamal Si-Mohammed, Dynamiques d'urbanisation de la ville d'Alger : quelles opportunités pour le développement territorial?, **El-Bahith Review** ISSN 1112-3613 - 18 (1)/2018.

45. Mustafa Dikeç, L'espace, **le politique et l'injustice**, **justice** spatiale | **spatial** justice, N° 01 septembre 2009 http://www.jssj.org,

46. Myrdal Gunnar, **Economic Theory and underveloped Regions**, Duckwortht(1957. http://duncankennedy.net

47. Nicolas Moinet, L'intelligence territoriale entre Communication et Communauté Stratégique de connaissance: L'exemple du Dispositif Régional de Poitou- Charentes, **Lavoisier « Revue internationale d'in*telligenc*e économique**,

2009/1 Vol 1, https://www.cairn.info/revue-internationale-d-intelligence-economique-1-2009-htm October 2007, https://www.researchgate.net/publication/281567508

48. Ouarda chenoune, Bernard pecquer et Abdelmajid Djenane, **La territorialisation de la politique rurale en Algerie, Adaption ou rupture ? Analyse a partir d'une étude de cas : la wilaya de Tizi Ouzou, Mondes en Développement**,édition: De Boeck Supérieure, Vol.45-2017/1n°177,https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=MED_177_0079&download=1.

49. Pascale Philifert et Bernard BRET,, Comment penser la justice spatiale ?,**Revue : Justice spatiale | Spatial Justice**, N° 12, octobre 2018 ,http://www.jssj.org

50. Per Kongstad,Growth Pole and Urbanization : Acritique of Perroux and Friedmann, **Willey-online library**,July 1974, V.6 issue.2, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/j.1467-8330.1974.tb00602.x,

51. Peter Marcuse**,** La justice spatiale : à la fois résultante et cause de l'injustice sociale, traduction: Sonia Lehman-Frisch, **justice** spatiale | spatial **justice**| N° 01 septembre 2009 | http://www.jssj.org,

52. Philippe Gervais -Lambony et Frédéric Dufaux**,Justice... Spatial !** ,https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2009-2009/1 n° 665-666.

53. Philippe Gervais-Lambony, Frédéric Dufaux, **Espace et justice : ouverture et ouvertures**,

54. Philippe Gervais-Lambony, Frédéric Dufaux, Espace et justice : ouverture et ouvertures,

55. Pierre-Antoine Landel, **Entre politique publique et action publique : l'ingénierie territoriale,**

56. Pierre-Antoine Landel, Bernard Pecqueur, **Le développement territorial : une voie innovante pour les collectivités locales ?**Submitted on 20 Oct 2016, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01384875.

57. RémyPautratetÉricDelbecque, L'intelligence territoriale: La Rencontre Synergique Public/Privé au Service du Développement Économique, **Lavoisier « Revue internationale d'intelligence économique**, 2009/1 Vol .1.

58. Rocco Papa, Carmela Gargiulob, Adriana galderisic,**Towards an urban planners, perspective on smart city**, journal of land use, mobility and environment, tema,2013.

59. Romain lajarge, Bernard pecquer et des autres, **Ressources territoriales :gouvernance et politiques publiques,** hall archeives-ouvertes.fr23 may,2012. **Sociales,** 23-24/2004 .

60. Susan S. Fainstein, **Justice spatiale et aménagement urbain,** Harvard University, Graduate School of Design, Traduction : Philippe Gervais-Lambony,N° 1 sptember,2009,voir sur : https://www.jssj.org/wp-content/uploads/2012/12/JSSJ1-5fr.pdf

61. Sylvie Lardon&all,**Méthodologie de diagnostic pour le projet de territoire : Une approche par les modèles spatiaux**, 2005, Voir sur ce site :https://journals.openedition.org/geocarrefour.

E. Theses de doctorats

62. W. W. Rostow, The Stages of Economic Growth, The Economic History Review , 1959, New Series, Vol. 12, No. 1 (1959),voir sur ce site. https://www.jstor.org/stable/2591077

63. Yann Bertacchini, L'intelligence territoriale: Une Lecture Retro-Prospective, **Lavoisier** « **Revue internationale d'intelligence économique** », 2010/1 Vol 2, https://www.cairn.inforevue-internationale-d-intelligenceeconomique-2010-.htm

F. Sites web

1. City Resilience Index - The Rockefeler Foundation | Arup.
2. http://unhabitat.org, city definitions, what is a city ?
3. http://www.dsp-oran.dz
4. https:// CAP dz
5. https://www.facebook.com/directiondurbanisme.oran
6. https://interieur.gov.dz/Monographie/charte
7. https://www.carnetsdubusiness.com/L-intelligence-territoriale-expliquee-par-Ludovic-Francois_a25.html , lundi 14 décembre 2009, pp.1-3, consulter : 27/08/2019 à 15 :39
8. https://www.cnil.fr/fr/definition/smart-city
9. https://www.dcworan.dz/
10. https://www.elkhabar.com/press/article/235672/
11. https://www.elwatani.dz
12. https://www.facebook.com/profile.php?id=100064794873779
13. https://www.imd.org/globalassets/wcc/docs/smart_city/smartcityindex_2020.pdf
14. https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/smart-sustainable-cities.aspx
15. https://www.mesrs.dz
16. https://www.mpt.gov.dz
17. https://www.mta.gov.dz
18. https://www.wilayaoran.dz
19. UN- Habitat (Discussion Note 3 : A New Strategy of sustainable Neighbourhood Planning : Five principles.
20. UN-Habitat, ESCAP: **City Prosperity Initiative-Conceptualization and Application(26-29March,2018)**
21. UN-Habitat, **The state of the world's cities 2012/2013,Prosperity of Cities**
22. www.unhabitat.org

الملاحق

الملاحق:

المشرف: البروفيسور بلغيث عبد الله

طالبة الدكتوراه: برغيوة أمينة

موضوع الأطروحة: التخطيط العمومي الإقليمي وانعكاساته على التنمية المحلية منذ سنة2001 في الجزائر – دراسة حالة ولاية وهران–

عنوان المقابلة: منهجية إعداد مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران

لقد أجريت المقابلة يوم الأحد 08 ديسمبر 2024؛ على الساعة 10.00 صباحا؛ على مستوى مقر **الوكالة الجهوية لتهيئة وجاذبية الإقليم– ولاية وهران–ANAAT**؛ بحضور كل من:

–الباحثة برغيوة أمينة؛

– **السيد رئيس مشروع مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران** PATW-Oran؛ المتخصص في مجال "هندسة الإقليم"؛ حيث يتمثل الهدف الرئيسي من هذه المقابلة هو التعمق أكثر في فهم الحيثيات المتعلقة بالمشروع الإقليمي لولاية وهران من خلال مخطط وأداة تهيئة إقليم الولاية ومدى تجسيده للخيارات والسيناريوهات الإستراتيجية "للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم"SNAT ومخططاته الرئيسية والفرعية الأخرى. وذلك بناءا على عرض بعض الأسئلة العامة والخاصة على المبحوث؛ بغية الإلمام بالمعلومات الكافية والقيمة التي ستساهم أكثر في إثراء الأطروحة خاصة في جزءها التطبيقي.

بحيث سنطرح النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها في هذه المقابلة فيمايلي:

أولا: أهمية هندسة الإقليم – كضرورة عالمية ومحلية

لقد أشار رئيس المشروع في بداية اللقاء على أهمية "هندسة الإقليم" وقيمة الإقليم في حد ذاته؛ خاصة في ظل ظاهرة العولمة؛ وتوجه الجزائر نحو الاندماج في السياق الدولي أو كما أسماه "المشروع العالمي"؛ نتيجة الاتفاقيات الدولية ومنهجية الدراسات الكبرى(كيوتو؛ برشولونة..) خاصة تلك التي ناقشت مفاهيم: حماية البيئة؛ التنمية المستدامة؛ حماية الأقاليم؛ مما فرضت على الدولة إعادة النظر في الأهداف؛ من خلال قانون تهيئة الإقليم وتنميته

المستدامة سنة 2001؛ حيث تم إضافة حرف T في مخطط تهيئة إقليم الولايةPATW مقارنة بالمخططات السابقةPAW؛ وهذا ما تم التأكيد عليه في الدراسة العامة لولاية وهران؛حيث أعطي للإقليم أهمية كبيرة "كوعاء للإجراءات أو الأنشطة"؛ بمعنى قد يكون قابل أو غير قابل للتهيئة؛ وذلك من خلال الدراسة والمعرفة الجيدة "للفرص والعوائق"التي تتعلق بالإقليم؛ تم البحث في عوامل "تمركز السكان" وآليات تحويله وتغييره للإقليم(إنشاء الطرقات؛ البناء...)؛ وتكيفه مع احتياجاته؛ وذلك بقياس ديناميكية الإقليم في السنوات الأخيرة(05 سنوات)؛ حيث تم اكتشاف عامل "التأثير البشري" في إحداث "التوازن" ودوره في تجنب الأخطار والتهديدات(الظواهر الطبيعية كالفياضانات..) خاصة في حالة الشروع في الاستثمارات "المالية أو العملية" على مستوى "الأقاليم الحساسة" والمنخفضة؛ ومن هنا يبرز "مدى تأثير الإنسان على الإقليم ↕ والإقليم على الإنسان.

ومن تم أكد على أن الهندسة تحتاج إلى بناء رؤية لا تقتصر على "مكتب الدراسات" وإنما تعمل ضمن الإستراتيجية العامة للدولة من خلال كل من المخطط الوطني SNAT والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليمSRAT؛ والذي يطلق عليه حاليا مخطط فضاءات البرمجة الإقليميةSEPT؛ حيث تم تحديد هيكلة من العام إلى الخاص أو مراعاة "المقاييس": بمعنى أن التوجيهات العامة على المستوى الوطني لا تستطيع مراعاة تفاصيل جميع الإقليم؛ لهذا تم التوجه نحو المستوى الإقليمي(فضاءات البرمجة)؛ ومن تم التخصص أكثر في المستوى المحلي(الولاية) من خلال تطبيقات مخطط تهيئة إقليم الولاية (الدراسة–التحليل–المراقبة..) ومواجهة ذلك بالاشتراك مع المنتخبين المحليين.

الأسئلة العامة:

1- ما هي العلاقة بين المخطط الوطني والمخططات الأخرى المتعلقة بالولايات؟

تكمن علاقة المخططات الفرعية في إطار مخطط تهيئة إقليم الولاية بالمخطط الوطني من خلال النقاط التالية:

التركيز على مراقبة ومقارنة المخططات التوجيهية في إقليم الولاية مع التوجيهات العامة للمخطط؛ وهل هي قابلة للمصادقة أو للتصحيحات؟

وقد وضح ذلك من خلال:

- تحديد خريطة للأخطار Carte des risques أو المناطق المهددة بالأخطار التي يتطلب أخذها بعين الاعتبار في الهندسة والتي قد تكون غير قابلة للتهيئة(الإقليم قابل لتطبيق الأنشطة أو لا) مما يتم إعلام السلطات الوطنية بذلك.
- المتطلبات المحلية: مراعاة الرؤية الخاصة للمنتخبين؛ متطلبات السكان(البعد الاجتماعي والاقتصادي؛ ومقارنتها بالرؤية العامة للمخطط الوطني؛ وفي حالة وجود اختلالات يتم العمل على استدراكها أو التقليل منها؛ حيث قدم مثالا ملموسا عن" قطب مسرغين" "زبانة" حاليا؛ الذي لم يحظى في إطار المخطط الوطني سنة 2010 والمخطط الجهوي؛ بتوجيهات أو دراسات متعلقة به بالرغم من أنه كان يتضمن كثافة سكانية ذات قيمة وتأثير تبلغ 200.000 نسمة؛ مما فرض على السلطات المحلية مواجهة ضغوطات سكان المنطقة والتجاوب مع الطلب المحلي.

وكذلك أشار إلى الدراسة المتعلقة بإنشاء "مدينة جديدة" في المنطقة الجنوبية لواد تليلات وطفراوي؛ التي كانت منطقة غنية بالفلاحة مع وجود الأحواض المسقية؛ مما فرض البحث عن أراضي غير قابلة للزراعة لإجراء عملية التحضر والتهيئة؛ حيث تم اكتشاف منطقة "زبانة" التي أخذها بعين الاعتبار مخطط تهيئة إقليم الولاية "كقطب حضري" في إطار الفكرة أو الدينامكية الجديدة للتهيئة للدولة" تشجيع تركيز الأقطاب الحضرية لدعم الاقتصادات." وكذلك إنشاء أقطاب أخرى في الشرق" قطب بلقايد"(متقدم في الإنجاز 95%)؛ ولإحداث التوازن الإقليمي تم إنشاء "قطب زبانة" في الجهة الغربية.

هل تخول لكم صلاحية الاعتراض على بعض عمليات التهيئة المقترحة في المخطط الوطني؟

لدينا الصلاحية لأن قانون المخطط يتضمنتحيين كل خمس سنوات؛ في حالة ظهور أحداث جديدة تفرض إعادة النظر وتصحيح الاختلالات ضمن الإطار العام للمتابعة والمراقبة. حيث يتم التجاوب مع الطلبات المحلية؛ حيث نجد أن المنتخب والوالي مضطرين لإيجاد حلول أنية للرد على المتطلبات المحلية وإلا سنواجه مشاكل متنوعة؛ حيث أعطى مثالا ملموسا عن "مشكل السكن" في المناطق الجنوبية نتيجة النمو والتمركز الحضري غير المبرمج سابقا؛ مما أدى إلى البناءات الفوضوية على مستوى المناطق الفلاحية لمجموعة الحاسي التي كانت تعد "الكلى النابضة للفلاحة في وهران"؛ حيث خسرت وهران أكبر تحدي وهو الحفاظ على خلق الثروة الزراعية للمدينة؛ بالإضافة إلى امتدادها العمراني غير متوازن؛ وهذا "غير مقبول"(سوء تسيير

الشبكات العمرانية؛ الاكتظاظ السكاني..) الذي سيرافقه تداعيات سلبية(متطلبات جديدة ؛ عدم الاستقرار).

لهذا أكد على:

- دمج المرونة في التكيف مع الوضعية الحالية للتفكير أفضل في المستقبل" Agiraujourd'huit tout ont pensent à demain؛ في إطار رؤية مستقبلية(20 سنة ومافوق على(المدى المتوسط والبعيد).
- دور التخطيط في برمجة الإجراءات والأنشطة التي تنقسم إلى الإجراءات ذات الأولوية والإجراءات الثانوية؛ بهدف تطبيق الرؤية العامة للمخطط تهيئة إقليم الولاية وإستراتيجية المخططات القطاعية.
- مهما كانت الرؤى المختلفة بين التوجيهات العامة الوطنية والتوجيهات المحلية إلا أنها مترابطة حول مبدأ وضع الإقليم في المرتبة الأولى؛ والمورد البشري(الإنسان) في قلب التهيئة؛ وأن الفرضية الرئيسية التي تشترك فيها جميع أدوات التهيئة تقترن بمدى تلبية أو التجاوب مع "المتطلبات السكانية المحلية Les besoin locaux " التي أقرتها الحكومة كعامل رئيسي للتهيئة.

2- لماذا تركز السلطات العمومية على ولاية وهران؟

- تتمتع ولاية وهران بحجم سكاني عالي.
- المدينة الثانية في الجزائر.
- تتمتع بمؤهلات مهمة تجعل لها مكانة في البحر الأبيض المتوسط.
- الانفتاح الدولي وقربها من عدة دول(اسبانيا؛ المغرب، مارسيليا..)
- المدينة المهمة والوحيدة في الغرب(المنطقة الصناعية: إنشاء أول مجمع سونطراك، إنشاء جامعات..)
- تلعب دور جوهري في تمثيل الجزائر خارجيا وكسب مكانة دولية: من خلال التظاهرات الدولية(الأفلام العربية؛ الألعاب المتوسطية؛ البطولة الإفريقية للشباب..).
- فضاء مفتوح؛ وتتمع بمؤهلات بشرية من خلال الجامعات ومراكز البحث ومحاولتها خلق علاقات مع جامعات عالمية؛ إقامة شراكات بين بلدية وهران مع بلديات أخرى في أوروبا مثل بوردو- مرسيليا.

- حافظت على دورها ومكانتها كعاصمة جهوية منذ العهد الاستعماري؛ تصل إلى ولاية بشار؛ نتيجة التقسيم الإداري آنذاك(المنطقة الوسطى؛ المنطقة الشرقية؛ الغربية).
- البحث عن جعلها تتمع بالدور القيادي Leader chip في التأثير وتطوير جميع الإقليم.

3- ماهي العلاقات الوظيفية بين الوكالة والوزارة؟

الوكالة عبارة عن مكتب الدراسات ومؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري؛ تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛ يسيرها المدير العام ومجلس الإدارة؛ حيث يتكون هذا الأخير من ممثلين عن كل وزارة؛ يترأسه المدير العام لتهيئة الإقليم"DGAT"على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

كما تقدم التوجيهات الكبرى للوكالة من طرف هذا المجلس؛ وذلك عن طريق فتح عروض لمناقصات؛ حيث أكد رئيس المشروع أنه لا تقدم دراسات المخطط عن "طريق التراضي"؛ بل فتح مناقصة علنية يشترك فيها جميع المنافسين(علاقة تعاقدية).

4- ما هي العلاقات الوظيفية بين الوكالة على المستوى المركزي وملحقاتها اللامركزية؟

حاولت الوكالة الوطنية لإشرافها على جميع الأقاليم بتفويض Une délégation بعض الوكالات الجهوية على بعض الأقاليم مثل: وهران- تلمسان- قالمة- سطيف- قسنطينة.. وغيرها؛ حيث نجد وكالتين على مستوى الغرب(تلمسان لأنها منطقة حدودية Frontalière وتتمتع بديناميكيات متنوعة؛ وأما وهران كمدينة كبرى ثانية في الجزائر). حيث يمنح القانون إقامة أي تفويض وفي أي وقت حيث يكون هناك ديناميكية لتنفيذ التهيئة؛ لكن يكمن المشكل على مستوى مكتب الدراسات على مستوى وهران في عدم وجود معرفة أو "كفاءة إقليمية"في دراسة جميع الأقاليم خاصة في مناطق الجنوب؛ حيث ذكر المبحوث بأنه يمكن التدخل في تقديم دراسات على مستوى المناطق الشرق حسب التخصص؛ وتحديد رئيس مشروعchef de projet مع فريق عمل متعدد التخصصات؛ حيث نحتاج إلى مساعدات أو اتصال مع المستويات العليا.

كما يجب إعلام مجلس الإدارة بمختلف المستجدات حول سير أو عدم سير الإجراءات؛ عن طريق وضع تقارير دورية حول الإقليم(الظواهر الطبيعية؛ التغير في الديناميكيات؛ ظهور أنشطة جديدة بين الأقاليم مثل (زراعة الخروب بين تلمسان إلى غاية النعامة)؛ (زراعة أشجار الزيتون

والتمور والفواكه من واد تليلات–بوفاطيس إلى غاية الشهايرية(بطيوة)؛ وتحويل حدود الجنوبية والشرقية لوهران لهذا النوع من الفلاحة؛ من شأنه خلق قيمة مضافة وثروة إنتاجية للإقليم.

حيث أكد على أن السبب من التهيئة هو إحداث التنمية والتطوير التي لا تقتصر على التنمية الصناعية وإنما تشمل أيضا التنمية الزراعية؛ التنمية الغابية..التنمية السياحية؛ خلق موارد جديدة على مستوى ولاية وهران.

5–ما هي مراحل إعداد المخططات الولائية؟

لا يوجد مراحل واضحة لإعداد المخطط؛ بل هناك توجيهات من خلال منشور وزاري مشترك الذي يحدد أربعة مراحل أساسية:

- **التشخيص الاستراتيجي:**يحدد مصفوفة التحليل La matrice AFOM (الإمكانات والفرص– التهديدات والعوائق).
- **السيناريوهات – بناء الرؤية:** يتيح إعداد المصفوفة؛ التوجه نحو بناء على الأقل ثلاثة (03) رؤى:

– الدينامكية الحالية(سيناريو بيداغوجي) "En fait rien "؛ لتوعية المنتخبين حول الأخطار أو التهديدات المتوقعة في حالة عدم اتخاذ التدابير اللازمة.

– سيناريو الرؤية الوطنية وتطبيقاتها على مستوى الإقليم

– سيناريو التوازن(بين التهديدات على مستوى الإقليم– الاختلالات في الرؤية العامة الوطنية– متطلبات الإقليم– المبادئ التوجيهية للمخطط الوطني).

- **مخطط التهيئة إقليم الولاية:** بعد اختيار السيناريو المناسب؛ سيتم توجيهه إلى مخطط التهيئة والذي يترجم إلى برنامج عمل أو إجراءPan d'action : حيث يتم تقسيم الأقاليم إلى مناطق متجانسة(تحديد الإشكالية– متطلبات التهيئة والتنمية). وتكون مبرمجة حسب المدى المتوسط والبعيد إلى سلسلة من البرامج ذات أولوية؛ وثانوية(الهدف الرئيسي هو ترسيخ السكان وتنمية الأقاليم).
- **لوحة القيادة:**

هي مرحلة نهائية؛يتم فيها تنظيم برامج العمل وبرمجتها في نظام أتوماتيكي ميكانيكي(كيف يتم ذلك؟ ومتى؟) في شكل مصفوفة يتم من خلالها متابعة عمليات المشاريع سواء على

مستوى البلديات؛ القطاعات، الإقليم؛ مع تقديم مجموعة من "**المؤشرات**" للقدرة على قياس النتائج.

6- ما هي الأطراف المتدخلة قانونيا وواقعيا؟

- **الأطراف المتدخلة قانونيا**

لقد حدد القانون قائمة لجنة متابعة دراسة المخطط؛ المتمثلة في المجلس التنفيذي يترأسه الوالي أو ممثله؛ ورئيس المجلس الشعبي الولائي؛ حيث يقدم مكتب الدراسات دراسته حول مخطط تهيئة إقليم الولاية.

وبعد ذلك يتم إجراء مناقشة تنتهي ببعض المخرجات ووضع تقرير خاص بالجلسة.

كما يحق لمكتب الدراسات اللقاء مع هذه اللجنة في حالة طرح بعض الانشغالات الخاصة بالمخطط؛ وذلك برفع طلب إلى مدير المؤسسة المتعاقدة Maitred''ouvrageعلى مستوى ولاية وهران؛ حيث يتم استدعاء اللجنة للمناقشة والحوار حول ذلك؛ وهنا أشار رئيس المشروع بأنه تم التعاقد مع مدير مديرية البيئة الذي يمثل الوالي في هذه "الاتفاقية"؛حيث يمثل "قائد Le pilotage الدراسة" بين الولاية ومكتب الدراسات. حيث تم مشروع مخطط تهيئة إقليم الولاية؛ عن طريق" فتح مناقصة وطنية" من طرف المديرية؛ اشترك فيها العديد من مكاتب الدراسات. وبعد عملية التقييم واختيار مكتب الدراسة المناسب للمشروع؛ يتم التفاوض حول الأسعار وجميع الإجراءات للموافقة على دراسة مرحلة المشروع من طرف "لجنة المتابعة" السابقة الذكر ؛ وكذا بالنسبة للمراحل الأخرى لمخطط التهيئة إلى غاية التقرير النهائي للمشروع(الملخص) حيث يتم تقديمه للولاية (المجلس الشعبي الولائي والوالي) للموافقة عليه؛ ومن تم يعرضه الوالي على وزير الداخلية والتهيئة العمرانية عن طريق Arrêté d'approbation؛ الذي على أساسه يتم المصادقة عليه وإصداره في "شكل قرار" يتضمن المصادقة على مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران."

- **الأطراف المتدخلة واقعيا**

لقد حددهم المبحوث بالفاعلين الرئيسينLes acteurs principaux" القائمين على "تغيير الإقليم" ؛ مثل "الجامعات" رغم عدم حصولها على "منصب تنفيذي" إلا أنه يتم استشارتهم بحكم خبراتهم؛ مثل معهد الجغرافيا في وهران يتضمن مجموعة من الخبراء. أيضا نجد في الجهة الشرقية "مؤسسة سونطراك."

حيث أشار إلى أنه يتم تقديم الفرص لجميع الفاعلين المحليين الذين لهم قدرة على التأثير في الإقليم؛

بالإضافة إلى المواطنين من خلال الجمعيات(مثل جمعية حماية البيئة...)؛ حيث تم تقديم العديد من الإجراءات في إطار النقاشات والاجتماعات؛ وذلك بتنبيه مكتب الدراسات للعديد من المسائل(قضية التصحر ؛ التلوث..).

كما يتم إشراك ومرافقة مختلف الفاعلين في جميع مراحل إعداد مخطط الولائي(عقد أربع لقاءات أو أكثر). لكن تكمن الفجوة في مسألة الحضور وفعالية الأفكار التي تأخذ بعين الاعتبار والتي تختلف حسب مستويات الفاعلين.

خصوصيات ولاية وهران:

1- كيف استفادت وهران من المخططات المركزية والمحلية؟

- استفادت مدينة وهران من قضية المياه(منطقة تحلية المياه البحر الرأس الأبيض؛ تقدر نسبة الانجاز بـ90 %).
- إعادة الاعتبار لشبكة الطرقات؛
- توسعة مشروع الترامواي؛
- إعادة النظر في المنظومة الصحية(عيادات خاصة؛ مستشفيات متخصصة مثل معالجة الحروق؛ مستشفى الاستعجالات على مستوى واد تليلات؛

وهذا من أجل تجسيد الرؤية العامة محليا؛ وتحسين صورة المدينة وإعطائها وظائف جديدة للتوجه نحو "ترسيخ صورة المدينة المتربولية."

2- هل تمكن المخطط الخاص بولاية وهران من تحقيق الأهداف المرجوة من العدالة المجالية وتوزيع السكان والأنشطة والخدمات عبر إقليم الولاية؟

لقد تم استدراك هذه القضايا من خلال دراسة إقليم الولاية وتصنيفه حسب التخصصات الوظيفية:

- الإقليم الشرقي حول المنطقة الصناعية أرزيو(مرسى الحجاج؛ بطيوة؛ حاسي مفسوخ..)
- قديل ووادتليلات؛ الذي يعتبر مورد فلاحي؛
- مجمع وهران في الوسط؛ الذي يتطلب مجهودات كبيرة لتطويره؛

- عين الترك–الأندلس؛ مورد سياحي؛
- مسرغين وبوتليليس؛ التي تحمل بعض الصعوبات في دراستها وتطويرها في شكل سياحي خاصة في المجال الغابي(تهيئة غابة المسيلة التي تعد مورد مهم في هذه المنطقة عن طريق خلق وظائف جديدة).

حيث تم اقتراح مدن على مستوى هذه "الأقاليم المتجانسة"؛ ودورها الأساسي يكمن في الاستجابة لديناميكيتها واحتياجاتها؛ من خلال مجموعة الأنشطة: سياحية؛ صناعية؛ فلاحية(مثل خلق مساحات زراعية–حضريةPré-urbaine؛ عن طريق إعادة تأهيل الأراضي الفلاحية وجعلها ذات إنتاجية ولها قيمة مضافة تنافس بها الأنشطة الحضرية التي تخدم التنمية الاقتصادية للساكنة المحلية.

أما فيما يخص قضية تحقيق "العدالة المجالية" على مستوى أقاليم الولاية؛ فقد أشار أنه لا يمكن تحقيقها بنسبة100%، لكن وهران في طريقها لذلك؛ خاصة في إطار توصيات رئيس الجمهورية حول دعم" مناطق الظل" وإتاحة فرص التمركز السكاني من خلال توفير جميع أساليب العيش اللائق لجميع الدواوير؛ الدشرات.. (المؤسسات التعليمية؛ الإمدادات بالمياه الصالحة للشرب؛ السكن ...).

ولقد حاول المخطط الولائي إعطاء أهمية لبند الإنصاف الإقليمي أو العدالة المجالية؛ وإتاحة نفس الفرص للأفراد في مناطق الولاية دون التركيز على الأفراد المتمركزة في مجمع وهران(الوسط المركزي). حيث أكد أنه حتى في المناطق التي لم تتوفر على معيار أو عدد سكاني معين لبناء مؤسسات تعليمية؛ فقد تم توفير النقل التمدرسي؛ بناء مستشفيات ذات حجم متوسط في منطقة النجمة؛ بلدية سيدي الشحمي تحصلت على 1200 سرير؛ الكرمة (مستشفى01)؛ بمعنى محاولة إحداث التحضر بشكل تدريجي حسب الإمكانيات والميزانية؛ وبفضل إرادة الدولة منحت الفرصة لولاية وهران بدمج مجموعة من المناطق وخروجها من العزلة.

3– هل تمكن المخطط الخاص بولاية وهران من تحقيق خاصية الجاذبية؟

لم يركز مخطط التهيئة على الجاذبية؛ باعتبار أن مدينة وهران في إطار تحقيق دينامكية الجاذبية؛ حيث حققت ذلك على المستوى المحلي والإقليمي من خلال ترسيخ تأثيرها ونفوذها الإقليمي(على مناطق شمال –غرب)؛ أما دوليا: فنجدها تحاول تحقيق ذلك من

خلال تنظيمها مؤخرا للتظاهرات الكبرى مثل: الألعاب المتوسطية(خمس(05) سنوات للتحضير)؛ البطولة الإفريقية للشباب؛ الفيلم العربي؛ والهدف من المحافظة على جاذبيتها هو فوزها "بدور المدينة المتربولية" ليس من خلال الوظائف الجديدة وإنما تعزيز قدرتها على تنظيم التظاهرات الدولية بشكل دوري مما يكسبها رؤية ومكانة دولية؛ وتعزيز الشراكة مع الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط(برشلونة؛ مارسليا).؛ بالإضافة إلى إنشائها مؤسسات للصناعة الميكانيكية لغيارات السيارات؛ مصانع FIAT التي يمكن تعزيز فعالية الجاذبية على مستوى البحر الأبيض المتوسط؛

العلامات التجارية الأوروبية(..Senia- az mall).

كلها مؤشرات تدل على ضرورة العمل على استغلال وترسيخ هذه البوادر خاصة في المجال التجاري والسياحي التي لا يمكن تقييمها مباشرة وإنما على المدى المتوسط والبعيد من أجل تحقيق "**مشروع المدينة المتربولية المتوسطية.**"

4- هل تتمكن وهران من المنافسة الاقتصادية مع مدن متوسطية أخرى؟

ترتبط المنافسة الاقتصادية بمدى انجاز المشاريع الكبرى على المستوى الواقعي؛ حيث حدد بأن الجزائر واجهتها العديد من المصاعب والعراقيل مثل: الأزمة الاقتصادية؛ تحولات ومراحل اقتصادية وسياسية صعبة أثرت على توقف بعض المشاريع المهمة؛ لكن مؤخرا نجد ظهور مؤشرات لتطوير مثلا الاستثمار الأجنبي على مستوى ولاية وهران؛ لكن يبقى دائما مشكل البحث عن القيمة الحقيقية لهذه الاستثمارات وحصة وهران من ذلك(عدد سيارات FIAT)؛ مصنع توسيالي؛ الاستثمار الأجنبي للشركات التركية في تحويل الحديد....

أما فيما يخص تعزيز القدرة التنافسية لوهران مع المدن المتوسطية فيبقى أمل يمكن تحقيقه بناءا على "مؤشرات الجاذبية" التي تتمتع بها(العيش اللائق، جودة الفضاءات الداخلية؛ التسيير الجيد لشبكة الطرق؛ الفنادق المصنفة: ودورها في تحديد نوع السياحة على أساس عمل أو استراحة..) كمرحلة أولية. للخوض في استقطاب مشاريع دولية كانت مبرمجة مثلا في اسبانيا أو تونس؛ برشلونة؛ وتم تنفيذها في وهران"هنا يمكن القول بأن وهران تمكنت من تحقيق ذلك.

الفهرس العام

الفهرس العام

البسملة.....

شكـر وتقديــر.....

الإهداء.....

قائمة المختصرات.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي المقاربات المعاصرة لتثمين واستدامة الأقاليم.....ERREUR ! SIGNET NON DEFINI

المبحث الأول: طبيعة التخطيط العمومي الإقليمي.....2

المطلب الأول: مفهوم التخطيط ومستوياته.....2

الفرع الأول: مفهوم التخطيط.....2

الفرع الثاني: تصنيفات(أشكال) التخطيط.....6

الفرع الثالث: مستويات التّخطيط.....8

المطلــب الثاني: أهميّة التّخطيط الإقليمي.....12

الفرع الأول: مفهوم الإقليم وتصنيفاته.....15

الفرع الثاني: التخطيط الإقليمي ومعايير تحديد الأقاليم.....20

الفرع الثالث: مجالات ومتطلّبات التّخطيط الإقليمي.....30

المبحث الثاني: الديناميكيات الإقليمية لتعزيز تنافسية وجاذبية الأقاليم.....40

المطلب الأول: ديناميكية التّنمية المحلية.....40

الفرع الأول: مفهوم التّنمية المحليّة.....40

الفرع الثاني: آليات هندسة وحوكمة الأقاليم.....46

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين مقاربة الذّكاء الاقتصادي والإقليمي.....52

الفرع الأول: مفهوم براديغم الذكاء الاقتصادي الإقليمي.....53

الفرع الثاني: العلاقة الرابطة بين الذكاء الاقتصادي والإقليمي.....55

الفرع الثالث: أسس ومبادئ الذكاء الاقتصادي الإقليمي.....60

المبحث الثالث: أي مكانة للعدالة المجالية في سياسات التهيئة الإقليمية.....70
المطلب الأول: بناء نظرية العدالة الاجتماعية الإقليمية.....70
الفرع الأول: مفهوم العدالة المجالية(الخلفيات النظرية القانونية–السياسية –الاجتماعية).....70
الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية والنظام المكاني: من أجل تحقيق العدالة التوزيعية الإقليمية.72
المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية والمدينة: البحث نحو المدينة العادلة أو التحضر العادل.78
الفرع الأول: التحول المكاني وتعزيز العلاقات السببية المكانية والاجتماعية.....78
الفرع الثاني: معالجة الظلم الاجتماعي –المكاني في إطار سياسات تخطيط المدن.....82
الفصل الثاني: النظريات والتجارب الدولية في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية...87
المبحث الأول: النظريات الأساسية في التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية.....88
المطلب الأول: نظرية أنظمة المستوطنات البشرية–المكان المركزي.....88
الفرع الأول: الافتراضات والمفاهيم الجوهرية لبناء النظرية.....89
الفرع الثالث: أهمية نظرية الأماكن المركزية.....94
المطلب الثاني: نظرية أقطاب النمو François Perroux.....96
الفرع الأول: إستراتيجية بيرو في تحليل ديناميكية التنمية الإقليمية الصناعية.....97
الفرع الثاني: أهمية نظرية أقطاب النمو في التّخطيط الإقليمي والتّنمية الإقليمية.....100
المطلب الثالث: نظرية المركز والهوامش John friedman.....103
الفرع الأول: نموذج التنظيم الهرمي المكاني.....105
الفرع الثاني: إيجابيات نظرية المراكز –الهوامش لفريدمان.....108
الفرع الثالث: سلبيّات نظرية مركز –هوامش.....110
المبحث الثاني: التجارب الرائدة في مجال التخطيط والسياسات الإقليمية.....112
المطلب الأول: التخطيط الإقليمي في بريطانيا.....112
الفرع الأول: أسباب التدخل الحكومي للتخطيط الإقليمي في بريطانيا.....112
الفرع الثاني: المسار التّاريخي للتّخطيط الإقليمي في بريطانيا.....113
الفرع الثالث: السيّاسة التّخطيطية الإقليمية لتحديد "مشاكل الأقاليم ".....116
المطلب الثاني: التّخطيط الإقليمي في فرنسا.....123

الفرع الأول: أسباب التدخل الحكومي في فرنسا.....123
الفرع الثاني: المسار التّاريخي لتطوّر التّخطيط الإقليمي في فرنسا.....125
الفرع الثالث: مستويات التّخطيط الإقليمي في فرنسا.....127
المطلب الثالث: التّخطيط الإقليمي في ألمانيا.....130
الفرع الأول: المسار التاريخي لتهيئة الإقليم في ألمانيا.....131
الفرع الثاني: السيّاسة التّخطيطية للحكومة الفدرالية(الاتحادية) في ألمانيا.....133

الفصل الثالث: استراتجيات التنظيم المجالي والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.....138

المبحث الأول: أثر السياق السياسي والإداري على البناء التنموي بعد الاستقلال.....139
المطلب الأول: سياسة إعادة الهيكلة في إطار نظام الاقتصاد الاشتراكي.....139
الفرع الأول: مرحلة التوازن الجهوي–بين الأقاليم–(1962–1978).....140
المطلب الثاني: تفعيل سياسة التهيئة العمرانية للتوجه نحو نظام اقتصاد السوق.....144
الفرع الأول: مرحلة التوجه نحو سياسة تهيئة الإقليم"1979–2000.....144
المبحث الثاني: إستراتيجية الحكومة في دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو المستدام.....153
المطلب الأول: سياسة التحديث والإنعاش الاقتصادي.....153
الفرع الأول: مرحلة الإنعاش الاقتصادي الممتدة من 2001–2014.....154
الفرع الثاني: برنامج التنمية الخماسي(2010–2014).....160
المطلب الثاني: سياسة النمو الاقتصادي الجديد – آفاق2030.....163
الفرع الأول: مراحل وأهداف "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي".....163
المبحث الثالث: مقاربات التخطيط المجالي والحضري في إطار مشروع المخطط الوطني....166
المطلب الأول: الأدوات والوسائل التوجيهية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.....166
الفرع الأول: أهداف وضمانات سياسة التهيئة والمخطط الوطني للآفاق2030.....166
الفرع الثاني: المخططات التوجيهية على المستوى الوطني.....167
الفرع الثالث: المخططات التوجيهية على المستوى الإقليمي.....171
الفرع الرابع: المخططات التوجيهية على المستوى المحلي– إقليم الولاية والبلدية–.....172
المطلب الثاني: أهمية الخطوط التوجيهية الرئيسية في تفعيل توازن وتنافسية الأقاليم.....175

الفرع الأول: بناء أقاليم مستدامة ومتوازنة بيئيا.....175
الفرع الثاني: هيكلة نظام حضري إقليمي متوازن.....177
الفرع الثالث: هندسة أقاليم تتميز بالجاذبية والتنافسية.....179
الفرع الرابع: دعم التوازن والإنصاف بين الأقاليم.....182
المطلب الثالث: آليات تدخل الجماعات الإقليمية في التخطيط التنموي المحلي الإقليمي...183
الفرع الأول: البلدية ودورها في التسيير التنموي المحلي والجواري.....184
الفرع الثاني: آليات تدخل الولاية في تنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المحلية.....188
المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في التسيير المستدام للمدينة على ضوء المعايير الدولية الجديدة للتخطيط الحضري الإقليمي.....193
الفرع الأول: معايير السلطات العمومية في تصنيف المدن.....194
الفرع الثاني: أهمية المدن في إطار الهدف 11 للتنمية المستدامة"المدن شاملة للجميع"....196
الفرع الثالث: واقع مشاريع المدن الجديدة في ظل متطلبات الاستدامة العمرانية.....200
الفرع الرابع: المعايير الدولية المقترحة في التخطيط الميداني للمدن الذكية والمستدامة.....202
الفصل الرابع: دراسة حالة إقليم وهران..... 211.
المبحث الأول: تطور المعطيات الإقليمية لمدينة وهران منذ سنة2001.....211
المطلب الأول: الدراسة المونغرافيا لولاية وهران.....212
الفرع الأول: المراحل التاريخية المهمة في تأسيس المدينة.....212
الفرع الثاني: طبيعة الموقع والحدود الإقليمية للمدينة.....214
المطلب الثاني: التنظيم الإقليمي والعمراني للمدينة.....216
الفرع الأول: التقسيم الإقليمي والإداري للولاية.....216
الفرع الثاني: توسيع البيئة الحضرية وأثره على تفعيل ديناميكية المدينة.....218
المبحث الثاني: المكانة الإستراتيجية لإقليم وهران في إطار فضاءات البرمجة(شمال–غرب).223
المطلب الأول: المؤشّرات والإمكانات التّنموية في ترسيخ مكانة الولاية.....223
الفرع الأول: طبيعة ومؤشرات الإقليم الحضري للولاية.....224
الفرع الثاني: الإمكانات والعوائق التي يواجهها إقليم المدينة.....226

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمخطط تهيئة إقليم ولاية وهران.....241
المطلب الأول: هندسة مشروع مخطط تهيئة إقليم الولاية–الكيفيات والأدوات.....241
الفرع الأول: الجهات الفاعلة ودورها التشاركي في إعداد وتنفيذ المخطط الولائي.....241
الفرع الثاني: مضمون ومحتوى مخطط تهيئة إقليم الولاية–إعداد التقارير المرحلية.....244
المطلب الثاني: دراسة مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران–الواقع والطموحات–.....246
الفرع الأول: المرحلة الأولية للتقييم والتشخيص الإقليمي لولاية وهران سنة2014.....247
الفرع الثاني: النتائج الرئيسية المستخلصة– المؤشرات والتحديات.....255
المطلب الثالث: الدّراسة الاستشرافية لبرامج العمل الإقليمية والسيناريوهات المعتمدة.....258
الفرع الأول: مرحلة اعتماد السيناريوهات الاستشرافية للتهيئة والتنمية المستدامة سنة 2015.....258
المطلب الرابع: التوجهات الإستراتيجية لتهيئة وبرمجة مناطق التنمية.....263
الفرع الأول: منطقة التنمية الحضرية – وهران: العاصمة المحتملة للبحر الأبيض المتوسط264
الفرع الثاني: منطقة التنمية أرزيو– بطيوة Arzew-Bethioua: الصناعية– الحضرية...266
الفرع الثالث: منطقة التنمية عين الترك Ain El Turck: قطب للتنافسية السياحية.....268
الفرع الرابع: منطقة التنمية قديل– وادي تليلات Gdyel- Oued Tlélat – الزراعة شبه الحضرية.....270
الفرع الخامس: منطقة التنمية بوتليليس Boutlelis– الطبيعية والبيئة.....272
المطلب الخامس: تطوير نظام التنفيذ المتابعة والتقييم لمخطط تهيئة إقليم الولاية– سنة2016.....273
الفرع الأول: منهجية مقاربة نظام التنفيذ المتابعة والتقييم.....274
الفرع الثاني: المقترحات العامة والخاصة لتنفيذ مخطط تهيئة إقليم الولاية.....276
الخاتمة:.....285
قائمة المصادر والمراجع.....293
الملاحق:.....312

فهرس الأشكال:

رقم	الشكل	الصفحة
01	خصائص التخطيط	05
02	أنواع اليقظة الأربعة الرئيسية	67
03	مستويات النظام الهرمي للأماكن المركزية	91
04	الأشكال البديلة للتدرج الهرمي	93
05	الهيكل المكاني والتنمية الاقتصادية الوطنية	107
06	مستويات نشاط التخطيط الإقليمي في بريطانيا/الإتحاد الأوروبي	114
07	أبعاد قياس ازدهار المدن City Prosperity Index- CPI	206
08	الأدوات والمخططات المجالية والحضرية	242
09	منهجية إعداد مخطط تهيئة إقليم ولاية وهران(التقارير المرحلية)	245

فهرس الجداول:

رقم	الجدول	الصفحة
01	من التنمية المحلية إلى التنمية الإقليمية	45
02	التوزيعات القطاعية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(بـ المليار دج)	155
03	التوزيعات القطاعية للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	157
04	التوزيعات القطاعية في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)	160
05	النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بحلول عام 2030	163
06	معايير تصنيفات المدن في الجزائر	195-194
07	التصنيف العالمي لقياس أداء المدن الذكية لعام 2020	208
08	الإطار الإقليمي والإداري لولاية وهران	217
09	معيار تصنيف التكتلات	220
10	معيار حجم التكتلات الحضرية	221
11	التوقعات السكانية للآفاق 2033	225
12	محطات تحلية مياه البحرلولاية وهران	233
13	مناطق التوسع السياحي لولاية وهران ديسمبر 2021	240

فهرس الخرائط:

رقم	الخريطة	الصفحة
01	المناطق المدعومة في بريطانيا (1978)	118
02	الأقاليم التخطيطية الاقتصادية في بريطانيا(1975)	122
03	الأقاليم التخطيطية الفرنسية	126
04	مناطق المساعدات المالية للتنمية الصناعية	130
05	مناطق التنمية في ألمانيا الفدرالية(الاتحادية)	132
06	النظام الحضري الوطني في الجزائر	179
07	فضاءات البرمجة الإقليمية	181
08	الحدود الإقليمية لولاية وهران	216
09	التقسيم الإداري لولاية وهران	217
10	الحدود الإدارية للتجمعات الحضرية مابين البلديات	220
11	موقع ولاية وهران في مناطق البرمجة لإقليم الشمال –الغربي	223
12	البنية والهياكل القاعدية لولاية وهران	229
13	المخطط التوجيهي لدراسة مشروع تهيئة الفضاءات الكبرى لولاية وهران	255
14	شدة الاستقطاب الإقليمي لتعزيز الوظائف الحضرية	262
15	نحو هيكلة متوازنة للإقليم	263
16	تهيئة منطقة أرزيو– بطيوة	268
17	تهيئة منطقة –عين الترك–	270
18	تهيئة منطقة قديل– واد تليلات	272
19	تهيئة منطقة – بوتليليس	273

الملخص:

ركّزت الدّراسة على إبراز دور السياسات العمومية الإقليمية وانعكاساتها على التّنمية المحلية في الجزائر، وذلك خلال فترة الألفية كمرحلة حاسمة في التوجّه نحو دمج الإقليم كوعاء وبناء اجتماعي–اقتصادي لتفعيل الديناميكيات الإقليمية، كما اعتمدت السّلطات العمومية جُملة من المقاربات المجالية والحضرية للتّنظيم الإقليمي والإداري؛ بالتّركيز على مجموعة من الجهات الفاعلة الدولة؛ الجماعات المحلّية؛ فضاءات البرمجة الإقليمية شمال–غرب؛ المدن الكبرى والأقطاب التّنافسية كأحد المداخل الرّئيسية التي تمّ تناولها والبحث في أهمية السيناريوهات والمبادئ التّوجيهية وبرامج العمل الإقليمية المقترحة لتجسيدها ميدانيا في إطار استراتيجية المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم: الاستدامة، التنافسية وجاذبية الإقليم، التوازن والإنصاف الإقليمي؛ لهذا تمّ البحث والتحليل في الدراسة المنهجية للمخطط الولائي لتهيئة إقليم وهران كنموذج لمدينة حضرية كبرى ذات مكانة وطنية وإقليمية–محلية تسعى لتحقيق مشروع المدينة المتوسطية المتربولية.

توصّلت الدّراسة إلى نتيجة مفادها أن فعاليّة مخطّط تهيئة إقليم ولاية وهران في السّعي نحو تفعيل الاقتصاد المحلّي–المعولم يتطلّب ضرورة حوكمة وهندسة المشاريع التّنموية الإقليمية مع التّنسيق والالتزام بدراسة متطلّبات التّنمية والإنصاف والعدالة التّوزيعية المجالية في عمليات الإعداد والتّنفيذ والمتابعة خاصّة بين مناطق برمجة التّخطيط للتنمية المحلية(محليا) وفضاءات البرمجة الإقليمية شمال–غرب(إقليميا)؛ وذلك عن طريق تبني نظامي الذّكاء الاقتصادي الإقليمي وأدواته التّكنولوجية والمعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لدعم لوحة قيادة المعلومات وتعميق مبدأ اللامركزية في التّخطيط الإقليمي الحضري المستدام ورقمنة الأقاليم من أجل بناء مدن آمنة وشاملة للجميع.

الكلمات المفتاحية: التّخطيط الإقليمي، التّنمية المحلية؛ المخطّط الوطني؛ المخطّط الولائي لتهيئة إقليم وهران؛ العدالة المجالية، تنافسية وجاذبيّة الإقليم، الهندسة الاقليميّة.

Abstract:

The study focused on highlighting the role of regional public policies and their impact on local development in Algeria during the millennium, a crucial stage in the drive to integrate the region as a socio-economic vehicle and construct to activate regional dynamics. Public authorities also adopted a range of spatial and urban approaches to regional and administrative organization, focusing on a range of actors: the state; local communities; the Northwest Regional Programming Spaces; major cities and competitive poles as key approaches. The study also examined the importance of the proposed scenarios, guidelines, and regional action programs for their practical implementation within the framework of the national regional development plan strategy: sustainability, competitiveness and attractiveness of the region, and regional balance and equity. Therefore, the study systematically examined and analyzed the provincial development plan for the Oran region as a model for a major urban city with national and regional-local standing, seeking to realize the Mediterranean metropolitan city project.

The study concluded that the effectiveness of thethe regional Development Plan of the Wilaya of Oranin striving to activate the local-globalized economy requires the governance and engineering of regional development projects, along with coordination and commitment to studying development requirements, equity, and spatial distributive justice in the preparation, implementation, and monitoring processes, particularly between the local development planning programming areas (locally) and the North-West regional programming areas (regionally). This is achieved by adopting regional economic intelligence systems and their technological tools, geographic information, and remote sensing to support the information dashboard, deepening the principle of decentralization in sustainable urban regional planning, and digitizing the regions to build safe and inclusive cities.

Keywords: Regional planning, local development; national plan; provincial development plan for the Oran region; spatial justice, competitiveness and attractiveness of the region, regional engineering.

Abdelhamid Ben Badis-University- Mostaganem

Faculty of Law and Political Science

PHD Thesis

Local administration

Submitted by:

Amina Berreghioua

Under the Supervision of

Pr. Abedelah Belghit

2025-2026